

ديمقراطية



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧١/١٠/٢٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المجالس الشعبية بدأت اجتماعاتها أمس

بالإسـتماع الى بيان الرئيس
رؤساء المجالس وأعضاؤها يقسمون يمين احترام الدستور والقانون

بأنها « تؤمن باتِّساق عهد جديد
للمنظمة ، تخوض فيه جماهير الشعب
الضل تجربة فريدة ، مؤكدة لحقها في
بسط رقابتها على الأجهزة التنفيذية
الخدمة لها » .

والقى الأمين العام للاتحاد الاشتراكي
بالمحافظة ورئيس المجلس بها كلمة الافتتاح
ثم القى المحافظ كلمة عن الجهاز التنفيذي
استعرض فيه أهم المشروعات في
المحافظة ليبدأ المجلس الشعبي عمله ،
وهو على علم بكل ماسيواجهه من برنامج
العمل الوطني .

وقد أثبتت الصورة في كل المجالس
أن أعضائها على مستوى المسؤولية
التي القيت على عاتقهم .. كما اجتمعت
المجالس على إرسال برقيات للرئيس أنور
السادات تعاهده فيها على أن تكون
على مستوى الثقة التي وضعها فيها ،
مدافعة عن القيم والمبادئ التي تستهدف
شرف الشعب ورفاهيته . كما أرسلت
برقيات تأييد الى قواتنا المسلحة تحيي
فيها وقفاتها على الجبهة في وجه العدو ،
استعدادا لساعة الانطلاق لتحرير الوطن
واسترداد الأرض والكرامة .

وبعد أن شكلت في كل مجلس لجنة
لدراسة النظام الداخلي ، ولجنة لامداد
خطة عمل المجلس انتهى الاجتماع على
أن يعود المجلس للانعقاد في موعد حدد
خلال الشهر القادم .

في ٢٥ محافظة وفي وقت
واحد .. عقدت جميع المجالس
الشعبية أول اجتماع لها في
الساعة الحادية عشرة من صباح
أمس ، اعلنا ببدء ثورة جديدة
لممارسة الديمقراطية السلمية ،
وبدء مرحلة انطلاق جديدة نحو
تسلم الشعب مقاليد نفسه
بنفسه والانطلاق نحو بناء دولة
العلم والايمان .

وقد بدأ اجتماع المجلس بتلاوة
قرار التشكيل ، وقرار رئيس
الجمهورية بدعوة المجالس
الشعبية للانعقاد .. ثم ادى
رؤساء وأعضاء المجالس القسم
التالى :

« أقسم بالله العظيم أن
أحافظ مخلصا على سلامة
الوطن والنظام الجمهورى ، وأن
أرعى مصالح الشعب ، وأن
أحترم الدستور والقانون » .

ثم تلقت رسالة الرئيس أنور السادات
التي حدد فيها دور المجالس الشعبية
ومسئوليتها ، والتي وصف دورتها الاولى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولمّا بلى مكتبه مندوبو الأهرام
ومراسلوه :

الإسكندرية — مندوب الأهرام

التي المهندس ميسى شاهين رئيس
المجلس الشعبى كلمة فى أول اجتماع
للمجلس قال فيها : أننا نجدد العهد بأن
يكون المجلس الشعبى أملاً للثقة ، وأن
نثرى التجربة عملاً دورياً متواصلاً لخدمة
الجمهورية ، لتحقيق أمل عزيز طالما
سمى إليه الزعيم الخالد جمال عبدالناصر
والذى كان تحقيق الحكم المحلى من أعلى
أمانه تأكيداً لسلطة الشعب التى حققتها
الرئيس انور السادات .

وقال أنه بالرغم من ظروف النكسة
فلنا لم نياس ولم نستسلم وزدنا صراخاً
على تهيئة المناخ الملائم لخوض المعركة
مع العدو لتخليص أراضينا .

والتي الدكتور فؤاد محيى الدين محافظ
الإسكندرية كلمة قال فيها : هذه الصورة
الجديدة من صور الحكم المحلى تعتبر
انطلاقة ثورية ، وعلى هذا النمط من
العمل المشترك يستطيع كلنا أن ينطلق
فى آفاق الخدمة العالية وأن يحقق الهدف
الأول وهو خدمة الشعب .

وقال المحافظ : أن ثورة ١٥ مايو
أرست دعائم الحرية والديمقراطية وأننى
أتنى أن أرى هذه الرقابة الشعبية
وهى تعمل فى القاعدة مع الجماهير فى
كل القطاعات ومجالات النشاط ، وتتلمس
الصعاب التى يلاقيها المواطن وتأتى هنا
لتراتب المسؤولية . أن هذه الرقابة تعطى
دفعة جديدة وشاملة ، ونستطيع نحن
برقابتم أن نضع أيدينا على المشاكل
ونستطيع أن نطلق الخدمات بأقصى سرعة
ممكنة . ونحن لانتطيع أن نحقق شيئاً
إلا إذا تعاوننا على طريق البناء الداخلى
الذى لم يتوقف لحظة واحدة عن التحرك
فى طريق النصر على أعدائنا .

الزيات : بدء صفحة جديدة

من حياتنا السياسية

دمياط — مندوب الأهرام

شهد السيد محمد عبدالسلام الزيات
السكرتير الأول للجنة المركزية افتتاح جلسة
المجلس الشعبى لمحافظة دمياط كما شهد
السيد حسن رشدى محافظ دمياط .

والتي السيد حمزه السنباطى رئيس
المجلس وأمين الاتحاد الاشتراكى كلمة
قال فيها : لقد كان أمل عبد الناصر أن
يرى المجالس الشعبية ، وأن يرى الحكم
وقد أرسيت قواعده ، ولكن إرادة الله
لم تحقق هذا الهدف فى حياته فجاء
الرئيس انور السادات وحمل الرسالة
وعاهد الشعب على أن يتم البناء ويكمل
الرسالة فتحققت لروح عبد الناصر ما كان
يصبو اليه من اتحاد الجمهوريات العربية
.. وما هو برنامج العمل الوطنى برسم
طريق الدولة الحديثة .

والتي المحافظ كلمة قال فيها : لقد
كانت دمياط دائماً فى الطليعة التى خطت
خطوات واسعة فى مشاركة المنظمات
الشعبية للإدارة المحلية وأن تشكّل
المجالس الشعبية بضع نظام الإدارة
المحلية بوضع التطبيق ويؤكد السيادة
الشعبية .

ثم التي السيد عبد السلام الزيات كلمة
قال فيها أن هذا اليوم يوم تاريخى بحق
لأننا نبداً به صفحة جديدة من صفحات
حياتنا السياسية ، بل علامة من العلامات
على طريق نضال الشعب من أجل حكم
نفسه بنفسه .. وهو يمثل نقطة انطلاق
نحو تغيير مجتمعنا تغييراً حقيقياً يوفّر
للإنسان المصرى حياة حرة كريمة خالية
من كل ألوان الاستغلال . وسينتقل به
الى مستوى مصر من طريق تحديد
مصيره بيده ، وبأن يحكم نفسه بنفسه .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ثم قال « انه منذ صدور الميثاق في عام ١٩٦٢ الى أن قام الشعب بعملية التصحيح في ١٥ مايو ولم تتخذ خطوة واحدة لتحقيق مجاء في الميثاق خاصا بالمجالس الشعبية ، بل ربما زاد تركيز السلطة في أيدي الأجهزة المركزية على حساب الحكم المحلي وكان من اثر هذا الوضع الشاذ الذي فرضته مراكز القوى حماية لمصالحها الذاتية وسلطتها الانائية ان ظل عدد غير قليل من مشاكل الجماهير دون حل على الرغم من تدرية الجماهير ذاتها على حلها لو ترك لها زمام الامور بيدها .

واضاف قائلا ان من اهم وظائف اعضاء المجالس الشعبية ، العمل على تربية مجتمعاتهم المحلية عن طريق المشاركة الشعبية الحقيقية ، وتهدف تربية المجتمع الى احداث تغيير اجتماعي له من طريق التفكير والعمل »

سيد مرعى : المجالس الشعبية بداية لرسالة الحكم المحلي
الزقازيق - مندوب الأهرام

قال المهندس محمد السيد ايوب رئيس المجلس الشعبي في كلمة الافتتاح ان العبرة ليست بالقوانين واللوائح ، ولكن بالتطبيق العملي الذي هو اساس النجاح . وحيا الدكتور محمد دكروزي محافظ الشرقية ذكرى القائد الخالد جمال عبد الناصر بمناسبة انعقاد المجالس الشعبية كثررة من ثمار غرسه حققها شقيق نضاله الرئيس انور السادات .

ثم تحدث المهندس سيد مرعى نائب رئيس الوزراء - الذي حضر اجتماع المجلس - فقال ان اجتماع مجلسكم اليوم بداية لرسالة الحكم المحلي التي تجددت خلال الفترة الطويلة الماضية والتي

تتسع جوانبها لحل مشاكل الجماهير في كافة المجالات . واوصى اعضاء المجالس بضرورة التمسك باداء الواجب للوطن

والايتعداد من الحساسيات وطالب بان تسود الاخوة بين المجلس الشعبي والمجلس التنفيذي للعمل يدا واحدة بما يحقق رفاهية المواطنين .

٢ مليون جنيه لجامعة سوهاج
سوهاج - مندوب الأهرام

قال المهندس احمد عبد الاخر رئيس المجلس الشعبي ، اذا كنا اليوم نفتتح المجلس الشعبي لمحافظة سوهاج ، فائنا بذلك نرسى على ارض هذا الاقليم تقاليد ودعائم راسخة ، لممارسة الديمقراطية السليمة في مرحلة انطلاقنا نحو بناء دولة العلم والايمان ، وبهذه المجالس الشعبية يتمكن شعبنا الاصيل من حكم نفسه بنفسه لأول مرة . وبذلك نفتتح الطريق امام تطور مجتمعنا في هذا الاقليم وتعميق الديمقراطية بين ربوع ارضه الطاهرة .

وتحدث السيد ماهر الرمالي محافظ سوهاج فقال انه تمت مناقشة خطة انشاء جامعة اقليمية لمحافظة سوهاج ، وتضم ٣ كليات هي : التربية والعلوم والاداب وتقرر اعتماد ٣٠٠ الف جنيه سنويا في الاعوام الخمسة القادمة ، ثم ١٠٠ الف جنيه سنويا من الاعوام الباقية حتى نهاية الخطة العشرية وذلك لاقامة المنشآت السكنية والادارية لهيئات التدريس والطلبة والمنشآت ويبلغ الاجمالي النهائي لتكاليف انشاء الجامعة مليونين من الجنيهات ثم استعرض المحافظ اعمال المجلس التنفيذي في القطاعات الاخرى المختلفة .

النيا - مندوب الأهرام

افتتح السيد يوسف مكاي رئيس المجلس الشعبي بمحافظة النيا أولى جلساته بكلمة قال فيها ان تحقيق الديمقراطية السليمة كان من أعزأمانى ثورتنا المجيدة حتى صدر دستور ١٩٧١



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أسوان — مندوب الأهرام

قال السيد فتحى محبى الدين رئيس المجلس الشعبى بمحافظة أسوان فى افتتاح الجلسة الأولى للمجلس : أن هذا اليوم التاريخى يملأ قلب البرء بعواطف جياشة . وفى هذه اللحظات تجتمع المجالس الشعبية ويتولى شعب مصر زمام مصر بيده وتتفجر بذلك ثورة ديمقراطية جديدة .

وقال أنه منذ مئات السنين والاشنان المصرى يناضل ويقاوم من أجل أن يتقرر مصيره ويحكم نفسه بنفسه من أجل هذا اليوم الذى نحتفل به الآن . ونخل تاريخ مصر من أوسع أبوابه وتحدث اللواء مصطفى علوانى محافظ أسوان فقال أن ثقة الشعب فى قياداته التنفيذية والشعبية ثقة غالية يجب الحفاظ عليها وأن أجبالاً طويلة قادمة سوف تعيش وتحيا وتحسن هذا اليوم يوم أول اجتماع للمجالس الشعبية وأن هذا اليوم خالد فى تاريخ امتنا .

بنى سويف — مندوب الأهرام

القى رئيس المجلس الشعبى السيد محمد أنور حسن كلمة فى الجلسة الافتتاحية للمجلس تحدث فيها عن إنجازات الرئيس أنور السادات الثورية الأخيرة ، وقال أن المجالس الشعبية وليدة برنامج العمل الوطنى حيث أصبح الشعب قائدا لهذا العمل ، وأن تشكيل المجالس الشعبية يمثل صفة جديدة فى تاريخ الديمقراطية فى بلادنا .

شبين الكوم — مندوب الأهرام

أعلن السيد فتحى احمد المتبولى رئيس المجلس الشعبى لمحافظة المنوفية أن اجتماع المجلس حدث تاريخى وثمرة بالغة من ثمار التصحيح الذى أعلنه الشعب فى ١٥ مايو وتحقيق لبناء الدولة العصرية الحديثة وبناء مجتمع الكرامة والرفاهية والعربة ، ويتقضى ذلك أن يكون متركزا على مبادئ واضحة ومحددة يلتزم بها المجلس لتعطى لثورتنا

مكملا لخطواتها السابقة ، ومؤكدا السيادة للشعب وحده وأنه مصدر السلطات وطالب الاعضاء بالتجديد والابتكار فى الخدمات لافساح المجال للجهاز التنفيذى للعمل دون تعقيدات روتينية ، وتوفير المناخ المناسب له قبل أن تبدأ فى محاسبتها .

والقى السيد صلاح محسن محافظ المنيا كلمة قال فيها أن المجلس الشعبى صورة صادقة للتعبير عن مطالب الجماهير ، ونادى بالتعاون الكامل بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية فى تخطيط المشروعات وتنفيذها مع الاشتراك فى حل مشكلات التنفيذ .

وقدم المحافظ لاءضاء المجلس كشف حساب عن انجازاته خلال المدة التى مارس فيها عمله منذ شهر يونيو الماضى وخطته للمشروعات القادمة وشرح المحافظ لاءضاء المجلس خطة انشاء جامعة المنيا التى تمت بعد دراسات مشتركة مع مدير جامعة اسيوط ويتضمن انشاء الجامعة خلال ١٠ سنوات اعتبارا من العام الدراسى ٧٢ - ٧٣ ويتكلف انشاؤها نحو ١٢ مليون جنيه .

بنها — من مندوب الأهرام

قال السيد مسعد التمامى رئيس المجلس الشعبى فى افتتاحه : يسعدنا فى هذه اللحظة التاريخية فى حياة شعب مصر وحياة الشعب العربى

أن نلتقى بفضل توجيه قائتنا المحسن العربى الذى أخذ على عاتقه أن يعطى للشعب الحرية والكرامة والفرقة والصمود . أننا فى اجتماعنا هذا نجسد التقدير والعرفان والوفاء لقائدنا أنور السادات الذى عمل بحق على دعم الديمقراطية وتكلم السيد محمود السباعى محافظ القليوبية فقال أننا سنعمل جميعا . . جهازا تنفيذيا وشعبيا مسئولية وطنية وتاريخه ، وعلى عاتقنا تقع مسئولية نجاح هذا التنظيم ونخرج الى الشعب بثمار عمل يرجى من ورائه الخير والطائفة للجماهير .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كل مقررات الاستمرار. وسيلادة القانون
وتأكيد حرية الفرد وعدم استغلال الإنسان
للإنسان .

وقال السيد حسين كامل مصطفى
محافظ المنوفية ان انعقاد المجالس الشعبية
هو الضمان الوحيد لقوة الانتفاخ الثوري
نحو بناء حياة جديدة على اساس العلم
والايمان .

طنطا - لندوب الاهرام

قال السيد احمد القصبى رئيس
المجلس ان الضمان الرئيسى للسير فى
الطريق السلم هو ان يحكم الشعب
نفسه بنفسه وان يباشر مسئوليات الحكم
مع تأكيد رقابة المجالس الشعبية المنتخبة
على جميع المستويات .

وقال المحافظ محمد محب زكى ان
اجتماع المجلس الشعبى يؤكد تحقيق
امل قلبت من اجله ثورة ٢٢ يوليو .

منهول - مندوب الاهرام

لقى السيد محمد حامد محمود رئيس
المجلس الشعبى كلمة عبر فيها عن
تمنياته بان يكون عمل المجلس بداية
طريق مجيد تنقل فيه كل السلطة لشعب
مصر العظيم وتكون السيادة فيه للقانون
واشار الى ان الرئيس انور السادات
بدأ بعد حركة التصحيح الرابع فى ١٥

مايو ، ارساء دعائم دولتنا على اساسين
الاول التحرير والنصر باذن الله ،
والثانى سيادة القانون وحرية المواطنين
ونقل السلطة للشعب لبناء مجتمع
الرفاهية والعمل طبقا لبرنامج العمل
الوطنى .

وتحدث السيد على فوزى يونس محافظ
البحيرة فاشار الى مجاء بميثاق العمل
الوطنى من ان سلطة المجالس الشعبية
المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق
سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، وأنه
بذلك تتحقق سيادة الشعب .

الفيوم - لندوب الاهرام

رحب الدكتور محمود عبد الاخر محافظ
الفيوم باعضاء المجلس الشعبى فى

اول اجتماع له لمس ، ورحب بتمثيلهم
للرقابة الشعبية الاقليمية التى تاتى بعد
اعادة بناء المؤسسات الدستورية .

المنصورة - لندوب الاهرام

تحدث الدكتور القاسم الطرشوبى رئيس
المجلس الشعبى والسيد عبد المجيد شبيب
محافظ الدقهلية فى الجلسة الافتتاحية
للمجلس عن مغزى وجوه نقل تجربة
الحكم المحلى لابتدى الشعب .

الجيزة - لندوب الاهرام

افتتح السيد عبد الفتاح عزام رئيس
المجلس الشعبى بالجيزة الجلسة الاولى بكلمة
جاء فيها ان تشكيل المجالس الشعبية
حدث وطنى له دلالة ، وكسب جديد
لشعب ، وانتقال على طريق الديمقراطية
الحقيقية .

واستعرض تطور الحكم المحلى منذ
قامت الثورة ثم قال ان الرئيس انور
السادات حرص على التأكيد على اهمية
حكم الشعب للشعب فاشار الى ذلك فى
برنامج العمل الوطنى .

السويس - لندوب الاهرام

افتتح السيد محمد ابوالمجد مرزوق رئيس
المجلس الشعبى الجلسة الاولى بكلمة
قال فيها ان تشكيل المجالس الشعبية صورة
حقيقية للديمقراطية ، وتحقيق لما قرره
الميثاق وبيان ٢٠ مارس وبرنامج العمل
الوطنى .

أسيوط - لندوب الاهرام

راس السيد محمود عبدالحيد سليمان
جلسة المجلس الشعبى . وقد تحدث عن نضال
الشعب فى سبيل الديمقراطية والحرية
السياسية وتأكيد سلطة الشعب . كما
تحدث المحافظ مصطفى سليم فى نفس
المعنى .

وتحدث المحافظ كامل صديق فقال ان
للجيزة ملامحها الخاصة ، وان تعاون
الأجهزة التنفيذية والشعبية مطلوب
لتحقيق تكامل المسئولية وحل مشاكل
الجمهورية .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٤/٢/٩

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فكرة!

النواظ المفتوحة قد تعرض الضعفاء
للبرد والحرارة ، ولكنها تجدد شباب
الأقوياء ، وتقوى مناعتهم ، وتريح
أعصابهم ، وتطيل أعمارهم .

والحاكم الذي لا يثق بقوة شعبه
ومناعته ، يسارع بفتح النواظ ،
حتى يحميه من الهواء الطلق وأشعة
الشمس !

والحاكم الذي يؤمن بقوة شعبه
يسارع بفتح النواظ لأنه يؤمن أن
الهواء الطلق يزيد صلابته ويعزز قوة
أحتماله ، ويشجعه على الانطلاق
والخلق والابتكار . ولأنه يعرف أن
الشعب المصري لن يضاب بضربة
شمس ، بل ستخرجه أشعة الشمس
من الظلام إلى النور . . .

ذلك الظلام يشجع الناس على
النوم ، ويشجع اللصوص على
السرقه ! وليس معنى هذا أن كل
اللصوص يختفون في النهار ! أن
التشالين يستهرون في نسل البالغ
الصغيرة التي في محافظ الناس !



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولكن النهار يثير الرعب في قلوب
للصوص الكبار وقطاع الطرق الذين
لا يجدون الامان الا في الظلام !
ولهذا فانت تسمع في عهد النور
اخبار سرقة القروش ، ولا تسمع في
عهد الظلام الا اخبار سرقة الملايين !
وبعد ٦ اكتوبر ظهرت قوة الشعب
المصرى . تمزقت صورة ذلك الشعب
الضعيف المستسلم التى كانت مراكز
القوى تؤكد انها صورته الحقيقية
لا صورته الكاريكاتورية .

وبالامس فتح انور السادات
النوافذ للشعب بعد ان كانت مغلقة
السنوات الطوال .

فتحتها وهو مطمئن ان شعب ٦
اكتوبر لن يصاب بالبرد والزكام عند
فتح النوافذ .
رفض فكرة فتح النوافذ بالتقسيم !
اصر على ان تفتح كلها مرة واحدة .
لانه حاكم قوى مؤمن بشعبه ، وليس
طاغية يصر ان يبقى الشعب المريض
في غرفة مظلمة لا يدخلها الهواء ولا
اشعة الشمس .
وسينطلق هذا الشعب ويحقق
المعجزات .

على أمين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٥/٤/١٩

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قصة أنور السادات مع الديمقراطية

السادات لم يمانع في قيام الأحزاب

ويؤمن بحرية الصحافة وحرية الرأي
كتاب جديد عن فكر السادات يصدر في ٥ يونيو القادم

قال الرئيس أنور السادات:

- «.. تبين لي أن البعض - وكانوا من اصديقاتي - قد فهموا أن أنور السادات صديقهم - يجب أن يضعهم فوق رأس الجميع . وكانوا مخطئين . ولكيلا تحدث «مأساة» تؤثر في سير العمل اضطرت إلى الضرب بشدة ، وبقسوة ، لكي أنت للزملاء جميعاً أن الصداقة شيء .. والعمل شيء آخر . فانت صديقي وهذا شيء لا خلاف عليه ولا انكره . أما أنك تملك كفاءات لا وجود لها عند الآخرين ، فذلك يحتاج منك إلى دليل .. والصداقة ليست - أبداً - دليلاً على الكفاءة . وأضاف الرئيس أنور السادات :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

- ((وهكذا كان موقفى مع
اصدقائى . كان حتما على ان
اعطيهم درسا ما كان اغناهم عنه ،
لو كانوا قد آمنوا بالعمل ،
لا بالمواظف)) .

.. هذا الكلام كتبه أنور السادات
فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ . و اراد به ان
يوضح التوازن بين العقل والعاطفة .
فالصداقة وان كانت فى اساسها عاطفة
من اسمى المواظف الانسانية ، الا
انها فى حاجة الى سياج عقلى يحميها
من شطحات العاطفة .

.. هكذا آمن دائما أنور السادات
.. بل انه يطبق هذا الايمان بالمعيار
الموسوى للصداقة على الضباط
الاحرار فى تخطيطهم للثورة وفى القيام
بها ، فيقول :

- ((اضطلع بقيادة هذه
الثورة لفيف من أبناء مصر ،
عاشوا سنوات عديدة قبل الثورة
وبصدا ، مجتمعين تحت راية
المبادئ السامية التى أعلنوها
منذ ٢٢ يوليو ١٩٥٢ . وقد
يحدث - بل لابد ان يحدث - بين
أفراد اية جماعة من الناس ،
تباين فى زوايا النظر الى مسألة
معيّنة او اكثر)) .

.. وهذا الخلاف فى الراى يحترمه
الرئيس أنور السادات .

وينبغى لنا السادات تجربة شخصية
له امتاز لها وتأثر بها تأثيرا واضحا .
فى سنة ١٩٥٥ زار أنور السادات
الهند . و اقام له المرحوم البانديت
نهرى حفل استقبال ، ضم جميع
المسؤولين ، من بينهم أعضاء فى حزب
المؤتمر الحاكم ، وأعضاء فى الاحزاب
الاخرى المعارضة . ولفت نظر السادات
وجود نائب هندى وزوجته ، كان
السادات قد تعرف عليهما فى القاهرة
ويعلم انهما من أشد المعارضين لنهرى
ورغم ذلك فوجيء السادات بالنائب
وزوجته يتقدمان من نهرى ، ويصافحانه

بمعتنئ الاحترام . وقبله كما يقبل
الابن ابيه وتولى نهرى تقديمهما لأنور
السادات ، الذى قال له انه يعرفهما
من قبل وشيق ان قابلهما فى القاهرة
قباله نهرى ضاحكا :

- ((وهل تعلم انهما من أشد
المعارضين لى ؟))

فرد عليه السادات بأنه يعلم ذلك
ايضا .

وضحكوا جميعا . وظل السادات
متائرا بهذا الحادث حتى يومنا هذا .
فقد ذكر هذه القصة اخيرا ، وأضاف
اليها قائلا :

- ((الطريقة التى سلموا بيها
على نهرى ، شعرت ان ابن أويست
يتسلم على أبوها . فى ذلك الوقت
كان نهرى يمثل وحدة الهند .
والهند فيها اكثر من ١٠٠ لفة ،
ويمكن ١٠٠ قومية . اجناس
يتنقل من مدينة لمدينة مايفهموش
بعض لغويا ، ومع ذلك ٥٠٠ مليون
يمثلهم أب هو نهرى . أشد
المعارضين له يدخل وفى الحفل
أمامى ، ويعاملوه كاب تماما .

.. وهذه التجربة التى عاشها أنور
السادات ، كانت السبب فى انه قدم
استقالته من مجلس قيادة الثورة
فى سنة ١٩٥٥ . وفى هذا الوقت
بدأت فيه صراعات فى القاهرة بين
القيادات . وطوال رحلة العودة من
الهند الى القاهرة ، والسادات يفكر
فى هذه الصراعات التى تنتظره
ومقارنتها بما رآه فى الهند . وقد عبر
أنور السادات عن ذلك بأسلوبه فى
أحدى خطبه الاخيرة فقال :

- ((.. رجل واحد استطاع
ان يوحد مائة لغة وعشرات الاديان
وعشرات الاجناس ، فكيف بنا
احنا هنا فى مصر ، واحنا شعب
واحد ، وجنس واحد ، وجبهة
واحدة .. كيف بنا نعمل صراع ؟
والله انا باعتبار ان مهمتى فى
مجلس الثورة انتهت)) .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وهي رواسب قد تستمر لعدة أجيال وقد يحدث بسببها مضاعفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى ، مما يدخل الأمة بأسرها في دوامة وهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة .

ففي المجتمعات الاستبدادية يلجأ الناس ، آن عاجلا أو آجلا إلى العنف وبخاضة عندما يعجزون عن التعبير مما يشكون منه أو بغضبهم بوسائل أخرى .

ومنذ قيام ثورة ٢٣ يوليو وأنور السادات يرفض كبت الحريات . ويرفض تكميم الرأي . ويرفض الرقابة على الصحف . ففي ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ كتب السادات يقول :

- ((.. من حق كل مواطن أن يقول كل ما يشاء . أن يقوله في خطبة ، أو في مقال ، أو في رسالة أو في كتاب . فليقله بالطريقة التي يختارها بمحض إرادته))
.. وقال السادات أيضا - في كتابه القاعدة الشعبية - :

- ((الديمقراطية الحقيقية هي أن يكون لكل فرد منا في هذا الوطن : للفلاح وللعامل والموظف وللطالب ، لكل إنسان متعلم وغير متعلم ، الحق الكامل في أن يبدى رأيه في حرية وصراحة ، ولا يخشى من إبداء رأيه أية سلطة في هذا البلد . الديمقراطية الحقيقية هي أن يسمح لكل مواطن مهما كان وضعه الاجتماعي أن يبرر عما يحس به في حرية)) .

وإذا كنا قد استمعنا من السادات - في الأيام الأخيرة - رأيه في ضرورة

قيام الشعب بمراقبة الحكام ومحاسبتهم ، فإن هذا ليس بالجديد على تفكير أنور السادات . لقد آمن دائما السادات بهذا الحق للشعب . ففي الكتاب القديم الذي كتبه بعنوان ((القاعدة الشعبية)) يقول

وبالفعل استقال أنور السادات . ولكن المجلس وفض قبول الاستقالة . فقيّد كان السادات بالنسبة لأعضاء المجلس ، التجسيد الحي للديمقراطية وكان وجوده ضروريا وجويا حتى لا يصل الصراع بينهم إلى نقطة اللاعودة .

وإيمان السادات بالديمقراطية ، ليس وليد اليوم . وإنما يرجع هذا الإيمان إلى نشأته الأولى .

لا .. للديكتاتورية

وقد تولى نبيل راجب ، في كتابه القيم عن ((أنور السادات .. رائدا للتأصيل الفكري ، تجميع بعض المواقف التي تجلت فيها ديمقراطية السادات ، وإيمانه المطلق بها .

نقل نبيل راجب عن أنور السادات ما كتبه من الديمقراطية في كتابه : ((قصة الثورة كاملة)) .

- ((لا ديكتاتورية الآن ولا حكم فرد ، ولا سيطرة لطبقة على طبقات ، ولا مصلحة إلا مصلحة الشعب)) .

كتب السادات هذه العبارة في الخمسينات . كتبها من أجل غالبية الشعب المصري . بل أنه يخاطبهم رأسا فيقول :

- ((هل عرفت الآن ما هي الديمقراطية ؟ أنت أيها الفلاح وبيا عامل ، وبيا صاحب الحاجة ، وبيا طالب الرزق والعلم والصحة والامن ، افتح إذن الباب وأخرج إلى الطريق . فلن يقطع عليك الطريق عدو من هؤلاء الذين بطشوا بك في الماضي))

وحرص أنور السادات الدائم على الديمقراطية ، هو في الأصل حرصه على سلامة الأمة ، لأن الديمقراطية تجنب الشعب الوقوع في برائن الشبورات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات :

- ((الديمقراطية الحقيقية هي ان يكون لكل مواطن الحق في ابداء رأيه في حكمه وفي مرافقتهم ومحاسبتهم . الديمقراطية النظيفة هي ان نصل الى مرتبة جديدة والى وضع جديد لا يستطيع فيه الحاكم ان يستغلنا من جديد أو ان يعود بنا الى الوراء)) .

والحديث يدور هذه الايام حول الجمع بين وظيفتين . فقبل ضج الشعب من هؤلاء الذين يعملون في اكثر من وظيفة ، ويتقاضون عن كل وظيفة مرتبا قائما بذاته ، في الوقت الذي نشكو فيه من تضخم عدد المتعطلين ، ومن قلة المراتب ، ومن جمود الوظائف .

.. واذا كان الرئيس أنور السادات قد شدد اخيرا على ضرورة الانتصار على وظيفة واحدة ، ومرتب واحد ، فان هذا الرأي ليس وليد الظروف الحالية . وانما آمن به أنور السادات منذ قيام الثورة .

فقد تولى أنور السادات ، وقتذاك مسئولية العمل الصحفي في صحيفة ((الجمهورية)) . ووصلته رسالة من أحد القراء يقول فيها :

((كيف تباشر عملك الصحفي ، وانت ضابط بالجيش ، أى في حكم موظفي الحكومة . اليس هذا كسبا غير مشروع ؟))

وكان يمكن ان يتجاهل أنور السادات هذه الرسالة . أو يمؤقها . ولكنه - كرجل آمن بحرية الرأي ، ونادى بالديمقراطية ، وبضرورة ان

يحاسب الشعب حكمه ، فقد نشر أنور السادات نص رسالة القارئ ، ورد عليها بالسطور التالية :

- ((أبشر عملي الصحفي لانه جزء من رسالة الثورة . وبحكم الوضع الآن فانا أؤدي ما يطلب مني من خدمة عامة ولكني أطمئنك

يا صديقي اننى لا أتناول الا مرتب البكاشى فقط . ولا أحصل على مرتب من دار التحرير . وتستطيع ان تطلع على حسابات دار التحرير لدى المراجعين القانونيين ، نوار وراغب الجميل وشركائهم ، لتأكد بنفسك ولتطمئن على الكسب غير المشروع))

الصحافة حرة

وعاش أنور السادات دائما يرفض تكليم الصحافة .

كان دائما ينادى بحريتها وينادى بحرية الصحفي في ممارسة مهنته بلا تدخل من السلطة الحاكمة . فقد آمن السادات بأن الصحافة هي التي تنمي عقلية الشعب ، وتبهر عن وقباته ، وتوصل الرأي العام الى المسؤولين ، وترسم للجماهير طريق المستقبل ، وتبين لها خطة العمل . ولذلك كان من الطبيعي جدا أن يبادر أنور السادات برفع الرقابة عن الصحف ، وتحرير أعلامها من الخوف ، ليعود لصحافتنا بريقها وللمعان نجومها .

فمن رأى أنور السادات ان تحديد حرية الصحافة عن طريق القانون لم يعد امرا مقبولا بعد السادس من أكتوبر من عام ١٩٧٣ - لانتا إذا غاليينا في تدخل القانون فهذا يسلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس ، وهي من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية ، وتكون نتيجة ذلك ان يقوم هؤلاء بعملهم الصحفي بطريقة آلية ، على حين يتحتم ان يكون للصحفيين حرية الفكر والتصرف بقدر الامكان اشعارا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوحى من ضمائرهم ، وليس بضبط من القانون او السلطة .

وفي كتاب نبيل وراغب - ((أنور السادات . رائدا للتأصيل الفكرى)) - يذكر لنا قصة رواها أنور السادات ،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا .. للحزب الواحد

.. ثم يسأل أنور السادات صديقه
السياسي الوفدي القديم سؤالاً
مباشراً فيقول :

- ((هل يستطيع أحد أن ينكر
حالة الفساد السياسي والخلقي
والاجتماعي التي كانت تسيطر على
البلاد قبل ٢٣ يوليو ؟
فرد السياسي الوفدي القديم
موافقاً :

- ((لا ..))

فسأله السادات :

- ((هل من المناسب اليوم والبلاد
تجتاز أخطر فترة في تاريخها ،
والشروعات الكبرى توضع وتنفذ ،
والبرامج تعد حسب الطريقة التي
نهضت بها جميع الأمم وتنهض على
أسس علمية ، هل من المناسب في
هذه الفترة أن تعود الأحزاب
والانتخابات والخصومات والاحتقاد
بعد أن قطعنا هذا الشوط الطويل ؟
فقال السياسي الوفدي موافقاً :

- ((لا ..))

.. وهكذا لم يكن السادات ضد
تعدد الأحزاب ، ولا ضد تعدد الآراء
السياسية . ولكنه طالب فقط بتأجيلها
حتى تنهض البلاد من سقوطها السياسي
والاجتماعي والحضاري والخلقي .
.. كان هذا رأى السادات في بداية
الثورة .

.. وهو نفس رايه بعد أن تولى
السلطة ، وأصبح رئيساً للجمهورية
فقد أعلن أكثر من مرة أنه ((ليس ضد
تعدد الأحزاب)) . ولكنه يترك للشعب
أن يقول رايه في هذا الموضوع ، وبعد
أن تسترد مصر أرضها المحتلة .
.. أن القائد والزعيم الحقيقي ،
هو الذي لا يغير رايه ، أو مبادئه
التي آمن بها .

وأبرز مثال على تمسك السادات
برأيه وعدم تغييره تبعاً للظروف

وتؤكد الى اى مدى كان السادات
يقدر الاختلاف فى الرأى ، ويرفض
الرأى الواحد ، والقرار الواحد .
فى بداية عهد الثورة التقى أنور
السادات مع أحد السياسيين القدامى

وكان نائباً فى آخر برلمان قبل الثورة ،
وكان السادات يعترف بصداقته لهذا
النائب الوفدى لما يتمثل فيه القوة فى
الخلق والوفاء بأجل معانيه . ودار
بين السادات وصديقه الوفدى حوار
حول الأحزاب وعودتها وقيام المجلس
الوطنى بديلا عنها . وكان من رأى
السياسى الوفدى أن المجلس الوطنى
المقترح سيكون ((صوريا وبلا
اختصاص)) . وأن هذا المجلس
((بصراحة ما فيش منه فائدة أبداً))
فرد عليه أنور السادات :

- ((هون عليك يا صديقى .
فلعلك اذا علمت الحكمة من قيام
المجلس كأداة استشارية الى
جانب الحكومة لعلك تقتنع أن
اعتراضك هذا ليس له ما يبرره
.. واذا اقتنعت برأى كان به ،
أما اذا لم تقتنع فلك وأبك . وأنا
أذكرك يا صديقى ببداية هذه الثورة
وكيف كنا مصممين على اجراء
الانتخابات فى فبراير سنة ١٩٥٣
حتى أن هذه الفقرة حين لم ترد
فى بيان الرئيس السابق على ماهر
الذى أذاعه عقب الثورة ، بادرنا
نحن الى اذاعة بيان من القيادة
لنؤكد اجراء الانتخابات فى فبراير
على النحو الذى ذكرته ، فما
الذى حدث بعد ذلك ؟

طلبنا من الأحزاب أن تطهر نفسها
فأبت واستعلت ثم بدأت مناورات
رجال السياسة وفيهم من ظن انه
يستطيع أن يستغل هذه الثورة لكن
تستمر الاوضاع فى البلاد على ما كانت
عليه قبل الثورة .



استمرار الديمقراطية

- ((أنا قلت مش حا أرجع فى الممارسة الديمقراطية . لكن الديمقراطية لا تعنى الفوضى أو الخروج على الخط الأساسى . قد تختلف فى مجتمع الديمقراطية ، وقد تختلف داخل الهيكل الأساسى بتاعنا ، بتاع المجتمع ، أما حينما يصل الخلاف الى المبادئ الأساسية للمجتمع بتاعنا ، لا . ده مش خلاف ، ده صراع وهدم ، ولا يقبل على الإطلاق . لن يمكن ان نكمل المسيرة ونكمل مسيرتنا الديمقراطية عشان نكمل التجربة وأنا حكيت وقلت ان المؤسسات قامت ، الاتحاد الاشتراكى بالانتخاب قام ، مجلس الشعب بالانتخاب الحر قام ، السلطة التنفيذية موجودة ، بدأت الممارسة الديمقراطية ، احنا لسه مأكملناش التجربة . ده احنا فى الممارسة وحايحصل أخطاء ونصلح هذه الأخطاء)) .

.. لقد نادى السادات دائما بحرية
الرأى .

فالحرية مكفولة، ولكل انسان حرية التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير. والنقد الذاتى والبناء ضمانا لسلامة البناء الوطنى . الا أنه من المقرر - كما قال الرئيس - أن حرية الرأى وممارستها يجب أن تتم فى حدود ونطاق القانون .

والاحوال ، انه آمن بسيادة القانون دائما ، ورفض الفوضى التى قد يظنها البعض الحرية المطلقة . فسيادة القانون هى - فى رأى أنور السادات - الضمان الحقيقى لحرية الفرد .
ففى كتابه عن المفهوم الحضارى للحرية - الذى صدر سنة ١٩٥٩ - قال أنور السادات :

الحرية والحركة

- ((الحرية دائما هى حرية الحركة داخل وضع محدد . ومحدد لان الأوضاع دائما محددة . وقد كنا وسنظل داخل وضع محدد يحتم علينا ان نحرك فى نطاقه فقط ، والا نتجاوزه ، والا هلكنا . واذا عسرت جملة فى قابة فانها لاتزاول حريتها فى النوم واليقظة كما يحلو لها ، والا لزاولت الذئاب والسباع حريتها فى التهامهم كما يحلو لها . لابد اذن من ايجاد وضع نوفق فيه بين رغبتنا الفريزية فى النوم واليقظة كما يحلو لنا وبين الخطر الجاثم من حولنا . والوضع الذى نحن فيه .

ببساطة اننا مهددون بالاعتداء علينا وسلب حريتنا واستقلالنا . كلنا مهددون ، كلنا .. بأرضنا وسمائنا وقلنا وطبقاتنا وآمالنا وآلامنا . ولهذا لا خلاف بيننا على أن واجبنا الاول هو مقاومة هذا التهديد وأخذ الحل وتدعيم حريتنا واستقلالنا))

.. هذا الكلام الذى نادى به أنور السادات فى الخمسينات ، قام بتنفيذه فى السبعينات، عندما تولى حكم البلاد يقول أنور السادات فى حديثه أمام مجلس الشعب فى ٢١ يناير ١٩٧٢ :



المصدر: الجمهورية

التاريخ : ١٩٧٦/٢/١٩

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات والممارسة السياسية والديمقراطية برامج للعمل الوطني داخلياً وخارجياً

كتب عبد المنعم الصاوي :

يتحدث الرئيس محمد أنور السادات إلى الشعب ، في غضون شهر مارس القادم .
وقد حدد الرئيس شهر مارس لحديثه إلى جماهير الشعب ، في ضوء الاعتبارات
التالية :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أولا : تكون لجنة دراسة مستقبل العمل السياسي في جمهورية مصر العربية ، قد فرغت من أعمالها ، يوم ١٠ مارس ، ورفعت نتيجة دراساتها إلى السيد الرئيس .

ثانيا : ستكون المرحلة القادمة في ضوء دراسات لجنة مستقبل العمل السياسي ، من أهم مراحل التطور ، في حياة الأمة ، وستحتاج الممارسة الديمقراطية إلى قدر كبير من المصارحة ، ويشعر الرئيس السادات أن مسؤوليته أمام جماهير الشعب تحتم أن يطرح عليها فكره - كما جرت بذلك عاداته مع الجماهير - وأن يصارحها بما ترتبه المرحلة القادمة من مسؤوليات ، على جماهير الأمة ، حتى تتم الممارسة الديمقراطية ، بأكثر قدر من الحرية ، وبقدرة متكافئة من المسؤولية .

ثالثا : لقد جمعت في هذه الفترة كثير من المسائل الداخلية التي تحتاج لعلاج ، وستطلب المرحلة القادمة ، أن تتوازى الممارسة الديمقراطية مع أحكام فوابط العمل الوطني ، حتى تكون الحرية السياسية أساسا من أسس الإصلاح ، فلا تستغل بغير أهدافها ، ولا تسمح بأن يتخفى وراءها نوع من التراخي أو الإهمال ، يؤخر على الإنتاج ، وعلى توسيع رقعة الخدمات لتشمل المواطنين ، بأداء أفضل ، وبأكبر قدر من العدالة

رابعا : أن حاجة مصر ، قد بالتشديدة ، إلى أن تحقق على الأرض المصرية ، صورة لاجتمع متطور ، تسوده العدالة والقانون ، ويمارس أفراده الديمقراطية في البيئة التي تستقر عليها إرادتهم ، ويستثمرون هذا المناخ المتكامل لزيادة الإنتاج ، ودفع عجلة التقدم بالقدرة الذاتية أولا ، ثم بآية اغفابة تصلهم من الخارج ، في صور استثمارات مشتركة من المنطقة العربية أولا ، ثم من خارجها .

خامسا : ويرى الرئيس السادات أن برنامج العمل الداخلي لا يتفصل عن التغيرات الأساسية في المجتمع الدولي ، خاصة ، ما يتصل منها بمشكلة الشرق الأوسط ، ولهذا فإن حديثه إلى الأمة سيتناول العلاقات الخارجية ، بكل الفسوح التي اعتادته الأمة من سيادته ومن المنتظر أن يتم هذا الحديث في اجتماع مشترك لمجلس الشعب ، وأعضاء اللجنة المركزية للأحزاب الاشتراكي العربي ، وأعضاء لجنة دراسة مستقبل العمل السياسي ، وسيكون حديث الرئيس إلى هذه القيادات ، كما سيكون مباشرا إلى جماهير الشعب .

وينتظر أن يحدد الرئيس السادات موعد ومكان هذا الحديث الهام عقب موته من الملكة العربية السعودية التي يبدؤها سيادته يوم السبت القادم « بعد قد » وستفرق « أيام » .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٦/٣/٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هذا هو السادات منذ كان طالبا بالثانوى

تشهد البلاد في الآونة الحالية نشاطا ملحوظا في الفكر السياسي والاهتمام بمستقبل العمل السياسي في مصر ، ولقد شاهدنا من فترة برامج متعددة لنا بر كثيرة قيل انها تعمل من داخل الاتحاد الاشتراكي ونادى البعض بالعودة لنظام الاحزاب الذي كان قائما قبل قيام الثورة ، بل ذهب البعض الى القول بان الدستور القائم لا يمنع تكوين الاحزاب ، وقيامها بالعمل السياسي وارتفع صوت ينادى بتكوين حزب ، وفي مجال آخر تحدث المناقشة حول قيام حزب واحد او ان تتعدد الاحزاب ومن يكون رئيس هذا الحزب الواحد ..

وكل هذه المناقشات والآراء لا تدور همسا ولا يخافت اصحابها بالرأى ، بل ان الصحف عامرة بالآراء والمقالات ، ووسائل الاعلام مفتوحة لكل رأى مؤيد او معارض . وجلسات الاستماع للجنة مستقبل العمل السياسي ينقل التلفزيون - والاذاعة مختلف الآراء التي تبدى فيها ، وفيها المعتدل وفيها المتطرف ايا كانت الزاوية التي ينظر اليها لقياس هذا الاعتدال او ذاك المتطرف . والواقع ان ما نشاهده الان امر جديد على مجتمعنا في ظاهره ، وان كان في حقيقته اصيل اصالة شعبنا وعريق عراقتة ، مما يدعونا الى القول باننا في عودة الى طبيعتنا الاولى ، وان ما مر بنا من تجربة لم ينل من اصالة المعدن ولم يوهن من صلابته .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مدى سنوات طويلة حتى كان عهد الرئيس محمد أنور السادات ، فبادر الى اعلان ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي وترك هذا التطوير كمنوان كبير لم يستقل بوضع معاله ، وانما طرح الامر للشورى العامة .

وهنا تبرر معالم جديدة في سياسة الحكم في البلاد وهي معالم تتفق وما اطلق من مبادئ لثورة التصحيح التي بدأت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

صانع التصحيح

وهنا استصبح القراء ان افق هند هذا الحدث واخرج من العرض العام للموقف السياسي لاهرج على معلومات تتصل وصانع أحداث هذا التصحيح ، فلقد عاصرت السيد محمد أنور السادات طالبا بالمدارس الثانوية وكان بين اخوانه واترايه بسبباته العالية واخلاقه المشاهدة الآن لم يغيره منصب ولم يهره اخواه السلطة من ادراك ما آمن به وما زال يؤمن به - فما زال اماني في

صورته الحالية انمكاسا لمواقفه الماضية وهو بعيد عن السلطة فهو في صباه وشبابه صاحب رأى ، فلا يهاب الرأي المعارض لانه مزود بعجة الايمان بما يعتقد ، وكما في شبابه اختلف حوله وهو يمشي بينا الحملات لقضايا الوطن ، وفي ليلة ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ لم استغرب ان يكون أول صوت ينطلق باعلان الثورة هو صوته ، فان اعداده لهذا اليوم كان يسبقه بسنوات وكانت توقعاتنا له تحتم ان يكون هو الصوت المدوي دائما بكل اصلاح نرجوه لهذا البلد .

من هذا استطيع ان اقول ان شخصية الرئيس محمد أنور السادات السابقة على قيام الثورة وقد صقلتها الايام وجهاده فيها ومشاركه مع الاستمرار ومحاربة الفساد وقد انظم للهيئة التأسيسية لرجال الثورة ككتله مستقل تمثل شخصية متميزة وصرح مستقل وركبزه اساسية من ركائزها .

واذا كان الاهتمام بمستقبل العمل السياسي قد نال منا كل هذا الاهتمام ، فهل كنا في شغل عنه من قبل ، او ان هذا المستقبل لم يكن يعنينا امره ؟

الواقع ان هذا الشعب يتتبع بذكاء فطري جبل عليه وهو يحس بما وراء الظاهر ويعلم ببواطن الكلام ولا تخدعه المبسرات ، وهو لا يقاد الى العمل بأمر الحاكم ثم هو مع ذلك مسالم حتى يظن انه شعب منقاد ، ومعاذ الله ان يكون كذلك ، بل ان الغافل من يظن به هذه الظنون .

وبهذا الحس ادرك الشعب انه مطالب ايضا بالمشاركة في تحمل المسؤولية وببذ السلبية واتخاذ موقف ايجابي - فمن اين جاءه هذا الاحساس ومن الذي هيا له الخروج من صمته ؟

الشعب .. والثورة

ان هذا الشعب الذي ابد قيام ثورة ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ منذ قيامها قد اكسبها الشرعية وهيا لها الوجود القانوني لحكم البلاد ، وجعل من مبادئها المملنة على الناس دستور الحكم في البلاد ، هذه المبادئ التي اتاحت لثورة ٢٣ يولييه الاستقرار لم تكن نكرة لسردا ولم تكن نتاج شخص واحد ، وانما هي انصهار لمجموع اماني الشعب في هذه الفترة صاغها مجموعة من ابناء هذا الشعب ولاقت قبولا فنانا للتأييد ، ثم ما اعقبه من استقرار لاداة الحكم حتى سنة ١٩٥٦ وهي التي حل فيها مجلس الثورة ، ثم ما تلا ذلك من استفتاء على رئاسة الجمهورية وما اعقب ذلك من تطور في نظام الحكم على النحو الذي يعنى به المؤرخ والسداس للنظم الدستورية ، وانما يبرز من خلال هذه الامور الاتجاه الى تكوين هيئة سياسية تساند الحكم الشرعي في البلاد ، فنشأت هيئة التحرير أولا ثم قام على انتاضها الاتحاد القومي ولم تكن تجربته بانجح من تجربة هيئة التحرير ، ثم كان اخيرا الاتحاد الاشتراكي الذي ظل يتطور في نظمه وان احتفظ باسمه على



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومن هذه المعاني كانت سياسته عندما آلت إليه أمور هذا البلد بعد وفاة الخفور له الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، والذي لم يكن لكل ذلك قبل وفاته لأن يجعل من الرئيس محمد أنور السادات نائباً له فأحسن الاختيار وهياً لهذا البلد أن يظهر المعالم الحقيقية لشخصية هذا الرئيس .

هادم المعتقلات

أن الحرية الحبسية في صدر أنور السادات والتي عني من كتبها في شبابه هي الاحساس الأول الذي كان يلقه إلا يمنع بها أبناء هذا البلد ، ولا أنسى يوماً زرتة وقد صار عضواً بمجلس قيادة الثورة لفتح لي قلبه الكبير ، وحدثني من آماله في تحقيق الحرية ، وقد ذاق مر القيود والقهر في السجون ، فلم أحجب عندما سارع وقد تولي زمام الأمر إلى اغلاق المعتقلات ولم نسمع في هذه من معتقل بغير الطريق القضائي ورفع من صحائف قيود الرقابة لتعبر بحرية وترك لأعلام الكتاب حرية الكتابة والفي من القوانين موانع التفتيش وقس القضاة وانتقل إلى محرابه أكثر من مرة مشيداً بقضاء مصر وعدالته ، ولهذا غني على يقين من أن السادات إنما يصدر كل ذلك عن شخصية مستقلة تكونت حتى قبل قيام الثورة وقبل أن يتسلل بأعضائها وهي شخصية أصيلة مطبوعة على ميزانها وسجلاتها وليست تقليداً لأحد ولا استعصافاً لمواقف غيره ولا استمراراً لشخصية أحد من السابقين عليه وسميت هذه الشخصية نستطيع أن نقول أنها عناصر الشرعية في حكم أنور السادات ، وهي شرعية موضوعية بمعنى أن هذا التأييد الذي ناله الرئيس أنور السادات من مختلف الفئات تؤكد خطواته في بناء المجتمع على الحب ونهذ الحقد بين

الجميع وهي في ذلك تماثل الشرعية الموسوعية التي قامت عليها الثورة عندما بدأت في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ فلم يكن الحكم لها نتيجة استفتاء أو انتخاب وإنما أجماع على التأييد كسب الثورة البقاء والاستقرار .

أما الشرعية الشكلية المستمدة من استفتاء على شخص واحد فهي شرعية مفترضة ومن هذه نستطيع أن نقول أن شرعية حكم أنور السادات لها مقدمته ذاتية تستند إلى تقدير آماله سواء في الداخل وما يتصل منها ببناء الإنسان المصري الحر أو ما يتصل بالمهنية الخارجية ، وقد لعب فيها دوراً مهماً معياراً انتهى به إلى تحرير أرض الوطن وكسر شوكة عدو ما كان لنا عليه من قلبه في أي عهد مضى .

شخصية مستقلة

في كل ما عرضت من قبل لم أقص على أن أضع السادات موضع المقارنة من أحد أو أنال من مواقف غيره ، وإنما هو أن أبين أن السادات في حكمه شخصية مستقلة نابعة من أصول شخصية وكيان ثوري له بواضعه في مطلع شبابه عاصرناه نحن أقران جيله وأتراب مدرسته وأن السادات بنى مجده بيده ، واستمد شرعية حكمه بأعماله ، لا ميراثاً من أحد وأنه وإن جاء ثانياً في الترتيب الزمني لحكم عهد الناصر إلا أن عهده تميز بسمات خاصة مستمدة من شخصيته ولهذا كان استمراره في الحكم بعد انقضاء فترة حكمه أمر سوف يقدره أبناء هذا الوطن أن آمنوا بأن كل ما قدمه جدير بأن يتابعه ولا يهم في ذلك أسلوب البيعة سواء أكان تزكية له أم انتخاباً فإن هذا الشعب أعرف بمصالحه وأحرص من أن يفرط في بارقة أمل لاحته له .



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٢/٤/١٩٧٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الطريق إلى الديمقراطية

تحدثنا عن القاعدة الأساسية للديموقراطية الحقيقية وهي
الناخبون وقلنا اننا في بلد تغلب فيه الأمية ولا يزال في عقله وقلبه
رواسب الماضي فيجب أن تكون هناك حملة توعية عامة يحمل
عبرها خطباء المساجد والوعاظ وأجهزة الإعلام من راديو
وتليفزيون وصحافة وفصول محو الأمية والمثقفون حتى
يستطيع الناخب أن يوازن بين الصالح وغير الصالح ويحسن
التقدير والاختيار. والآن نتحدث عن النائب منذ بدء ترشيحه إلى
يوم يدخل قاعة المجلس النيابي .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لكل خدمة وكل مطلب وأنه خير من يمثلها في البرلمان .

ويقترن ذلك بطواف المرشح ومعه بغض الهاتفين وبعض الأقارب والمتطفلين النعميين على دور الناخبين لبذل الوعود وأخذ المهود وقد يكون المرشح لا يحسن القول فيصحب معه خطيباً ماجوراً ليبرز مركزه الاجتماعي ويمدد مناقبه ويغني الناس بيسره وأحسانه . ثم ينصرف موكبه ويتلوه موكب المرشح آخر وهكذا تتعدد المواقب بتعدد المرشحين .

ولا تخلو عادة هذه المقابلات من مجاملات ووعود من المرشح لا يستطيع تحقيقها للمرشحين جميعاً والتي يبدلها لهم وهو يعلم أنه كاذب متافق وهكذا لا تنتهي حملة الدعاية إلا والتفاق متاصل في نفوس الناخبين ولا نجاة لمن يحاسبه ضميره منه إلا بالتخلف عن الأدلاء بصوته حتى لا يفضب أحداً وهذا ضعف الإيمان .

وإذا دنا اليوم الموعود وهو يوم الانتخاب دلت حتى الانتخاب بعض من لاخلاق لهم من المرشحين الأصفاء والموسرين إلى سلوك أخط وسائل الدعاية وهي الرشوة ليقنحون خزائنهم ويخرجون منها دزم أوراق النقد ويدفعون بها إلى الأصفاء من أقاربهم وأنصارهم فيتفرق هؤلاء في القرى والكفور في الريف والأزقة والحواري في المدن يعاونهم في ذلك لفيف من

سماورة الانتخاب حيث يجدون ضيفاء النفوس ومن انحطوا إلى الدرك الأسفل يبيع أصواتهم لقاء لمن يخلص دراهم ممدودة ويستخلفهم الوسطاء الإيمان المفلطة على المصحف والطلاق على إعطاء أصواتهم للمرشح الذي يعملون لحسابه ومع ذلك فإن هذه الإيمان ما كانت تحترم بل يجمعن التحلل منها بفتاوى المتفقهين الذين يقدمون فتاواهم خدمة لقصره من المرشحين مما حدا بالوسطاء إلى اتباع وسيلة جديدة لتفتق عنها ذهنهم وذلك

كان البرلمان في عهد الأحزاب غاية ووسيلة ولكن للأسف كانت لا تمتان إلى المصلحة القومية بأى صلة . فقد كانت البرلمانات على اختلاف عهودها وتكوينها برلمانات عائلات أو كانت العائلات من الأقطاعيين والراسماليين تتكالب عليها ولو وصل الأمر إلى التصارع والتقاتل كما كان بهما أن يكون لها في مجلسيها أو أحدهما أكبر عدد من أفرادها بل وكانت العائلة الواحدة توزع رجالها على الأحزاب

تحقيقاً لأهدافها ومصالحها الشخصية لما كان يحيط بعضو البرلمان وقتئذ من هالة من ابهة وامتيازات ترفع من قدر عائلته وتساعد على بسط نفوذها في الوسط الذي تعيش فيه

كما كانت تفتح أمامها أبواب الوزارات ودور الحكومة على اختلاف درجاتها حيث يقابل أفرادها بالترحيب والأكرام ويودعون بالاجلال والاعظام وهكذا كانت مقاعد البرلمانات عندهم غاية الغايات ونهاية الرغبات .

كما كانت البرلمانات وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية وكل ما هو بعيد من المصالح القومية فكان من أهم ما يهتم به عضو البرلمان التردد على الأبواب المفتوحة أمامه بدواوين الحكومة لتقضاء الحاجات والألحاح في الوسايطات وتحقيق المنافع الشخصية لذائلته ومحاسبه وأنصاره متجاهلاً

خصومه ومن لم يكن يسير في ركابه . وكانت الحملة الانتخابية تبدأ بسداد تأمين الترشيح وكان مبلغاً لا يقدر عليه إلا الموسرون ثم تبدأ الدعاية بلا أهداف وطنية ولا برامج قومية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى باهتمام جدى بشئون الدائرة التي يرشح المرشح نفسه عنها بل تنحصر في نطاق شخصية المرشح وعائلته وتضاف إليها بضعة شعارات وأهية زائفة أنه ابن الدائرة وأنه مستمد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ووسائل علمية لتحقيقها وحلها وان
بمرض المرشح برنامجا على الناخبين
في اجتماعات عامة يعقدها في أي مكان
في النادي أو المقهى أو النادي أو
الجرن أو الحقل ليكون البرنامج
عمداً منه لناخبيه بتنفيذه سواء عبر
النطاق المحلي أو القومي . وللناخبين
الخبرة الكاملة في الموازنة والمفاضلة
بين البرامج إذا اختلفت واختيار
أفضلها في نظرهم وتقديرهم وكل ذلك
في غير مهاترة أو أسفاف أو تجريح .
وانى أود ان أقول المرشح ليس مقيدا
ببرنامج سواء من المدين يدمون إلا ان
لانشاء المناظر بل يجب عليه ان يمرض
البرنامج الذي يطعن اليه قلبه
وينتهى اليه تفكيره وما يرى فيه تحقيقا
لخير الوطن وتقدمه ورفاهيته وعند
ذلك يمكن ان يقال اننا نسير في طريق
الديمقراطية الصحيحة بأذن الله .
وقل أعلنوا فسمري الله عملكم
درسوله والمؤمنون .

عبدالعزیز عبدالهادی
المحامي

بتجربة ورقة النقد الى نصفين يأخذ
الناخب اولهما قبل الادلاء بصوته
ويأخذ ثانيهما بعد الادلاء بصوته علنا
تحت بصر وسمع اعيان المرشحين
المنشين حول لجنة الانتخاب والمشرقيين
السمع قد نوافلها .

وهكذا كانت الدعاية في عهد الاحزاب
عهد الاقطاع والراسمالية المستقلة
دعاية لا يقدروا عليها الا القادرون
الموسورون من ذلك فهي دعاية
شخصية فردية ليس فيها برامج أو
اهداف وطنية أو سياسية أو اجتماعية
أو اقتصادية مع ما فيها من افساد ذم
الناخبين وتحريضهم على الكذب
والملق والتفاني .

وعلى ان كثيرا من هذه المعايير قد
تساءلت بل واختفت بعد ثورة ٢٣
يوليو وبعد القضاء على الاقطاع
والاستغلال ولكن لم تتطور الدعاية
من شخصية الى اهداف وبرامج
وطنية . اما ونحن الان قادرون على
عهد جديد ننشد فيه الديمقراطية
الصحيحة ولنا اهداف وطنية ومصالح
قومية جديدة تحتاج الى تحقيق
ومشاكل سياسية واقتصادية وصحية
 واجتماعية تحتاج الى حل فيجب ان
تنصب الدعاية على برامج واضحة



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ : ١٩٧٦/٤/١٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هيئات متخصصة

الى مزيد من الديمقراطية

لقياس اتجاهات الرأي العام

إذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي يحق فيه لكثرة جماهير الشعب أن يستبدلوا بحكامهم حكاما غيرهم ويشرفوا بعض الإشراف على طريقة حكمهم ويتناقشوا علنا في كل أساليب الحكم وقرارات الحكومة وينقدوا جميع المسؤولين منها ، فإن المشاركة العامة هي لب هذا النظام والجانب الحي منه .

والمشاركة العامة تعني عند البعض الرجوع الى جماهير الشعب (عن طريق الاستفتاء) للتعرف على رأيها ووجهات نظرها في موضوع محدد قبل أن تتخذ الحكومة قرارا بشأنه .

وعند البعض الآخر تعتبر المشاركة العامة هي أصوات الناخبين في الانتخابات الدورية التي تجيء بالحكومات وتزعمها .

ومما لا شك فيه أن حقيقة المشاركة العامة تقع في نقطة ما بين هذين القولين وأن التجسيد الحي لها هما الاستفتاءات العامة والانتخابات الدورية .

ولكن الاستفتاء على كل موضوع (مهما بلغت أهميته) أمر يعوق من غير شك انطلاقة الحكومة ويقلل من فاعلية وكفاءة أدائها لأنه يحول بينها وبين حمل أمانة ومسئولية اتخاذ القرار وهما الأصل والأساس في انتخابها .

ومن الناحية الأخرى فإن حرمان الجماهير من إبداء وجهات نظرها والتعبير عن رأيها في الموضوعات العامة أمر لا يتفق في حد ذاته مع المطلب الرئيسي المتزايد يوما بعد يوم لحكومة مفتوحة على الشعب، حتى بالنسبة للموضوعات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تماماً باتجاهات الجماهير ومقدرة في الوقت نفسه أن الذي يمسكها أو يطبع بها هي أفعالها المترتبة على قراراتها . وتتكفل المعارضة (كنظام حارس) بالأعمال الجارية الحكومة شئون الحكم في سرية أو بعيداً عن رقابة الجماهير .

معنى هذا أن الحكومة مسئولة عن أن تضع الاتجاهات العامة للجماهير في حسابها وهي يصدر اتخاذ قراراتها كما أن الجماهير مسئولة كذلك وبدرجة متساوية عن محاسبة الحكومة والحكم لها أو عليها في ضوء النتائج والأهداف التي تحققها قراراتها .

لهذه الاعتبارات تبحث الحكومة دائماً في النظم الديمقراطية عن الرأي العام حول أي موضوع هام أو يحتمل اختلاف الآراء فيه أو النظرة إليه .
بنياء عليه :

فإن وجود هيئات متخصصة مهمتها قياس أو مسح اتجاهات الرأي العام بتحليلها . . . يصبح ضرورة لا يتصور خلو المجال منها، أو ممارسة الديمقراطية في غيبتها

التي تعلم الحكومة مسبقاً رأي الجماهير فيها فإنه مما يجامى المنطق حينما الجماهير من هذا الحق حتى ولو كانت الحكومة تعترض اتخاذ قرار مخالف [على سبيل المثال صدر قانون بإلغاء عقوبة الإعدام في بريطانيا رغم أن الجماهير عبرت في استفتاء عام عن تمسكها بهذه العقوبة لصالح المجتمع وأمنه] .

إن الحكومة المنتخبة أتت إلى الحكم بأصوات الجماهير وثقتهم ، وهي في ممارسة سلطتها ومباشرة مسؤوليتها قد تتخذ قرارات لا تتماشى مع الرضاء العام ومع هذا تتقبل الجماهير مثل هذه القرارات طالما أن المبررات والأنساب الداعية لها مغلنة ومعروفة للكافة . وسوف تتخذ منها الجماهير يوماً مرشداً وموجهاً لاختياراتها في الانتخابات القادمة .

والمشاركة العامة لا تعني أبداً أن تشارك الجماهير مشاركة فعلية في اتخاذ القرارات ولكنها مجرد أسلوب يضمن أن تتخذ الحكومة قراراتها وهي وإعية

حسين محمد علي



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٩٧٦/٥/٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

على أبواب

المرحلة الصعبة

في اجتماعنا مع الرئيس أنور السادات ، يوم الاثنين الماضي ، تحدث الرئيس باستفاضة عن « بناء الفرد الديمقراطي » ، وقال الرئيس ان هذه المهمة تشغل الآن كل وقته ، وأصبحت من الموضوعات التي تحتل المرتبة الاولى في تفكيره ..

مهمة مقصورة على تصرف الدولة فقط .. أى ان توفر الدولة كل الامكانيات وتخلق الجو الذى يتيح بناء الفرد .. تماما كالمزارع اذا أراد ان يحصل على محصول وفير عليه ان يهيئ الارض تهيئة علمية لكي تدر له ما يريده لها ومنها ..

اذن فالدولة يمكن ان تضع ثقلها فى بناء الاساس القوى ومن هذا الاساس ينبت الفرد فى بيئة صالحة فيتأثر بها ويؤثر فيها .

وهى مهمة ليست سهلة لانها تعتمد فى نفس الوقت على مدى

وبناء الفرد الديمقراطى مهمة ليست سهلة ذلك انها تغنى بناء امة بأكملها على اساس ان كل الدول المتقدمة ينبع تقدمها ويقوم على ابناء هذه الامة ومدى جديتهم فى العمل والتزامهم بالمجتمع الذى يعيشون فيه .

وهذه المهمة فى

اعتقادى ليست صعبة وفى

نفس الوقت فانها ليست

سهلة ..

بمعنى ..

انها ليست صعبة اذا كانت



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

استجابة الفرد للبناء والتفاعل
مع المجتمع والتزامه بالمسئولية
لجاء بلده ..

ذلك اننا لو كفلنا مثلاً لكلية من
الكليات افضل الاساتذة علماً واعطوا
طلبتهم ما عندهم عطاء سخيا فيه العلم
وفيه الخبرة .. هل يكفى ذلك لكى ينجح
الطبة في الامتحان في نهاية العام ..
بالقطع لا ..

فالمطالب لابد ان يرجع الى
كتبه ويذاكر ما فيها مستفيداً
بما سيعه من اساتذته ، وهنا
يستطيع في نهاية العام ان يؤدي
الامتحان وينجح بتفوق ..

وبناء الفرد لا يختلف ..

رئيس الدولة يعي كل
امكانيات الدولة لموضع الهياكل
للسليمة لبناء الفرد ..

ثم يستجيب الفرد اذلك
ويباشر مسئوليته ودوره في
المجتمع ويرتفع مستوى الاثنين
معاً وفي خطين متوازيين ..

وقبل المضي في التفاصيل
هناك سؤال يطرح نفسه :

هل بناء الفرد المصرى
مسألة صعبة ؟

والاجابة تكمن في استعراض
تاريخ الشعب المصرى .. اقدم
شعوب العالم ، وأكثرها
حضارة ..

نضاله مدون .. وتاريخه يدرس في
كل مدارس العالم .. وحضارته ستبقى
مع الزمان اعظم وأعرق الحضارات ..

وهذه الاجابة تثير تساؤلاً يفرض
نفسه ..

لماذا اذن تخلف الشعب
المصرى ، ولم يستطع ان يعطى
تلك الحضارة صفة الاستمرار
والتنطور ؟

اقولها بصراحة ان السبب
فى رأى هو « الوصاية » . لقد
فرضت الدولة وصايتها على
الشعب ، ولم تترك له حرية
الخيار ، ولا حرية التنطور ..

أخذت الدولة على عاتقها ان تبني له
المساكن ..

وان تجد له المكان فى المدرسة ..
وان تهيب له الوظيفة لكى يقبض منها
المرتب دون ما اهتمام بالعمل نفسه ..
حتى الطعام لا اكون مبالغاً اذا قلت
انها - اى الدولة - حددت له ما ياكل
وما لا ياكل ...

الى آخره .. الى
آخره ..

فاذا اضعنا الى ذلك
مستوى الدخل المنخفض
وزيادة نسبة الامية
استطعنا ان نجد الاجابة
على السؤال .. وكانت
النتيجة الطبيعية لهذا كله



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ان أصبح الفرد عبئا على
الدولة ، وفقد الإحساس
بالمسئولية ، والمبالاة .

وفوق كل ذلك لقد صادفتنا ظروف صعبة .. بعضها فرض علينا ، والبعض الآخر صنعناه نحن بأنفسنا ..

ولست أريد هنا ان ادخل في تفاصيل تلك الظروف فقد كثر الحديث عنها واظن اننا قد تخطينا الان مرحلة الحساب عن الماضي ، فالتطلع الى المستقبل هو شغلنا الشاغل الان على اساس الاستفادة الكاملة من تجارب الماضي حتى لا يتكرر الوقوع في الخطا ..

وبدأت مرحلة التطور بثورة التصحيح في ١٥ مايو .. كانت البداية لاعادة المسار الى الطريق السليم فسقطت مراكز القوى، وتخلصنا من الشللية .. ومع سقوط تلك المراكز اغلقت المعتقلات ، وبدأت سيادة القانون تأخذ طريقها لكي تكون هي علامة الطريق الجديد ..

ثم تلا ذلك قيام المؤسسات .. كل مؤسسة تعرف مسئوليتها ..

وكانت تلك كلها خطوات الى الامام استعدادا للمعركة .. وعبات الدولة كل جهودها واعطت لقوانينها المسلحة كل ما نستطيع ونقدر استعدادا للنوم الكبير ..

وجاء اليوم .. ودخلنا حرب أكتوبر المجيدة .. وانتصرنا في الحرب ..

وبهذا النصر تخلصنا من التمزق .. ومن المعاناة التي شاركت في تحطيم معنويات الشعب المصري .. وردت الينا كرامتنا وعزتنا ..

ومن المؤكد ان حرب أكتوبر ونتائجها كانت بداية لصفحة جديدة ، ناصعة ومشجعة ، لميلاد جديد لشعب مصر ..

وكانت البداية استكمالاً لما قبلها ..

المزيد من الحرية والديمقراطية بوصفهما غطاء الذهب لبناء الفرد ..

اي ان عملية بناء الفرد بدأت بهدوء قبل حرب أكتوبر ثم دارت العجلة بالسرعة المطلوبة بهدوء النصر ..

والبدء كان بحرية الصحافة ..

وحرية الصحافة تعنى فتح النوافذ ليتجدد الهواء النقي كل يوم ولنمنع - نهائيا - تلوثه حماية لصحة المجتمع نفسه فضلا عن افرادة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ثم نتيجة للمناقشة كما قلت انتهى الأمر الى اختيار أسلوب آخر هو أسلوب التنظيمات السياسية داخل اطار الاتحاد الاشتراكي ..

وقامت التنظيمات الثلاثة — او هي بسبيلها للقيام — على اساس أهداف محددة ، وبرامج واضحة ، دون حساسية ، ودون حرج ..

وقد تكون الفروق بين التنظيمات الثلاثة غير واضحة في اذهان الناس حتى الان ، وربما يعود ذلك :

□□ اما الى ان كل تنظيم مازال يتحسس طريقه ..

□□ واما الى ان وجودها داخل اطار الاتحاد الاشتراكي يوجد نوعا من التقارب في برامجها ..

ومع ذلك فالممارسة العملية وحدها هي التي ستسلط الضوء على كل تنظيم وتكشف للجماهير فكر كل تنظيم واتجاهاته .

المهم في هذا كله ان التنظيمات الثلاثة تستمد شرعيتها من عاملين :

•• اولهما تواجدها داخل اطار الاتحاد الاشتراكي .

وكان طبيعيا ان يواكب ذلك ان تعود الديمقراطية لتفرض نفسها — أسلوبا وعملا — لا مجرد شعار يطلق ..

وكان البحث : كيف ؟

وطرح الموضوع للمناقشة
المرضية والحوار على اوسع
مدى لكي نصل عن طريقه الى
الصفة التي يمكن لنا ان نطبق
فيها الديمقراطية السياسية بما
يتلاءم مع ظروفنا وأوضاعنا ،
وبما يتفق مع الحرمان لسنوات
طويلة من ممارسة العمل
السياسي وقيد الرأي الواحد
الذي قيدنا جميعا .

وكان علينا ان نجاب من خلال الحوار على سؤال هام .

— هل نطلق الحرية لقيام الأحزاب السياسية ؟

واذا اطلقناها ، هل نحدد عدد الأحزاب ؟

وعلى أي اساس يكون هذا التحديد ؟

وأهم من هذا كله : هل يمكن ان تقوم الأحزاب بقرار من القيادة السياسية ؟



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● ● وثانيهما الالتزام بحتمية الحل الاشتراكي والمحافظة على المكاسب التي حققناها ..

بعد هذا فالخيار مطروح أمام الجماهير بلا ضغوط ..

أمام الجماهير ثلاثة تنظيمات محددة البرامج — كما قلت — وعلى كل مواطن أن يختار التنظيم الذي يرى فيه الطريق لخدمة مصر عن طريق العمل السياسي ..

وهنا — وعند هذا الوضع بالذات — فالمسئولية تقع على عاتق الجماهير .. ذلك لأنها صاحبة الحق في الاختيار الذي يجب أن يتم على أساس الإقتناع لا الانتهازية ، وعلى الإيمان بالمبدأ لا طريقا للوصول الى منصب أو منافع شخصية ..

وهذا — في رأيي — مسئولية المسئولين عن التنظيمات أولا وقبل غيرهم فهم مطالبون ألا يقبلوا بين صفوفهم إلا العناصر الجادة ، الراغبة في العمل والمشاركة المرتبطة بمصلحة مصر وليس بمصلحة شخصية أو مكاسب ذاتية .. وقوة أي تنظيم سوف تتركز أساسا في البشر المنضمين اليه وطريقة تحركهم ووعيتهم وبعدهم عن المظهرية وعزوفهم عن الوشوب الى المراكز والمناصب

أما يجب أن يكون شأنهم الأول هو الخدمة العامة التي تفرضها مصلحة البلد ..

ولا بد من كلمة يقال نضع بها النقط فوق الحروف .. وهي ان نمقد مقارنة بين ما كان وما يجب أن يكون ..

بين الاتحاد الاشتراكي كت تنظيم سياسي وبين التنظيمات السياسية الجديدة ..

من العوامل التي شكلت عقبة في طريق بروز الاتحاد الاشتراكي كت تنظيم سياسي يقود الجماهير ، ان عددا كبيرا من الذين انضموا اليه ، لم يجيء انضمامهم نتيجة ايمان بالفكرة أو رغبة في العمل .. وإنما كان وسيلة للظهور وتحقيق المكاسب والاستفادة سواء ماديا أو أدبيا من المواقع التي هم فيها ، ولذلك فقدت الجماهير ثقتها — الى حد ما — في فاعلية التنظيم وأهميته .

وفي ضوء هذه الحقيقة ، فإن المطالب من التنظيمات الجديدة أن تقنع الجماهير عامة — وأعضائها بصفة خاصة — بجدية العمل ، وتعطي الفرص التكافئة للجميع لكي يعملوا ويشاركوا ويسهموا في جو ديمقراطي حقيقي لا يقتصر على فئة بذاتها ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والمرحلة القادمة اى التى تبدأ من الان وحتى تجرى انتخابات مجلس الشعب ، وهى مرحلة هامة فهى بقدر جديتها بقدر ما سوف تنجح التجربة وذلك با انتخاب مجلس شعب يعبر تعبيراً صادقاً عن الجماهير العريضة التى ستدلى باصواتها لمرشحي التنظيمات الثلاثة ..

واعود الان من حيث بدأت ..

ان المهمة — مهمة بناء الانسان الديمقراطى — تتوقف على مدى استجابة الجماهير بعد ان اختارت هذا الاسلوب بمحض ارادتها ..

والرئيس السادات فى هذه المهمة لا يبنى عمارة .. فبناء العمارة سهل لا يخرج عن وضع الرسوم واعداد المواد اللازمة للبناء ثم تشكيلها دوراً فوق الاخر، فالمواد الصماء تصبح لبنة مطيعة فى ايدى المهندسين مادام يلتزم بالقواعد اما بناء الانسان فهو مهمة صعبة لانه فى ذلك يتعامل مع كائنات حية لابد وان تدرك دورها فى البناء وتقدر مسؤوليتها فيه ..

ويقننى ان الشعب بعد حرب اكتوبر قد عثر على نفسه ، وخرج من حالة الضياع التى كان يعانيها والتى كانت سبباً مباشراً فيما وصلنا اليه ..

علينا ان نأخذ المثل والعبرة من الخير ..

علينا ان ننظر الى شعب المانيا وكيف استطاع ان يبنى نفسه بعد الحرب التى دمرته تدميراً كاملاً ..

وكذلك شعب اليابان .. ونفس الشئ بالنسبة لشعب الصين ..

لقد نجحت هذه الشعوب فى ان تبنى نفسها لان الفرد فيها احمس بمسئوليته ليس فقط تجاه نفسه واسرته لكن اولا وقبل ذلك احمس بها تجاه بلده فعمل وضحى واعطى دون ان يطالب بالجزاء .. لانه ادرك انه لا جزاء بلا عمل وانتاج وتضحية ..

وعندما يقول رئيس الجمهورية اليوم انه مشغول بعملية بنسء الانسان الديمقراطى قبل اى شئ آخر فهذا امر لم يبداه انيوم ولا امس ولكنه بداه منذ 15 مايو ووضع حساباته منذ ذلك الوقت ..

اقام دولة المؤسسات ..

وانهى حالة التمزق بالتصحر فى حرب اكتوبر ..

ثم حقق حرية الصحافة ..

ولاسك ان الانفتاح الاقتصادى



هو أيضا خطوة هامة على طريق
بناء الإنسان ..

وهاهو الان يتيح للديمقراطية
السياسية فرصة ضخمة
ويحيطها بكل ضمانات النجاح.
وعلىنا نحن - بكل فئات
الشعب العاملة - ان نشارك
مشاركة ايجابية ، صادقة ،
ومخلصة في حماية هذه
الضمانات وفي دعم التجربة ..

فمهما صـادقنا من

مصاعب ، فلنثبت للعالم

كله اننا لا نقل قوة ، ولا

مسئولية ، ولا التزاما ،

ولا وطنية ، عن شعوب

أخرى سيقفنا الى البناء □

على حمدي الجمال



المصدر: الاهرام — رام

التاريخ : ١٩٧٦/٥/١٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بناء «الإنسان الديمقراطي»

هي بالفعل «قضية كبرى» ، تلك التي اثارها الرئيس السادات في لقاءاته الاخيرة مع قيادات التنظيمات السياسية ، ومع القيادات الصحفية : قضية « بناء الإنسان الديمقراطي » التي قال عنها الرئيس انها في مقدمة القضايا التي تشغل فكره واهتمامه في الوقت الحاضر .

والحق ان الديمقراطية — كلمة ومعنى ونظاما للحكم — ظلت موجودة في الحياة السياسية منذ نشأتها في اثينا واسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية القديمة . ولكن المشكلة الكبرى التي ظلت قائمة — منذ ذلك التاريخ — هي كيف يمكن ايجاد وضمان الممارسة السليمة للديمقراطية . وهو الامر الذي لا يقدر على تحقيقه غير « الإنسان الديمقراطي » مما يتطلب على الدوام البحث عن كل الوسائل الممكنة لبنائه .

واذا كان قد اكتبل لمصر الان — ترجمة لشعار دولة المؤسسات الذي رفعته ثورة التصحيح في ١٥ مايو — بناء المؤسسات الدستورية والسياسية التي تصنع «الاطر الشرعي» للممارسات الديمقراطية . فانه — حقيقة — لم يكتبل لمصر حتى الان بناء « الإنسان الديمقراطي » الذي يقدر على ملء «الاطر الشرعي» للديمقراطية بالمضمون الواعي لحركتها وممارستها .

ومن هنا تبرز اهمية « القضية الكبرى » التي اثارها الرئيس السادات .

لجميع المواطنين وحتى يمكن للمواطنين المشاركة الحقيقية في الحكم ، يجب أن تكفل الحرية لهم جميعا دون تفرقة لسبب فئوى أو طبقي أو منصري أو اجتماعي . ذلك لأن الديمقراطية التي تقوم على حكم الاغلبية بغض بالضرورة توفير الحرية للقلية ، فإنه لا يمكن اهدار حرية القلة حتى ولو كان ذلك إرادة الكثرة ، ثم ان كثرة اليوم قد تكون قلة الغد فضلا عن أن موقف الاغلبية يتغير من موضوع إلى موضوع .

والإنسان الديمقراطي - فوق الايمان بالحرية للجميع - هو الذي يحارب في سبيل تحقيقها للآخرين الذين يخالفونه الرأي بنفس القوة التي يحارب بها من أجل تحقيق حريته .

والإنسان الديمقراطي - قبل ذلك كله - هو الذي يؤمن بأن الحرية لا تتجزأ : الحرية لكل الشعب ، وكل جور الحرية لكل فرد في الشعب .

الى أى مدى يوجد بيننا ؟

إذا كانت الظروف قد فرضت على مصر - لقرون طويلة - الاستعمار والارهاب يكون طبيعيا أن لا تكتمل بيننا الآن صورة « الإنسان الديمقراطي » . بل إنه حتى في البلاد التي سبقتنا الى الديمقراطية بزمان طويل لم يوجد بعد الإنسان الديمقراطي بالصورة الكاملة . صحيح أنه قد يوجد بيننا في مصر من يقترب الى حد كبير من الصورة المثالية للإنسان الديمقراطي : ولكن هؤلاء أفراد قلائل ، لا يمكن افتراض أنهم يمثلون الإنسان المصري . ففي غير قليل من حالات الممارسة الديمقراطية في مصر سواء فيما قبل الثورة ، أو فيما بعدها

أمر منطقي أن تكون « الديمقراطية » مطلباً أساسياً لكل إنسان يعني أن يحيا بالخير وحده ، ويخففه جو لا يتنفس فيه الحرية .

ذلك لأن الديمقراطية معناها الحرى في السياسة « حكم الشعب لنفسه » ، وتتسع بمدلولها العام لكل مذهب سياسي يعتبر إرادة الشعب مصدراً لسلطة الحكام .

على أن لا يمكن إجماع الشعب مستحيلاً ، خاصة في أمور السياسة والحكم ، فإن « حكومة الشعب » - التي تأتي من القنوات الديمقراطية - أصبحت تعنى فعلياً « حكومة الاغلبية » ، وما دامت هناك اقلية ، فإن « حكومة الاغلبية » الديمقراطية لابد أن ترتب حقوقاً لهذه الاقلية لا يجوز لها أن تمسها أو تجور عليها .

ومن هنا يصبح ضروريا أن يوجد أصلاً « الإنسان الديمقراطي » الذي لا يقدر غيره على ترجمة تلك المبادئ - التي يتوق اليها كل البشر - الى واقع في الممارسة الديمقراطية .

وفي ضوء ذلك قد يكون مفيداً الآن طرح ثلاثة أسئلة ومحاولة العثور على اجابات محددة لها من رجال القانون الدستوري . والذي نجرى معه الحوار الآن هو الدكتور ثروت بدوي استاذ القانون الدستوري .

من هو الإنسان الديمقراطي ؟

الإنسان الديمقراطي هو الذي يؤمن بالحرية لنفسه ، كما يؤمن بها للآخرين الذين يختلفون معه في الرأي ، ذلك أن الديمقراطية تعنى كفالة حق المشاركة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وضح أن الكثيرين من رجال الأحزاب ومن القادة والسياسيين ممن يضيقون بالمعارضة ولا يطبقونها ، وتعرضت المعارضة في مصر على مراحل التاريخ المتتابعة لكثير من صور الكبت والإرهاب .

بل لقد اتخذت كثير من إجراءات القمع ، وكبت الحرية ، بموافقة اقلية شعبية كبيرة ، في غير قليل من الحالات وقد عشنا فترة كان فيها حزب الوفد - الذي كان يمثل الاغلبية الكبرى للشعب المصري - يمارس غير قليل من صور الارهاب والكبت لمعارضيه . وقد كانت احداث الطلبة في الجامعة قبيل الثورة اكبر شاهد على ذلك . الامر الذي يؤكد انه حتى قادة حزب الاغلبية ، لم يكونوا مؤملين بتوفير الحرية للمعارضة .

وقد حدث بعد الثورة ، ان قيام بالسلطة عدد غير قليل من الحكام ، سواء على مستوى الوزارة ، أو على المستويات القيادية السياسية العليا المختلفة ، ممن وصلوا الى السلطة دون سند شعبي ، ودون تأييد من الاغلبية ، فكان منطقيا أن يكون هؤلاء أكثر ضيقا بالمعارضة .

كيف يمكن بناء الإنسان الديمقراطي

يتطلب بناء « الإنسان الديمقراطي » أمرين :

- ممارسة طويلة .
- تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية تتضامن كلها من أجل تحقيق الصورة المثالية له .

فالحرية لا يمكن أن تمارس ممارسة واقعية الا اذا توافرت موامل اقتصادية واجتماعية معينة . الارتباط الوثيق بين توفير المستوى اللائق للمعيشة ، والمستوى المعقول من التعليم والثقافة ، وبين الممارسة الفعلية لحق المشاركة في الحكم . وبالتالي يجب أن نضمن العدالة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، لكي نحقق الديمقراطية السياسية . فالمؤكد انه لا قيمة لحق الانتخاب ، أو حق الترشيع للمناصب السياسية ما لم توفر رفيف العيش ، والتعليم لكافة جماهير المواطنين .

ولذلك ينبغي لتحقيق وجود « الإنسان الديمقراطي » أن نسمى في طرق مختلفة في آن واحد :

- طريق الديمقراطية الاقتصادية أي توفير العدالة الاقتصادية بين المواطنين
- تذويب الفوارق بين الطبقات .
- توفير العلم والمعرفة لجماهير المواطنين ومحو الأمية .
- ولى نفس الوقت تقرير حق المشاركة في السلطة لجماهير المواطنين وامطائهم جميعا فرها متكافئة في ممارسة حق الترشيع ، وممارسة حق الانتخاب .

وحيثما يتحقق ذلك كله تأتي نتائج الانتخابات معبرة عن حقيقة الاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع ، فلا تحدث ردود أفعال ضد الديمقراطية ، ويتبلور بالفعل الفكر الديمقراطي في ضمير الشعب . □

البناء الاجتماعي والممارسة الديمقراطية

يمر المجتمع المصري في المرحلة الراهنة بتجربة ديمقراطية بالغة الأهمية ، خلال مرة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ توجد تيارات سياسية تتراوح في اتجاهاتها من اليمين إلى اليسار مروراً بالوسط . وينطق هذا التصنيف - لو نظرنا للأمر نظرة تاريخية مقارنة - هو أن كل تيار من هذه التيارات السياسية عادة ما يمسك منهجاً فكرياً محدداً يتعلق بتقبل البناء الاجتماعي ، مما يؤدي به إلى تبني حلول وسياسات قد تختلف في قليل أو كثير مع تلك التي تقادى بها التيارات الأخرى .

الفرد المصري والأسرة

من الحقائق الثابتة في العلم الاجتماعي أن نمط التشكل الاجتماعي الذي يتلقاه الفرد في محيط الأسرة عادة ما يؤثر تأثيراً بالغاً على التكوين النفسي له ، مما يحدد - إلى حد كبير - نمط أعماله وردود أفعاله . ليس معنى ذلك أن الأسرة تستطيع أن تصب أفرادها في قالب حديدية لا يستطيعون منها فكاً لو أرادوا . ولكن مما لا شك فيه أن تأثير الأسرة يبقى متجذراً في التكوين النفسي للأفراد ، حتى لو استطاعوا تحييد بعض تأثيراته السلبية ، من خلال محاولاتهم تغيير طابع شخصياتهم .

ومن هنا تكتسب الأسرة أهمية خاصة . وعلى ذلك فلو سادت التسلطية كاستلوب لإدارة شؤون الأسرة ، فمعنى ذلك أن الإرادات المستقلة لأفرادها مستحوزة أمام سلطان الأسرة ، وبالتالي يتعمد الفرد الامتثال والخضوع ، ويفقد بالتالي القدرة على إصدار القرار . ونجد تعميمات جازمة من الأسرة المصرية تؤكد أنها تنقسم بالتسلطية . ونحن نعرف أنه

غير أن قبول فكرة الاختلاف السياسي من ناحية (١) وإنشاء تفضيلات سياسية ثلاثة مختلفة في منطلقاتها الفكرية من ناحية أخرى ، لا ليس في الواقع سوى الخطوة الأولى نحو الممارسة الديمقراطية فنحن نستطيع أن ننشئ التنظيمات المختلفة (٢) ولكن هذه التنظيمات لن يملأ جنباتها بالحياة سوى الأفراد الذين يتسمون بالوصى ، والذين يملكون القدرة على إصدار القرار الخاص بتحديد هويتهم السياسية ، والذي يجعلهم مواطنين مشاركين قادرين على تحمل مسؤولية المشاركة السياسية .

ومن هذا المنطلق ، ركز الرئيس السادات في لقائه مع القيادات الصحفية على أهمية بناء الفرد الديمقراطي . ومن هنا يفتح التساؤل حول الشروط والمقومات التي ينبغي أن تتوفر (٣) حتى يمكن صياغة هذا الفرد (٤) صاحب الإرادة المستقلة ، الذي يستطيع - بالرغم مما قد يتعرض له من ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية - أن يعبر عن رأيه السياسي .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ويطلب منهم ان يقدموا تصوراتهم الخاصة بحلولها . فالطالب المصري يسرع اذا ما طلب منه ان يفكر تفكيراً مستقلاً ، لأنه لم يدرّب تدريباً كاملاً على ذلك ، ولكنه يرحب كثيراً بالأسئلة التي لا تحتاج الا الى سرد المعلومات كما هي ، وبغير نظرة نقدية مستقلة .

ولذلك فان تطوير صياغة شخصية الفرد يحتاج الى تطوير في فلسفة التعليم في بلادنا ، تقوم على تنمية التفكير ، وتربية الشخصية المستقلة ، والتشجيع على البحث واتخاذ القرار .

الفرد المصري والنظام المهني

حين ينتهي الطالب المصري من دراسته لابد له ان يجابه مشكلة البحث من مهنة . ويمكن القول ان النظام المهني في مصر — نتيجة اسباب شتى لعل اهمها الظروف الاقتصادية — يتسم بالجمود ونسبي القوي . فمن المعروف انه في بناء اقتصادي ديناميكي يسود التخصص والتخصص الدقيق ، وتظهر مشرات المهن المتخصصة ، مما يفتح امام طالبي العمل آلاف الفرص المتنوعة ، لكي يختار كل فرد — وبناء على قراره الشخصي — المهنة التي سينتسب اليها . ولكن في بنسء اقتصادي يعاني من المصاعب ، تسود نمطية في المجال المهني ، مما لا يترك الفرصة امام الافراد لكي يختاروا . وقد ادى نظام توزيع خريجي الجامعات بواسطة القوى العاملة ، الى تضيق مجال الاختيار امام طالبي التوظيف . مما يؤدي الى النهاية الى الشعور بأن النظام المهني يتسم بالثقل ، طالما أنه لا يتيح الفرصة امام كل فرد لكي ينتسب العمل الذي يميل اليه . ولاشك ان هذه الممارسات جميعاً تترك آثاراً شتى على احساس الفرد بأنه يمتلك حقاً تقرير مصيره . وكل ذلك يدمو — اذا ما اردنا بناء الفرد الديمقراطي — الى اعادة النظر

في الريف المصري ساد لفترة طويلة نمط الاسرة التسلطية بحكم نمط الانتاج السائد غير أنه مع تسليطنا بصورة هذه التعميمات عن الاسرة المصرية في مرحلة ما من مراحل تطورها ، الا ان هناك شواهد ميدانية على التغير الحقيقي الذي حدث فيها ، والذي يتعلق بيناتها ووظائفها على السواء . فنتيجة لظروف اقتصادية شتى ، لم يعد نمط الاسرة الممتدة نمطاً شائعاً في الريف المصري ، وبالتالي حصل الانسواء على سلطات أوسع في ادارة شئونهم . كما ان تزايد موجات الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ، وكذلك الهجرة الى البلاد العربية قد دعم في هذا الاتجاه ومن ناحية أخرى ، تغيرت الاسرة الحضرية المصرية نتيجة لتعليم البنات واشتغال المرأة وزيادة نصيبها من الاستقلال الاقتصادي ، بالانتماء الى تغير القيم الاسرية . كل هذه التغيرات الاجتماعية ، انت الى زيادة قدرة الفرد المصري على حرية اتخاذ القرار في مواجهة الضغوط الاسرية ، وهو تغير ايجابي لابد ان يصب في النهاية ، في معين الرصيد الايجابي لزيادة قدرته على اتخاذ القرار في المجال السياسي .

الفرد المصري والنظام التعليمي

يجابه التسرد المصري مبكراً للنفاية النظام التعليمي . ومن المتفق عليه ، ان فلسفة النظام التعليمي واتجاهاته في مجتمع ما ، تحدد الى درجة كبيرة انماط شخصيات الافراد ، وتشكّل وعيهم بشكل محدد . ولعل ابرز سمة سلبية للنظام التعليمي المصري انه نظام يقوم على الذاكرة ولا يقوم على تنمية التفكير او تاصيل اسلوب حل المشكلات . ولذلك نجد ان الطلبة لا يرحبون كثيراً بالأسئلة التي تطرح مشكلات محددة ،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في سياسة العمالة ، بحيث يترك لكل فرد - مع الإبقاء على معيار ضرورة تحقيق الصالح العام - في بعض الحالات مثل تقرير نوع المهنة التي يرغب في الانتماء إليها .

الفرد المصري والجهاز البيروقراطي

في ظل اقتصاد يهيمن فيه القطاع العام على غالبية قطاعاته المنتجة من ناحية ، ويتضخم فيه الجهاز الإداري للدولة من ناحية أخرى يصح التساؤل من تأثير البيروقراطية - إذا ما ركزنا على الجانب السيئ منها - على تكوين الفرد المصري واتجاهاته . ان طاقات الفرد وامكانيات ابداعه في مجالات الإنتاج والخدمات المختلفة ، يمكن ان تصطدم بكل التقاليد البيروقراطية البالية . هذه التقاليد لا تشجع على الابتكار ولا تحترم المحاولات التي يبذلها الأفراد لتجديد أساليب العمل وترقية وسائل الاداء ، وهي في النهاية تركز على الامثال والطاعة للرؤساء ، وتفرض أسلوبها المختلف من خلال وسائل القمع الادارية وهي متعددة ومثيرة . وما لاشك فيه ان احتكاك الفرد المادى مع المنظمات البيروقراطية الكبرى . أصبح مشكلة عالمية ، فبرأئنا في مصر - وبالذات في الجهاز الحكومي - نجد أنفسنا بازاء جهاز بيروقراطي عتيق ، لا يتسم بال مرونة اللازمة التي تسمح بانابة الأفراد المبدعين الخلاقين والمجددين . ومن هنا يمكن ان يؤدي احتكاك الافراد - في حياتهم الوظيفية - بهذا الجهاز ، الى نوع من انواع الاغتراب الاجتماعى ، الذى يطفى فيهم شمعة الحماس لتحقيق الصالح العام ، مما قد يؤثر في اتجاهاتهم السياسية ،

التي قد تنقسم بالسلبية واللامبالاة .
الفرد المصري والممارسة الديمقراطية :
في تقديرنا ان محصلة تفاعل الفرد مع الانظمة الاجتماعية التي اشرفنا اليها من قبل تؤثر تأثيرا واضحا على قدرة الفرد على الممارسة الديمقراطية الحقة .
واذا كنا رأينا الفرد المصري اخذ ينفلت بالتدريج من سطوة تسلطية الاسرة سواء في الريف او في الحضر ، فإنه يبقى تحرير الفرد المصري من الطابع التقليدي للنظام التلميسى الذى يحول الأفراد الى قوالب جامدة ، كما ان في المجال المهني والمجال البيروقراطي ، لابد من ادخال تعديلات تسمح للفرد بان يحس باستقلاله وقدرته على اتخاذ القرار .
ومن ناحية أخرى ، لابد ان تدعم قيمة قبول الخلاف السياسى على مستوى المجتمع . فلم يعد الإجماع الشعبى الشكلى قرينة على اجماع المجتمع بصدد القضايا الرئيسية التي تهم المواطنين .
ومن ناحية أخرى لابد من ارساء تقاليد الحوار الديمقراطي بين مختلف القوى الوطنية التي تتجادل سياسيا للوصول الى انسب الحلول للمشكلات الملحة التي يجابهها المجتمع المصري في مرحلة تطوره الراهنة .
غير انه يبقى اخيرا ، حقيقة اجتماعية بارزة ، وهي الارتفاع المخيف في نسبة الأمية في بلادنا ، فبغير القضاء على هذه الظاهرة في فترة قريبة ، لا يمكن الحديث في الواقع من الفرد الديمقراطي الذي يتسم بالوعى بمشكلاته الشخصية ومشكلات مجتمعه .

السيد يسمين

مستقبل الديمقراطية في مصر

الرأى عندى ان التنظيمات السياسية التى انبثقت من الاتحاد الاشتراكي ، خطوة وطنية ديمقراطية ، وهى وان كانت لا تمثل الصورة المثلى للنظام الديمقراطي « الذى يقوم على الحزبية ، الا انها تمثل « الواقع » الذى يكون النظام السياسى على ضوئه وفى نطاقه .

ذلك ان الحزبية هى النظام السليم لكل ديمقراطية ليابية . وتعارض الآراء وانصهار القضايا العامة التى تشغل الازدهان ، فى بوتقة التصارع النظيف . . هذا التعارض والتصارع يمثل صورة طبيعية للحياة ذاتها ، فما عرف الليل لو لم يعرف النهار .

ويخطئ من يظن ان ثورة ٢٣ يوليو قامت للقضاء على الحزبية النظيفه ، اذ انها علنت فى صيغتها قيامها ، ايمانها بدستور ١٩٢٣ ، وكان فى نيتها دعوة مجلس النواب الوفدى الذى حله نجيب الهلالي فى مارس ١٩٥٢ ليمارس سلطاته ، بوصف ان حله جاء على غير سند من القانون ، غير ان بعض من صانعوا الثورة وعادوا الوفد ، ظلموا على البلاد بما اسموه « فقه الثورة » ووصفوا الوفد بأنه « دمل السياسة المصرية » بل ان الثورة نفسها اصدرت قانونا لتنظيم الاحزاب السياسية ودعت الاحزاب الى اظهار نفسها ، وسواء كانت هذه الدعوة قصد بها ان تضرب الاحزاب نفسها بنفسها او قصد بها دعوة خالصة لنظام حزبي نظيف ، فان مؤدى القولين ان الثورة كانت تريد مساندتها بالقوى الحزبية ، ايمانا منها ان الحزبية هى الاساس للنظام الديمقراطي السليم .

واذ لم توفق الثورة فى ذلك واضطرت الى اصدار قانون الغاء الاحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ ، فان هذا الالغاء جاء مؤقتا اذ أعلنت وقتئذ ان توقف الحياة السياسية القائمة على الحزبية لمدة اقصاها ثلاث سنوات .

وكان لا بد ان يقوم نظام آخر ، فكانت الممارسة السياسية الطويلة الممتدة الكثيرة المنعطفات والنحنات من هيئة التحزير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لم كانت هذه التنظيمات السياسية المنبثقة من الاتحاد الاشتراكي وانجبت الى مسارات ثلاثة ، مسار يميني ومسار وسط ومسار يساري .
غير انه عند التأمل في هذه التنظيمات الثلاثة نجد ان الصورة غير كاملة ، ويشوبها الكثير من « الخلل » والتنظيم اليساري جمع المتطرفين والمعتدلين وهذا أيضا شأن التنظيم اليميني ، أما الوسط لجمع بين هؤلاء وهؤلاء .

ومن ثم فهناك الآن من يحجم « ليس أيماناً بمسار فاعلية هذه التنظيمات ، بل لأن كلا منها قد جسات صورته مختلطة » ومن هؤلاء وغيرهم ممن لا يؤمنون بهذه التنظيمات يشكلون بحكم الواقع تنظيمًا آخر ، هو قائم بحكم الطبيعة العملية سواء أردنا أو لم نرد .
وإذا كانت هذه التنظيمات خطوة وطنية ، وهي ضرورة يحكمها « الواقع » الذي نعيشه الآن بدلاً من القفر الفجالي الى الحزبية ، التي يتعين ان تقوم « الا اني ارى ان عوامل « النضج » لقيام نظام حزبي في حاجة الى دفعة ، تقوم على مزيد من الديمقراطية .
ولا بد من مناخ وطني يربط الحاضر بالماضي ، ودعوة أصحاب الرأي والمبادئ ممن كانوا في مؤلة الى المشاركة في الحياة السياسية وفي يقيني ان هناك عناصر وطنية كبيرة من رجالات الماضي يجب دعوتها لنقول كلمتها في حياتنا السياسية . . وهذه العناصر هي التي نستطيع ان نتصدى للتيارات التي يصرى عنها شعبنا العظيم .»

ولقد تسكون هذه العناصر الوطنية من تنظيم « المستقلين » القائم واقما وبحكم طبيعة الأمور « غير انه يتعين ان يكون رأياً منظماً ، واحسب ان المسؤولين منتدنا يسعدهم ان يكون لهؤلاء الوطنيين بين اصحاب الرأي والمبادئ دورهم في سبيل ارساء الديمقراطية في بلدنا »

بقلم : نظمي بطرس المحامي

وجهة نظر

الديموقراطية .. والتمن !

ليس هناك الآن خلاى بين الغالبية العظمى من شعب مصر على أن الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب كانت نموذجا حيا في الممارسة الديموقراطية المسلمة متساوى فيها المرشحون جميعا أمام الناخبين والحاكمين على السواء ، وموئل خلالها الوزير يمثل ما موئل الخفير ولم يعد أحد يصدق أن هناك مرشحا «مسنودا» وآخر غير مسنود .

وعلى الرغم مما جرى في عديد من الدوائر من تعصب أعمى لبعض المرشحين وصل إلى حد الاقتتال وإطلاق النيران وسقوط قتلى وجرحى ، وعلى الرغم من أن البعض تجاوز من الحد المعقول من أسلوب دعابته وبلغ مرحلة التشهير والتجريح لمفاسيه فإن المعركة بسخونتها المرتفعة كانت تعبيرا حيا عن تعاطي الناخبين للممارسة وحرية الاختيار بعيدا عن أى مؤثرات وتجاوزا لأى ادعاءات ورفضاً لكل الأفراد .

وصحيح أن المعركة هزت في معظمها خنقوا من البرامج العملية والتنظيمية المخيرة بالمرشحين وأن المعيار الأساسى للناخبين في معظم الدوائر كان منصبا على النزاهة الشخصية والسمة المرضية للمرشح نفسه .

وصحيح أيضا أن حركة التنظيمات الثلاثة في الساحة الانتخابية كانت دون المستوى المطلوب ، ولم يكن لأى تنظيم ذلك الثقل المجهود في عهد الأحزاب من سبيل للمرشحين أو استقطاب حقيقى للناخبين ، إلا أنه مع ذلك يمكن القول بأن ما تم في هذه الانتخابات سوف يكون المدخل الصحيح لسكى تعيد التنظيمات الثلاثة النظر في حساباتها وخطة عملها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن ما تم سيكون أيضا المدخل الصحيح لانطلاق هذه التنظيمات واستقلالها تأهبا للمودة نجاح الحياة الديموقراطية بولادة طبيعية وشرعية للأحزاب . الأمر الذى أكدته القيادات السياسية في تصريحاتها الأخيرة .

ويبقى أن نقول بأن النتائج الأولية أعطت شواهد طيبة حول اتجاهات الشعب ورغبته الصادقة في السلام الاجتماعى والحل الاشتراكى في إطار من القيم الدينية الأصيلة ، وأنه إذا كانت قد طفت على السطح بعض شوائب لا تعبّر عن روح الشعب المسالمة التى تكره العنف فإن ما يشفع ويخفف لما حدث أن ذلك هو الثمن الطبيعي لبداية الديموقراطية ونموها في مراحلها المختلفة ومهما كان غالبا فما أحلاه من ثمن !

مرسى عطا الله

الديمقراطية بين التطبيق والممارسة

كانت الخطوة الأولى على الطريق إغلاق المعتقلات على أساس أنه لا حرية ولا ديمقراطية بدون حرية المواطن وتأمينه فلا سيادة إلا للقانون .. وكان علينا حتى نصل إلى نهاية الطريق أن ننشئ عليه دعائم لتأمين السير فيه .. وكانت تلك الدعائم هي :

- دولة المؤسسات
- إصدار الدستور الدائم
- حرية الصحافة
- إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية
- ورقة أكتوبر
- تطوير العمل السياسي الذي طرح فكرة المنابر
- الانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

وضع الرئيس أنور السادات الحلقة الأخيرة في سلسلة البناء الديمقراطي في مصر .. كانت تلك الحلقة هي تحويل التنظيمات السياسية إلى أحزاب مستقلة لها كل الحقوق وعليها أيضا كل الواجبات .. ولقد كانت مسيرة البناء الديمقراطي مسيرة هادئة الخطوات مليئة بالنبض والحيوية ..

بدأت المسيرة بثورة ١٥ مايو ثم توالى بعد ذلك إجراءات تحطيم القيود التي كبلت الحياة الديمقراطية في مصر سنوات طويلة ..

ولقد جاء الترتيب منطقيا ومدرسا ومستوعبا لكل أخطاء الماضي ، ومستفيدا بالتجربة ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومما لا شك فيه أن كل تلك الخطوات التي تمت قبل أكتوبر عام ١٩٧٣ كانت تمهيدا ذكيا وأميناً للانتصار في المعركة أما الإجراءات التي تلتها فجاءت نتيجة طبيعية لهذا النصر الذي أعاد الثقة إلى نفس كل مواطن .. ليس هذا فقط فقد عزاد مع الثقة عامل يفوقها أهمية وأثرا ذلك هو الشعور بالانتماء ..

وملامح الصورة الآن تتكون من :

□ مجلس شعب منتخب انتخاباً حراً يضم ثلاثة أحزاب ومجموعة من المستقلين ..

□ حكومة جديدة تحمل مبادئنا صحتها

□ اتحاد اشتراكي مفهوم جديد

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن وفي هذه المرحلة بالذات هو :

— ما هو المطلوب من كل ركن من أركان الصورة الثلاثة حتى تظهر ملامحها بوضوح ويبدو فيها التناسق كاملاً ومعبراً عن جدية المرحلة ومؤثراً على قدرتنا على مواجهة كل تحدياتها ..

□ ولنبداً بمجلس الشعب لما له من أهمية خاصة نبعت من أنه يضم لأول مرة منذ قامت الثورة ثلاثة أحزاب واحد منها وهو صاحب الأغلبية — يؤيد الحكومة — والآخران يحتلان مقاعد المعارضة وهذا التقسيم داخل مجلس الشعب يعني أن مجلس الشعب سوف يشهد معارضة منظمة من حزبي الأقلية ومجموعة المستقلين ..

وكل الذين يراقبون التجربة وكلهم أمل أن تنجح في أن تؤصل وتعمق الديمقراطية في بلادنا ليس لجيلنا فحسب بل للأجيال القادمة أيضاً يدركون أن الممارسة هي المحك العملي لنجاح التجربة ..

ومقومات النجاح في اعتقادي تتلخص في :

● ● أولاً : الاعتماد على الحكومة على الأغلبية التي لها في المجلس بمعنى أن كل مشروع أو قانون أو سياسة تتقدم بها إلى السلطة التشريعية يجب أن تعرض أولاً على الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربي الاشتراكي لمناقشتها وإبداء الرأي فيها

والبوصل إلى الصيغة التي ينسقون عليها حتى يستطيع



●● **ثالثا :** أن يقتنع أعضاء حزبي المعارضة ومن يؤيدونهم من الأعضاء المستقلين أنه ليس معنى وجود معارضة لأول مرة في مجلس الشعب أن مهمة المعارضة هي المعارضة لمجرد المعارضة .. أي المعارضة « عمال على بطل » .. نحن نعلم ونذكر أن

المعارضة لها بريق خصوصا أنها تجيء بعد فترة طويلة حرمت الجماهير فيها من صوت المعارضة — اللهم ألا في حالات فردية معدودة — وأخشي ما أخشاه أن يتصور البعض أنه قادر على أن يكسب أسما بأن يلجأ إلى معارضة أي مشروع تقدمه الحكومة أو التشكيك في أي قانون تقترحه إلى آخره .. فإن معنى ذلك أننا سوف نضيع الوقت والجهد بلا فائدة أو نتيجة ..

ويؤسفني أن أقول أن هناك تصرفات أقدم عليها البعض تشير إلى أن هذا البعض ينوي السير في هذا الطريق أي طريق « الجمعية بلا طعن » .. ومع ذلك فيقيني أن مجلس الشعب الجديد — أساسا منه بالمسئولية — سوف لا يعطي الفرصة لكي تتحول قاعة المجلس إلى مجال للتهريج أو افتعال المواقف

كل عضو في الحزب أن يدافع عن رأي الحكومة عن اقتناع وليس لمجرد التأييد الحزبي والبدائية التي بذهاها مسدوح سالم رئيس الحزب تشير إلى أن هذا هو الأسلوب الذي سوف يتبعه في المستقبل ودليلي في ذلك أنه طرح على الهيئة البرلمانية للحزب رأيه بالنسبة للترشيحات الخاصة بمناصب مجلس الشعب وجاء الترشيح في النهاية أخذا بوجهة نظر الهيئة البرلمانية أي أنه لم تفرض على الأعضاء أسماء محددة وطلب إليهم تأييدها بلا مناقشة وإذا كان ذلك أمرا مفيدا بالنسبة للحزب كحزب فهو أهم فيما يتعلق بالأمور التي تمس الدولة وجماهير الشعب العريضة ..

●● **ثانيا :** أن تقوم العلاقة بين حزب الغالبية وأحزاب المعارضة على أساس المصلحة القومية أولا وقبل كل شيء وليس هناك ما يمنع من التشاور بين رؤساء الأحزاب الثلاثة في أي أمر من الأمور التي تتعلق بالمصلحة العليا قبل الدخول بها إلى مجلس الشعب ، وهذا إجراء يحدث في كل الدول الديمقراطية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يعود أساسا الى الروتين
الحكومي والبيروقراطية التي
نسجت خيوطها في دواوين
الحكومة وهيئاتها وانتقلت
عدواها الى القطاع العام ..

كل الدول فيها روتين وفيها
بيروقراطية ، لكن قد تكون
الحالة عندنا تزيد على المقبول
عدة درجات ..
لماذا :

لعدة أسباب في مقدمتها :
أولا : عقدة الخوف التي
انتابت كل العاملين في الدولة
نتيجة الاجراءات الاستثنائية
التي كانت تغاقب بلا وعى ولا
فهم ..

ثانيا : النظم واللوائح
الموضوعة منذ عهد الاحتلال
والتي كانت تفرض اننا شعب
من اللصوص أو هكذا أراد
الاستعمار أن يصورنا حتى نتوه
في غياهب التخلف ..

ثالثا : الانغلاق الذي عشنا
أسرى له سنوات طويلة جعل
الصدا يتراكم على مختلف
الأجهزة وبعض العقول ..
ويقيني أن هذا التشخيص
واضح في ذهن كل الذين
يقودون الجهاز التنفيذي وعلى
هذا فنفس الروتين ليس أمرا
مستعصيا إنما هو أمر مقدور
عليه ..

البطولية .. نحن نريد معارضة
موضوعية ، نسم بالانزاع
والنظرة السليمة للامور ومناقشة
كل شيء من زاوية المصلحة
الوطنية وليس من أى زاوية
غيرها .. بهذا نستطيع المعارضة
أن تساهم مساهمة ايجابية
وفعالة في تعميق الديمقراطية
ونجاح التجربة التي نخطو اليها

وخلاصة القول : لا حياة
نيابية بلا احزاب .. ولا احزاب
بدون وجود معارضة بينها ..
وصمام الامان للجميع هو
الموضوعية ..

□ بعد ذلك يجيء دور

الحكومة ..

لقد أشار الرئيس السادات
في اجتماعه بالوزارة الجديدة
الى النقطة التي يجب أن تبدأ
من عندها عندما قال للوزراء
« انسفوا الروتين » ..

هذه هي عقدة العقد ..
أو عنق الزجاجة الذي تنحبس
عنده كل المشروعات ..

ومن الانصاف أن نقول أن
الحكومة قد ورثت تركة مثقلة
نتيجة تراكمات الماضي البعيد .
ومن الانصاف ايضا ان نقول
انه منذ أن بدأنا تطبيق سياسة
الانفتاح فإن الامور أخذت في
التحسن .. لكنه تحسن بطيء
.. بطيء ، ولذلك فهو يكاد
يكون غير محسوس ..

وفي اعتقادي ان هذا البطء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● سيادة القانون ودولة المؤسسات والحسرية التي نعيشها هي الضمانات التي تكفل تخلص الموظف من عقدة الخوف وتدفعه إلى العمل وهو يدرك أن القانون يحميه ويقف معه ..

● نصف الروتين يحتاج إلى القضاء كل النظم واللوائح المعمول بها واستبدالها بنصوص تتفق مع سياسة الانفتاح وتفترض الامانة في كل موظف وتعاقب من يستغل هذه الثقة أو يتلاعب بها

● ازالة الصدا بتطبيق اللامركزية وعدم تجميع المسؤولية عند شخص واحد والاستعانة بكل الكفاءات القادرة على الارتفاع الى مستوى المسؤولية وما أكثرها في هذا البلد ، لكن سياسة الانغلاق لم تعطها الفرصة لكي تظهر وثبت وجودها .

وهناك مؤسسات تخلصت من قيود الروتين فنجحت وأثبتت وجودها ولم نسمع بأن انحرفا وقع فيها، ففتح النوافذ لا يعطى الفرصة للعمل في الظلام ..

وما يقال على الحكومة يتسحب ايضا على القطاع العام فلا بد وأن نعيد النظر في القوانين واللوائح التي تحكمه

وان نعدلها بالطريقة التي تمكن هذا القطاع الهام من مواصلة رسالته في خدمة الاقتصاد القومى ..

□ واصل الان الى الركن الثالث من اركان الصورة وهو الاتحاد الاشتراكي ..

وابدا بالقول ان سقوط عدد من الشخصيات التي كانت تتولى مناصب قيادية في الاتحاد الاشتراكي ظاهرة تعطي مؤشرا ان الاتحاد الاشتراكي لم يستطع ان يستقطب الجماهير حوله ولم ينجح في ان يقيم قنوات اتصال ذات اتجاهين بينه وبين الجماهير ..

كان هناك خطأ ما داخل التنظيم خلق حاجزا بينه وبين القواعد بسبب أن القرارات كانت تصدر من فوق .. على أية حال لقد تغيرت مهمة الاتحاد الاشتراكي الان واصبحت مسؤولية الاحزاب السياسية ولعلها تستفيد من التجربة فلا تقع في الخطا الذي وقع فيه التنظيم السياسى ..

ولقد حدد الرئيس السادات مهمة الاتحاد الاشتراكي في هذه المرحلة في ثلاثة أمور :
اولا : الاشراف على المنظمات الجماهيرية المساعدة كتنظيم المرأة والشباب من مرحلة الطلائع الى مرحلة الاستعداد للانضمام الى الاحزاب وهذه مهمة في غاية الاهمية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ثانيا : المشاركة في ملكية الصحف

ثالثا : لجنة مركزية موسعة تصبح بمثابة المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي مهمتها الأساسية المحافظة على صيغة تحالف قوى الشعب تضم أعضاء مجلس الشعب من الأحزاب الثلاثة ومن المستقلين وهيئات مكاتب المنظمات الجماهيرية كالتقانات المهنية والعمالية والتعاونيات الزراعية والغرف التجارية ..

وهذه اللجنة تمثل - في رأي - جبهة قومية تضم الأحزاب كما يحدث في أي دولة في العالم عندما تواجهها مشاكل تتعلق بمستقبلها الوطني وما دينا نواجهه معركتي التحرير والتعمير فلا بد أذن من قيام مثل هذه الجبهة حتى تتكفل كل القوى لتحقيق النصر في هاتين المعركتين .. كذلك تصبح الصيغة المثلى للتعبير عن تمسكنا بصيغة التحالف .

رابعا : أن يتولى الاتحاد الاشتراكي الرقابة على موارد الأحزاب ، وهذا جانب بالغ الأهمية حتى لا تتسرب قوى أجنبية إلى صفوف الأحزاب وتحطم تجربتنا الجديدة كما حدث في دول كثيرة أخرى .. كذلك تمتد الرقابة على الأحزاب لضمان الحرص على تمسكها

بالأسس الثلاثة التي قامت عليها الأحزاب وهي حتمية الحل الاشتراكي والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ..

خامسا : ملكية الاتحاد الاشتراكي للصحف وضمان إعطاء الفرصة للأحزاب الثلاثة للتعبير عن رأيها ..

صحيح أن حزبي الأحرار الاشتراكيين والتقدمي الوجدوي يطالبان بـصحف تعبر عن رأيهما - وهذا لا شك حقهما - ومع ذلك تبقى الصحافة موضوعا مطروحا للمناقشة في هذا المجال سوف أعود إليه في مقال آخر ..

هذه هي ملامح الصورة

● مجلس شعب منتخب انتخابيا حرا معبرا عن ارادة الجماهير ويضم ثلاثة أحزاب وفيه كتلة للمعارضة لها زعيم مسئول عنها أي أن كل مقومات النجاح مكفولة له بشرط أن يرفع شعارا واحدا وواضحا ألا وهو الموضوعية : الموضوعية في التأييد والموضوعية في المعارضة ..

● حكومة تستند إلى حزب الأغلبية سوف تعمل كل ما تفرضه عليها إمكانياتها التنفيذية ، والشعب أيضا بكل قطاعاته مطالب بأن يؤدي دوره فلا يعتمد في كل شيء على



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المسئولة وصولاً إلى بلوغ الهدف .

ولقد اجتمعت كل الصحف والأذاعات الخارجية على أن الرئيس أنور السادات قد أكد من خلال سياسته في الحكم حرصه الكامل على إقامة الحياة الديمقراطية السليمة في مصر ليس هذا فقط ، لقد قابلت هذا الأسبوع السناتور الأمريكي أبراهام ريبكوف وهو من المشهورين بتأييده المطلق لإسرائيل ولقد قال لي :

« انني أعود إلى بلدي وقد تغيرت في ذهني صورة الموقف تماماً بعد لقائي بالرئيس أنور السادات .. لقد كشف لنا في حديثه الممتع زوايا لم نكن نراها من واشنطن ثم استطرد قائلاً : « ان الرئيس السادات لا شك واحد من القادة الدوليين في العالم الآن .. ولقد اكتسب عن طريق أحاديثه في التلفزيون الأمريكي التي اتسمت بالموضوعية والاتزان شعبية هائلة «CHARISMA» لدى الشعب الأمريكي .. □

محمد صالح
ش

الحكومة فالتغلب على ما يواجهها من عقبات ليس مسئولية الحكومة وحدها ولكن الشعب يشاركها تلك المسئولية .

● الاتحاد الاشتراكي يقوم بدور جديد ومسئولية واضحة المعالم وهو ولا شك بالفرص المتاحة له قادر على حملها خصوصاً بعد أن زالت كل أسباب التصادم بينه وبين الحكومة فقد انتهت المرحلة التي نافس فيها الاتحاد الاشتراكي الحكومة على السلطة وكان أداة ضغط عليها . كان ذلك

من أسباب تعثر الاتحاد الاشتراكي والحكومة أيضاً .. لم يعد هناك أمين للاتحاد في المحافظات يتصور في نفسه سلطة تعلو على المحافظ .. ولم تعد هناك وحدات في المؤسسات والهيئات تشيع الارهاب والتسلط ..

تبقى بعد ذلك كلمة حق لقد مهدت القيادة السياسية الأرض للبناء الديمقراطي السليم وهيأت لها كل ضمانات النجاح ثم يجيء دورنا نحن في الممارسة .. الممارسة الواعية التي لا تستهدف إلا مصلحة مصر ومستقبلها .. فالمشاكل في طريقنا كثيرة وضخمة وتحتاج إلى حلول حاسمة وهذا يفرض علينا المشاركة الجماعية

السادات يحدد مسار العمل الوطنى على ضوء تجربة الأحزاب الثلاثة

لا يمكن أن يكون فى مصر اتجاهات أبعد من اليمين واليسار والوسط
أقول لحزب التجمع: القيادات المشبوهة فى تيار اليسار مرفوضة
وأقول فى العلن: لن يتولى الملحدون أية مسئولية فى الاعلام

الرئيس يدعو الفنانين والكتاب لأن يرتفعوا الى مستوى الجهود التى يبذلها الشعب على أرضه

مصر لن تكون لباشوات العهد الماضى

ولن تكون لقلة تتكسب بشعارات الاشتراكية

اول تقييم شامل لثورة يوليو يعلنه السادات فى لقائه برجال الاعلام

فى لقائه أمس برجال الصحافة والاعلام والذى امتد لأكثر من ٣ ساعات حدد
الرئيس السادات مسار العمل الوطنى على ضوء تجربة الأحزاب الثلاثة مؤكدا
اصراره على ضرورة تعميق الديموقراطية واستكمال دولة المؤسسات .
وقال الرئيس السادات أنه لا يمكن أن يكون فى مصر اتجاهات سياسية أبعد من
اليمين واليسار والوسط - وأن علينا أن نختار الطريق الصحيح على ضوء تجربة
مصر قبل ثورة يوليو ، وتجربة مصر خلال الثورة .

وفى حديثه حول التجربة المصرية قبل ثورة ٢٣ يوليو ، قال الرئيس السادات : لقد كان
واضحا قبل قيام الثورة أن تجربة الأحزاب قد اهترأت ، ذلك أن الأحزاب ، وبينها حزب الأغلبية ،
قد تجاهلت البعد الاجتماعى للمشكلة المصرية ، الأمر الذى ترتب عليه أن تحول المجتمع الى
قلة لا تمثل أكثر من نصف فى المائة تملك كل شيء ، وتقدر على كل شيء ، على حين حرمت
القاعدة العريضة من كل شيء .

وقال الرئيس السادات : لقد كان واضحا قبل قيام الثورة أن الأحزاب جميعا ، وبينها حزب
الأغلبية ، تسابق الى تقديم التنازلات للقصر والانجليز سعيا الى السلطة والحكم .
ولذلك كله فشلت التجربة ، وكان على الثورة أن تبدأ والانقلابت البلاد فى فوضى الصراع
الدموى .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وحول تقييمه لتجربة ثورة ٢٣ يوليو ، قال الرئيس السادات : لقد كانت الخمسينات فترة انجازات وانتصارات للثورة ، غير ان الستينات كانت فترة هزائم وآلام ... ثم جاءت السبعينات لتؤكد لنا ان تجربة الاشتراكية قد فشلت تماما مائة في المائة ، وأصبحت مجرد مجموعة من مراكز القوى تتحكم في مقدرات الشعب باسم العمال والفلاحين لقد انتهت الاشتراكية الى قلة فوق القمة ، تستغل واقعها من أجل قرض الاجراءات الاستثنائية .

وقال الرئيس السادات : انه على ضوء التجربتين ، فان مصر ترى ان الحل الامثل انما هو في الاشتراكية الديمقراطية التي لا يكون الفرد فيها مجرد قرص في المجتمع ، ذلك ان أمن الفرد ينبغي ان يكون من أمن المجتمع .

وتلخيصا لذلك : قال الرئيس السادات ان مصر لن تعود الى مجتمع باثسوات العهد الماضي ، ولن تكون أيضا قلة تتكسب بشعارات الاشتراكية ، بهدف ضرب الديمقراطية .

وحول تجربة اليسار ، أكد الرئيس السادات على عدد من الحقائق الهامة : أولا : ان على حزب التجمع ان يعرف ان القيادات المشبوهة فيه والتي أدبت في حوادث ١٨ و ١٩ مرفوضة تماما . ثانيا : انه لن يتولى أية مسئولية في الاعلام أي من هؤلاء الملحدين ، لان الملحد لا امان ولا أمن له .

ثالثا : انه بالرغم من ثبوت اشتراك عدد من قيادات حزب التجمع في حوادث يناير الماضي ، الا ان احدا لم يطالبه بالغاء الحزب ، ناكدا على حرصنا الكامل على التجربة الديمقراطية .

رابعا : ان هناك قلة ما زالت ترى ان الاتحاد السوفيتي على حق دائما ، دون ان تنظر الى المصلحة الوطنية والقومية ، وبصراحة شديدة فان هؤلاء يندرجون في قائمة العملاء .

وخلال حديثه عن مسار العمل الوطني تكلم الرئيس السادات حول موقف مصر من الكتلتين الكبيرين ، مؤكدا ان مصر تهدف الى اقامة علاقات متوازنة مع الدولتين الكبيرين ، لانه لا مصلحة لمصر في معاداة أي منهما .

وقال الرئيس السادات : اننا لن نقبل وجود مركز خاص في مصر لاى بلد في العالم ، لكننا نهدف الى علاقات صحيحة مع الجميع .

وكان الرئيس السادات قد التقى أمس في استراحة المعصرة ، برؤساء المؤسسات الصحفية وقياداتها ، وعدد من الكتاب ومخرجي السينما والمسرح والتلفزيون .

وقد استمر اللقاء اكثر من ٢ ساعات استمع اثناءها الصحفيون والكتاب الى تحليل الرئيس السادات للموقف السياسي والاقتصادي والثقافي ، ودور أجهزة الاعلام والثقافة في بناء الانسان ، تطبيقا لبدا الاشتراكية الديمقراطية .

وأكد الرئيس حرصه على حرية الصحافة وتأكيد السلطة الرابعة ، واثاحة الفرصة أمامها لتحمل مسئولياتها في خدمة المجتمع وبناء الانسان .

كما أكد الرئيس حرصه ، على ان تؤدي الثقافة دورها في إعادة صياغة الوجدان العام ، وتقديم الزاد الفنى والعقلى لجماهير الشعب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقال الرئيس أن من حق جماهير الشعب أن تتمتع بالثقافة والفنون ، وأن تجد نفسها في كل ألوان الثقافة والفنون وأن واجب المثقفين والكتاب والفنانين أن يواكبوا التطور الهائل الذي تمر به أممتنا وأن يواكبوا كذلك الجهود المضنية والجهود التي يبذلها الشعب في تطوير الحياة على أرضه .

كذلك طالب الرئيس السادات بإجراء مناقشات واسعة حول قانون المطبوعات الجديد ، بعد أن أصبحت الصحافة سلطة رابعة في المجتمع .

وأكد الرئيس على ضرورة نبذ الحقد والترفع عن تصفية الحسابات الشخصية وعدم التجريح .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كلمة الرئيس السادات

في لقائه مع

رجال الصحافة والإعلام

في بداية لقائه برؤساء
مجالس إدارات الصحف ورؤساء
التحرير والكتاب ألقى الرئيس
أنور السادات حديثاً صافياً
استغرق حوالي ساعتين
فيما يلي نصه :

باسم الله ...

يسعدني حقيقة أعظم سعادة أن التقى
بكم رجال الإعلام وأجهزة الإعلام والصحافة
في هذه المرحلة بالذات يمكن لعمدة
أسباب ، أنا طلبت أن يضاف فعلاً
أخواننا الفنانين والكتاب لأنه فيما
سنعرض له في المرحلة المقبلة بأعتقد
أنه لازم يكون هناك خطوط أساسية
واضحة لنا جميعاً نشغل على أساسها
بالنسبة للمرحلة التي أحنا فيها النهاردة
والتي عايز أشرحها لكم ، دي ناحية ..
الناحية الثانية ، أنه في لقائي مع
القطاعات المختلفة من مجتمعنا بدأت في
٥ يونيو بزيارة القوات المسلحة ثم زيارة
الهيئات الشعبية والتنفيذية في محافظات
القناة الثلاث .

والحاجة الثالثة .. أنه في يوليو
الشهر المقبل سيكون قد مضى على ثورة
٢٣ يوليو ٢٥ سنة عمر ، الحقيقة ربع
قرن برضه محتاجين لننذكر كلنا مع بعض
وبرضه نناقش كلنا مع بعض في هذه
المناسبة بالذات هما مضى وعن المستقبل
والتي بيهمني في الدرجة الأولى المستقبل
بالذات لأنه لا يمكن أبداً بفضل واقفين
في مكاننا أو نسير إلى الخلف غير معقول
أو نسير إلى الأمام مثلاً بأجسامنا ووجها
للخلف ، لا يمكن هذا .. لازم نخطو ،
خطونا نحو الأمام ، ... الحقيقة بثبات
بثقة وبيقين .

لكل هذه الأسباب مجتمعة الحقيقة
أردت أن أجمع بكم كأمم حيوى ،
الإعلام والثقافة وبالذات في بلدنا وقبل
أن أتكلم من أى شيء يهمني أن أضع
أمامكم الصورة للموقف الذي أحنا فيه
النهاردة ، ببساطة سياسياً نحن نقوم
بعمليات كثيرة وتسير متوازية كلها في
خط واحد ولا بد أن تنجز كلها ولا بد أن
تكمل دولة المؤسسات وتوضع الأسس
الكاملة لقيام المجتمع الجديد الذي أحنا
متفقين أن أحنا لابد أن نقيمه في بلدنا .
فمثلاً إلى جانب العمل من أجل القضية
السياسية الخارجية سواء المواقف
المحددة التي تعلن أو سواء بتجميع
الجبهة العربية كلها على حد لا يمكن
القول بأقل منه وموافقة الأخوة العرب
كلهم على هذا الحد ، وده كان أمر لابد
يكون حيوى باستمرار بالنسبة لنا بدلاً
من أن يتكلم كل منا بلسان .
مع أفريقيا أيضاً نفس الخط الذي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لنا الى قعدنا فترة طويلة فى مواجهة معاه ، ثم أيضا محاولة تطويع علاقاتنا مع العالم الشرقى أو الكتلة الشرقية ، بالمعاهيم التى لازم تكون واضحة ومفهومة للجميع ان احنا لا نقبل وجود مركز خاص لاي قوة فى بلدنا أو لاي بلد كان .. الكل على قدم المساواة والمعاملة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لكل منا فى نفس هذا الوقت التى فيه هذا الخط السياسى ماشى وبمنتهى القوة وكل يوم فيه انجازات حقيقة والانجاز فى مثل هذه الامور صعب الاعلان عنه لانه يكون خطأ اذا تنعمنا تحركنا كله فى الصحف أو فى أى مكان.

الى جانب هذا كله فيه عملية داخلية كبيرة جدا بتتم وبالتوازي مع هذا كله عملية ضخمة جدا يعنى لازم نكون واعيين لها كويس .. احنا بتتحول من مجتمع قاسى تجربتين اثنتين وعازين نطلع منهم بدروس ثم بخط وسياسة نستفيد بها مما وقع لنا فى التجربتين اثنتين علشان نطلع بالحل الامثل للبناء الجديد لمجتمعنا.

البحث عن طريق جديد خلال تجربتين سابقتين

التجربتان ببساطة كانت تجربة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو التى هى الرأسمالية كانت وكلنا عارفين التى حضروا هذه الفترة قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت البلد بتأخذ بالرأسمالية ، كان فيه القصر .. كان فيه الانجليز .. دار مندوب سامى .. اولاً ثم تحولت الى سفير بريطانى ومكنش فيه فرق كبير أبدا بين دار المندوب السامى وما بين السفير البريطانى فى

احنا فى العائلة العربية ماشينه أيضا فى العائلة الافريقية ويمكن البعض يسأل من عملية زائير ببساطة فى كلمتين أنا اقول انه نحن نرفض تدخل القوى الكبرى فى افريقيا .

هذا كان مغزى وقوفنا مع زائير ، نرفض تدخل القوى الكبرى فى قارتنا . وعلينا ان نحل مشاكلنا بنفسنا كإفريقيين ولا يجب ان نسمح أبدا حتى للعالم المرتزقة ان يقتربوا من افريقيا مش بس قوى كبرى ، القوى الكبرى وعملية عالم المرتزقة التى يتوهم البعض التى عنده ثوية فلوس انه يقدر يجيبهم أو بينحاز لكتلة من الكتل يروحوا باعدين له ثوية مرتزقة يحاول ان يغير بهم الاوضاع ، لازم يكون مفهوم ان هذا غير مقبول منا احنا هنا فى مصر ونحل مشاكلنا بوضوح وبصراحة كإفريقيين زى ما بنحل مشاكلنا بوضوح وبصراحة كعرب داخل العائلة العربية كعرب وداخل العائلة الافريقية كإفريقيين .

علاقات متوازية مع الكتلتين العظميين

بيتوازي مع هذا فى السياسة الخارجية اقامة علاقات متوازية وطبيعية مع العالم كله .. مع الدولتين الكبار ومع العالم كله لانه لا مصلحة لنا فى ان نعادى أحدا ولا مصلحة لنا أبدا ان احنا نفتح معارك فرعية فات أوانها أولا ، أو علشان نؤكد زعامتنا .. كل هذا كلام لا يجب ان يكون فى هذه المرحلة لان احنا بصدد ما هو أخطر من هذا بكثير التى هى القضية أساسا وكان فهم العالم الغربى

دى من سنة ٢٠ لغاية سنة ٥٢ لما قامت ثورة ٢٣ يوليو وما اتنفذش المشروع طبعا لانه كل واحد من ناحيته من دول عاوز يأخذ هو الكريدت بتاع العملية كلها .

هنا بقى اهمال الواجب القومى لانها دخلت فى عمليات صراع حزبي .. كل حزب عاوز يأخذ لنفسه الحق انه يتباهى بأنه هو الذى بنى وأنه الذى عمل والنتيجة هذا الصراع أسفر أنه ما تبناش كهرة خزان أسوان وبدل ما كانت تتنفذ فى سنة ٣٠ وما بعدها بحوالى سبعة ملايين جنيه نفذناها بعد الثورة بدءا من ٥٢ الى ٦٠ .. انتهت فى ٨ سنوات وتكلفت ٢٧ مليون جنيه بدل ٧ ملايين وتأخير أكثر من ٢٠ و ٢٥ سنة وضياح فائدة على الشعب حسبوها أثناء الحرب الثانية كان ممكن تجنبها البلاد من الطاقة التى يتطلع من هذا الخزان ومما يعود على الاقتصاد المصرى بمبالغ يبقدروها تقديرات متفاوتة لكن الشيء الأساسى الذى لا خلاف عليه انه أهملت المصلحة القومية العليا لان فيه صراع حزبي موجود ما يبصش لاكثر من تحت رجله وهو كيف يصل الحزب الى الحكم وكيف يعزز جبهة انصاره ومريديه .

الاحزاب تتسابق

لارضاء القصر والانجليز

ماهو أخطر من هذا كمان فى التجربة الأولى كان انه وصلت البلاد الى المرحلة التى أصبح كل حزب يتسابق فيه الى ارضاء وتقديم التنازلات للقصر وللانجليز لان دول مصدر السلطة فى البلد .

ذلك الوقت .. هى نفس السلطة .. احزاب بتطبق وتيارس الحياة السياسية، بعد أساسى من الإبعاد التى قامت علشانها ثورة ٢٣ يوليو كان مهمل اهمال نام وهو الثورة الاجتماعية ، التى هى زى ما بينقال بره وفى كل مكان الشعوب لا تقاس بالاقليات أو بالقمم الضئيلة التى فيها وإنما تقاس الشعوب بالقاعدة العريضة لكل شعب وما هى عليه .. يوم ان نحكم على أى شعب نشوف ، هل القاعدة العريضة فيه واخده مكانها تماما والا مجتمع قم معدودة سواء النصف فى المائة أو الخمسة فى المائة أيا كان والباقي يبقى مطحون أو يقدّم كل شيء علشان هذه القلة التى فى القمم تتصرف كما تشاء .

ده كان التجربة الأولى التى مرينا بها وده كان سبب قيام ثورة ٢٣ يوليو منذ ٢٥ سنة .

كان فيه احزاب موجودة .. الممارسة فسدت تماما ومثل العادة تحولت الى عمليات شخصية بحتة .

فى وقت من الاوقات يمكن انا ضربت مثل بخزان أسوان أو كهرة خزان أسوان القديم التى كان مفروض انها تتم من قبل ما تمت بأكثر من ٢٥ أو ٣٠ سنة . من سنة ٣٠ كانوا بيتكلموا فيها وكان كل حزب يبيجى بيعمل مشروع .. يعنى ييجى الوفد يعمل عثمان محرم مشروع وجاب خبراء انجليز وبحطوا يروح عبد العزيز احمد لاغى كل الكلام مشروع ، بمشى الوفد وسجى السعدين بناع عثمان محرم وعامل مشروع جديد وجاب خبراء انجليز وبقي فيه أى حزب سيعمل المشروع واتخاقتوا على الحكاية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كاثوليكي وعلى ذلك لا يمكن أن نفرط في علاقتنا معها لأنه حتى لو سابتنا إنجلترا احنا لازم نروح وراها لأنه ده جواز كاثوليكي مفيش فيه انفصال .

ده خطوة وزير مالية الوفد بكل بساطة ، ليه ، علشان يضمن علاقته مع السفارة البريطانية اللي هي المصدر الاساسي للسلطة جنب الملك وعلشان برضه يقيظ الملك علشان ياخذ الانجليز في صفه ضد الملك .

وانا باعطي هذه الامثلة علشان أقول أن الوضع الحزبي أو التجربة الاولى اللي احنا خضناها قبل ثورة ٢٣ يوليو اثبتت فشلها .

الممارسة الحزبية زى ما حكيت اهتراءت وابتعدت كاملا عن المصلحة القومية العليا واصبحت المسألة أن الحزب ازاي برضى الملك ويرضى الانجليز علشان يجوا الحكم ويقعدوا أطول فترة ممكنة فى الحكم .

النظام الرأسمالى باه .. البعد الاجتماعى كان فيها قبل ثورة ٢٣ ده لم يكن له أى وجود لأنه زى ما كنا عارفين الاحزاب كلها اللي كانت موجودة كانت بتعتمد أول ما تعتمد على الاعيان علشان يعطوا التبرعات وكان كل حزب لما تيجى حملة انتخابية ، تذكروا كلكم ، تبدأ التبرعات لخزينة الحزب من اللي جاين يرشحوا انفسهم اللي هايسميه الحزب والترشيح يعنى ببساطة بيتم على أساس اللي عنده القدرة أكثر أنه يدفع لخزينة الحزب ثم يصرف على المعركة الانتخابية بصرف النظر عن الافكار الاخرى دى ناحية .

القصر هو اللي بيكلف بالوزارة والانجليز علشان يرضوا عن اللي جاى .. واذا كانوا ما يرضوش مش هايقدر يستنى فى الحكم كتير .

ومن هنا كانت الحقيقة خطورة الوضع أو اهتراء الوضع الحزبي .. الممارسة الحزبية عندنا فى مصر قبل ثورة ٥٢ . لأنه مثلا حزب كحزب الوفد كان معتبر هو حزب الاغلبية وما اعتقد خصوصا فى المخضرمين اللي قاعدين هنا .. ما اعتقد أن واحد فيهم مكانش بيعتس باحساس معين للوفد وكنا كلنا بنعتبره حزب الاغلبية وكان فعلا كل رصيده عندنا اللي كلنا بنفخر بيه انه بيتصدى للملك وبيتصدى للانجليز وبعدين فجأة لما نبص نلاقى الحزب انقلب من تصدى للملك وتصدى للانجليز لمجرد تنظيم سياسى عاوز يوصل للحكم فيعطى تنازلات للملك وسمعنا عنها ايه اللي جرى ده كله ، يعطى تنازلات للانجليز وسمعنا عن الكلام ده كله وحكيت لكم أنا انه مثلا مرة بعد الوفد مايلس وتعب لوجوده بره الحكم أعطى تنازل ووزير المالية عسادة فى حزب الوفد والمخضرمين القاعدين يعرفوا كان دايمًا يبقى اهم شخصية فى الحزب بعد رئيس الحزب .. منصبين وزير الداخلية ووزير المالية ، وفى أغلب الوقت كان مكرم عبيد بيمسك وزير المالية وهو سكرتير عام الوفد ، وبعد كده لما اتغير برضه السكرتير الجديد مسك وزارة المالية والداخلية دول وزارتين اساسيتين .. طيب فوجئنا احنا فى وقت من الاوقات قبل الثورة على طول انه بيجى فى وزارة المالية اكبر عميل لبريطانيا فى مصر اللي قال أن مصر متجوزة لبريطانيا جواز



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الاحزاب القديمة تجاهلت البعد الاجتماعى

الناحية الأخرى زى ما قلت البعد الاجتماعى كان مجهول تماماً لهؤلاء الناس لم يشعروا أن فيه قاعدة عريضة فى هذا البلد اسمها العمال والفلاحين وصغار الموظفين الللى مفروض انهم يعيشوا حياة يستمتعوا فيها بحقوقهم كمواطنين وفى رخاء يساهموا فى رخاء هذا البلد بما يعود عليهم بل وصلنا الى أشجع من هذا .. وصلنا الى أنه أصبح واضحاً أن الللى يتعلم هم أبناء القادرين فقط ، القم الللى فوق ، لان عندهم المصاريف ، كان الثانوى بعشرين جنيه فى السنة والجامعة بعشرين وأكثر ، طيب ، محكوم بقى على من لم يكن عنده القدرة علشان يدفع هذا انه لا يتعلم بالثانوى ولا يتعلم جامعة وده الللى خلانى قلت انه فى وقت من الاوقات وأنا بالكلم العمال انه احنا بنرفض المجتمع القديم بتاع القم والبشوات لانه احنا خدنا حقوقنا خلاص كقاعدة عريضة ولم يصبح مفروض على ابن العامل انه لازم يطلع عامل زى أبوه أو ابن الكاتب لازم يطلع كاتب زى أبوه أو ابن الفلاح يطلع فلاح زى أبوه . لا .. النهارده الفرص متكافئة أمام الكل وعلى ذلك زى مايقول يظهر انه لغاية النهارده عند الجماعة الحزبيين القدامى عملية البعد الاجتماعى مطبوسة ومش قادرين يستوعبوها الاستيعاب الكافى بس عقارب الساعة لا ترجع الى الوراء أبداً ، اطلاقاً ، مهما حكيت فى التجربة الاولى باسنتطيع أن أخلصها فى كلمتين

.. انه فوجئنا فى النصف الاول من سنة ٥٢ بوضع لاھتراً فيه الوضع السياسى كاملاً والتطبيق الحزبى والممارسة الحزبية ووصل النظام الى مرحلة من التهلل ، تهللاً كاملاً ، وقامت ثورتنا لانه ماكانش علشان تصحى الناس دول وتقول لهم اصحوا من مكانكم ده فيه بعد اجتماعى للقاعدة العريضة من الشعب انتم اغفلتوه ومستمرين فى اغفاله وده احنا لا نقبله بديلاً عن هذه الثورة الدموية .

أول مصرى يحكم مصر منذ ٢٠٠٠ سنة

قامت ثورة ٢٣ يوليو منذ ٢٥ سنة وبدانا التطبيق بعد ذلك بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو استمر مجلس قيادة الثورة ٤ سنوات من ٥٢ الى ٥٦ . فى يونيو ٥٦ انتخب جمال عبد الناصر كأول رئيس جمهورية منتخب لانه كان قبل كده فى ٥٢ كان مجلس الثورة عين اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية لكن أول رئيس مصرى منتخب كان جمال عبد الناصر فى يونيو ٥٦ بعد حلاء البريطانيين على طول .. أما انتهى الحلاء فى ١٨ يونيو فى ٢١ تمت الانتخابات وانتخب عبد الناصر .

الفترة الللى قبل ذلك الللى هى الرابع سنوات من ٥٢ الى ٥٦ كانت فترة السلطة الكاملة فى يد مجلس قيادة الثورة وبانتهاء هذه الفترة وانتخاب عبد الناصر رئيساً للجمهورية وكان فيه مفارقة غريبة ، كان انه يعنى الله يرحمه لطفى السيد انتم عارفين انه كان من أساندة الجيل كان



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هذه الشركة كان أموال المصريين المودعة في البنوك ، ما جابوش رأسمال من الخارج ، كل ده اتأم طبعاً في ٥٧ وده كان أول يناير ٥٧ هو بدء القطاع العام . وأضيف الى هذا طبعاً زى ما تذكرنا ال ٤٠٠ مليون جنيه استرليني اللي كانوا مجمدين لنا في بريطانيا نتيجة معركة القناة .. واتفق بعد ذلك .. ادينا أصحاب القناة ثمن أسهمهم ولو أنهم كانوا أخذوه قبل كده مليون مرة منذ فتح القناة لغاية ما تأممت ..

انما في النهاية اخرج عن هذا المبلغ وبدأنا بعد كده زى ما يحكى في الخمسينيات .. كانت كلها انجازات وانتصارات الحقيقة الى أن دخلنا الستينات كان انجازاً من الانجازات اللي تمت في الخمسينات هو الوحدة بين مصر وسوريا

المفهوم العلمى لقرارات الحراسة

بدخولنا الستينات في الواقع بدأت معركة أخرى كان الوضع مغلغل في الوحدة بين مصر وسوريا في سنة ٦١ ثم الانفصال نتيجة لهذا كان لابد أنه نكمل المسيرة ، لست في مجال انى أناقش فيه تم الانفصال ومن المخطيء ومن ومن .. دى عملية كبيرة لما نحب نحكى فيها هناخذ جلسات وجلسات الحقيقة .. لان ده تاريخ كبير قوى ولجنة التاريخ أهى بتشتغل في الحاجات دى وبتطلع لنا الوثائق كلها علشان الناس اللي بيحللوا يقدروا يحللوا على ضوء الوثائق الحقيقية للوضع في ذلك الوقت .

تعليقه أن مصر من ألفين سنة لم تحكم بمصرى وانما كانت بأجانب وده كان لأول مرة تحكم بمصرى .

وبدأنا بعد ذلك وطوال الخمسينيات نستطيع أن نقول أن الانجاز كان كثيراً جداً لانه في جميع الاتجاهات الحقيقة سواء قيام الجمهورية ، سواء ضرب المعقل الاساسى للاحتكار في العالم وهو قناة السويس وبحد وكسبنا هذه المعركة تلاها بعد ذلك في أول يناير ٥٧ ماسمى بتمصير المصالح الاجنبية التي كانت تسيطر على اقتصادنا واللى بدأ بها القطاع العام يعنى منذ ١ يناير ٥٧ في هذا اليوم صدر قرارين القرار الاول اللي صدر بإسقاط معاهدة التحالف اللي كانت بيننا وبين بريطانيا واللى بناء على أساسها جلت بريطانيا في يونيو ثم عادت لنا مرة أخرى في نوفمبر في بورسعيد تحاول انها تحتل البلد مرة أخرى .

انجازات الخمسينات كانت انتصاراً للثورة

فلما خرجوا في ٢٣ ديسمبر ، في أول يناير كان فيه قرارين .. القرار الاول هو تمصير هذه المصالح الاجنبية كلها بما فيها البنوك والشركات وشركة مصر الجديدة البلجيكية وكان أغلب كل هذه المصالح للأسف كانت بتشغل بأموال مصرية ، يعنى كلها محطوط لها رأسمال .. يعنى شركة مثلاً زى شركة مصر الجديدة كلها ، لما نقبم الاسس بتاعة الشركة تلقينا تعدي عشرين ثلاثين أو أربعين مليون جنيه في هذا الوقت ورأسمالها ٢ مليون جنيه وكل ماتستخدمه



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كان يفسر بالشكل اللى يراه ..

ليه .. لان احنا شغنا مثلا جات حكومة على صبرى فى ٦٢ وفسرت الميثاق تفسير ماركسى . بعد على صبرى جاء زكريا محيى الدين فسر انكماشى خالص بعد زكريا جاء صدقى سليمان فسر باكثر مما فسر زكريا انكماشاً . يعنى ماكانتش فيها الحقيقة الوضوح ولم يكتب له انه يطبق ، يعنى مثلا فى بعض الامور كان مثلا مخصص للقطاع الخاص ٢٠ فى المائة علشان يشتغل فيها بالتجارة وغيره لم يسمح بهذا بل اصبحت المزايدات انه ازاى نستطيع ان نضرب كل مبادرة فردية وكل انسان يتحرك لبناء أى حاجة تحت اسم الترجعية او الرأسمالية او الاستغلال او أى حاجة يعنى .

مفيش شك يعنى ببساطة لما الواحد يؤرخ لهذه الفترة لازم يقول ان الستينات كانت كلها سنوات الهزائم والالام لانه عايننا فيها كثيرا بدءا من اولها .. فى سنة ٦٠ على طول كان واضحا ان الوضع غير مستقيم فى الوحدة بين مصر وسوريا وفى ٦١ تم الانفصال ودخلنا فى الحلقات التى دخلنا فيها كلها الى ان جئنا لسنة ٦٧ كانت الهزيمة الكبيرة .. نفس اللى حصل فى ٦٢ حصل فى ٦٧ .. انه الشعب بعد مافاق من صدمة الهزيمة بأبعادها الاليمة المريرة التى تعرضنا لها فى ذلك الوقت .. كانت احكام الطيران .. كانت الفرصة التى انفجر فيها الشعب وخرج يعبر عن الوضع وهو انه لابد ان يتغير هذا الاسلوب ومن هنا جاء بيان ٢٠ مارس علشان يستوعب أيضا هذا الامر ..

انما فى يوليو قبل الانفصال بشهرين .. الانفصال تم فى سبتمبر ٦١ فى يوليو ٦١ صدرت القرارات التى سميت بالقرارات الاشتراكية اللى حصل فيها تأميمات ومصادرات وبعدين بعد عملية الانفصال بدأت لأول مرة عملية الحراسات ولما بدأت لأول مرة بعد الانفصال كان المفهوم من قيام هذه الحراسات هو انه هناك ثورة مضادة من ان يحمى النظام نفسه او الثورة تحمى نفسها وانه أعداء الثورة سلاح رئيسى فى أيديهم هو المال اللى يستطيعوا انهم يتحركوا به ضد الثورة ، ده كان اساس فلسفة العملية كلها .. مش زى ما تطورت بعد كده .

فى سنة ٦١ زى ما حكيت لكم تم الانفصال وفى ٦٢ حصلت الاجتماعات المشهورة علشان لجنة الميثاق وفى مايو ٦٢ صدر الميثاق وطبعاً مش عيب اننا نقول انه كان الهدف الاساسى منه هو استيعاب او امتصاص الموجة اللى قامت نتيجة الانفصال واتحركات تطالب بالحرية وتطالب باصلاح الاخطاء وتطالب بإعادة نظر كاملة فى كل الاوضاع اللى كانت موجودة ..

مراكز القوى زادت على ضرب القطاع الخاص

أمكن استيعاب هذا كله من خلال الميثاق وطلع الميثاق ولم يكتب الحقيقة لاننى كنت فى هذا الوقت موجودا ومسئولا . لم يكتب لهذا الميثاق فى الواقع ان يكون له تفسير واحد بل كل انسان يفسره على كيفه .. وكل واحد جاء بعد ذلك مسئول فى رئاسة الحكومة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المفهوم الاجتماعي للعمل السياسي

سنة ٧٠. عندما مات عبد الناصر كان على
أن انظر على التجربة كلها .

التجربة الاشتراكية فشلت ١٠٠ %

طبيب احنا في ٢٣ يوليو قمنا علشان
نظام كان اهترا بكل مقوماته ، في ٧٠
كان واضع امامي تماما أن التجربة
أو ما سمينها بالتجربة الاشتراكية التي
تمت في الستينيات كانت ايضا تجربة
فاشلة مائة في المائة انتهت الى أن قلة
برضه عملية القمم ، قلة وقم فوق ،
المرّة دي باسم العمال والفلاحين ودخل
البعد الاجتماعي لكن لخدمة هذه القمة
فقط ليس الا .. وليس أبدا لتطبيق
البعد الثاني من الثورة وهو الثورة
الاجتماعية .

واستغل اسم العمال والفلاحين
كقاعدة ولكن برضه رسيت العملية في
النهاية على شوية قمم قاعدين فوق ،
زى ما كان البشوات زمان قاعدين فوق
والطبقة الخاصة وفي ايديهم كل حاجة
والشعب مفيش في ايده حاجة ابداعلى
الاطلاق ولكن المرّة دي باسمه وباسم
القاعدة المريضة تتكلم هذه القمم اللي
فوق .

خلال الستينيات أيضا عانى شعبنا ،
مش بس من الهزيمة والمرارة والتمزق
الذى سببته بل كان يعانى أيضا من
وضع اقتصادى حقيقة كان فى غاية
الفوضى . زى ما حكيت من ٦٢ الى ٦٥
كان اشتراكية ماركسية علمية ومن ٦٥
سبع شهور وضع انكماش يميل الى
التحفظ جدا .

وصدر بيان ٣٠ مارس وايضا لم يكتب
لبيان ٣٠ مارس أن ينفذ اطلاقا فى أى
بند من بنوده ١٠ احنا قلنا نتيجة التجربة
الاولى فى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو انتهت
بفساد حزبي واهتراء للوضع كله كاملا
واغفال البعد الاجتماعي وهو امر السياسة
لم تعد شعارات وهتافات أبدا .. يعنى
ده كلام يمكن كان ينفع فى القرن الثامن
عشر والا القرن التاسع عشر ولكن
السياسة النهاردة لابد أن تعبر عن مفهوم
اقتصادى معين للقاعدة المريضة للناس .
والا اذا كان السياسة هي حكام يبيجوا
وحجاب بيقتدوا لهم فى العربيات مناظر
.. الكلام ده خلص من اجيال فانت ولابد
من البعد الاجتماعي أساسا لاي عمل
سياسى وبدونه لا يتحقق له شيء لانه
يبقى مجرد انقلاب أو مجرد أى عمل
سياسى وبدونه لا يتحقق له شيء لانه
يبقى مجرد انقلاب أو مجرد أى عمل
مؤقت لا يكتب له الدوام أبدا .

عائينا من الوضع قبل ٥٢ وقمنا
علشان كده ، دخلنا الستينيات وزى
ما حكيت كانت للأسف مناعب وهزائم
متتالية بعكس ما كانت الخمسينيات
وانتهينا من الستينيات فى سنة ٧٠ بموت
عبد الناصر وتوليت التجربة كانت امامي
واضحة ، الستينيات زى ما قلت كانت
كلها سنين الام ومرارة والهزيمة تركت
أبعاد أخطر من كل ابعاد أخرى من ناحية
التمزق والروح الانهزامية والسلبية ،
كشفت الهزيمة عن كل ما كنا نعانيه وفى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فى تشكيل التماثيل وغيرها من الثروة الضخمة التى عندنا .. كان فيه حضارة كاملة بس كانت مصر طول عمرها عائلة واحدة من خلالها كل شىء كان بيتم وكل شىء كان مقبول على أساس أن هذا التراب المصرى فلسفته أنه من يعيش عليه لازم يكونوا عائلة واحدة ويكون الحاكم هو رب العائلة الللى قاعد وبيوزع الانصبة على الكل بالتساوى . وحتى بيوزع انفعالاته على الكل بالتساوى بل وصلت الى أكثر من هذا . انهم بينوا هرم عشتان يخلوا الحاكم . يعنى فى بعض التحليلات طبعا الماركسية بتقول ان بناء الاهرام كان سخره .. الشىء الثابت أنه الوازع الدينى كان هو الللى وراء كل هذا .

بصرف النظر أن الحاكم كان ايه انما فيه هناك وازع دينى .. عقيدة معينة بيرتبط بها الشعب كله .

يعنى شعبنا تعود طول عمره على انه مجتمع وعائلة واحدة .. ودائما اخلاق الوادى . والسهل غير اخلاق الجبل والمناطق الصعبة ، اخلاق الوادى بها شىء من السهولة وبها أيضا نوع من المرونة ولكنها تعتمد أول ما تعتمد على روح العائلة .

للاسف فى الستينات اغفلنا هذا كله واتجرع الشعب من داخله ، يعنى انا ذهلت لما جيت فى سنة ٧٠ فى ديسمبر بالذات ، بعد ما توليت بشهرين وأصدرت قرار تصفية الحراسات فى ديسمبر ٧٠ ، كان أمر مذهل ان أول رد فعل جاء لى من القاعدة الشعبية العريضة ، طيب دى القاعدة الشعبية دى ما عندناش حاجة مكتوب عليها حراسة ولا عندهاش أملاك ولا حاجة ،

بعده وضع انكماش أيضا .. بعدها دول كلهم خلصوا . وابتدينا بعد الهزيمة .. بعد ٦٧ بدأت تناقضات أيضا ومفشى خط واضح يطبق . وكان أشد ما عاناه الناس هو الاجراءات وتصاعد الاجراءات الاستثنائية خلال الستينات .

وزى ما قلت وسمعتونى حكيت قبل كده ببقى سهل جدا ان تبدأ الاجراءات لكن ساعة ان تبدأ الاجراءات لوحدها تتصاعد ولا يمكن لاي انسان ان يضبطها أو يقدر يوقفها ، اوتوماتيكيا تتصاعد باستمرار الى ان وصلت الى المرحلة التى تجرح المجتمع المصرى فيها عندنا .. تجرح بالحراسات ، وتجرح بالاعتقال لفترات طويلة بدون اى أسباب ، حرية وأمن المواطن أساسا وهو ما يجب او الامر الذى يجب ان يعمل له كل نظام .

الامن ، ما اصبحش اى انسان يحس بالامن نتيجة تصاعد الاجراءات التى حكيت منها كلها الى جانب تمزقات وجروح فى المجتمع وبعدين احنا مش دولة عمرها صغير ، احنا دولة عمرها سبعة آلاف سنة .

أخلاق الوادى وأخلاق الجبل

وبعدين أول حكومة قامت هنا على ضفاف النيل وأول دولة قامت على ضفاف النيل وقت ما كانوا فى أوروبا وفى غيرها فى الكهوف ، هنا كان فيه حضارة ، وكان فيه الهرم بيتبنى ، الاهرامات والتماثيل الللى أى فنان تشكلى يقف أمامها اليوم مبهورا من هذا الفن وكيف وصل الى هذه التفاصيل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اقامة جيش وطنى قوى ، السادس
اقامة حياة ديمقراطية سليمة ..
أصفى من هذه المبادئ .. الحقيقة ..
وهذا كان هدفى من الاول وهذا يمكن
أساس ثورة ١٥ مايو لانه عندما نرى
الخطوات التى تمت بعد ثورة ١٥ مايو
نرى أن المعتقلات أغلقت الى الابد وأنا
فى ورقة أكتوبر ، وأيضا باعتبار ورقة
أكتوبر مضافة الى ما سبق من ميثاق
وغيره برغم أن فيها استراتيجية لبسة
٢٠٠٠ ، انما باعتبارها باضيفها ليه ،
لان فى الشرعية الدستورية - ليس
لدينا غير دستورنا نضع فيه مكاسبنا
كلها ونضع فيه كل الذى عايزينه كله
وهو الذى يحكم بيننا ويعطى لكل انسان
حقوقه وواجباته .. لكن أى انسان
يطلع لى ويقول دا الميثاق فيه ، دا
ورقة أكتوبر فيها ، دا بيان ٢٠ مارس
فيه ، لا .. ده كله انتهى ، لانه ده
كان فى عملية كان اسمها الشرعية
الثورية .. النهارده احنا فى الشرعية
الدستورية .

قفلت المعتقلات فى ١٥ مايو الى الابد
وطلبت من الشعب وقتل اوعى يا شعب
حد ييجى لكم تانى ويفتحها ، اوعى ،
عملنا الدستور الدائم لأول مرة فى
سبتمبر ٧١ ، كنا دائما لو تذكرنا من
أول الثورة فى الخمسينيات والستينيات
بنحكم يا اما باعلان دستورى يا اما
بدستور مؤقت . وكان بيان ٢٠ مارس
يقول ان الدستور الدائم لا يأتى الا
بعد ازالة آثار العدوان ، كل ده
عدنا ، وجاء الدستور الدائم فى
سبتمبر ٧١ واستفتى عليه الشعب
ووضعت فى هذا الدستور الدائم كل

ولكن ليه رد الفعل اتى من هؤلاء أولا
ليه قبل ما ييجى من اللى عليهم حراسات
فى تقديرى ان هذا كان عملية الشعور
بالامن اللى كان مفتقد ، يمكن هذا القرار
اعطى للناس أمل فى أنه خلاص
بتنتهى فترة عدم الشعور بالامن وهذا
من أخطر الامور التى يمكن أن يتعرض
لها انسان ، رد الفعل جاء من القاعدة
العريضة من الشعب ايماننا منهم بان هذه
عملية بتعيد الامن الى المواطن وتعيد
له كرامته اللى استبيحت فى مرحلة
بناء المجتمع الاشتراكى على الاسس
التى وضعوها خلال الستينات كل من
تولوا السلطة المباشرة .

زى ما قلت بصيت سنة ٧٠ لقيت
نفسى الى انا كنت قبل ٥٢ باكافح من
اجله لقيتني لازم ابتدى اكافح من اجل
ما كنت اكافح من اجله قبل ٥٢ حقيقة
برغم ان ثورة ٢٣ يوليو قائمة .

ومن هنا جاءت ثورة ١٥ مايو علشان
تصحح المسار والعودة بثورة ٢٣ يوليو
الى مبادئها الستة الاصلية .

نترك بقى حكاية الميثاق ونسبب بيان
٢٠ مارس ونسبب كل التفسيرات
والتاويلات والاجتهادات والكلام ده كله
ونيجى عند المبادئ الاصلية الستة
بتوع ثورة ٢٣ يوليو التى تعبر فعلا عما
يريد الشعب كاملا يوم ان خرج باكملة
فى ٢٣ يوليو ليؤيد الثورة .

زى انتم ما عرفين هم ستة مبادئ ،
الاول القضاء على الاستعمار وأعوانه
من الخونة المصريين والثانى القضاء على
الاقطاع ، الثالث القضاء على سيطرة
رأس المال على الحكم والاحتكار ،
الرابع العدالة الاجتماعية ، الخامس



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مجموعة فوق على القمة بياخذوا القرارات تحت اسم المؤسسات أو غيره .

لا القرارات لازم تصدر شعبيا تبقى مفروشة على أوسع مدى علشان الناس تقول رأيها فيها ، زى ما حصل فى القوانين اللي ماشية دلوقت فى مجلس الشعب وكان اخرها قانون الاحزاب ، دلوقت اظن فيه الضرائب وبعدين فيه قانون الاسكان ماشيه فيه ايضا المناقشات وكل اصحاب المصلحة فى اى قانون لازم يروحوا ويناقشوا فى منتهى الحرية ويقولوا رأيهم علشان المجتمع لم يعد مجتمعا مغلقا على نفسه أو عليه لا . . المجتمع مفتوح والقاعدة العريضة لازم تقول رأيها . .

عملنا الدستور وبرغم زلات كثيرة حصلت من العناصر اللي بتطلق على نفسها انها عناصر تقدمية أو يسارية .

وهنا أنا افرق الحقيقة بين تعاريفه . . يعنى ما أقدرش أقول الماركسية على اخلاقها لان زى ما حكيت . . يمكن قرأتم امبارح فى الجرنال الصين الشعبية باعته لى فى الزنقة اللي انا فيها باعته لى موتورات وقطع غيار وغيرها والناس لا يتدخلوا فى شئونى ولا حاجة بل بالعكس واقفين يساعدونى ويساعدوا ويساعدوا السودان ، أيضا ويساعدوا كل دولة على أن تحافظ على استقلالها ، ولما يساعد بيرفض ان يأخذ ثمن السلاح ويقول أنا لست تاجر سلاح اللي أقدر اعطيه لك من عندى وفى استطاعتى اعطيه لك بآديه لك ولا أخذ ثمن لاني لست تاجر سلاح ولن أكون تاجر سلاح طيب الصين ما هى ماركسية لينينية ،

ضمانات الانسان . أو ما يجب أن تستهدفه مؤسسات الدولة وهو الانسان المصرى بكرامته وأمنه وحقوقه كاملة . . بل يعنى كان فيها شئ من المساواة شوية ، يعنى يمكن ده كان نوع من الحسابية منى لما جيت قلت أبدا ما حطش فى الدستور أن رئيس الجمهورية يحل مجلس الشعب مع ان أم الديمقراطية فى العالم وهى بريطانيا رئيس الوزراء يستطيع يروح للملكة بعد الانتخابات بساعة ويقدم لها قرار حل المجلس تحله ولكن لازم تجرى الانتخابات فى الموعد القانونى على طول .

أنا هنا وتحسبا من اللي كان فى الفترة الماضية قلت لا . . رئيس الجمهورية لا يحل محل الشعب الا بعد استفتاء يعنى معناها ان لازم يكون حصل خلاف يا أما بين السلطة التنفيذية والتشريعية أو جرى ما يدعو الى ان المجلس يتحل . . فبدل ما كان العمل ان رئيس الوزارة أو رئيس الحزب يروح يحطها أمام رئيس الجمهورية يمشى له القرار ودستوريا ماشيه لا . . قلت لازم يحصل استفتاء . . مين اللي على صح ومين اللي على خطأ يعنى بادية حصانة وضمانة أكثر للحرية لمجلس الشعب .

ومن هنا بيبقى واضح ان مجلس الشعب كنواب منتخبين انتخابا حرا مباشرا من الشعب دول بيشكلوا ضمانة أساسية للبلاد كل ما تعطل فى حاجة لازم نروح نوديها لهم هناك نقول لهم اتكلموا فيه وافتحوا المناقشة فيه للبلاد كلها علشان نصل الى نتيجة ما تبقاش القرارات قرارات فردية أو قرارات قممية بتاعت



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الوسط وشمال الوسط واليمين يبقى يمين
اليمين وشمال اليمين واليسار يبقى فيه
يمين اليسار ووسط اليسار وشمال
اليسار .. كل ده من الاتجاهات
السياسية الموجودة فى العالم وأظن فى
التجربة الأخيرة فى أسبانيا وضع هذا
الكلام انه مش ممكن تكون هنالك
اتجاهات سياسية أكثر من هذا .

المسألة ليست زعامات ولكنها مصلحة مصر

إذا كنا جادين ، وليست المسألة
مسألة زعامات وأشخاص والله فى هذا
وبعد المعركة الانتخابية التى قامت بها
المنابر التى فى الاتحاد على صورة حزبية
كاملة ، هذا هو السبب أنى رحت
مجلس الشعب وفى افتتاح المجلس وقلت
انتم مارستم فعلا منابر مارستم معركة
سياسية حزبية كاملة ، طيب اشتغلوا
أحزاب خلاص ، مفيش مايدعو اننا يعنى
نعطل .

ومجلس الشعب الذى أعطيته أيضا
كل الضمانات التى حكيت لكم عنها علشان
يبقى فيه جسم عندها موجود قائم فيه
صفة الاستقرار وفيه صفة الضمانات
يناقش كل حاجة وتكون أمورنا بالحوار
وبالمنافسة وليس بالصراع .

بمجلس الشعب حظ قانون الأحزاب ،
واتخط قانون الأحزاب الذى سماه الحزب
التقدمى الوحىوى التقدمى مفيش فائدة ،
يظهر أن التربية القديمة سايبة ومعيشة
فى عقولهم مساكن الحقيقة لأنه برغم
أننا قلنا الاشتراكية بناعنا اشتراكية
ديمقراطية تستهدف الإنسان المصرى فى

وأصدقاء برضة ، وأصدقاء يمكن يتصل
الصداقة إلى أبعاد كثيرة مع أخواننا
دول كلهم بيننا وبينهم . الذى عندى لون
جديد الحقيقة . فى الفترة الماضية التى
قبل معركة ٧٣ . لون غريب فوق هو فى
الأساس ماركسى هنا فى مصر ولكن
لمست حاجة غريبة جدا أن الاتحاد
السوفيتى مقدس عندهم ومصر حتى مش
فى مستوى الاتحاد السوفيتى عندهم
لا .. شئ غريب ازاي ده يعنى ..
عملية كده يظهر اتربوا لأنه أنا لا أذكر
أن حاكم فى مصر جاء بعد الاستقلال
يتناع سنة ١٩٢٢ الذى كان استقلالا
منقوصا ثم بعد ذلك جاء بعد قيام ثورة
يوليو وفى الخمسينات اتخطوا فى
المعتقلات وفى الستينات كانوا فى
المعتقلات وماظلموش إلا لما أعلنوا حل
الحزب بتاعهم جيت أنا . أنا لا عملت
معتقلات ولا عملتها حرب ولا شئ .. ده أنا
بناء على لجنة مستقبل العمل السياسى
فى مصر قلت أيه الذى بيبكون حسب
قرار اللجنة . ما هو العمل السياسى
الأكمل فى أى بلد من البلاد . ما هو
لازم يكون فيه وسط ويمين وشمال ومقبش
أكثر من هذا إلا إذا كانت زعامات
شخصية ورغبات الزعامة .

وانما العمل السياسى الحقيقى لم يمد
شعارات وهتافات لأشخاص .. العمل
السياسى الحقيقى عمل ذو بعد اقتصادى
اجتماعى يحقق الرفاهية للقاعدة العريضة
من الشعب .

واحد يقول ده بالوسط وواحد يقول
لاده بأقصى اليمين والثالث بيقول لاء ..
ده بأقصى اليسار وبعدين يتسولد من
التيارات دى كلها الوسط يبقى يمين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أمنه وورخانه وكرامته يعنى بصراحة
مففى حاجة اسمها اجراءات استثنائية
ولا المعتلات ولا ولا ولا الى هى كلنا
عارفين النقاش الى ماشى من زمان لغاية
النهارده ٤ التناقض القائم بين الاشتراكية
والديمقراطية ٥ معروف وأغلبكم دارسين
هذا الكلام وعارفينه وهذه مشكلة فعلا
بتواجهها المجتمعات الاشتراكية الكتلة
الشرقية . فيه تنافس أساسى بين
الديمقراطية والاشتراكية بفسرها زى ماكلنا
أحنا بنفسرها سنة ٦ انه أمن المجتمع
فوق أمن الفرد ولما بيوضع المجتمع كهدف
فيمكن من خلال السير نحو هذا الهدف
أفراد ينيطحنوا وألا حاجة لا ، مدام فى
سبيل المجتمع هذا مقبول ، ولكن هذا
ثبت انه عندنا فى مصر غير مقبول علي
تقاليد سبعة آلاف و... سنة وثبت انه
فعلا أدى الى تمزق الشعب وجراحه
والحد الذى استشرى النفوس .

اليسار .. حاجة غريبة .. برغم علمى
انه الى تصدوا للمراكز القيادية فى
اليسار شيوعيين ماركسيين وضع لى
جدا لانى باشتغل فى الشارع السياسى
من ٢٥ سنة مش من دلوقت يعنى ،
طول عمرى أنا ان كنت قعدت فى الجيش
قعدت فى الجيش ٥ سنين ونصف من ٢٥
بيقالى فى الشارع السياسى ٢٩ ونصف
كارتر بتاع أمريكا قعد أكثر منى فى
الكارير العسكرية لانه قعد ١١
سنة كاملة ، كارير عسكري تماما وبعدين
فى نهاية ١١ سنة أختار انه يترك هذا
الطريق ويرجع لبلده ويشغل فى
السياسة .. واشتغل فى السياسة ،
بس هو أخذ ١١ سنة وأنا أخذت ٥
سنين ونصف .
طيب أنا عارف قيادات حزب اليسار

الى أطلق على نفسه التقدمى الوجدوى
شيوعيين ماركسيين وكلكم عارفينهم ومع
ذلك أحنا قلنا ان التجربة لازم تنجح ،
ونمشى ملحمة ١٨ و ١٩ يناير ايه ، هل
هى صحيح مثل ما يقولون انها شعبية
زى حزب يسار التقدمى الاشتراكى والا
هو التقدمى الوجدوى يقول ان دى
انتفاضة وحدوية وجاء راديو موسكو
بروجها ناقل عنهم هذا الكلام علشان
يقول انتفاضة شعبية .

لا أعرف الانتفاضة الشعبية التى تقوم
وتحل التموين بنهب مجتمعات التموين
وحرقتها .

الانتفاضة الشعبية الى تحل ازمة
المواصلات بتكسير الاوتوبيسات .. طيب
أنا بأقول مجلس الشعب لا يستطيع
رئيس الجمهورية ان يحله بقرار منه
ليه زى امهات الديمقراطية فى العالم ،
أنا بأقول أنا فى دولة المؤسسات
التي ننشئها تعطى صفة الاستقرار
وصفة الضمانات علشان كل مايعن لنا
من مشاكل يقعد بالحوار الهادئ نحله
ولا نخاف ولا يأتى حاكم فى يوم من
الايام لان مجلس الشعب فتح موضوع ،
فيقول طيب بنحله والانتخابات بعد
تسهرين حسب الدستور وندخل فى
للحقات الى أحنا عشناها سواء ما قبل
الثورة او ما بعدها .

ده أنا بأدى ضمانه وبأقول كل مشكلة
نحلها بالحوار ونقعد وقت ٣ حاجات
اساسية وقت ما طلعت المنابر ..
٣ حاجات اساسية لازم نكون حريصين
عليهم .. الوحدة الوطنية والحل
الاشتراكى والسلام الاجتماعى وكل واحدة
لها معنى . وحدة وطنية يعنى
متحصلنى النهاردة انه زى البعض



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الله وانتهى وياكم متخذ لنفسى مبدأ أنتى
أبو العائلة مفيش بينى وبين أى انسان
فى مصر أيا كان معتقداته ثقافته
آراؤه ، مفيش بينى وبينه حاجة لسبب
بسيط انى لازم أكون فى مكان أبو
العائلة اللى أى انسان يستطيع يلجا
له لان أى انسان لما يحس انه ، ما
يقدرش يروح لى جهة يشكى لها حاله
وتتقل فى وشه الابواب يبقى ايه ،
أنا ضد هذا وعشان كده مفيش بينى
وبينهم حاجة ولا أقولها أبدا انفعالا ولا
حاجة وانما أقولها لانه للأسف حقيقة
هذه خيانة لمصر ..

خيانة لان اللى كسر الاتوبيسات وقت
ما أنا باشتري الاتوبيس علشان اهل
أزمة المواصلات وقت ما انتوا الصحفيين
قاعدين تكتبوا لى كلكم أزمة المواصلات
وأزمة التليفونات يقوم يبقى الحل انهم
يطلعوا يكسروا الاتوبيسات ولما نقول
لهم دا غلط وخيانة يقولوا لا .. دى
انتفاضة شعبية ويقولها راديو موسكو
وراهم انتفاضة شعبية ..

لا أمان ولا قيم للملحدين الخونة

يعنى زى ما قلت عننا جيل تربى على
ان الاتحاد السوفيتى على حق فى أى
شئ هنا دول أنا باقول عليهم عملاء
وخونة وتكون واضحة لكم وأنا باقولها
بصراحة مش انفعالا ولا شئ لانه لغاية
١٨ و ١٩ ما احنا كنا ماشيين وبالعوار
ومجلس الشعب موجود ..

قرارات صدرت خاصة بالاسعار ..
طيب تفضلوا الناس طلعت فى ٢٥ نوفمبر

ماكان بيتصور كل انسان يروح مقدم
عامل حزب ايه ايص الاقى ٢١ منبر
لما عملنا المنابر طلع ٢١ منبر جابين ولما
عملنا قانون الاحزاب جالنا ٢١ طلب
لتكوين ٢١ حزب ..

طيب مانبص على اسرائيل ونشوف
ايه اللى فيها هناك على العملية الحزبية
اللى همم بيشتغلوا فيها النهاردة ، كل
اللى انا طالبه كان من قانون الاحزاب
انا مانابممش مناقشته فى مجلس الشعب
لانى وقتها كنت فى القناة بشـوف
مستقبل مصر سنة الفين لان ده بيهمنى
عن أى شئ آخر كان هدمى من قانون
الاحزاب شئ واحد سألت عليه ..
هل هناك عزل لاشخاص .. قالوا لى
لا .. قلت خلاص أى حاجة هتطلع ماشى
مادام نواب الشعب بيوافقوا عليه
وتناقشوه وتناقشوا الموضوع مع القواعد
مع البلد وتفتحوا فيه الكلام مادام مافيش
عزل سياسى خلاص .. ماشى .. طلع ..

ليست انتفاضة ولكنها خيانة

الانتفاضة الشعبية اللى تروح على
مرافق الدولة تخربها وعابزه تحرق
القاهرة ، كده الهدف بوضوح وبصراحة
.. طبعا من بعدها أنا قلت الحقيقة
يعنى وصعب على تانى انى أقولها لكن
كان لازم أصفها واضحة وتكون واضحة
لنا من الان ..

اللى ارتكب هذا العمل خونة عملاء
وليسوا مصريين أبدا وأنا أسف وهسم
أولادى فى مصر لانى برضه زى ما انتم
عارفين ما أنا متخذ لنفسى لغاية ما
أخلص مدتى الثانية ، على خير ان شاء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ونقول اننا بنعمل حزب شيوعي لكن احنا قلنا فيه ٣ حاجات اساسية لازم نحافظ عليهم الوحدة الوطنية ، والحل الاشتراكي ونضيف عليه الديمقراطية علشان الانسان استهداف الانسان والثالثة السلام الاجتماعى الكلام ده ضد الثلاث مبادئ دول وعشان كده لانهم بياخذوا ، بالصراع الدموى وبياخذوا ان اللي بيحرك التاريخ هو الصراع الطبقي والكلام اللي بيتعلموه فى النظرية اياها بتاعتهم والله احنا ما بنحركش عندنا التاريخ بالرافعة اللي هي الصراع الطبقي اللي بيقلوا عليه احنا بنحرك التاريخ عندنا بالحوار وقعادنا كلنا مع بعض ووضع كل شيء بوضوح امام الشعب ..

أغلقنا على أنفسنا فتخلفنا عن العصر

ثم انا مش عارف .. الناس نسيت والا ايه احنا فى اى وضع النهارده احنا فى اى موقف اليوم ، احنا فى موقف لسه جزء من ارضنا مختل اجزاء من الارض العربية مختلة معركة اعادة بناء للبلاد كلها لانه لما قفلنا فى العشرين سنة الماضية حولنا ستار حديدى زى الاتحاد السوفيتى الاتحاد السوفيتى عنده موارد قارنين قارة فى أوروبا وقسارة فى آسيا وفرق التوقيت بين اقصى بلد وبلد فى الاتحاد السوفيتى ١١ ساعة قد كده امكانيات رهيبه ، ده يقدر يقفل على نفسه ويعدين يجيب له الامان يساعدوه فى التكنولوجيا وغيره .

مظاهرة وحاولت ولم يتعرض لها أحد كمان ممكن تطلع وتروح على مجلس الشعب وتناقشه وتقول ابدا الكلام ده لا نقبله ، ورفع الاسعار ده كذا.وده بيمس وده بيعمل وتفتح فى مناقشة عامة لا : اختيار الطريق الدموى والصراع الدموى وبعدين بعد ذلك الدفاع عنه علشان كده باقول انهم خونة ، وباقول انه فيه وسائل الاعلام وانتم مسلمينى وكلكم والثقافة فى وسائل الاعلام ، والثقافة لا بلى منصب رئيس واحد من دول ولا واحد ملحد اطلاقا ، وانا قلت من لا ايمان له لا امان له .

اللى بيتحلل من كل شيء ، ويقول لك مفيش فيهم ومفيش ومفيش ، طيب انا احطه ازاي على رأس المؤسسات الجماهيرية او الثقافية او التى تحتك بالجمهور واللى تشكل الراى العام .

لا .. بيبكون واضح لنا وباقولها فى العلن ومش فى الخفاء وباقولها مش تجاملا ابدا لغاية ١٨ و ١٩ انا حريص على التجربة والى اليوم انا حريص على التجربة وكنت أسعد انسان ان فى مجلس الشعب ما لغوش الحزب التقدمى لانه واضح موقفه تماما حتى من تقرير النيابة العامة .

أما سياسيا الحسبة واضحة لكل انسان ومع ذلك بقى الحزب لكن علشان يسمعونى بأه كلهم ويسمعنى الشعب المصرى من خلالكم القيادات العميلة المشبوهة فى تيار اليسار الذى هو التقدمى الودوى مرفوضة .. مرفوضة تماما لانهم شيوعيين .

طيب احنا لم نعمل حزب شيوعي ..
لما نفكر نعمل حزب شيوعي نبقى نعلنى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الراسمالي أى شيء فى طريقه . أساس الانفتاح مصلحة القاعدة العريضة

قلنا ده كله وبنعمل ضمانات وبتدخل الدولة بالقطاع العام اللى عندها وبتدخل تضبط العمليات كلها لكى تمنع استغلال الفرد من قبل القطاع الخاص وبيبقى فيه قطاع عام وقطاع خاص والأتين هدفهم واحد هو رخاء الإنسان المصرى .

لما جيت أنا عملت الانفتاح سنة ٧٤ عملته ليه .. البلد مكانش فيها حاجة على يدكم كلكم ، البلد مكانش فيها أكل احنا ينستلف .. كنا علشان ناكل اللى ده اخطر شيء فى التاريخ يعنى الواحد منكم فى بيته يتصور كده انه بيستلف علشان ياكل هو واولاده ، طيب مايجى وقت الديانة يقولوا لك خلاص بقى يا اخى ياتسد اللى عليك يا مفيش كنا كده فعلا ينستلف علشان ناكل الناس يقوم لما انا أقول اعمل انفتاح والانفتاح بيعنى انتاج أكثر لانه مشاريع مشتركة وعمالة أكثر يبقى ازاي ده بيهز القاعدة الشعبية أو بيأثر على القاعدة العريضة يعنى دا الهدف منه انتاج أكثر علشان أعطي للناس ولا أكل بالدين أكل من انتاجى وابنى وإنمى علشان الانتاج يزيد فيتوزع على الكل وبعدين الشيء الاساسى فى الانفتاح هو العمالة لانه ازاي هذه المشاريع تتم بدون عمال وبدون عمالة .

طيب ده أساسا الانفتاح علشان القاعدة العريضة اللى تحت قبل مايكون لاي انسان كون ان فيه أحد فوق بياخذ مرتب كبير قلنا قانون الضرائب ينظم ده كله وبأخذ من كل واحد حق مهم

لكن انا لما قفلت على نفسى ايه اللى جبرى فوجئت ان احنا تخلفنا عن التكنولوجيا اللى فى العالم تخلف رهيب فى العشرين سنة فقلنا وقلنا مفيش غير الاتحاد السوفيتى اللى نتعامل معاه ، وقطعنا مع الباقين وهم كانوا مش هاوزين يتعاملوا معنا الحقيقة للخط السياسى الذى اتخذهنا منهم جميعا . والله لو تشوفوا وانا فى الاسماعيلية وقاعد واحد منكم بروح القناة ويقعد شوية لم تعد تهر مركب فى قناة السويس بنائها والتكنولوجيا بتاعها زى الثانية اللى وراها . بتمر ٨٠ مركب فى اليوم كل مركب مختلفة عن الثانية ليه .. واحدة كونتيز بترمي الكونتينيرز فى الارض وتمشى وتروح الميناء وثالثة كونينر بداخلها لوأرى تيجى واقفة على الميناء ومنزله ظهرها كلهم ظهرهم له سلم كده بروح اللورى طالع بالكونتينر عليه يوصله الى جهة الاختصاص ويرجع بالفاضى ويدخل على مركب ويمشى انا قاعد اكرر قاعد مذهول كنت فى الاسماعيلية باتفرج ايه التكنولوجيا الجديد فى بناء السفن ده كل ده ٨ سنين اللى اتقفلت فيها القناة .. دنيا بتجرى واحنا كنا واقفين محلك سر .

طيب امام هذا التخلف كله البلاد شحيل حاجة فى الوحدة الوطنية أو طيب ما قلنا الحل الاشتراكى الديمقراطى علشان ندى الفرص المتكافئة يعنى لا احد يمس مكاسب العمال والفلاحين لا احد يقول التعليم يبقى بفلوس علشان يبقى لابناء القادرين بس . معنى هذا ان الكل بياخذ فرص متكافئة لا احد ينادى بالاقتصاد الراسمالي الذى يطحن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تعالوا ناقشوني في الكلام اللي انتم بتقولوه ده في اللجان وغيره وغيره السلطة القضائية ، عاد احترامها وزى ما انتم عارفين واخذت استقلالها التام والمطلق وضمانتها وحصانتها .

السلطة الرابعة اللي هاتكلم النهارده معاكم فيها وهي الصحافة لازم تقوم هي الاخرى وتأخذ مجالها .

احبنا خلاص بنضع اللامسات الاخيرة لمجتمع ناضج مثل المجتمعات اللي عايشة حوالينا .. طب ازاي يكون في وسط هذا البناء كله ونحن ماشيين فيه من يشكك وهو يشكك الاتحاد السوفيتي .. لصالح دولة اجنبية . ايا كان هذا اللي بتريده هذه الدولة الاجنبية .

وانا والله .. انا كتبت الحقائق اللي جرت بيني وبينهم بصراحة كتبتها بصراحة لكم وقريرتها وسمعتها . ايه التعامل اللي كان بيني وبينهم وازاي انا في يوم من الايام لمدة ٣ سنوات كان كل واحد يضبط ساعته . على السفير السوفيتي جاي لى في بيتي الساعة ١١ كل يوم اثنين .. ٣ سنوات من وقت الهزيمة الى سنة ٧٠ ثلاث سنوات من ٦٧ الى ٧٠ كل يوم اثنين اسبوعيا .. طبيب ماحصلشده مع احد وكنا بنقعد نقيم الموقف مع السفير السوفيتي وماشيين ومحصلش اعتقد حد كان يجرو يعمل مع الاتحاد السوفيتي معاهدة ويطلب من الشعب انه يوافق عليها وفعلنا عملتها انا سنة ٧١ علشان اطمئنهم بالرغم من ان التوقيت اللي جم يطلبوها فيه كان توقيت غلط انما مع ذلك انا عملت معاهم المعاهدة واعطيتهم التسهيلات البحرية واديتهم كل شيء .. بس فيه شيء واحد انا مش مستعد اديه لهم وهو انلى

كان ، ياخذ حق الدولة وبعد ذلك خلاص .. انما البلد كانت خربانه .. خربانه حقيقى وانا لست ابالغ وسمعتونى لما

قلت فى معركة اكتوبر جمعت مجلس الامن القومى يوم ٥ رمضان سنة ١٩٧٣ وقلت لهم اقتصداد البلد تحت وانا كنت اقصد وقتها انه فعلا لم يكن عندى ما اشترى به رغيف العيش لسنة ٧٤ لان البنوك اللي انا مديون لها والمتسهردين الى انا مديون لهم مفيش في قدرتى الى اسدد دين مفيش هايدينى جديد وعليم فلن اجد ما اشترى به رغيف العيش .

حقيقى ، حصل هذا وكنا مهسدين الشيء المؤسف حقيقة انه بعد ماوصلنا الى هذه المرحلة من النضج يعنى عملنا معركتنا واستردينا كرامتنا واستردينا لاداة العربية كلها كرامتها معنا ، فعدنا ثقنا في انفسنا بمقاسي عندنا ، عقد ، بنصيف حياتنا صياغة جديدة نستهدف فيها الانسان المصرى بامنه ورخصائه ومستقبل الاجيال اللي جايه كلها ..

بعد ماننضج هذا النضوج كله ويصبح الامر ملكنا جميعا لانه مفيش شيء بيصاغ خارج القاهرة ومفيش شيء بيصاغ بواسطة جهات ليست جهات مسؤولة امام الشعب مؤسساته اى هي دولة المؤسسات .

مفيش قانون هاييجى يفرض على مجلس الشعب ابدا .. ومفيش أحد يفرض علينا حاجة ، كل شيء بلغنا مرحلة من النضج قامت دولة المؤسسات كل انسان فيها قايم بدوره .. مجلس الوزراء .. مؤسسة سلطة تنفيذية ماثية بدورها ، مجلس الشعب سلطة تشريعية وبتناقش كل شيء وبتقول كل شيء ويمكن لاي انسان فى البلد انه يروح لها ويقول لها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اسلم قرارى لاحد ابدا .

يعنى فى سنة ٧١ لما رحت .. اول مرة أروحها بعد ماتوليت فى ١ و ٢ مارس ٧١ .. اول مرة ادخل موسكو كرئيس جمهورية افاجأ انهم متفقين كانوا مع عبد الناصر على سلاح اسمه سلاح الردع طيب اتكروا لما عبد الناصر مات أنا ناسى الموضوع .. لا .. أنا عارف ايه اللي كان بينهم وبين عبد الناصر وايه اللي فى الدولة كله قالوا انهم مستعدين بيعتوه لك بس لا يستخدم الا بأوامر من موسكو .. اوامر من موسكو ، قلت لهم طز فى هذا السلاح ، كده ، وكان معايا مراكز القوى قاعدين فى الوفد ، قلت أنا لا أقبل هذا .. قرار مصر فى القاهرة ، وينبع من القاهرة ومن الشعب المصرى وليس من عندكم ولن يكون أبدا لاي انسان مش انتم لاي قوة على الارض قرار لمصر ..

مراكز القوة أيامها قالوا ، الله .. دى دولة كبرى واحنا ليه متقبلش هذا نقبل الشرط ، يومها قلت لهم هل أمريكا لما بتدى إسرائيل الفانتوم بتقول لها بشرط هدم استخدامها الا لما ترجعى لى ، قلت لهم ايه اللي أنتم بتخطوه ، الخيبة دى .. الخيبة الكبيرة .. هذا مثل من الامثلة ، ازاي دى اللي بيقول لى هذا فى ٧١ وأنا كتبت وأعلنته ومقدروش يكذبوه السوفيت .. ازاي بعد هذا يكون فيه عمل للاتحاد السوفيتى فى مصر ويفضل مصلحة الاتحاد السوفيتى على مصلحة مصر ، خونة ، عملاء .. زى ماقلت لكم لن أتسامح معهم ، أبدا قيادات حزب التجمع عملاء الاتحساد السوفيتى وهم عارفين نفسهم كويس غير

مقبولين .. واحنا عاوزين اليسار يكون يسار مصرى وليس يسار سوفيتى .. اليسار بتاعنا يسار مصرى يؤمن بالوحدة الوطنية والحل الاشتراكى الذى يستهدف الانسان المصرى بأمته ورخائه والسلام الاجتماعى .

اصلاح المسار الاقتصادى يمائل حرب أكتوبر

النهارده شئ أساسى عايز أكلكم فيه لانه كل ده باحكى لكم الصورة الموجودة كلها علشان برضه على الطريق واحنا ماشيين كده زى ما اجتمعت بجميع الهيئات اللي اجتمعت بها لغاية النهارده وها اكمل ان شاء الله طول الصيف ده اللقاءات مع كل قطاعات الشعب .. النهارده باقول انه زى ما حكيت لكم فى الناحية السياسية ، القضية ماثية فى الداخل ، الاحزاب ماثية ، الثلاثة ، التجربة الديمقراطية لازم تاخذ مداها كاملاً غير منقوصة لاي سبب من الاسباب على الاسس اللي اتفقنا عليها قبل ذلك واللى هى واضحة ولم نغير فيها ..

البنود الثلاثة الاساسية ، هيطلع البعض ويقول الاتحاد الاشتراكى كلهم عارفين الاتحاد الاشتراكى أخذ خطوة الى الوراء خلاص ، لا بيخش فى الاحزاب ، لا يتدخل ، بل الامانات والحاجات بتاعته كلها الدكتور مصطفى فى سبيله لتصفية كل الكلام ده علشان يعطيه للاحزاب ، يعنى احنا لما باقول ديمقراطية باقصدها انا اعنى ما أقول .. ما اقولش حاجة وانا قصدى حاجة تانيه .. لا .. احنا ديمقراطية وتعدد احزاب .. آه ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ما تم في السد العالي ، كل ده ماشى بيتم من ٨ شهور فانت وماشية العملية علشان فى سنة ٢٠٠٠ ان شاء الله يبقوا قناة بفرعين واحد رايح وواحد جاى وفى سنة ٨٠ ان شاء الله الجزء العاجل حيث ستمر الناقلات حولة ٢٥٠ ألف طن محملة ودى معناها ببساطة الناقله الواحدة أم ٢٥٠ ألف طن لما بتمر من القناة النهارده بتمر فاضية أما بتمر فى القناة محملة نصف مليون دولار ، فى ١٧ ساعة بتعدى فيهم من بورسعيد الى السويس أو من السويس الى بورسعيد بتطلع فى ١٧ ساعة وهى ماشية ضمن القافله وباخذ عليها رسم نصف مليون دولار فى ١٧ ساعة .

علشان كده باقول ان فيه عندى مليار ان شاء الله دخل القناة فى ٨٠ جنب القناة فيه البترول اللي احنا عاملين له ان شاء الله مليون برميل مع الشركات اللي بتشتغل تجت خليج السويس ، مع مشاريع الطعام اللي انتم سمعتم عليها ، مع المدة الجديدة وغزو الصحراء والخروج لمجتمع جديد خالص تنفس باه بره سواء على ١٠ رمضان أو على الطريق الصحراوي أو هنا جنب الاسكندرية العامرية الجديدة مع البرج وغيرها ، وكل هذا مخطط لسنة ٢٠٠٠ .

التطاؤل على عبد الناصر

عيب ومرفوض

يبقى فيه واحد ، يبقى السلطة الرابعة وهى الصحافة ، أنا مصر على ما أعلنته وهو أن تكون الصحافة سلطة رابعة . لكن اظنكم توافقونى أنه بالوضع

ديمقراطية وتعدد أحزاب مغيث مناقشة فى هذا وقد تحدثت أخطاء واستحدثت أخطاء بنصلحها واحنا كلنا ماشيين وبرضه بالحوار الواضح مع بعض وكلنا كده بنقوله فى الجرايد وفى مجلس الشعب وفى كل حنة ده سياسيا ، اقتصاديا كلكم سمعتم عن معونة العرب لنا ، الاثنين مليار اللي أخذناهم السنة دى علشان تقويم مسارنا الاقتصادى باعتبار أن ده أساسى فى حياتنا لانه زى ما قلت لكم الاستقلال هو الاقتصاد وليس الشعارات السياسية . . الاستقلال الحقيقى والارادة الحقيقية هو الاقتصاد وفى هذا انا باعتبار ان اصلاح المسار الاقتصادى أخطر من حرب أكتوبر التى استردينا بها ذاتنا بعد ان كنا فقدنا حتى ذاتنا .

عسكريا ماشى الحال والقوات المسلحة بعد ما استردت ثقتها فى نفسها بنعمل عملية تطوير لها لانه شأن أى شىء لا نستطيع ان نقف جامدين .

نخطط لتقدم المجتمع

حتى عام ٢٠٠٠

بالضبط زى عملية قناة السويس . . لما فتحنا قناة السويس . . كان ممكن نكتفى ونقعد عليها لا ، والله أنا حظيت شأنها شأن كل شىء فى مصر لازم يخطط له لسنة ٢٠٠٠ ، خططت لسنة ٢٠٠٠ للقناة انها تبقى فرعين . . وبدأ تنفيذ هذا من الان لدرجة أن ٢٠ فى المائة من الاعمال تمت والافنديات زى ما قلت بتوع مصر قاعدين فى مكانهم فى أبراجهم العاجية ، كمية الحفر اللي تمت فى الثلاثين فى المائة ١١ مرة مثل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

من المحاكمات حل مشى نقد لعبد الناصر
.. لا .. نوع من السباب .. الله ..
هى دى السلطة الرابعة اللى عندنا
نعمل فيها سباب لا ..

ليس لعبد الناصر وأنما للجميع

مشى لعبد الناصر بسى .. وأنا باقول لا
لاضفر مواطن فى مصر لانى بابنى من
أول وجديد بنضيف حياتنا ضيافة جديدة
أبدا أنا لا أقبل أن أى مواطن مهما
كان مركزه ومهما كان صغير أن يمس
أو تمس كرامته أو يتشنع عليه بواسطة
الصحافة إلا إذا صدر حكم ، وعندما
يصدر الحكم لا أحب أن أحد يجرح لا ،
يتنشر الحكم بأن فلان الفلانى عمل كذا
واتحكم عليه بكذا وخلاص ، إنما التجريح
ليه ، مش فى أخلاقنا ، ومش فى مجبوع
العائلة بناعتنا أبدا وليس من نقاليدنا أبدا
عملية التجريح ودى عملية أصلها برضه
مستوردة عندنا ، ليه ، ما هم الجماعة
اللى بتكلمكم عليهم اللى أنا باسميهم
للاسف عملاء ثقافتهم بتقول لهم أن كل
شئ مباح فى سبيل بناء الحزب
والاشتراكية اللى هم بيشرها بيها ..
عندهم كل شئ مباح حتى العائلة مش
موجودة ولا قيم العائلة اللى توارثناها
ولا حاجة ، ويمكن للولد يتجسر على أبوه
ويمكن للبنات تتجسر على أمها لصالح
الحزب كل ده عارفينه ماشى فى بلاد كثيرة
وكان مطلوب ادخاله هنا ودخل جزء
منه للاسف لان بعد ما توليت ما فتحت
راديو أو تليفزيون الا وكان الراديو
والتليفزيون محتل بهؤلاء الجماعة هم

الحالى اللى ماشيه عليه لايد من اعادة
تقييم وتقويم المسار الصحفى عندنا
واحنا بنعمل الصحافة سلطة رابعة ،
طبعا ده هاييجى من خلال ايه ، أنا
برضه عايز حاجاتنا تتم زى قانون
الاحزاب وغيره تتم بطريق دستورى
سليم بمعنى أنه يطلع قانون ، زى ما
طلع قانون الاحزاب يطلع قانون
المطبوعات يحدد كل حاجة ويحط كل
شئ بوضوح ، لكن هل أنا راضى عن
المسيرة الصحفية النهارده .. أقول لكم
لا ، بمنتهى الصراحة .. وانتم قاعدين
كلكم مسئولين وكلكم فى مراكزكم ، أنا
غير راضى اطلاقا على صحافتنا لانه
لازلت أقول أنه فيه نغمة مفقودة .

البعض بيهاجم اللى فات كله على أن
ثورة ٢٣ يوليو بما فيها ومن فيها وما
عملته كل ده كان خراب ، غلط ..
الكلام ده مش صحيح ، البعض يتطاول
على عبد الناصر ، عيب ، التطاول
عيب خالص ، وبعدين ايه ، ده مات ،
وده زعيم من زعماء هذا البلد فى
التاريخ محدش يملك أبدا أن ينزعه من
مكانه ، زى محدش يملك انسه ينزع
عزابه من مكانه أبدا ..

وأدى الرجل ما شعر بأنه مسلم
وصحيح ، طيب نجرح فيه ليه .. ليه
التجريح يعنى إذا كان ولابد .. تبقى
مناقشة موضوعية .. مناقشة سياسية
موضوعية وكمات تكون على أساس
بيانات واضحة تماما ما تكنش العملية
لا حقد ولا انفعال ولا رواشب ولا تصفية
حسابات .

للاسف ، قرأتم البيان اللى أنا كلفت
وزير الاعلام انه يصدره لما فى محاكمة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تقارير في بعض .. أنا مش عايز المجتمع ده أبدا ، في الثقافة عايزين نأصل القيم الحقيقة بتاعتنا .. اللي قام بها شعبنا واللى جفقت على شعبنا وحدته خلال ٧ آلاف و... سنة منهم ألفين سنة حكام غير مصريين ولم يدب شعب مصر في أي غازي أجنى أبدا بل هم اللي دابوا فينا وأخروهم الأتراك .. دابوا فينا وأحنا مابدناش فيهم .

فيه مجموعة فيهم طالعة .. أنا والله ببص برضه وباقول لآخواننا الفنانين أنا ببص على الأفلام بتاعة زمان أغلب يمكن ٩٩ في المائة من أفلام زمان بيقول لي حاجة بطلع من الفيلم بحاجة .. بقيمة بمعنى .. ليه ، فاية مشكلة بيحكى عنها في المجتمع .. المجتمع له قيم وله تقاليد وله حاجات يعتر بها قوى بيحي ياخذ واجدة من دول ويحطها في قصة ويخليها لي أحسن كلام ممكن علشان يعمقها عند الناس ، افقدنا الكلام ده في فترات فانت ولازم نرجع له تاني .

أعمالنا الفنية والأعمال الفنية كلها بصفة عامة لازم تاخذ هذا الشكل وأنا أعيب على الإذاعة والتلفزيون عندنا لاننا لم نواكب الطفرة اللي واكبناها في حرب أكتوبر .

دا احنا في حرب أكتوبر طلعتنا الى وضع بنقول فيه للعالم نحن نملك ان نصيغ حياتنا كما نشاء وانفرج علينا العالم ، وينصيفها على أروع ما يمكن أن تكون الصياغة حتى ما يقولوا لنا التراب اللي نشأنا عليه ، لسه التلفزيون والإذاعة ما بتقلوش هذا الكلام لما أدى مثل أترجم ترجمة بسيطة ، في أثناء معركة أكتوبر طلبت أن تبقى الأغاني

اللى يتكلموا بس وكان مقيش في البلد حد غيرهم : في الصحافة هم .. في الراديو هم ... في التلفزيون هم .. للأسف بمعنى .. ده كان حاصل فعلا .

مناقشة واسعة لقانون المطبوعات

قانون المطبوعات وقيام السلطة الرابعة باطلب منكم ومن مجلس الشعب ومن الشعب على مسمع من الجميع مناقشة هذا الأمر مناقشة كافية مستفيضة بلا أي تجريح ، ليه لاننا نصوغ حياتنا من جديد .. وكل منا لازم يشترك في هذه الصياغة ونطلع بأحسن مايمكن لصياغة هذا الامر عن طريق قانون المطبوعات اللي بيصاغ هذا الكلام .

أمر ثاني عايز أنقل على آخواننا بتوع الثقافة ووسائل الاعلام آخواننا بتوع التلفزيون والراديو ، زى ما قلت لكم أنا فجأة بعد ماتوليت مسئوليتي لم أفتح التلفزيون أو الراديو مرة الا لما لقيت نوعية معينة هي بتتكلم بس الباقي ممنوع كله .. ونفس الشيء كان في الصحافة برضه زى ما أنتم عارفين برضه فالكلام ده لاء .. احنا عايزين نكلم مجتمعنا النهارده ونشكله من خلال قيم نحن جميعا نؤمن بها .. ولما انحرفنا عنها شوية في الستينات تمزقنا كلنا ..

وقام الحقذ وقامت الكراهية وقام الحسد وقامت الفيرة ومن داخل الهيئات كانت الناس تتجسس على هيئاتها : وده حصل .. فيه ناس اتجسسوا في هيئات على زملائهم في هيئات لها كرامتها ولها هيبتها ، أبدا حصل تجسس وبقوا يكتبوا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

جماعية ، ليه ، علشان نطلع بقى بالاعمال الضخمة زى احنا ما بنعكس دلوقت فى سنة ٢٠٠٠ كلها أعمال الضخامة لازم برضه فى الفن ننقل نقلة بهذه الضخامة

النعمة المفقودة

فى الفن والثقافة

على سبيل المثال مثلا ، باسمع أنا فى الراديو رابعة العدوية بالاقى عمل درامى متكامل ، ممثلين باسمع فيها صوت الله يرحمه فؤاد شفيق وأداؤه وصلاح منصور والله يرحمه صلاح سرحان ، (تصفيق حاد) الواحد بيسمع عمل درامى حلو جميل وفوق ده كله صوت أم كلثوم . دراما حلوة جميلة وفوق ده كله صوت أم كلثوم فبين الاعمال دى النهاردة ، الدولة لازم تقوم بمثل هذه الاعمال لان دى لا يقدر فرد أن يقوم بها وأنا على ما أذكر أيامها كنت قرأت أن هذا البرنامج تكلف ٢٠ ألف جنيه .

والله لما يتكلف حتى ١٠٠ ألف جنيه اللي يعمود منه أكثر بكثير قسوى بل دلوقت هتقدروا فى البلاد العربية كل الحاجات تبنيوها هناك . وفى السينما أيضا ، زى ما بقول أنا قلت لحسن عن فيلمه وبوالوالدين احسانا اللي أخرجه أخيرا وشفت برضه بعده فيلم ثانى مدينى قيمة الشباب اللي جاى من الارياف وأصل أنا فى يوم من الايام كنت طالع من ميت أبو الكوم رايح القاهرة نفس التوهان اللي قابله الراحل بناع القصة بناع حسن قابله أنا فى القاهرة ، بسى كانت فيه يمكن شوية مناعة ، شوية ثبات هو ده اللي احنا عايزين نشبته زيادة النهاردة

ونقول أنه فى النهاية الخطأ لا يفيد ولازم ينتهى نهاية وحشة هذه عادتنا طول همرنا ، طيب ليه لا نوصل هذا .. موجة أفلام الجنس على العنف ماشيه فى العالم للأسف بعد الحرب الثانية والعالم الغير مستقر بره هناك واللى فيه التضخم وحاجات كثيرة قوى ظهرت بعد الحرب الثانية . ونتيجة الصراعات الموجودة هناك والمدنية وما انتهت اليه بالفرد ونحن نريد ان نجذب اولادنا هذا الكلام وعشان كده أنا بأقول فى الناحية الثقافية النعمة الحقيقية مفقودة .

مكان الفن التشكيلي

فى المدن الجديدة

واحد بيقول لهم كل اللي فات فى ٢٣ يوليو ده غلط وزفت واحد بيقول أبدا ده مفيش أحسن مما كان ، الاثنين غلط وأنا مش عايز الاولاد الشباب عندي يتوهوا أبدا ، أنا عايز الشباب عندي يبقى عايش معركة بلده بسى يبقى ماشى ورأسه مرفوعة للامام ، مش ماشى ورأسه للوراء ، .. ماشى للامام بجسمه ورأسه للوراء أو متكفف مش قادر يمشى لانه مش قادر يستخلص لنفسه آيه اللي فات وايه اتلى أنا فيه النهاردة وايه اللي جاى بكره ، ودى وظيفتكم أنتم لازم تقولوها للشباب علشان موجة التوهان اللي هم فيها .. مساكين .. والبيلة لازم يكون لها حل من خلال الصحافة كسلطة رابعة .. من خلال وسائل الاعلام بتاعتنا والفن كله فى كل فروع . وأنا برضه فى ١٠ رمضان يا ممدوح وفى بقية المدن والمجتمعات اللي طالعة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

عرق وجهه واخلص واننا نرفع به عنى كل الانفعالات القديمة اللى اتعودنا نعيش عليها للأسف وماكنش لها أى نتيجة الا انتهت بنا فى الآخر الى مجتمع متناذب ، مجتمع الحق يستشرى فيه بين الناس وبعضها ، فى المؤسسة الواحدة بين المؤسسة والثانية ، فى العمارة الواحدة فى خط سير الحياة لكل الناس .

اتغيرت الساحة اللى بتبنيها لنا هذه الارض مع الاصله ومع الصلابه بتدينا كمان الساحة كل ده اتغير الى حقد . كل ده لازم ده نوقفه وننتهى فيه ونوصل الى مجتمع يسيطر فيه الحب بمعناه الكبير الشامل .. الحب الكبير اللى بياخذ كل شئ فى هذا العالم ويبدا بحمد الله سبحانه وتعالى اللى اعطانا هذه الارض وهذا الوطن ومكننا من ان يكون لنا أدوار نقوم بها فى هذه الحياة بما يسره لنا من قوى ومن روح ويبضى تكريم للانسان ان ربنا سبحانه وتعالى واضح فيه من روحه .. الانسان فيه من روح الله زى ما قال لنا فى القرآن وزى ما طلب من الملائكة يسجدوا لادم لانه بعد ما خلقه نفخ فيه من روحه .. طلب من الملائكة يسجدوا له فسجدوا كلهم الا ابليس .

هذا الإنسان لازم يبقى هدفنا وكل قيمة جميلة لازم تبقى هدفنا علشان بناء حياة اجمل ومستقبل اجمل ، وآمال اكبر ، واجمل أمرنا فى أيدينا محدش وصى علينا ومحدش بيملى علينا شئ كل شئ ملكنا وعثرنا على ذاتنا ونستطيع فى كل وقت ان نناقش اى شئ فى حياتنا وفى صياغة مستقبلنا ، وصياغة كياننا اللى جاى كله محدش شريكنا احنا بملكه وبعدين انا بافتحكم لكم من أوسع الابواب لنشترك

جديد كلها وفى المبنى اللى هي تقام فى القاهرة جديدة لازم تعملوا فيها نصيب للفنانين التشكيليين وتبقى دى جزء من التصميم ذاته ، براعى هذا .. ويبقى فيه صندوق لهم ، يعملوا الفنانين التشكيليين اللى يطلعوا ، ده الى جانب عمليات الفن كلها اللى عاوزه يتحول الى أداء ضخم .. ماهو الاغنية الفردية بنسجها لكم عمل كبير .. زى ما حكيت لكم على رابعة .. عمل كبير زى ده .. ليه الدولة لا تقوم بهذا وتعمله وتخلد .. وبلا جدال عندنا القيم الفنية والادبية والسينمائية والمسرحية كل هذه القيم هنا فى مصر .. ايه عذرنا .. وحتى الله يرحمهم اللى ماتوا من هذه القيم ماهى دى فرص ومناسبات كثيرة ان احنا نخلد هؤلاء الناس دول على مدار السنة بأعمال درامية بتؤكد ما هي مصر وماذا تنجب مصر وماذا تستطيع مصر انها تعمل فى منطقتها او فى هذا الركن من العالم كله .

مهمة الفن والصحافة

زرع الامل والحب

لابد من أداء جديد ليواكب سنة ٢٠٠٠ .. يؤكد القيم وينبذ الحقد نبذا كاملا ، وليطمئن كل انسان من خلالكم كلكم كوسائل اعلام ، تليفزيون وراديو ، ومن خلال السلطة الرابعة ، الصحافة ، فليطمئن كل انسان مشى بس يطمئن لا .. انا عايز يزرع الامل لانه حقيقة الامل موجود قسائم .. قسائم ولو انه يعنى الصورة سوداء قدامى قتلتم وصارحتكم ليه لان مانتش داعى نضحك على شعبنا ولا حاجة ، لا الصورة رائمة لكن عايزه



كلنا في صياغته ، طبّ له ده مانعبرش عنه بالارتضاع فوق الانفعالات وفوق الصفار والحدّ اللي بيتفشى للأسف .

سنلقى بالحدّ

في الزبالة

بادعو الله انه يوفقكم في مستقبل الايام وانا بهذا اللقاء معاكم يبقى حظيت المسئولية على اكتافكم سواء بالنسبة لاداء جديد في الثقافة ، والفن ، او بالنسبة للسلطة الرابعة وهي الصحافة اللي باطلب ان تفتح فيها المناقشة كاملة وبلا اى حرج ولا حدود علشان نطلع بصياغة جديدة تساعد على بناء هذا المجتمع بقيمه اللي بدونها لا يمكن ان يبنى هذا المجتمع وبمشى .. أبدا بل يتميزق ويتكون صورته اليمية ورهبية من خلال اعمالكم كلها خنقدر نبني على اساس جديد وبانتهاز هذه الفرصة وبنناشد اللي عندهم حسابات شخصية عايزين يصفوها يلقعوا عن هذا الطريق كفاية ، الوقت اللي احنا ضاع علينا في البناء كثير عايزين نفوض كل هذا واحنا مش فاضيين أبدا لتصفية الحسابات ، واحنا مش فاضيين للاحقاد الشخصية ، واحنا مش فاضيين أبدا للمعارك بتاع

الذات ، معارك الانانية يتركوا كل هذا ، والثانيين اللي الاتحاد السوفيتي بييجي عندهم قبل مصر بادعوا الله انه يصلح حالهم ويمودوا الى حظيرة بلدهم لانه في مجتمعنا الجديد لا مكان لهؤلاء أبدا الا في خريطة الحدّ اللي احنا حزميها في الزبالة وحافظل دايما في الزبالة .. بارجوا انهم يعودوا ويفهوا ويضعوا امهم مصر فوق كل شيء .

ماطلبش منهم أبدا انه يتملقوني ولا حاجة أبدا انا عايزهم بس يرجعوا لامهم مصر لانه هي القلب وهي الحب وهي الجمال وهي المستقبل وهي الاجيال اللي جايه ، وهي البناء الرائع اللي احنا بنصيفه وبنضرب بيه مثل في العالم الثالث اللي هو قاعد بيص وبقول ان تجربتنا سواء سياسية او عسكرية او اقتصادية او في كل الانحاء تجربتنا حقيقة تجربة فريدة في العالم الثالث اللي احنا بنتمى اليه .

وبافخر مش زهوا لا بافخر ان احنا فعلا بنصيح مجتمع وحياة جديدة على أسس مفتقدة عن ثلاثة أرباع العالم الثالث ونبص حوالينا في المنطقة اللي احنا فيها ونحاول بتأمل تلقينا احنا في صباغة ودول في صياغة ثانية خالص □

كيف نمارس الديمقراطية؟! !

هل الممارسة الديمقراطية معناها ان نجلس على « جانبي الطريق » ننقد المؤسسات التي لم تقم بواجبها « ونهاجم الحكومة والسلام » أم انها استشارة احساس الفرد المواطن بأهمية مشاركته الايجابية في صنع القرار وتنفيذه ، وبالتالي تكون هذه الممارسة كاملة .

الفنية ، لم يفكروا لنا في حل او حتى اقتراح بحلول جزئية تخفف المشكلة ، وكان الشكوى تكنى لحل المشكلة ، والباتى على الحكومة ، والشكوى حق ديمقراطى ولكنه حق ناقص ، لانه يفرض أن السلطة في يد واحدة .. والديمقراطية هي توزيع السلطة .

وايضا مشكلات مثل المياه والتليفونات والمجارى ، لماذا لم تفكر النقابات العمالية والمهنية والتنظيمات الاخرى بالمشاركة ولو بالتفكير في الحل على اعتبار المشاركة في تحمل المسؤولية ، وبالتالي تحمل تبعات السلطة ، ونفعا لنظام المؤسسات التي قامت ثورة مايو من أجله !

واذا كانت مشكلات مثل المياه والمجارى والمواصلات يمكن وصفها بالمشكلات الكبيرة والتي ورثناها مع الشركة المحملة بالديون والمتاعب بعد انتهاء حكم الفرد ، تعتبر مشكلات من الضخامة بحيث يعجز عن حلها الا الحكومة ، فان هناك من [المشكلات] الصغيرة نسبيا ما يمكن أن تحل على مستوى المؤسسات النقابية - وخاصة نقابات العمال - ونفى لاحتياج الا الى مجرد [الهمه] او [الرغبة] في المشاركة الديمقراطية من طريق العمل لا الكلام ، مثل النظافة العامة سواء في الشوارع او المواصلات او في محلات القطاع العام ،

● من السهل [نقد الحكومة] ، ومن السهل الحديث حول المشكلات وهيبوب التطبيق ، بل من السهل مهاجمة كل المشروعات التي ثبتت والتي يمكن ان تنجح ، ولكن .. من الصعب وضع البديل ، لأن ايجاد [الحل البديل] المدروس والذي يمكن تطبيقه يحتاج في دراسته الى وقت .. الامر الذي يسرق الوقت من بعض هذه المؤسسات ويجعلها تغيب عن الانظار خلال هذا الوقت الامر الذي لايرضاه القاصون على هذه المؤسسات لانهم مثل هواجيز الفرج لايعجبهم العجب ولا الصيام في رجب !

ولنضرب ذلك مثلا ، مشكلة المواصلات في مدينة القاهرة وفي بعض المدن الاخرى ، لقد سمعنا عنها الكثير ، ولكنه نقد وشكوى ، وتناولتها الاعلام بكل صور التعبير من شعير الى نكتة ، والمشكلة تزداد حجبا وتضخما ، سمعنا عنها كل فنون الشكوى ، ولم نسمع ابدا من مقترحات قدمتها بعض مؤسساتنا العلمية ، وكان كل كليات الهندسة باساتذتها ومدرسيها وطلابها النوابغ لم يسمعوا عنها ولا سمعت بها نقابة المهندسين ولا اتحاد المهندسين ولا حتى مراكز البحث العلمى ، بالإضافة طبعا الى المؤسسات النقابية والجمعيات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا يتم الا بأيدي العمال ، فان هذه الايدي عليها أن تبنى معنى [الاتقان] وهو واجب عليها ، كما تبنى حقوقها ، فعود الثقب الذي يرفض الاستعمال ، واللهبة التي تحترق بعد ليلة واحدة ، والقماش الذي يتهدأ فور غسيله ، وكل [المصنوعات] التي تفسد بمجرد استعمالها لمرة واحدة ، صنعتها ايدي العمال ، فالمعيب اليهم يرد ، وليست الحكومة هي كل شيء ، فهي ليست مثل الاب ، من وجهة نظر طفله ، قادر على كل شيء ، لان هذه النظرة الى الحكومة لاتصح الا في المجتمعات الديكتاتورية او ذات الحزب والايديولوجية الواحدة ، حيث تصبح الحكومة هي مصدر كل السلطات ، وسها واليها ترجع الامور ، والشعب يطلق ما تأمر به الدولة ليأكله او ليلبسه أو ليقوله ، ولكن في المجتمعات الديمقراطية الحكومة طرف منفذ من أطراف المجتمع الديمقراطي المتعدد المؤسسات ، وعلى بقية الاطراف ان لا تكن بالنفذ بل عليها ان تشارك في تحمل المسؤولية ، وحتى يأتى احتفالنا بعيد العمال وبثورة مايو تطبيقا لاهداف ثورة مايو الديمقراطية .. فالمطلوب هو الممارسة العملية لهذه الديمقراطية بالعمل لا بالكلام .

فتحي سلامة

فان هذه المشكلة لا نحتاج الى تحويل بالعملية الصعبة . هل نظافة محلات القطاع العام نحتاج أكثر من مجرد [رغبة] اللجنة النقابية في كل شركة من شركات القطاع العام في ممارستها؟ انها ممارسة ديمقراطية لانها تعطي الحق وايضا تلزم بالواجب . وايضا نظافة وسائل المواصلات بهيئة النقل نحتاج الى اوامر رئيس الهيئة فقط ؟

ولا نحتاج الى [احساس] اللجنة النقابية بالهيئة بأن عليها واجب العناية بمصدر رزق اعضائها ؟ لان دورها ليس فقط - المطالبة بالحوافز ، والويل للحكومة ان تأخرت عليهم بكمائة المبدء ، فلماذا المطالبة فقط دون العطاء ، على الاقل عطاء [واجب] في مقابل [حق] المطالبة .

الديمقراطية تبدأ من ممارسة صغيرة مثل احساس يأتى مهتم بنظافة مكتبى بجانب سامى هذا المكتب ، الى ممارسة حق التصويت في الانتخابات وبالتالي فان الديمقراطية لاتتجزأ ولا تنفصل حقوقها من واجباتها ، واذا كنا نحتفل بعيد العمال ، وبالتالي نؤيدهم في كل حقوقهم التي اكتسبوها من خلال ثورة مايو ، فان على العمال ان يتفهموا جيدا دورهم الايجابي في بناء مصر ، ولان التشييد والبناء والتعمير



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٧/٨/٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السعى نحو إقامة حياة ديمقراطية سليمة

الطريق إلى الديمقراطية السليمة سهلا . وإذا كانت الديمقراطية في بعض البلاد الصناعية المتقدمة قد نجحت بسبب تقاليدها البرلمانية العريقة ، ونموها الاجتماعي والثقافي ، وامكانياتها الاقتصادية الضخمة - والتي كثيرا ما كانت نتيجة لنهب خيرات مستعمراتها - فقلما نجحت الديمقراطية وازدهرت في الدول الفقيرة المتخلفة التي ذابت وبلات استعمار الاحتلال واستعمار الاستغلال .

ليس

إن مصر تنتمي إلى مجموعة هذه الدول التي هانت من مرارة الاحتلال العسكري [١] والاستغلال الاقتصادي الدولي ، ولا عجب أن تتعثر فيها الممارسة الديمقراطية وتزداد العقبات في طريق نجاحها وتقدمها . ولكن على الرغم من هذه الصعوبات وتلك العقبات، حاولت مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر أن تمارس الديمقراطية ، وتجعل منها نظامها السياسي المنشود .

وما كان من نتائج هذه الحرب ما أضعف التجربة الديمقراطية البرلمانية المصرية أكثر مما كانت ضعيفة .

وبالنسبة لديمقراطية التنظيم السياسي الواحد ، فقد بدأت بتحريك الجيش في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ وانتهت بشورة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ (١) وتكاد تكون نقىض التجربة الديمقراطية البرلمانية على جميع مستوياتها وجوانبها بينما كانت السلطة موزعة في التجربة الأولى بين الملك وأحزاب الأقلية وسلطة الاحتلال وحزب الوفد والمصالح الاقتصادية الأجنبية ، تركزت السلطة في مجلس الثورة ثم في يد الرئيس جمال عبد الناصر وبينما نقلت نقلا أممى ، في التجربة الأولى ، النظم الليبرالية الأوروبية ، نقلت نقلا أممى في التجربة الثانية (٢) النظم الاشتراكية الشمولية الأوروبية . وبينما لعبت الأحزاب السياسية دورا هاما في التجربة الأولى ، لعب النظام السياسي الواحد في التجربة الثانية دورا ثانويا هامشيا ، سواء سمي هيئة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى .

وإذا كانت ممارسة الديمقراطية هدفا من أهداف المنهج الأول لثورة ٢٣ يوليو ، وقد ورد ذكرها في الأهداف الستة [القضاء على الاستعمار وأهوائه - القضاء على الاتطاع - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم - إقامة جيش وطنى قوى - إقامة عدالة اجتماعية - أقسام حياة ديمقراطية سليمة] - فإن هذا الهدف كان آخر نقطة في منهج الثورة وأقلها أهمية

ولاشك أن اهتمام النظام الناصرى بالشئون الخارجية - عربية كانت أم دولية - على حساب الشئون الداخلية ، كان سببا آخر في محنة الديمقراطية في

وإذا تفاضينا من التجارب الديمقراطية التي تمت في القرن الماضى واكتفيينا بالتجارب التي مررنا بها منذ إعلان استقلال بلادنا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حتى يومنا هذا ، فإننا نستطيع أن نقسم بشئ من التبسيط التجربة الديمقراطية ههنا في ثلاث حلقات :

الديموقراطية البرلمانية

الديمقراطية البرلمانية فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ ، وديمقراطية النظام السياسي الواحد فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٧١ و « الديمقراطية الملتزمة » التي نعيش خطواتها الأولى في يومنا هذا .

وبالنسبة للديمقراطية البرلمانية ، فقد بدأت بصدر دستور ١٩٢٣ وانتهت بتدخل الجيش عام ١٩٥٢ . ونستطيع أن نقول أن هذه التجربة لم تنجح النجاس المرجو ، فالسلطة التنفيذية آتت بعدم الاستقرار ، إذ بلغ عدد الوزارات خلال ٢٨ سنة ٢٨ وزارة ، وعطل الدستور ثلاث مرات ، ولم تكمل

جميع البرلمانات المدد الدستورية المحددة لها ، إذا استثنينا برلمان ١٩٤٥ .

ويرجع أخفاق هذه التجربة الديمقراطية إلى عوامل كثيرة ، في مقدمتها أن النظم السياسية البرلمانية التي وضعت في مصر نقلت هرقبا عن النظم الدستورية الأوروبية على الرغم من أن المجتمع المصرى كان يختلف كل الاختلاف عن المجتمع البلجيكى أو الفرنسى أو الانجليزى .

وكانت هناك أيضا سلطة الاحتلال البريطانى ، وتدخلها المستمر في الحياة السياسية المصرية (٣) سواء كان هذا التدخل سافرا أم خفيا وقد زاد هذا التدخل أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن مصر قد استعدت لتحديات مرحلة ما بعد الحرب ، حتى وجدت نفسها تدخل غبار الحرب الفلسطينية الأولى ،



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ظل الحلقة الناصرية ، هذا الى جانب طابعها العسكري وتفضيله أسلوب المضيء والربط على أسلوب التآور والمناقشة .

ملامح الديموقراطية المتزمنة

ثم جاءت ثورة التصحيح التي تعتبر بداية التجربة الثالثة في الممارسة الديمقراطية ، والتي جعلت من احترام سيادة القانون والسمى الى التوازن بين مقتضيات العدالة الاجتماعية ومقتضيات الحريات العامة ، محور تحركها .

واذا كانت هذه التجربة في بدايتها لم تتخط بعد العقبات المتعددة التي تنتظرها ، فاننا نستطيع بشيء من التبسيط ان نرسم ملامحها في النقاط التالية :
١ - انها ديمقراطية انسانية تقوم على احترام حقوق الانسان ، وتراعى قبل كل شيء كرامة الفرد ، وتصور حرية مقيدته ، وتكفل له حياة أسرته وملكته في نطاق سيادة القانون .

٢ - انها ديمقراطية دينية روحية تستمد فلسفتها من تعاليم السديانات السماوية (١) وتجعل من الدين ركنا من اركان المجتمع . وهذا يمايز بينها وبين النظم الديمقراطية التي تستند الى العلمانية او اللادينية ، وتتقوم على فصل الدين عن الدولة .

٣ - انها ديمقراطية اشتراكية وسطية ، بمعنى انها ترفض الاشتراكية العلمية القسائية على الثورة العنيفة والقضاء على الانظمة والمفاهيم القائمة لتقوم على انقائها نظم ومفاهيم جديدة . كما انها ترفض الليبرالية التي تؤمن بشعار « دمه يعمل ، دمه يمر » باعتباره المحور الحقيقي للديمقراطية ووقايتها .

٤ - انها ديمقراطية ملتزمة ، بمعنى لانها اذا قبلت تعدد الاحزاب فانها تحدد لوجه نشاطها وتؤكد من انها خاضعة لمبادئ مشتركة وضعتها .

لذلك نستطيع القول بان هذه التجربة الثالثة نظام وسط بين تجربة الديمقراطية البرلمانية وتجربة ديمقراطية الحزب الواحد (٢)

هذه الديمقراطية الجديدة تتطلب وقفة (٣) لانها تامة على نظام جديد لا مثيل له في النظم السياسية المختلفة . فهي ليست بقولة بحذاميرها من نظم اوربا الرأسمالية الليبرالية ، كما حدث فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ ، وليست مقتبسة من نظم اوربا الاشتراكية الماركسية كما حدث فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٧١ . انهما تجربة قائمة على التعددية السياسية التي يجمع بينها مبادئ مشتركة يمكن اجمالها فيما يلي :

شروط انشاء الحزب

□ عدم التعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها مصدرا رئيسيا للتشريع .

□ الحفاظ على الوحدة الوطنية بما يقتضى عدم قيام احزاب على اساس ديني او طائفي او لى (٤)

□ الحفاظ على المكاسب الاشتراكية التي تمت خلال الفترة السابقة .

□ عدم انطواء الحزب على تشكيلات عسكرية او شبيه عسكرية ، وعدم ارتباطه بحزب في الخارج (٥)

ولم يكتف قانون تنظيم الاحزاب بوضع المبادئ العامة التي يجب ان تلتزم بها الاحزاب الجديدة في ظل الديمقراطية المتزمنة (٦) بل وضع شروطا خاصة يجب ان تتوفر في الاحزاب التي يراد انشاؤها وهذه الشروط يمكن اجمالها كما يلي :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١ - توقيع ٥٠ عضواً من أعضاء

الحزب المؤسسين ، على أن يكون نصهم على الأقل من العمال والفلاحين .

٢ - أن يكون من بين مؤسسي الحزب الجديد ٢٠ عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب الحالي ، وينتفى هذا الشرط بعد انتهاء هذا البرلمان .

٣ - أن لا يكون الحزب من الأحزاب التي كانت قائمة قبل ثورة يوليو ٥٢ ، والتي تم حلها بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ .

٤ - أن يقدم طلب لإنشاء الحزب إلى الأمين العام للجنة المركزية مرفق به جميع البيانات السالفة الذكر ، ويعرض الأمين العام هذا الطلب على لجنة خاصة مكلفة بفحصه .

وتتكون هذه اللجنة الخاصة من ثلاثة وزراء بحكم وظائفهم ، العدل ، التنظيمات الشعبية ، الداخلية ، وثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين غير المنتخبين إلى أي حزب سياسي ، ويرأس اللجنة الأمين العام للجنة المركزية .

ولهذه اللجنة حق الاعتراض على قيام الحزب خلال ٣٠ يوماً من تاريخ عرض الاخطار بتأسيس الحزب . ويجب أن يكون اعتراضها مسبباً . ولكن قرار اللجنة ليس نهائياً ، ويجوز لطالبي تأسيس الحزب الجديد الطعن في قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري خلال الثلاثين يوماً التالية لأخطارهم .

أن قيام الحزب الجديد لا يعنى أنه يطلق الحرية ، يستطيع أن يتصرف ويغفل كما يشاء بل أنه ملتزم بالمبادئ العامة ، كما أنه ملتزم بأخطار الأمين العام بأي قرار يصدره بتغيير رئيسه أو أي تعديل في نظامه الداخلي . وفي حالة ما يخالف أحد الأحزاب المبادئ العامة للديمقراطية الاشتراكية ، أو إذا صدر حكم بإدانة قيادات الحزب في جريمة من الجرائم المخلة بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ، مندث يجوز للأمين العام للجنة المركزية أن يتخذ تدبيرين :

□ □ أولهما : وقف نشاط الحزب

أو وقف أي قرار من قراراته التي تخالف مبادئ الديمقراطية الاشتراكية .

□ □ ثانيهما : حل الحزب وتصفية

أمواله وتحديد الجهة التي سوف تؤول إليها هذه الأموال .

ولكن هذين التدبيرين الاستثنائيين متعديين بمدة ضمانات لمصلحة الأحزاب ، منها موافقة اللجنة السياسية السالفة الذكر عليها حكم يصدر من المحكمة الإدارية . ولم يكتف القانون بتابعة نشاط الأحزاب على الوجه المبين أعلاه بل وضع أيضاً الشروط التي يجب توفرها في المواطنين الذين يريدون الانضمام إلى الأحزاب السياسية .

تجربة مرحلية

وفي النهاية ، نستطيع أن نقول أن تجربة الديمقراطية الملتزمة هذه تجربة مرحلية . لذلك أمامنا تصوران : أما أن نترأى الرقابة على الأحزاب ، وتزداد حرياتهما ومجالات نشاطهما وبذلك نعود إلى النظام السياسي الذي كان سائداً فيما بين سنتي ١٩٢٢ و ١٩٥٢ أو نتمتع بالممارسة الديمقراطية ، ويزداد نفوذ الأجهزة التي وضعت لتتبع نشاط الأحزاب ، أو يضغط الحزب ذو الأغلبية ويقضي على أحزاب المعارضة ، وبذلك نعود إلى نظام يشبه النظام السياسي الذي كان سائداً فيما بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٧١ .

أن دول العالم الثالث التي اختارت لنفسها نظام الحزب الواحد تطلع البنا وإلى تجربتنا الجديدة التي ترمى إلى نقل حياتنا السياسية على مراحل مدروسة في نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في نظام « الضبط والربط » إلى نظام احترام المعارضة والترحيب بها ذلك الاحترام وهذا الترحيب هما خير وسيلة لاقامة الحياة الديمقراطية السلمية التي نادى بها ثورة ٢٣ يوليو منذ ربيع

صرن :



المصدر: الاهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٧/٩/٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

النقد حدود

القضاء يحدد - لأول مرة - مايجوز وما لايجوز في ممارسة حرية التعبير

النقد مباح والتجريح محظور
والديمقراطية آدابها المستمدة من تراثنا

النقد مباح والتجريح محظور
والديمقراطية آدابها المستمدة من تراثنا

خلف شعار الحرية .
وقال القضاء كلمته : ان
المعارضة واجب وامانة ، وحق
أصيل لا ينبغي التفريط فيها ،
ولكن للمعارضة آدابها المستمدة
من تراث هذا الشعب ولايجوز
أن تكون مبررا للعدوان أو الهدم
أو التشهير ، ويجب أن تظل
دائما في حدود الموضوعية ،
ومواجهة الرأي بالرأي ، فلا
يصح أن تتحول الى وسيلة
لزرع الحقد أو إثارة نوازع
الهدم .

كيف نمارس الحرية ؟
سؤال بدأ يشغلنا بعد ١٥
مايو ، وظل مطروحا في ساحة
العمل السياسي ، بهدف
الوصول الى تحديد الاطار الذي
تجرى داخله ممارسة الحياة
الديمقراطية السليمة بغير قيود
وبغير جموح .. واخيرا انتقل
السؤال الى ساحة القضاء
ليتولى وضع الضوابط والتقاليد
لحماية حرية الرأي والنقد
والمناقشة ، وفي نفس الوقت
لحماية المجتمع من الانحراف
ومحاولات التشويه والتخريب



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقال ان قرار حل لجنة القوى العاملة قرار باطل لان المجلس المحلي يملك قانونا حل إحدى اللجان قبل انتهاء مدتها المنصوص عليها - وهي دور الانعقاد الذي يستمر ١٠ شهور - واصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها بوقف تنفيذ قرار المجلس المحلي بحل لجنة القوى العاملة واستقاط عضوية المجلس عن العضو ، والزمت مجلس محلي ميت غير بالمصروفات ، ومعروف أن هذا الحكم يتناول الجانب المستعجل من الدعوى ، أما الموضوع فقد إحالته المحكمة الى هيئة منوطى الدولة لامداد تقريره بالرأى القانوني في طلب الغاء هذين القرارين .

وبعد ذلك انتقلت القضية الى اعلى محكمة في مجلس الدولة وهي المحكمة الادارية العليا التي يرأسها رئيس مجلس الدولة المستشار أحمد كمال أبو الفضل .

هل يختص القضاء ؟

وكان السؤال الاول : هل يختص القضاء بنظر الطعون في قرارات المجالس المحلية . قالت قضائيا الحكومة - وكان يمثلها المستشار سامي أبو حنين - أن المجالس المحلية برلمانية محلية ، وكما أن قرارات مجلس الشعب - وهو أعلى هيئة تشريعية - لاتخضع لرقابة القضاء كذلك لاتخضع قرارات المجالس المحلية لرقابة مجلس الدولة الذي يختص بالرقابة على القرارات الادارية فقط .

وحسبت المحكمة الادارية العليا المسألة وارست مبدأ جديدا قالت فيه ان المجالس المحلية ليست برلمانات وليست هيئات تشريعية ، وليكنها هيئات ادارية ، وتتولى اختصاصات تتعلق بمراقب عامة ، وتقوم على الادارة اللامركزية في البلاد ، ويخضع كل

بدأ السؤال يتخذ طريقه الى القضاء بقضية عرضت على مجلس الدولة . حين لجأ مواطن - اسمه عطية علي الصيرفي - الى محكمة القضاء الإداري ورفع دعوى طلب فيها وقف قرار اصدره المجلس المحلي لمركز ميت غير باستقاط عضوية المجلس منه .

وشرح قصته مع هذا القرار فقال انه قال بعضوية مجلس محلي ميت غير الذي اجريت انتخاباته في ٦ نوفمبر ١٩٧٥ ، وفي الجلسة الاولى للمجلس تم اختياره عضوا بلجنة القوى العاملة التي انتخبته بعد ذلك رئيسا لها .

وبذلك أصبح عضوا في اللجنة الدائمة بالمجلس التي تشكل من رؤساء اللجان وقال انه في جلسة ٢٥ يناير ٧٦ اصدر المجلس المحلي قرارا بتقصيل

من رئاسة لجنة القوى العاملة ، وإحالته الى اللجنة الدائمة التي هزم من عضويتها للتحقيق معه فيما نشره

في بعض المجلات من نقصد للمجلس المحلي تجاوز حدود النقد الى حدود الهجوم والاتهام وفيما فعله في بعض الاجتماعات والتجمعات من محاولات لاثارة البلبلة وتوجيه اتهامات - بغير دليل - الى المجلس وإلى عدد من القيادات في ميت غير .

وقال ان قرار فصله من عضوية المجلس المحلي يشكل سابقة خطيرة وعدوانا صارخا على الحريات التي كفلها الدستور ومنها حرية القول وحرية التعبير وحرية المعارضة والنقد ، وقال ان هذا القرار انتهاك صارخ لحقوق العضو وحصاناته القانونية .

ثم قال ان سبب فصله من المجلس هو انه تقدم مع ١٦ عضوا آخرين بالمجلس باقتراح مراجعة وفتح ملفات الاراضي الحكومية المبيعة ، والاسمنت والخشب والحديد الذي حصلت عليه بعض قيادات مركز ميت غير .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بإدعاءات كاذبة وتوجيهه الاتهامات
بغير وقائع .

وشال القضاء ان المعارضة الحقيقية
واحب لا يمكن الرجوع عنه ، وامانة
لا ينبغي التريط فيها ، وهي حق
ثابت أصيل لاتصح مصادرتها أو الحجز
عليه ، ولكن للمعارضة ادابها المستمدة
من تراث هذا الشعب ومثله وتقاليده
واخلاقياته ، والاسوة الحسنة التي
تفرضها عقيدته المساوية التي تنزل
منزلة اليقين في وجدانه .

وتال القضاء : ان المعارضة ليست
في تطاول البعض على البعض ، أو أن
يسخر قوم من قوم ، أو أن تنزلق
الى اللغو من القول ، إنما المعارضة
هي متارعة الحجج بالحجة ، والبرهان
بالبرهان ، بما يصون المصلحة العامة
فلا يتبدد الجهد في زرع الاحتاد أو
في عثم ليس من ورائه طائل .

وبذلك ارسى القضاء المصري - لأول
مرة - مايجوز وما لايجوز في مجال
القند والمعارضة في العمل العام ،
واجاب على السؤال المطروح في
ساعات العمل بكل مستوياته وكل
مجالاته - كما يقول المستشار سامي
السيد ابو حسين بإدارة قضايا الحكومة
- وقرر الحكم تنظيمها بما لا يمكن ان
تكون عليه المعارضة .

واصبح واضحا - كما يتسول
المستشار سامي ابو حسين - ان
التشكيك دون دليل والانهام دون برهان
شيء مرفوض خاصة وان هناك من
الاعداء ما يخدمهم انتشار نيسار من
الشك وعدم الثقة تحت مستشار
المعارضة ، وهذا الحكم يسد الابواب
والنائد أمام كل من تسول له نفسه
ان يجعل المعارضة وسيلة للتدمير .

ويضيف المستشار عزيز انيس
ميخائيل ، المستشار بإدارة قضايا
الحكومة ان الدستور كفيل لكل مواطن

مجلس منها لاشراف ورتابة المجلس
الذي يعلوه الى أن تصل الرقابة العليا
الى اللجنة الوزارية للحكم المحلى التي
يرأسها وزير الحكم المحلى السيد
محمد جاهد محمود . وعلى هذا فان
قراراتها تخضع لرقابة مجلس الدولة
ولا ينبغي من ذلك ان اغضبها
منشجون

فهم خاطيء للحرية

وبحث المحكمة الادارية العليا
برئاسة المستشار محمد صلاح الدين
السعيد نائب رئيس مجلس الدولة
اسباب فصل العضو فتيين لها ان ٢١
عضوا من أعضاء المجلس تقسبوا
بمذكرة تضمنت عديدا من المخالفات
المنسوبة اليه . قالوا انه تعود
القام التهم جزافا للمجلس واعضائه
مما يشكل قذفا علنيا دون التزام
الموضوعية ، وانه يعتمد أحداث الهرج
في الاجتماعات ، ويعتمد الاعتداء
باللفظ والحركة على بعض الاعضاء .
كما تعود اساليب غير كريمة لاتتفق مع
المظهر اللائق للعضو .

وقالوا انه قام بتجريح كثير من
الهيئات والمؤسسات والشخصيات
وهدفه التشهير بغير أدلة او وقائع .
وحاول الاتصال ببعض الهيئات
والمؤسسات وفرض نفسه عليها .
وهددها بمهاجمتها ، وقام بتحصريض
بعض الفئات خارج المجلس بمعلومات
كاذبة ، كما قام باجراء اتصالات
مشبوهة بتجمعات عمالية .

وتبين للمحكمة ان قرار الفصل
الذي أصدره المجلس المحلى اتخذ بعد
تحقيق مع العضو قامت به اللجنة
الدائمة بالمجلس ، كما تبين للمحكمة
ان القرار سببه ان العضو - بسلوكه
هذا - قد تجاوز واجبات العضوية .

وقالت المحكمة الادارية العليا :
« ان حرية الرأي لاتعنى اباحة القذف
وتأليب التجمعات العمالية وانارتها



حرية الرأي والتعبير ، وقانون الحكم
المحلي ينص على أنه لايسأل عضو
المجلس المحلي عما يديه من أموال
وآراء أثناء اجتماعات ومناقشات
المجلس ولجانه ، ولعضو مجلس
الشعب ضمانات تسمح له بإبداء
ما يشاء من آراء داخل المجلس دون
مسائلة ، ولكن خارج البرلمان
فإن العضو يخضع للقانون . وكذلك
فإن لائحة مجلس الشعب تنص على
أنه لايجوز للعضو استعمال عبارات
غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص
أو بالهيئات أو المصلحة العامة .
فالممارسة الديمقراطية - كما يؤكد
المستشار عزيز أنيس- ليست انطلاقا
بغير حدود ، ولكنها عمل تمكنه
الأخلاق أولا وأخيرا .

تحقيق : رجب الفينا



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٢/١٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

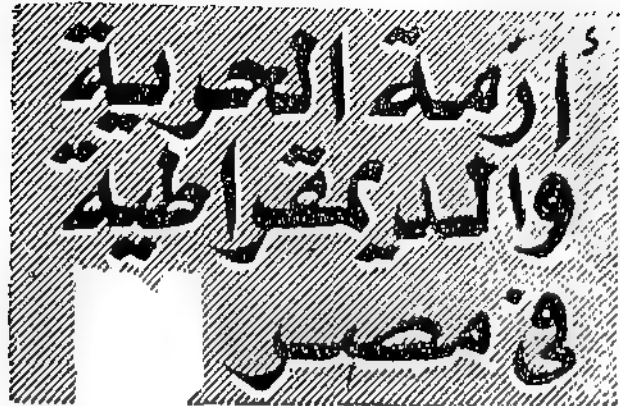
الرأي للجميع

الديمقراطية في مصر لم تعد محدودة

منذ اندلاع ثورة مايو التصحيحية في ١٩٧١ ووصولاً إلى إعلان قيام الأحزاب الثلاثة الأولى: حزب مصر الاشتراكي، وحزب الأحرار الاشتراكيين وحزب التجمع الوطني وتقارير المراقبين والمحليين السياسيين في العالم كلها تشير إلى أن الرئيس السادات قد أتاح في مصر قدراً محدوداً من الديمقراطية. وجاءت الموافقة على قيام حزب الوفد الجديد كمؤشر على أن الديمقراطية في مصر لم تعد محدودة كما جاءت من قبلها الموافقة على إنشاء الصحف الحزبية كمؤشر آخر على ذلك. فالحزب الجديد يطالب في برنامجه بتعديل طريقة اختيار رئيس الجمهورية ليكون بالاقتراع العام المباشر بواسطة الشعب في انتخابات حرة يتنافس فيها أكثر من مرشح وهذا المطلب هو أقصى حد يمكن أن نصل إليه الديمقراطية على مستوى العالم كله.

وتمديد الدستور أيا كانت حدود هذا التمديد لا يكون على حساب استقرار الدستور القائم، فلا بد أن يكون التغيير بوسائل قانونية واضحة للدستور هو التنظيم للسلطة وتنظيم الحرية في آن واحد على أن هذه الديمقراطية غير المحددة قد يساء فهمها في بعض الأحيان والظروف فتتحول إلى ديمقراطية متطرفة حيث تصبح الماطة الحزبية هي الأساس الوحيد للحكم على الأمور، وتستشري الخصومات الحزبية والمساغلة غير المقبولة في سبيل الشهادة الحزبية إلى غير ذلك مما تشتمل عليه دروس التاريخ في أننا القديمة قرر الناس أن يستطيعوا سقراط بهرمة من السم لأن ذلك كان أخطر عليهم من معالجة الشرور التي كان ينه إليها. فالمفصل هنا المن هو المصلحة الأخلاقية التي يعلى بها القائمون على السلطان وليس نوع الدستور القائم.

والى أعضاء كل الأحزاب أنتمسحوا الفساحة الوحيدة المطلوبة والمسحوح بها هي لصاحة الحق فأنتم لم تقبوا من أجل خدمة أنفسكم بل لخدمة بلدكم محمد ضياء الدين محمود ومسعود مخرج بالسموية



أزمة الحرية والديمقراطية لا يتوقف.. والحاكم العسكري أيضاً!!

رجال السياسة والقانون يقولون:	■ حتى الحزب الحاكم لا يستترك في القرارات الرئيسية!
	■ تحويل الرئيس لمضامير القوائم الساحة مخالف للدستور
	■ مسأله مجلس الدولة: الدستور يسمح بالقرار الفردي.. لكن المناخ تغير.

لفر الديمقراطية في مصر هو التناقض بين القول والفعل . الحرية (حديث المساء والسورة) .. ولكن .. ولمى نفس السوفت فالحاكم العسكرية مصر من يخالف او يختلف او تعتبره الحكومة كذلك !
والانفراد في مصر : ديموقراطي .. مؤسسات دستورية ، واعلية واقلة ، ومع ذلك فخطر القرارات لا يمر عبر
لك المؤسسات .. ولا يشترك فيها اقلية او اقلية ، ولا يعرف بها الحزب الحاكم ايضاً ..
حول مشكلة الديمقراطية
بدور هذا التحقيق .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ضباط يحاكمون مدنيين !

تفشيت في الاشهر الاخيرة ظاهرة اللجوء الى القضاء العسكري لمحاكمة المتهمين في القضايا السياسية وقضايا الرأي فبعد قضايا « الجماعة الاسلامية » « التكفير والهجرة » احيل ١٦ متهما الى المحاكمة العسكرية بتهمة تكوين تنظيمين سرين ، وحوكم الشاعر احمد فؤاد نجم وعدد من الطلاب والفنان الشعبي الشيخ امام والفسانة عزة بلبع امام محكمة عسكرية ، حكمت بالسجن على احمد فؤاد نجم وطالبين في تهم تتعلق بالابداغ الفني والبراي وحوول شدة التضييق يقول فيميل الهالالي (المحامي) : ان ظاهرة احكام القضاة السياسية الى القضاء العسكري بدأت تطل برأسها من جديد في هذه الايام . ولابد من التحضير من خطورتها للأسباب الاتية :

أولا : ان القضاء العسكري جزء لا يتجزأ من قواتنا المسلحة . وتنص المادة الاولى من قانون الاحكام العسكرية على ان القضاء العسكري احدى ادارات القيادة العليا للقوات المسلحة . ان هذا يعنى بقاء القضاء العسكري بمنتهى عن الصراعات السياسية ففواتنا المسلحة ملك للشعب بانه حيث لا يجوز ان يحاول

حزب من الاحزاب استعمالها في تصفية حساباته مع معارضيه .
ثانيا : ان القضاء العسكري مهمة مقدسة هي حماية وسلامة مصالح القوات المسلحة . ولابد من الحرص كل الحرص على جلال هذه المهمة ، الامر الذى يتناقض مع احكام قضاياء الراى والفكر على اختصاص القضاء العسكري .

ثالثا : ان محاكمة المدنيين امام المحاكم العسكرية مخالفة صريحة للدستور الذى يكفل للمواطنين المتول امام قاضيه الطبيعي .
رابعا : لقد صدرت في الاونة الاخيرة - فى قضايا التكفير والهجرة وتنظيم الجهاد والتنظيمات اليسارية قرارات جمهورية تقضى بسحب هذه القضايا من بين ايدى نيابة امن الدولة - بعد ان انعقد لها هذا الاختصاص وسارت شوطا فى التحقيق واحالت هذه القضايا الى القضاء العسكري . ان ذلك ينطوى على مخالفة صريحة للمادة ١٦٦ من الدستور الدائم التى تقول « لا يجوز لاي سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة » كما ينطوى على خرق لاستقلال النيابة وتدخل من السلطة التنفيذية فى سر اعمالها - رغم ان النيابة جزء لا يتجزأ من الهيئة القضائية .

خامسا : ان الحكومة تقصد باحالة قضايا الراى الى القضاء العسكري محاولة ردع القوى المعارضة وتخويفها . ونحن نهيى بان يصور القضاء العسكري فى نظر الشعب على انه أداة ردع . فالقضاء العسكري - فى حدود اختصاصه دستورى - له رسالة اسمى واجل .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

سادسا : ان احالة الحكومة خصومها السياسيين الى القضاء الاستثنائي. تمكس في الواقع نظرة من عدم الثقة وعدم الاطمئنان الى احكام القضاء العادى في هذه القضايا ، كما تمكس رغبة الحكومة في استقلال الوصاية المخولة للسلطة التنفيذية على القضاء الاستثنائي « محاكم عسكرية وامن دولة » - والمتجسدة في حق التصديق والاعتراض على احكام هذه المحاكم ، وتمكس هذه الاحالة اخيرا رغبة الحكومة في حرمان خصومها السياسيين من الضمانات الدستورية والقانونية المكفولة امام القضاء العادى وخاصة حق الطعن في الاحكام .

ويضيف الدكتور حلمي مراد استاذ القانون ورئيس الجمعية البرلمانية للوفد في مجلس الشعب :

« ان وجود محاكم استثنائية يخالف نص الدستور الذى يقضى بان يقدم المواطن الى قاضيه الطبيعى ولا يجوز ان يحاكم مواطن مدنى امام محاكم عسكرية الا بالنسبة لجرائم متصلة بالناحية العسكرية وفي وقت الحرب . ولا ننسى ان القضاة العسكريين قابلون للعزل مما يهدد الاطمئنان الى استقلال القضاة وحيدتهم . كما ان المحاكم يجب ان يقتصر اختصاصها على جرائم معينة وفي وقت الحرب الفعلية . ولا يكون من سلطة الحكومة احوالة قضائية معينة بعد وقوعها الى هذه المحاكم او غيرها من المحاكم الاستثنائية ، لانه لا يكفى ان يحاكم القاضى بالعدل ولكن يجب ان يطمئن المواطن الى ان قاضيه يحكم بالعدل ، واذا احتج

البعض بالالتجاء الى هذه المحاكم على أساس سرعة الفصل في الدعاوى المنظورة فانه من الاوفق ان يفساد النظر في اجراءات التقاضى امام القاضى العادى لضمان السرعة .

ممتاز نصار يقول :

وفي الندوة التى عقدها لجنة الدفاع عن الحريات بخزب التجمع يوم الاثنين ٣ ابريل الماضى حول موضوع المحاكم الاستثنائية ومخالفاتها للدستور والمبادئ الديمقراطية تحدث الاستاذ ممتاز نصار المحامى والمستشار بمحكمة النقض سابقا وعضو مجلس الشعب قال :

« لا بد من تعديل بعض النصوص الدستورية وخاصة تلك التى تربط بالسلطات وممارسة كل سلطة لحقوقها مع التزامها بواجباتها . ان المادة ٤٠ من الدستور تنص على ان المواطنين لدى القانون سواء وانهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز بسبب الجنس او الاصل او الدين او العقيدة »

والمادة ٤٧ من الدستور ايضا تقول ان حرية الراى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتاب او التصوير والمادة ٥٧ من الدستور تقول كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة جريمة لا تسقط الدعوى بها . وهو نص مضى يجب على المصريين جميعا التمسك به وتكفل المادة ٦٨ من الدستور لكل مواطن حق الالتجاء الى قاضية الطبيعى والقاضى الطبيعى هو القاضى المحايد المحض المتجرد من كل الاعتبارات الا اعيار العدالة ولا يتلقى الوحي من احد ولا يستطيع حاكم مهما علا شأنه ان يؤثر فيه ان هذا القاضى هو الضمانة الاساسية للحقوق والحريات التى كفلها الدستور ومن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

غير هذه الضمانة تصبح النصوص حبرا على ورق وهناك التناقض بين نصوص الدستور والواقع الذي يطبق الآن . القانون ٢٧ لسنة ٧٢ الذي يسمى قانون الحريات ان هذا القانون يجيز الحبس المطلق ويعطي للمحقق ثلثيس الدولة في الاعتراض على احكام القضاء ولا ينفذ قرار المحكمة الا بعد تصديق رئيس الجمهورية عليه واذا اعترض رئيس الدولة اعيدت المحاكمة وكل هذه قيود وضعها قانون الحريات انه امر عجب في بلادنا والشرع لم يكن منطقياً مع نفسه لان الحبس الاحتياطي مكروه دولياً وهناك اتفاقية اقرتها الامم المتحدة سنة ١٩٦٩ تنص في المادة ٩ على انه لا يجوز ايداع المتهم السجن رهن المحاكمة .

وللاسف الشديد فهناك دولة في افريقيا تسمى فولتا العليا تلتزم بهذه المعاهدة الدولية وتطبقها ولكن مصر متمسكة باهداب قانون الطوارئ ولم تنفذ هذه المعاهدة الدولية التي وقعت عليها .

سلطة القرار .. لمن ؟

نقطة ثالثة يثيرها رجال السياسة والقانون وتمس الديمقراطية في الصميم . انهم يتساءلون : لمن تكون سلطة اتخاذ القرار في مصر .. هل نحن دولة مؤسسات بالفعل .. أم بالقول والمظهر ؟

يقول نبيل الهلالي :

« ان القرارات المصرية المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية .. تمس مصالح الشعب مباشرة وتنعكس على حاضر البلاد ومستقبلها . لذلك لا يجوز ان يكون مثل هذه القرارات .. من صنع فرد او حزب لان شعبنا

ليس ملكا لفرد من الافراد .. ولان بلادنا ليست ملكا لحزب من الاحزاب لقصد ان الاوان لاشراك الشعب بصورة فعلية في وضع القرار . ولا يصح القول بان الاخذ بنظام الرئاسي في بلادنا يجيز لرئيس الجمهورية الانفراد باتخاذ القرارات المصرية .

ذلك ان نصوص الدستور الدائم .. رغم صدور هذا الدستور في ظل سيادة مفهوم الحزب الواجب - توجب اشراك الشعب والمؤسسات الدستورية في صنع القرارات المصرية ولا افهم كيف يمكن التوفيق بين شعار « دولة المؤسسات » الذي

يتردد على مسامعنا ليل نهار .. وبين فرض الامر الواقع على هذه المؤسسات بقرارات علوية ينفرد باصدارها رئيس السلطة التنفيذية - كما حدث في مبادرة السلام الاخيرة - او تنفرد باتخاذها الحكومة - كما حدث في القرارات الاقتصادية المشنومة في يناير ١٩٧٧ .

والغريب انه في حين تلجأ عادة الاحزاب الحاكمة في الدول التي تأخذ بنظام تعدد الاحزاب الى استشارة الاحزاب المعارضة قبل اتخاذ قرار

مصري فان الماساة في بلادنا ان القرارات المصرية تتخذ حتى دون استشارة اعضاء الحزب الحاكم ذاته .. فمن المعروف ان القرارات المصرية والهامة التي اتخذت في الفترة الاخيرة لم تشارك فيها عسباً . حتى داخل صفوف الحزب الحاكم بل وحتى دون ان تنافس مع العديد من قيادات هذا الحزب . لقد وضع الجميع امام الامر الواقع .. وكلنا يذكر ان قرارات المجموعة الاقتصادية في ١٧ يناير ١٩٧٧ اتخذت من وراء ظهر



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الهيئة البرلمانية لحزب الوسط .
واليوم وقد شرعنا في الاخذ
بالنظام الحزبي .. لم يعد هناك مجال
.. بأي حال من الاحوال ..
للاستمرار في انتهاج اسلوب الانفراد
في صنع القرارات المصرية ان الشعب
ممتلا في قواه واتجاهاته السياسية
واحزابه ومؤسساته يجب ان يكون هو
صاحب القرار » .

ويقول طارق البشري المستشار بمجلس الدولة :

يجب التفريق بين المجالات الفعلية
التي يصنع فيها القرار السياسي ،
وهذه تدخل في مباحث علم السياسة
.. مثلا ماهي القوى التي تضغط
لصناعة قرار معين وما القنوات التي
تدارس الضغط من خلالها ، واية
مصالح سياسية او اقتصادية يعبر
عنها القرار الصادر .. الخ والمساءلة
الثانية هي « السلطة » من هو
صاحب السلطة واتخاذ القرار شرعا
.. وهذه تدخل في مباحث القانون
الدستوري . واظن ان السؤال مادام
يتعلق « بالتنظيم » الديمقراطي ، فهو
يقع في الاساس هذا المجال الثاني .

والخلاصة هنا ، ان دستور
١٩٧١ ، ومن قبله دستور ١٩٦٤ ،
قد رسم خريطة السلطات في الدولة ،
على اساس ان اتخاذ القرار يملكه في
الاساس شخص واحد هو رئيس
الجمهورية ، ومجلس الوزراء ليس الا
معارضا ومشاركا لرئيس الجمهورية في
رسم السياسات وفي التنفيذ ايضا ولم
يوضح الدستور الحدود الفاصلة بين
دور رئيس الجمهورية وبين مجلس
الوزراء في اتخاذ القرار ،
والمسئولية البرلمانية تنحصر في مجلس

الوزراء وحده . بمعنى ان ما يتخذه
رئيس الجمهورية من قرارات وما
يرسمه من سياسات انما يكون بعيدا
عن رقابة سائر سلطات الدولة
ومجلس الشعب خاصة ان هذه
الصورة قد تلائم النظام السياسي الذي
صدر في ظله دستور ١٩٦٤ ، ١٩٧١
حيث بنى النظام على اساس تنظيم
سياسي وحيد . اما بعد فستند
الاحزاب ووجود معارضة برلمانية
معتز بها رسميا ، ومع امكانيات
تبادل الاحزاب للحكومة وفق نتائج
الانتخابات واتاحة فرصة تحريك
المسئولية البرلمانية ضد الوزارة ،
فانه يظهر ان ثمة عدم تجانس في
الاحكام وتوزيع السلطات . لان قسما
غير محدود من النشاط السياسي ،
سواء في رسم السياسات او تنفيذها
سيكون في غير متناول النشاط الحزبي
بوسائله الدستورية » .

ويضيف الدكتور عصمت سيف الدواة :

« كل محاولة لاسناد اي قرار الى
الاجاهير مباشرة هو تهريج سياسي » .

ففي النظام الديمقراطي تكون
صياغة القرار التشريعي من سلطة
مجلس الشعب المنتخب ، وتكون
صياغة القرار التنفيذي من سلطة
الحكومة المسئولة امام مجلس الشعب
المنتخب ، وتكون صياغة القرار
القضائي « الاحكام » من سلطة
القضاء بالقوانين التي اصدرها مجلس
الشعب المنتخب .. ويسكون المجلس
المنتخب نفسه تحت رقابة الجماهير
.. اي ان الجماهير تساهم في صياغة
القرار عن طريق الانتخاب والرقابة
على النواب .. ويمكنك ان تقيس
على هذا مدى ديمقراطية اي قرار



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فكل قرار تصدره سلطة دستورية
خارج اختصاصها ، وكل قيسد على
مقدرة الجماهير في الرقابة على النواب
هي قرارات غير ديمقراطية . . ما مدى
تحقيق ذلك في مصر ؟

ويختتم الدكتور يحيى
الجمال الحوار قائلاً :

« جوهر الحرية والديمقراطية هو
مدى المشاركة في صياغة واصندان
القرار السياسى . . هذا صحيح . .
وبغير هذه المشاركة يصبح الحكم
فرديا او يصبح على احسن الفروض
حكم القلة الممتازة . . واخطأ من
حدث سياسى فى حياة المنطقة منذ
سنوات عديدة مضت وقد يكون الى
سنوات كثيرة مقبله هو قرار السيد
رئيس الجمهورية بزيارة اسرائيل
والذى اكده السيد الرئيس واكده
الجميع ان هذا القرار من تفكير
سيادته وحده لم يستشر فيه احد
ولم يراجع فيه احد ولم يشتره فيه
أحد .

وما أظن ان ثمة قرار قد اتخذه
أخطر من هذا القرار » .

وبعد ان قضية الحرية
والديمقراطية لا تحل بمجرد
معرفة السبب فى غيابها
والانتقاص منها . بل هى
طريق طويل وشاق . . ولكن
هل نقرب ؟

كلمة حول الديمقراطية

بقلم: على حمدى الجمال

بعد أيام قليلة سوف نحتفل ببلوغ التطبيق الديمقراطى فى بلادنا سبع سنوات ولقد شمل هذا التطبيق جميع الجوانب السياسية فى بلادنا .. التطبيق الذى يمثل مجلس الشعب وانتخاباته ، وقيام الأحزاب السياسية ، وحرية الصحافة ، وحرية التعبير عن الراى فى كل مكان ومناسبة ..

ولعلنا ، ونحن نحتفل بالعيد السابع للتطبيق الديمقراطى ، ان نسترجع التجربة ونسأل : هل نجحنا فى ذلك ؟ .. أم اننا ما زلنا نمر بمرحلة التجربة والخطأ ؟ وفى رأيي اننا نجحنا فى أهم خطوة على طريق الديمقراطية ، وهى افساح المجال لها بكل المقاييس والاصرار عليها ، وعدم التفكير - ولو للحظة - فى العدول عنها .. انما نعالج ما نقع فيه من أخطاء بمزيد من الديمقراطية .. هذا هو النجاح الذى حققناه .. ولكن هناك تحفظات يجب ان نضعها نصب أعيننا ، وهى تتعلق ببعض الأخطاء فى الممارسة ..

وقبل التعرض لهذه التحفظات ، احب ان أسجل ان الديمقراطية هى اتاحة الفرصة للراى الآخر .. الراى المقابل أو المعارض .. ولكن اتاحة الفرصة لا تعنى السبب ، والتشكيك ، والهدم .. أى ان الديمقراطية ليست فوضى تمكن أى مواطن من ان يقول أى شئ ، أو يفعل أى شئ ليست هذه هى الديمقراطية كما تفهمها ، وكما تمارسها كل دول العالم العريقة فى الديمقراطية ..

فليس من الديمقراطية ان يتبادل أعضاء مجلس الشعب السبب ، ويعتدوا على بعض بالفاظ خارجة ..

وليس من الديمقراطية ان تقوم الصحف الحزبية الحوار فيما بينها باللجوء الى تبادل الاتهام والطعن فى الذمم ، والوطنية ، والشرف ، والمبادئ ..



ان عندنا الان اربعة احزاب ، وكل حزب من حقه ان يقول رايه ، يحاول ان يظهر بانه احرص الاحزاب على مصلحة الشعب ، لكن لابد وان يتم كل ذلك في اطار موضوعي ، مهذب ، وقائم على الحقائق ، لكن عندما يخرج الحوار الى المهاترات والافتعال والاكاذيب وتصفية الحسابات ، فان المسألة تصبح اقرب الى الفوضى منها الى الديمقراطية ..

والديمقراطية لا تحتاج الى اجتهادات ، انما هي تقوم على اساس المنطق النابع من مصلحة الشعب ولا مصلحة غيرها ، فالشعب هو الوحيد المستفيد من التطبيق الديمقراطي السليم ، وهو وحده الذي يدفع الثمن عندما تنحرف الديمقراطية فتصبح سببا ، وتشكيكا ، ومهاترات ، وتبادلا للاتهامات . ان الديمقراطية تفرض الاتزان ، والهدوء ، والعمل الجاد المثمر ، وترفض الصراخ ، والتشنج ، والحقسد .. والديمقراطية قادرة ايضا على ان تبرز امام الجماهير المجموعة التي تعمل ، والمجموعة التي تصرخ .. □



رأى

التصحيح .. بالديمقراطية

في اللحظات الحاسمة والدقيقة من تاريخ الشعوب، يبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة التغيير والتصحيح، صيانة للمسار الوطني وحفاظاً على سلامة الوحدة الوطنية .

ومصر الآن تتجاوز فترة هامة من تاريخها، وتنطلق بإرادة شعبية كاملة نحو تحقيق التحرير الكامل لأرض الوطن وإعادة البناء والتعمير . ووسط كل التحديات التي تواجه المسيرة الديمقراطية من الإعداد للتربصين لها في الداخل فإن قيادة ثورة ١٥ مايو أقرت إجراء التصحيح بالديمقراطية .

ولعل أبرز إنجازات هذه الثورة هي أنها أعادت للإنسان المصري كرامته وأرست الديمقراطية دعامة من دعائم الحكم . وشعب مصر مدعو بعد أيام لإجراء التصحيح بأسلم الطرق الديمقراطية وأرقاها حيث انتهى عهد الإجراءات الاستثنائية وسقطت إلى غير رجعة وسائل القمع وكبت الحريات ، وانتهت عهد مراكز القوى التي أهدرت كرامة الإنسان وعاد الشعب يمارس سلطاته من خلال المؤسسات الدستورية وسيادة القانون .

التصحيح سيتم بالشعب وللشعب وسوف يصدر الشعب كلمته في كل أولئك الذين يريدون لنا عودة إلى الوراء أو يدعون أو يشاركون في الدعوة لمبادئ تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية أو تعرض بها .

لقد قامت ثورة مايو من أجل تصحيح المسار الوطني وإعادة الديمقراطية . وبأحكام الدستور والقوانين سوف يستطيع الشعب أن يحفظ قدرته ويدعم المسيرة ويسقط خلفه كل المشككين والمتخاذلين والعوامل . وسوف تنطلق مصر بأبنائها وقيادتها الوطنية تحوز معركتها الكبرى وصولاً إلى التحرير والبناء . فهذا هو طريقنا ولا طريق آخر لنا غيره . □

على الشعب

أن يقول كلمته

بقلم : على حمدي الجمال

الديمقراطية ليست للتشكيك والهدم .. والحرية ليست للاستغلال وتشويه كل شيء ..

هذه الحقيقة غابت عن البعض منا ، فتصوروا أنهم قادرون على تحطيم كل ما نبنيه لأصلحة الوطن ، ولا حرصا على مستقبله ، وإنما لأغراض شخصية ، أو محاولة لفرض أفكار معينة ومبادئ محددة ..

وعندما قامت ثورة ١٥ مايو ، حرصت على أن تكفل الحرية للجميع ، وتتخذ من الديمقراطية مظلة يعمل الكل تحتها وهم آمنون على أنفسهم ، وعلى مستقبلهم ..

ولم يكن من الممكن ونحن نطبق الديمقراطية في بلادنا أن نستمر في كبت الرأي الآخر ، ولذلك كان علينا أن نسمح بقيام الأحزاب ، حتى نتيح الفرصة لكل رأى أن يجد مجالا يعبر فيه عن نفسه ..

وقامت الأحزاب في ظل قانون يشترط أن يكون عمل هذه الأحزاب الجديدة في إطار الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية .. وكان هذا الشرط أمرا طبيعيا ، ذلك أن الظروف التي تمر بها البلاد تفرض على الجميع - الحاكم والمحكوم في نفس الوقت - المحافظة الكاملة على سلامة المجتمع من أي هزة أو أساءة ، لأن القضايا التي نواجهها تحتاج أول ما تحتاج إلى ضرورة توافر العوامل الثلاثة كغطاء يضمن لنا مواجهة تلك القضايا والتوصل إلى حلها .. ولكن ما الذي حدث ... ؟

بعض الذين يقودون حركة اليسار المصري ، وبعض المدعين لليسارية والتطرف استغلوا قيام حزب رسمي لهم ، والشرعية التي منحت له ، وخططوا لحملة تشكيك لم نر لها مثيلا من قبل ..

لم يتركوا مشروعا الا وشككوا فيه ..
ولم يتركوا شخصية على المسرح الا واتهموها بكل التهم التي تمس كرامتهم ووطنيتهم ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولم يكتفوا بذلك ، بل استغلوا الإوضاع الاقتصادية القاسية التي نمر بها وبدأوا يعزفون نغمة معاناة الجماهير ، ويضخمون من هذه المعاناة ، ويشرون الاحقاد ويقلبون الحقائق ، ويتنصهون كل شيء ، غير مقدرين ولا عابئين بما يمكن أن يسفر عنه هذه الحملات المفرضة من نتائج .. وتناسوا عن عهد انهم مسئولون كغيرهم تماما عن المحافظة على وحدتنا الوطنية وسلامنا الاجتماعي ..

ولم يحاولوا من خلال هذه الحملات المضارية ان يقدموا حلا او اقتراحا يساهم في حل المشاكل ، بل كان كل همهم ان يستثيروا الجماهير ولا شيء غير ذلك .. هذا من ناحية حزب اليسار .. ماذا فعل حزب الوفد الجديد ... ؟

وقع الحزب ، ومنذ أول يوم ، في خطأ كبير ، نفى به نفيا واضحا الاسم الذي اتخذته عنوانا له .. وبدلا من ان يكون وفدا جديدا ، ظهر انه هو نفسه الوفد القديم بكل ما كان يمثلته الوفد القديم من أخطاء .. ليس هذا فحسب ، بل لقد تصور حزب الوفد الجديد انه قادر على اعادة عقارب الساعة ، وتوهم انه يستطيع ان يلغى من تاريخ مصر ثورة ٢٣ يوليو .. ركز الحزب على كل سلبية الثورة ، وتجاهل تماما كل ايجابياتها ، وحاول ان يوهم الجماهير ان اخطاء البعض فيها هي اخطاء النظام نفسه ، واعتمد على اننا شعب ينسى ، لاننا شعب طيب ..

والغريب في الامر اننا وجدنا توافقا بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وهو - كما قلت - استغلال معاناة الشعب ، ضارين بكل الانجازات مرض الحائط .. كل منهما يعمل لحسابه ولصلحته ، مع ترك تصفية الحسابات بينهما الى مرحلة مقبلة ..



والسؤال الذى اصبح يتردد على لسان كل وطنى مشفق على مصلحة هذا الشعب ومستقبله هو : هل سنترك الحال على ما هو عليه ؟ .. هل يمكن ان نسمح باستغلال الحرية والديمقراطية ، والى اين سيحرفنا هذا التيار الخطير ؟ .. ولقد سبق للرئيس السادات - أكثر من مرة - ان حذر مما يخطئه المفرضون ، والعابثون ، والمستغلون للممارسة الديمقراطية التى حققتها ثورة ١٥ مايو ، ولكنهم جميعا استمروا على ما هم عليه ، وتمادوا فى حملاتهم المقرضة .. ولم يكن امام رئيس الدولة ، المسئول عن أمنها ، وأمانها ، الا ان يلجأ الى الشعب ، صاحب الكلمة ، وصاحب الحق ، وصاحب المصلحة .. يلجأ اليه مستندا الى حقه الدستورى ، وفى ظل الحرية والديمقراطية كما يفهمها ويقدرها ويصونها كل الذين يريدون الخير لهذا البلد ، والذين يعملون فى اخلاص ومسئولية لكي يتغلب على كل المصاعب التى يتعرض لها .. وبقي على الشعب ان يقول كلمته ، ويحمى نفسه بنفسه من كل العابثين ، والحاقدين ، والمستغلين ، والذين فى قلوبهم مرض ..

على حسرى الجمال



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٨/٥/١٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● كلمة الشارع المصري

في قضايا تصحيح المسار الديمقراطي التي طلب الرئيس استفتاء الشعب عليها

كتبت - اهداف البنداري :

ماذا يقول المواطنون في الشارع المصري في المبادئ التي طلب الرئيس السادات طرحها للاستفتاء العام لتصحيح مسار الحياة الديمقراطية ، بعد ان حاول البعض الاساءة الى الحرية التي انفتحت ابوابها بعد ثورة التصحيح في ١٥ مايو ؟

الشعور العام في الراى العام في الشارع المصري هو شعور بالارتياح ، لان الرئيس السادات اكد انه لا رجعة عن الحرية ولا عودة الى اساليب الماضي ، ويكفى ان الرئيس يصحح اخطاء الديمقراطية بأكثر الوسائل الديمقراطية تعبيراً عن ارادة الجماهير وهي الاستفتاء الشعبى العام .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يقول محمد عبد الرحيم مدير إدارة
شركة التبريدات الهندسية : أن
السادات مبر عما في نفوس الشعب
عندما أكد على ضرورة عدم فتح متاحق
الماضي وعدم السماح لقيادات الأحزاب
القديمة لممارسة النشاط السياسي في
الأحزاب الجديدة لأننا لا نتصور ولو
فرضا نظريا أن يعود يوما إلى الحكم
نفس الأشخاص الذين أسفدوا الحياة
السياسية في مصر وقامت الثورة من
أجل القضاء على مفاسدهم وانحرافاتهم
أن ثورة ١٥ مايو ثورة من أجل
المستقبل ومن الطبيعي ألا يكون
للماضي مكان فيها .

ويقول عزيز جرجس الموظف أن
الشعب هائى كثيرا من مراكز القوى
ومعنى بأساسة كبت الحريات وفتح
المعتكلات والتعذيب وتشريد الوطنيين
وطرد أصحاب الرأي الحر ، وقامت
ثورة ١٥ مايو لتحقيق إرادة الجماهير
في التخلص من مراكز القوى ، نهل

من المعتقد أن يفتح الباب لعود
مراكز القوى إلى مسرح السياسة
المصرية فلماذا قامت ثورة التصحيح
أذن .. أن الشعب يقول نعم

للسادات حين يقول أن مراكز القوى
ليس من حقها أن تشارك في عضوية
الأحزاب والتنظيمات السياسية .

ويضيف عزيز جرجس لقد شعرت
وأنا أستمع إلى خطاب الرئيس أن
هناك أيد خفية تأمر على الشعب
لتحقق أغراضها الدنيئة وتبذر التفرقة
بين صفوفه .

ويقول فضيلة الشيخ عبد العظيم
الخطاط مدرس بالجامعة الإسلامية
بأم درمان أن كل من لا يؤمن بالله
يجب ألا يتولى منصبا قياديا في أى
مكان وخصوصا في وسائل الإعلام ،
لأننا شعب يؤمن بالله وكتبه ورسله

ولا نسمح لأعداء الدين بأن يتولوا
قيادة قيتا ولقد نهانا الله عن أن نتخذ
إعداء الدين أصدقاء أو قادة لنا .
ويقول الشيخ أحمد شعبان -
تاريء - أن مصر مهد الأديان إذ
تحترم كل رسائل السماء وتؤمن
بكل الأنبياء وكل الكتب السماوية ،
أما الذين ينكرون وجود الله أو
يحرضون الناس على الكفر أو يريدون
نشر الإلحاد بين شبابنا فليس لهم
مكان بين صفوفنا .

ويقول جبهة محمد رضا - موظفة
- أن الصحافة تعيش الآن جو حرية
كاملة لم تكن نعلم بها بفضل ما أسطاه
لها الرئيس السادات الذي أزال عنها
الرقابة والخوف والاضغوط ، ومن
الضروري أن تلتزم الصحافة بمبادئ
المجتمع ومبادئ الشرف ، ونحن
نرحب أن تمارس الصحافة النقد ،
لكن نرفض أن تلجأ إلى التشهير
والإهانة ، ولابد أن يكون نقدها للبناء
وليس للهدم ولهذا سأقول نعم لمبادئ
السادات في الاستفتاء .

ويقول مراد على رئيس عمال بناء
.. الرئيس السادات هذه حق في
كل اللي قاله ، المهم الاخلاص في
العمل ، وما دام فيه ناس عاوزه
تخرب في البلد في الأحزاب يبقى لازم
كلنا نقول لهم لا .. اتما اللي عاوز
يخدم الشعب ويحقق له الخير يبقى
يتفضل واحنا معاه . طبعا لازم أقول
« نعم » للراجل اللي كلنا ينحيه
وشغنا الخير والنصر على أيديه .

ويقول محمد السيد الموظف بوزارة
الحربية .. اتنا عشنا قبل ثورة ٥٢
وعشنا بعدها ، وعرفنا إزاي قيادات
الأحزاب الفاسدة يمكن أن تقسد
البلد كلها ، زى السوس ، كل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

هدفنا ان نصل الى الحكم بأى طريق
حتى ولو خربوا البلد كلها ، يبقى
لازم نكون كلنا وراء السادات لتطهير
الاحزاب من جرائم الفساد والانسداد
ويقول سعيد عبده عبد الله مایل
بورش الاسكان ان هناك قلة من
اعضاء مجلس الشعب خرجوا من
الحدود المعتبرة ، وكل الناس شعرت
بهذا ، واحنا اللي انتخبناهم ومن
حقنا نقول لهم النقد مش كده ، هرام
عليكم ، لازم يكون الكلام فى مصلحة
البلد لحل مشاكلها ، انها الشبهة
والاتهامات والكلام المريب لا يصح ان
يكون مكانه مجلس الشعب .. ولهذا
نقول « نعم » لتائدنا السادات . □



المصدر: القبرس

التاريخ : ١٩٧٨/٥/١٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

غلامیان

ديمقراطية "الفن للفن"

تفرق مصر بالمشاكل

من أكثر التعابير شيوعاً على السنة المصرية تعبير « نص نص » وهو ينسحب على كل شيء من المشروب .. إلى الصحة .. إلى المزاج .. إلى السياسة .. وهو ينطبق على حالة الحكومة المصرية الآن وهي تواجه معضلتها الكلاسيكية وهي تحاول الحفاظ على ما وصفه أحد الصحفيين المصريين بديمقراطية « النص نص »



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومنذ ان بدأ السادات بتقويض دعائم أجهزة الضغط التي كانت موجودة في الماضي وهو يتعرض لنوبات شكوك موسمية يتسائل فيها فيما اذا كان في استطاعة الحكومة السيطرة على القوى السياسية التي سمحت لها بالتحرك .. وكانت النتيجة في العادة هي العودة خطوة الى الوراء ، كما حدث بعد مظاهرات يناير الماضي حيث اصدرت الحكومة تشريعات صارمة تحد من المظاهرات واعمال العنف والنشاط الطلابي السياسي .

والآن ، بعد سنة واحدة يتحرك « البندول » من جديد ويقترح السادات اجراء استفتاء يعطيه الصلاحيات لمنع بعض الافراد ، او حتى بعض الاحزاب من ممارسة النشاط السياسي . وبالطبع لم يكن في نيّة الحكومات المصرية المتعاقبة اعادة الديمقراطية الكاملة الى مصر الا في المستقبل البعيد .. وكان السادات يرغب في التوصل الى حل وسط بين الحكم الفردي الذي كان سائدا في الماضي ، والنظام البرلماني الديمقراطي ، وهو يريد من الاحزاب السياسية ان تقوم بدور استشاري ومن صحف المعارضة ان توجه نقدا محدودا وبناء .

وديمقراطية « النص نص » هذه غير مستقرة كما اظهرت الاحداث في العديد من الدول الاخرى ، فبعد فترة وجيزة من تطبيقها تبدأ الاحزاب في تنظيم نفسها لكي تعطي نفسها مظهرا شعبيا مستقلا ، وتبدأ هذه الاحزاب بتوجيه هجوم مباشر ضد الحكومة ، وربما تلمح ان الغاية النهائية لاعادة الديمقراطية هو التخلص من الاوتوقراط نفسه .

وفيما يختص بصحف المعارضة ، فان هذه الصحف لا تستطيع مقاومة اغراءات الانطلاق الى الاهداف المتوفرة امامها وتشويه صورة حزب

الحكومة لكي تفتح الطريق امام احزابها وقد حدث شيء من هذا القبيل في مصر .. فقد سمح السادات بقيام ثلاثة احزاب من الحزب الواحد القديم « الاتحاد الاشتراكي العربي » ، واحد هذه الاحزاب « حزب الوسط » وهو حزب الحكومة ويفتقر الى المشاركة ، والافتقار الى المشاركة كان هو ميزة الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحزب اليمين الصغير لا يثير مشاكل وهو عادة يؤيد الحكومة .

اما حزب اليسار ، فبالرغم من انه الحزب الاقل تمثيلا في البرلمان ، فانه يظهر نشاطا ملحوظا ، وهو عبارة عن تحالف بين الناصريين والشيوعيين وعناصره تختلف تماما مع الحكومة حول الوسيلة الناجمة لعلاج المشاكل التي تعاني منها مصر ولكنهم يتفقون في شيء واحد هو انهم يستطيعون تحقيق مكاسب سياسية كبيرة بمهاجمة حكومة السادات وسياسته وهنالك الكثير مما يمكن ان يكون هدفا للهجوم ليس اقلها متاعب مصر الاقتصادية حيث التضخم يصل الى ٣٠٪ سنويا ، ولذلك فان الطبقة العاملة والفلاحين والطبقة الوسطى تعاني ما تعاني .

وايجارات المساكن ارتفعت الى حد لا يحتمل والخضار والفواكه التي كانت تنفذ المصريين من الجوع في الماضي اختفت من الاسواق ، وفي القاهرة ،

حيث يعيش خمس السكان يضاف الى هذه المشاكل مشكلة المواصلات والخدمات والاتصالات .

وسياسة الباب المفتوح التي أعلنتها الرئيس السادات زادت الامور سوءا ولم تعززها ، بالرغم من ان البعض يعتقد ان هذه السياسة ستعطي ثمارها على المدى البعيد ، ولكن الانفتاح جعل الحياة صعبة



وقد قوض السادات أهم الأعمدة
التي كان يقوم عليها حكم عبد الناصر ،
فألغى سياسة الحزب الواحد ، وزاد
من أهمية مجلس الأمة ، وحول اقتصاد
الدولة من النظام الاشتراكي السوفى
النظام المفتوح وتراجع عن القومية
العربية . . . وحيث أن أحد الأحزاب
في مصر يصر على أن الفئة الحاكمة
عبارة عن أفراد يحاولون الاتراء باقتصر
الطرق ، وحزب آخر يقول أن المرحلة
الناصرية سوف تنتهي قريبا ، فأنسا
نستطيع أن نتصور المشاكل التي يعاني
منها الرئيس السادات ولكن هناك
وجها آخر للمشكلة عبرت عنه إحدى
الصحف المصرية فقالت « أن الوفد
واليسار قد لا يتحولان إلى قوتين
سياسيتين كبيرتين ، ولكن ، إذا
اضطهدا ، فإنهما سيصبحان كذلك » .

وحزب الوفد الجديد الذي يتكون معظم أعضائه من رجال الأعمال كان أقل الأحزاب انتقادا لسياسة الحكومة الاقتصادية بل أن بعض أعضائه اليساريين يفكرون في الاستقالة من الحزب بسبب لا مبالاة الحزب تجاه هذه السياسة . . ولكن الوفد لا يخفي اعتقاده بأن المرحلة الماضية التي بدأت بوصول الثورة إلى السلطة عام ١٩٥٢ كانت فترة انحراف في تاريخ مصر ستزول عاجلا أو آجلا بعودة الوفد إلى السلطة ورئيس حزب الوفد سراج الدين باشا ، يثير ضجة حول سياسة السادات ، ولكنه يرى نفسه باعتباره خليفة المنحوس باشا الحمر الوفديين الكبار ، وهو يستقبل في الاجتماعات بصيحات هستيرية . . وقد قال أحدهم « إذا كان سراج الدين

الديمقراطية المصرية

القاهرة

من مراسل القبر
• عبد الكريم أبو نوي



مجرد قرار جمهوري.. ساري المفعول !



هل تنتهي التجربة بقرار من السادات كما بدأت بقرار مماثل

بعد أكثر من سنة على تطبيق النظام الحزبي في مصر وقيام أربعة أحزاب سياسية حتى الآن ، ما زال السؤال الذي يراود معظم المصريين هل تستمر التجربة الديمقراطية في البلاد أم أنها في طريقها الى التوقف ؟
فالتجربة الديمقراطية الحالية ليست سوى نتيجة لقرار من الرئيس السادات الذي يعود اليه الفضل في تطبيق هذه



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ورغم مرور أكثر من عام على تطبيق التجربة الديمقراطية وقيام الأحزاب السياسية ، فإن قضية الديمقراطية ما زالت موضع نقاش وتفسير حتى الآن. ففي خطابه الأخير في عيد العمال ، أكد الرئيس السادات ، من جديد ، أنه لا عودة عن الديمقراطية ، إلا أنه هاجم بعض الأحزاب السياسية القائمة واتهم أحد الأحزاب بالعمالة كما اتهم حزبا آخر بالرجعية ..

والواقع أن من بين الأحزاب الأربعة القائمة حاليا ، يتحمل حزبا الوفد واليسار النصيب الأكبر من انتقادات رئيس الجمهورية .. فحزب الوفد الذي يملك قاعدة جماهيرية عريضة مهتم بأنه يحاول إعادة عقارب الساعة الى الوراء والقفز فوق ثورني يوليو ومايو وإعادة الحياة الليبرالية الكاملة الى البلاد ، أي أنه يمثل بالفعل التيار اليميني الحقيقي في مصر وهو الحزب الوحيد الذي لا يرفع شعار الاشتراكية ، ويسيطر على قيادته مجموعة من السياسيين القدامى الذين كانوا في السلطة في العهد الملكي ، وكل برامجهم السياسية تدعو الى التحرر من النظام الاشتراكي والعودة الى النظام الرأسمالي الحر بعيدا عن كل القيود .

أما حزب التجمع الوطني التقدمي (اليسار) فهو الحزب الوحيد المتهم دائما بالعمالة للخارج وكل تحركاته

التجريبية عمليا ، ولا يوجد زعيم لحزب مصري الا ويعترف بذلك رغم محاولة البعض فلسفة الامور والقول بأن الديمقراطية تؤخذ ولا تعطى ، ولكن الديمقراطية الحالية في مصر ممنوحة من رئيس الدولة ولا مجال هنا لاية تفسيرات اخرى خارج هذا النطاق .

ومن البديهي ان الرئيس السادات يستطيع بقرار منه أن يوقف هذه التجربة ، ولكنه يؤكد في كل مناسبة أن لا عودة عن الديمقراطية ، ولكن ضرورة تأكيدات الرئيس السادات حول ضرورة الاستمرار في التجربة الديمقراطية يتعاضد الشعور بأن هذه الديمقراطية ما زال مصيرها في يد الرئيس نفسه الذي يردد دائما أنه متمسك بها رغم كل الظروف .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مشبوهة في نظر السلطة ، ولذلك فهو الحزب الوحيد الذي يعاني من الملاحقة الدائمة ومنع نشاطه الجماهيري واعتقال بعض أعضائه بتهمة توزيع منشورات معادية للنظام رغم أنه حزب شرعي معترف به رسميا وقد أعطته الدولة مجانا كل المكاتب والفروع التي يمارس نشاطه من خلالها بل يعتمد هذا الحزب الى حد كبير على أموال الدولة في ممارسة نشاطه المعارض للدولة !

انتفاضة شعبية

أم انتفاضة (حرامية) ؟!

ان نقطة الخلاف القوية بين السلطة وحزب اليسار بدأت عمليا في أعقاب الحوادث الدامية التي وقعت في مصر يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، فقد وصف الرئيس السادات الذين قاموا بأعمال العنف والنهب في تلك الحوادث بأنهم « حرامية » .. ولكن حزب اليسار أطلق على تلك الأحداث لقب الانتفاضة الشعبية !

والذي زاد الأمور تعقيدا هو اعتقال عدد من أعضاء حزب اليسار بتهمة التحريض على أعمال الشغب يومي ١٨ و ١٩ يناير .. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة بين حزب اليسار والسلطة علاقة سلبية وتم ابعاد جميع الصحفيين اليساريين عن المناصب القيادية في الصحف التي يعملون بها كما اتخذ قرار على أعلى المستويات بعدم تعيين اليساريين في أبة مناصب قيادية في الدولة .

بعد خطاب الرئيس السادات في عيد العمال ، كتب خالد محيي الدين زعيم حزب اليسار مقالا في جريدة الحزب ناقش فيه بعض الاتهامات التي وجهها رئيس الجمهورية لحزب اليسار والتي

وصفهم فيها بأنهم عملاء ومثرون .. ● قال خالد محيي الدين : « نحن وحدنا العملاء والمثرون .. لماذا ؟

لأننا لم نزل نصف (انتفاضة الحرامية) بأنها انتفاضة شعبية ، ولأن أحدا في الكون كله لا يتشاركنا هذا القول سوى راديو موسكو .. نحن إذن عملاء لموسكو .. حسنا هل من حقنا أن نناقش هذا الامر ؟! وإذا لم يكن من حقنا هل يمكننا أن نوجه بعض التساؤلات على الأقل ؟

● إذا كنا نتفق على الحجم الكبير للمتظاهرين في يومي ١٨ و ١٩ يناير والذين قدرهم الجميع بمئات الآلاف ، وإذا كنا نشق على أن خروجهم متظاهرين في الطريق العام كان كرد فعل تلقائي لقرار حكومي خاطيء . فهل من الصحيح أن نتهم كل هذه الجموع بأنها « حرامية » ؟! نحن نتفق على ادانة التخريب والنهب ولكن هل كل فرد من مئات الآلاف التي خرجت بعفوية كرد فعل لقرار اعترف الجميع بخطئه .. هل كل واحد من هؤلاء هو بالضرورة (حرامي) ؟!

● وإذا كنا نختلف مع هذا الوصف فهل نحن عملاء لموسكو ؟ ثم هل صحيح أن راديو موسكو وحده الذي وصف أحداث يناير بأنها انتفاضة شعبية ؟ هل نسينا ما نشرته صحف العالم أجمع من أمريكية وإنكليزية وفرنسية وألمانية عن « ثورة الحياض في مصر » ؟ وأوصاف أكثر بكثير مما يقول به أحد في مصر؟. هؤلاء جميعا عملاء لمن إذن ؟ والمراسل الاخني الوحيد الذي طرد من مصر في أعقاب الأحداث كان مراسل «الغارديان» البريطانية مهل هي الاخرى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يساريه او عميله لموسكو ؟ انها مجرد تساؤلات .. أما النفاش فان كان مسموحا به فلعل مجاله في مقال اخر !

ديمقراطية الباشاوات والرأسمالية الكاملة !

على الصعيد الاخر ، فان حزب الوفد الجديد الذي يزعّمه فؤاد سراج الدين باشا لا يقل حظه من هجوم السلطان عن حظ حزب اليسار ، فالعهد بما يملك من تراث سياسي قديم وافكار ومبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية ، يعتبر الحزب القوي الذي يجاوب معه قطاع عريض من المواطنين الذين يرفضون النظام الاشتراكي بكامله ويطالبون بعودة الحياة التي سبقتها الاولى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهذا الحزب منهم دائما بالرجعية والتخلف ، وبانه يحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء ..

واتضح خطورة حزب الوفد الجديد منذ قيامه في فبراير الماضي بعد ان استطاع ان يستقطب عددا من اعضاء مجلس الشعب وبينهم عدد من نواب حزب الوسط الحاكم لتأمين قيامه رسميا بموجب قانون الاحزاب السياسية الذي يشترط وجود ٢٠ نائبا في البرلمان لفنام اي حزب سياسي جديد . ومنذ ذلك الوقت وحزب الوفد يعرض لهجوم شديد من السلطة وجميع وسائل الاعلام دون ان تكون لديه الفرصة في ابداء وجهة نظره لانه لا يملك حتى الان صوته مثل بقية الاحزاب الاخرى .. ولذلك فان زعيم الحزب فؤاد سراج الدين يعتمد على الصحف المعرّسة

والعالمية لشرح وجهة نظره واراء حزبه السياسية والاقتصادية .

وفي اخر حديث له مع « القبس » انتقد سراج الدين الصحف المصرية بانها لا تفسح له المجال لابداء وجهة نظره كزعيم لحزب سياسي شرعي في البلاد ، ولكن رئيس تحرير جريدة « الاخبار » كتب افتتاحية كاملة يرد فيها على ما قاله سراج الدين « القبس » وبهمه بانه جاحد وناكر للجميل ! ولكن دور حزب الوفد الجديد سيبدأ عمليا بعد ان يتمكن الحزب من اصدار صحيفته الخاصة التي يقال انها ستكون من أقوى الصحف المصرية وأكثرها تأثيرا في الرأي العام المصري ...

ورغم كل شيء ، فان التجربة الديمقراطية في مصر ما زالت تسير في طريقها بفضل تأكيدات الرئيس السادات المتكررة بضرورة استمرارها .

ولكن السؤال يبقى : هل ستظل الديمقراطية المصرية مجرد قرار من رئيس الدولة يجري تطبيقه ما دام ساري المفعول حتى الان ؟ أم ان التجربة كلها تتوقف مع صدور قرار جديد بانتهاء هذه التجربة ، والمبررات كثيرة جدا لاتخاذ مثل هذا القرار في أي وقت .. خصوصا وأن الرئيس السادات يعلن بنفسه منذ فترة أن الكثيرين أخطأوا فهم التجربة الديمقراطية ويمارسون ما يسمى بالموضى السياسية ..

وهنا يطول سؤال جديد ولكسسه معقول : هل ما تشهده مصر حاليا هو ديمقراطية أم موضى ؟ الجواب يمكن ان يكون : الاثنين معا !



المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٥/٢١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قارنوا ثم فكروا ثم قولوا

بقلم : ثروت أباطة

عسنت مصر من الحكم الماضي كما لم تعان دولة من
قبل فهي اثمبه ماتكون بشخص مريض لاتقوى
ساقاه ان تحمله . خائفة قواه . منهارة اوصاله
وحين جاء العهد الجديد بدأ هذا المريض يسترد
بعضا مما فقدته شيئا فشيئا واخذ يروض ساقيه على
المشي فنحن الان في فسترة نقاهة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ارغابا فلم تختلف من دولة الى دولة
وانما هي شكل واحد وصيغة واحدة .
الحزب الشيوعي لا يقبل تمديد
الاحزاب وانما هو حزب واحد له
أباطرة وقيصرة وملوك وهم بطبيعة
تكوينهم قلة ولكنهم بقوة السلاح
يتحكمون في مجسوع الشعب تحكما
شرسا ، القتل بعض ارمائه والسحق
وابادة الانسان في داخل الانسان
والنفى والتشريد بعض مظاهره .

فالاحزاب الاخرى مرفوضة اذن منذ
النظام الشيوعي لان الراى الاخير
مرفوض والملكية الخاصة مرفوضة فلا
ملك ففخص فسيئ على اخلاف
وزق . ولا استثناء لهذا . والمباداة
مرفوضة فلا دين للشيوعي الا ماركس
ولينين وكل ما يقولونه غير هذا
لانما هو محاولة لتجميع الناس حولهم
وهو غير ممكن الا بتفروا عنهم الغالبية
المعظمى من الناس الذين يؤمنون بالله
والتون الاخر .

فالحزب الشيوعي لا يستطيع ان
يكون مشاركا في الحكم فاذا شارك
فهو انما يفعل ذلك كخطوة مرحلية -
على حد تعبيرهم - ثم يثبون بعد ذلك
على الحكم وهم في هذا السبيل
لا يترغون رحمة ولا تمسهم من انسانية
البشر خلجة ، بالقتل القتل ، والدماء
فالحزب الشيوعي اذن لا يستريح
أق يستولى على الحكم جميعا فهو
لا يقبل ان يشترك فرد منهم في وزارة
وان الف الوزارة كلها فهو لن يسكت
حتى يستولي على رئاسة الجمهورية
أما وحوش ١٥ مايو الذين أصابهم
السمار في الفترة الماضية والسذين
ولفوا في الدماء والاعراض والاموال
فالحديث عنهم يطول وقد كانت آخر
موتعة لهم هي تلك التي حاولوا فيها

نحاول تجربة للديمقراطية من نوع
خاص وتحتاج هذه المحاولة الى كثير
من الاخلاص لمصر والى كثير من تكران
الذات ، فالشخص في دور النقاة
لا يحتمل ما يحتمله الشخص المصادى
الذى يتمتع بصحته كاملة .

وكان مجيبا ان تستطيع مصر وهي
في هذه الحال ان تنتصر في حرب
اكتوبر وكان مجيبا ان تتباك في
كسوخ ورئيسها يعبر الى السلام .
وكان مجيبا ان تستطيع مصر وهي في
دور النقاة ان تواجه الشيوعية العالمية
وأطماع توى البنى والطغيان وتوما
آخرين ثبتت عيونهم على الماضي البعيد
وتأني - على ما شهدته من اساءة
وطغيان - ان تحول عيونها الى الماضي
القريب بله الحاضر والمستقبل .

وقد أغرى هذا الثبات من مصر رئيس
الجمهورية ان تظهر الاحزاب .
ولاول مرة في تاريخ مصر يوجد
حزب شيوعي على سطح الارض فقد
كان الحزب الشيوعي دائما لا يتنفس
الا في السرايب والكهوف وكان اول
ظهور شرعي له يوم اعلن حل نفسه
في صحيفة الاهرام في الستينات ثم
انفسه عاد بعد ذلك الى السرايب
والكهوف .

وكان مجيبا ان يسمح للحزب الشيوعي ان
يظهر على سطح الارض . وهو عجب
فلا لا ينصرف الى غيره من الاحزاب .
فالاحزاب الاخرى قد تقبل المشاركة
في الحكم مع بقاء النظام الاساسى
للدولة على ما هو عليه .

أما الحزب الشيوعي فلا يقبل هذا
بحكم المبادئ التي يعتنقها . وقد
طبقت هذه المبادئ حتى الان في
دول كثيرة أرغمت على الشيوعية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الذي أحدثته ثورة ٢٣ يوليو في المجتمع وقد كنت أظن أنهم حين يعودون إلى تأليف حزبهم الذي أسماه الجديد سيستند هذه الجدة إلى أفكارهم ومشاعرهم ومفاهيمهم .. ولكن هيهات .

وبعد هذه الفئات الثلاث قد تناولتها في مقالات عديدة لي فهذا الرأي الذي أسسوق ليس قريبا على قلبي وأنا أكره أن أتناول قوما في محنة ولكني اليوم أتحدث إلى شعب سيقول كلمته في استفتاء وقد استطاعت هذه الفئات أن تثير دوامات قد تكون مقصورة على بعض جماعات من الشعب تتحدث من الديمقراطية والخوف عليها .

انثنى أطمئن من استماع لهذه اللهجة أننا نمارس ديمقراطية من نوع خاص ، وأنى أرجو هؤلاء أن يلقوا نظرة إلى ماض قريب كانت أجسام الشعب وأمراضه وأمواله بل كلمته وحرية حلا مباحا للحاكم تنزق فيها كما يشاء .

واليوم الحاكم يسأل الشعب ويسأل مجلس الشعب . واليوم العرض فيها مصون والمال حرام إلا على أصحابه والدماء مقدسة والممتلكات مغلقة ولو كان حاكم اليوم كحاكم أمس لفتح الممتلكات وكان هذا حسبه ليصبح الحديث همسا في النفوس ولتنخلع الأنفذة .

ان كانت هذه القوانين لا ترضى بعضا ممن أرادوا أن يفتلوا تجربتنا الديمقراطية في خطواتها الأولى فهي لا شك تحافظ على ما بقي لنسا من الديمقراطية وما دما في ظله نقول أحرارا لا يخاف على حرياتنا أو دمانا أو مستقبلنا ... وما دامت المحاكم هي التي تفصل فيها يقوم من خلاف

اغتصاب رئاسة الجمهورية ولكن الله أخذهم أخذ عزيز مقتدر وارتكسوا في حمة الظلام والغباء وباء سعيهم بالخيبة والخزي وإن هجبت فاعجب معنى من فئة تجبعت لها كل هذه السلطات التي كانت في أيديهم من وزارة الحربية إلى وزارة الداخلية إلى وزارة الإعلام بإذاعتها وتليفزيونها ثم هم يفشلون بعد ذلك أن ينجحوا في مؤامرتهم .. لقد أراد هؤلاء بأخرة أن يعودوا إلى الحياة السياسية وقد بدأوا تدبيرهم الغبي بحملات التشكيك والتهويل من معاناة الشعب وهم يعلمون أن هذه المعاناة بذرة هم من زرعوها وبدماء الإبرياء رووا تربتها وهي اليوم تكتمل زرعاً مسموماً كربه الرائحة مقيت النهر وتحاول مصر أن تجتث جذوره

ولكنى أريد أن أسألهم ماذا كانوا سيسمون حزبهم : حزب الدماء المرافقة أم حزب الاعراض المزمنة أم حزب اغتيال الإبرياء أم حزب الحراسات على الأموال أم حزب مخادعة الشعوب أم حزب ٦٧ قد يختارون اسما من هذه الاسماء وما هذا عليهم بمعجب فم بلا حياة .

والفئة الثالثة فئة كما قلت ثبتت انظارها على الماضي البعيد لا تريد أن ترى غيره ترفض أن ترى الماضي القريب الذي كانوا فيه جماعة تحت الحراسة وقد اتقى زعماءهم إلى السجون لا يتألون من المال إلا النفقة وحسبك بها اسما لذلك كيف كانت جماعة ١٥ مايو تعاملهم وهذه الفئة الثالثة تأبى أن تنظر إلى الحاضر حين هم يملكون أموالهم كريمة اعراضهم مصونة حقوقهم . وهم في تنبئت نظرهم هذا يأبون أن يروا التغيير الكبير



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بيننا وبين السلطات نحن اذن مطمئنون
طمأنينة لا يعرفها فرد في أى بلد في
العالم العربى أو الشرق الأوسط
جميعا .

وفي أمس القريب صودرت جريدة
الاهالى ثم تقدم رئيس تحريرها الى
الحكمة فلم يحكم القاضي بعدم
الاختصاص وانما أيد الحكم وتدم لحكمه
بالحيثيات والأسباب . ولو كان سطر
واحد مما كتب في جريدة الاهالى تد
كتب في بكراة خاصة ضبطت عند
عضو من أعضاء الحزب لكان اليوم
ترايا من التراب ولكان أهداؤه طعاما
للقبور فان أحاطت ببعض منهم الرأفة
أو الاستهانة بأمرهم فالمعتقل الى غير
مدى اتل ما يصيبون . ولكن هكذا
الشيوعيون دائما يستغلون الديمقراطية
ليطبقوا الشيوعية .

اذكروا الامس وانظروا حوالكم
وفكروا فيها كان يمكن أن يحدث لنا
لو تمكنت فئة من هذه الفئات في
رقابنا .. ثم تولوا بعد ذلك كلهمكم .
وبعد فان صاحب الراى المؤيد الذى
يجبسه اليوم خوفا من هذه الدوامات
التي يثيرها البعض جبان شأنه في
فلاء شأن المعارض الذى يخاف أن
يبدى رأيه .

وقد عشتا ممرى اتول راىي كما
احس به وكنت في العهد المائى
إذا صودر هذا الراى لفقته في الرمز
فان لاحقوا الرمز لجأت الى المجتمع
الذى اجلس فيه وأتول ... محيط
ضيق ولكن تعودت لكلمتي أن تنطلق
فلا تحبس مهما يكن مجال انتشارها .
وأنا اليوم لا أغير نفسي فلم يحدث
شيء يجعلنى أغير نفسي وما أظن هذا
الشيء سيحدث ... أو أنا على الاقل
أرجو ذلك ☺



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٨/٥/٢٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نماذج في طابور الملايين

- عامل : الاستفتاء امتداد للتصحيح الذي بدأه السادات
- فلاح : السادات هو الأمين على مكاسب العمال والفلاحين
- طالب : الشباب يعرف دوافع المفسدين
- موظفة : لا مكان لفقائيع القاهرة ٧٨

في طابور كبير بطول مصر وعرضها وقفت الملايين منذ الساعات الأولى من صباح أمس أمام صناديق الاستفتاء لتقول كلمتها . وكان طابور هذه المرة مختلفا .. كان يعرف الدوافع التي جعلت السادات يدعوه للحضور .. وقد فهم كل مواطن معنى هذه الدعوة التي وجهها السادات ، ولبي النداء .. وهذه نماذج وقفت في طابور الملايين أصحاب أعلى كلمة في البلاد ..

● في شبرا الخيمة يقول مهدي عبد الظاهر محمد عامل بشركة أسكو: ان الاستفتاء امتداد للتصحيح الذي بدأه السادات في ١٥ مايو ، والحقيقة اننا كنا نقرا صحف المعارضة وندهش هل هذه هي الحرية ، ان تقوم حملات تشكيك في كل شيء وكل عمل وكل قيادة وكل فكرة وكل مشروع ، المفروض ان الصحافة عليها مسؤولية فاذا بدأت في الاخلال بمسئوليتها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لابد أن نحاسبها ، والشيسويون يحاولون تهيج مشاعر العمال بأى وسيلة بالكذب والحق وطبعاً العمال فاهمة وعارفة قصدهم ايه ، والطبقة العاملة فى مصر واعية لكل مؤامرات الرجعية والشيسوعية ولا يمكن أن نسمح لها بالتخريب .

● فى قليبوب يقول عم على حسن فلاح : أنا جيت ملشان أقول نعم للسادات بعد ما سمعته وهو بيتقول ان فيه عملاء داخل تنظيم اليسار !
وأنا تاسينا كتير من العملاء زمان واكتوينا بنارهم يبقى دلوقت وبعده كل اللى جيلناه بعد الثورة نسيب العملاء بخربوا البلد وبعرضوا المال ويقولوا أن مكاسب المال والفلاحين فى خطر وده كله كذب فى كذب والسادات هو الراجل الامين على مكاسبنا .

● وفى كتير الشيخ تقول سامية رجب الموظفة له الرئيس السادات قال فى خطابه انه بصر على أن يظل الامن والامان وسيادة القانون والديمقراطية ، وتحدث عن الفئات فى قاهرة ٧٨ التى تحاول انساد معنى الحرية ونحن نقول لهذه التواقع ليس لك مكان على أرضنا بعد اليوم .

● وفى القليوبية يقول فرج عبد الله طالب بكلية الاداب جامعة عين شمس الشباب يعرف الدوافع التى تحرك المفسدين من أهل الماضى وعملاء الشيوعية !
ونحن عشنا بتسيادة السادات وعرفنا انه لا يتخذ قرارا الا بعد تفكير ودراسة لمصلحة البلد وقراراته الشجاعة هزت العالم كله ، وقوته يستند بها من شعبه ، ولهذا فالشباب من حوله يعطيه اليوم مزيداً من ثقته لكى ينطلق الى الممارسة الديمقراطية السليمة .

● القس نادرس شحاته كاهن كنيسة ماري جرجس بشبرا البلد .
يقول :
نحن نريد الديمقراطية الحية السليمة ونريد الوحدة الوطنية القوية والسلام الاجتماعى والحياة الكريمة .
وقبل كل ذلك الايمان بالرب الذى هو أساس الحياة لمن لا يؤمن بالله هو مضيق ميت لا وجود له ونحن نريد ناس أحياء ، أفكارهم مخلصه لمصر لان الامالة المصرية مرفنا فيها الاخلاص والايمان بالله فالمسيحية والاسلام تربطهما علاقة عمرها ١٢ قرناً من الزمان وكل من يفتت الوحدة الوطنية ليس مخلصاً لله .

ويقول سعد محمود سلامة وكيل مدرسة الفلكي الاعدادية : ان كلمة نعم ضرورية اليوم لحماية الجبهة الداخلية والضرب على ايدى المخربين والعملاء الذين يعملون على مرتلة حملنا الوطنى والتشكيك فى منجزات الرئيس السادات الذى يشهد له العدو قبل الصديق !
وهم يريدون أن يدخلونا فى دوامة خلافات داخلية تبعثنا من القضية الحقيقية التى نعيش لها وهى التعبير والتحرير .

ويقول فؤاد محمد عثمان مدرس التاريخ بمدرسة الجمعية الخيرية :
دفعنى الى الحضور شعورى بأن كل مواطن شريف يحب مصر لابد أن يشعر بالخطر الذى يحيط بثورتى ٢٣ يوليو
و ١٥ مايو !
ولابد أن نبعد المخربين من جنوفنا .
ونبعد أصحاب الحقد .
● وفى قسم السيدة زينب يقول حمدي مفيد طالب جامعى :
أن الديمقراطية بخير وقد جئت لاقول للذين حاولوا أن يشككوا حتى فى الاستفتاء .. اننا لسنا معكم ، وأن الشعب وصل الى درجة كبيرة من الوعى ولن تنجحوا فى جرننا الى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الماضي إلا كما لن تنجحوا في إبعادنا
عن الأديان السبوية .

● وفي لجنة مدرسة محمد علي
الاعدادية يقول مخيمر محمد أبو الفضل
كاتب مخبر [٦٥ سنة] : الاستثناء
جاء في محله ، وأنا مثلت أيسام
الملكية والقطاع والرأسمالية والأحزاب
الفايدة ، وشفت كل حزب عاوز يحرق
البلد كلها مثلان يوصل للحكم
وخلص ، وده كلام ما مادش ينفع ،
وأنا كنت تلميذ صغير في هذه
المدرسة زمان ورأيت مساكرا الإنجليز
يقتلون الشعب المصري وهو يطالب
بالحرية والباشوات يبيعون البلد
لسلطات الاحتلال لأجل الوصول
إلى الحكم ، ده كان زمان ومشي
حيرج تاني ، كل شيء تغير إلا وبقينا
في مصر السادات يعني الحرية .

ويقول عبد العزيز أحمد سليمان
تاجر بشارع زين العابدين : كلنا
عارفين ان السادات بيعمل لمصلحة
البلد ، ولأزم كلنا في وقت الخطر
نقف معاه ، وأحنا دلوقت في خطر
من الشيوعيين ومن يتوع أحزاب زمان
ويقول المتولى خضر سائق بمنطقة
قرب القساهرة الطبية أنا أنا دولة
اسلامية تؤمن بالله وبالاديان وبالرسل
وذي حقيقة زى الشمس ، ومسايجي
الشيوعيين لا يمكن يقدروا يغيروا قينا
هذا الايمان ، بالمعكس لابد ان نحاربهم
ونقول لا يمكن بيتوا في أي مكان
ويثولوا فيه القيادة وده شيء طبيعي .
لأزم القيادات تبقى مؤمنة بالله
ورسالته .

ويقول محمود عبد العزيز في لجنة
شبرا الخيمة وهو كفيف كان يعمل
نجارا : كنا زمان لا نجد ما يكفينا
من الطعام ، وكان العمال في شبرا
الخيمة يقسمون السجارة ، دلوقت

بقينا أحسن كثير ، وبكره هنبقى
أحسن وأحسن ، يبقى ليه الشيوعيين
عاوزين يحرقوا ويخربوا ويأتروا على
مقول الناس وهم ملحدين وأحنا لا يمكن
نمشي وزاهم إلا أنا جاي مخصوص
مثلشان أقول أن الشيوعيين لازم
نبعدهم عن حياتنا .

ويقول الشيخ عبد الكريم سليمان
حجاب صاحب مكتب تحفيظ القرآن :
سأقول نعم لأن السادات قال

في آخر خطاب له : اطرّدوا النفاق ،
اطرّدوا التسلق والانتهازية ، اطرّدوا
الخوف والمجز إلا تجمعوا لحماية
الديمقراطية من أهواء الديمقراطية
والنصارى بها إلى خراب الفوضى
والتشكك والمستثمرين للكلمة لتكون
أداة تخويف . وتأثرت جدا بكلمات
السادات وشعرت بأن البلد تحتاج
إلى رأي كل مخلص شريف .

وتقول فريال عبد العزيز سلامة
ربة بيت : السادات قائد يشرفنا في
كل مكان إلا ولا يمكن أن نتصور أن
تعود أيام فاروق والأحزاب والفساد إلا
ولا نتصور مكان أن الشيوعيين بيتوا
في مواقع قيادة في أي مكان .

● في السيدة زينب يقول علي
فهي موظف : اتنا نرفض صحف
الإثارة ولهذا نقول نعم لأن الصحافة
يجب أن تلتزم بنظام الدولة ولا تخرج
على ميثاق الشرف الصحفي ، ولابد
أن تكون ممارسة النقد على أساس
أخلاقي سليم .

ويقول إبراهيم علم الدين مؤذن
مسجد السيدة زينب : نحن نقف في
الرئيس السادات وتاريخه الطويل
يشهد على إخلاصه وجه مصر ،
ونرفض الملحدون وأنصار العبودية
للماضي إلا ولا بد أن نزرع الحب بدل
محاولات زرع الحقد والكراهية . □

■ مستقيل من حزب اليسار : فئة مشبوهة تسيطر على الحزب أبعادها ضرورى لحماية الديمقراطية



فى القاعدة العمالية
الصلبة فى شبرا
الخية وقف عشرات
الآلاف من العمال
بأصرار ليقولوا نعم
للمبادئ الستة ،
وكان أهم ما يعنيه
فيها هو رفضهم لأن
يمارس الشيوعيون
العمل السياسى أو
أن يتولى من ينكرون
الاديان أى موقع من
مواقع القيادة ،
وكانت كلمتهم أن
مصر لا يمكن أن تكون
تربة لبذور الشر

● عبد الفتاح شحاته رئيس اللجنة النقابية
بالشركة الشرقية للتجارة والصناعة يقول : كنا ٢
الآن مضو فى حزب اليسار انضما للحزب لأننا
ظننا أنه سيسير نحو الديمقراطية المصححة ..
وبالتالى لقد كان جزء كبير من مجالنا يؤمنون بالتجربة
التي نادى بها السيد الرئيس لكن حين اتضح لنا أن
حزب اليسار يسيطر عليه فئة مشبوهة ماركسية مهيبة
نريد أن تحتكر الحزب لنفسها وتحتكر معها الجماهير
وتذيرها مما استبان لنا أن موقع العمال الصحيح هو
داخل حزب مصر فانضمنا الى حزب مصر وكان ذلك
فى بداية الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب وكنا أول
من انتقدناه وأنا أرى فى هذه المبادئ تصحيحا لما
يجرى من انحرافات فى هذا الحزب فالرئيس يرجع
الى الشعب دائما ليتركه يقول الكلمة الأخيرة فى
مودة الأحزاب القديمة التى لها ماضٍ ميثوس منه .
وحزب اليسار الذى يتحرك بطريقة تناقض قانون
الأحزاب . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ أم شهيد :

الحرية ثمنها دم أولادنا
ولن يفسدها المخربون



● الأولى : امينة
احمد حسين أم
لشهيد من شهداء
١٩٦٧ اسمه :
علم الهدى عبدالعليم
تقول :

انا قدمت لمصر
إيما واحدا والحمد
لله ، الحقيقة ده
مش كفاية ، اذا
ما كناش كلنا نموت
ملشان بلدنا . امل
حنمش ليه ، وانا
نميت كل كلمة في

المهادي اللي قالها الرئيس السادات ، وهو
معقول نسب الشيوعيين يعملوا اللي هم هاوزينه
ويقولوا أي دي الحرية ؟ هو فيه في الدنيا بلد
توافق على أن يحمل فيها حرق وخراب وتبقى حرية ؟
● والثانية : نظيفة همارة .. والددة الشهيد

يسرى مصطفى الذي استشهد في حرب أكتوبر ٧٣
تقول : الرئيس السادات بيشتغل ليل ونهار ملشان
البلد ؟ قبل لنا المصرية قايت التمايين خرجت من
الجحور ملشان تخرب الدنيا ؟ يعني حنسيهم يسيما
البلد ؟ والا نستنى عليهم لغاية ما ترجع البلد زي
ما كانت قبل الثورة . والغلبة ينخربوا بالكرياج والاسياد
ياخدوا خيرها لوحدهم زي زمان ، ويبقى اللي زي
حالاتنا لا له كلمة ولا له رأى ؟ والا نسب الشيوعيين
يخربوا ويقولوا احنا مع الغلبة ؟ لا ياسنى ؟ دول
مش مع الغلبة ؟ دول مع الشيطان ؟ هو الشيطان
انلى بيخليهم يحرقوا البلد ويعملوا فوضى ؟ احنا
هاوزين السادات يحى البلد



المصدر: الاهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٨/٥/٢٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

□□ تقرير شامل « للأهرام » من لجان الاستفتاء في جميع المحافظات :
حرص كامل من جميع فئات الشعب على الإدلاء بأصواتهم
العمال للصنفين الأجانب : قلنا نعم من أجل مكاسبنا التي حققناها ثورتنا يوليو ومايو

منذ أن فتحت ٢٣١٠٠ لجنة فرعية للاستفتاء .. أبوابها
صباح أمس ، في كل محافظات الجمهورية ، بدأ ملايين
المواطنين ، بالتوافد عليها للإدلاء بأصواتهم على المبادئ
الستة التي أعلنها الرئيس أنور السادات لحماية الجبهة الداخلية
والسلام الاجتماعي ، ولقد اتسمت عملية الاستفتاء في كل
المحافظات بعدة سمات هامة من أبرزها :

□ حرص المواطنين الشديد على
الوجود بالجان للإدلاء بأصواتهم ،
وقد كان معظم الفلاحين يدلون بأصواتهم
في الصباح ، بينما حرص العمال على
التصويت خلال فترات العمل حتى لا
يتعطل الإنتاج .

□ نسبة كبيرة من كبار السن رجالا
وسيدات خاصة من المحالين على
المعاشي ، وكذلك فئات عريضة من
الشباب حرصوا على التصويت .

□ حرص رؤساء اللجان وأعضاؤها
على ضرورة أن تتم العملية في سرية
تامة ، رغم أن بعض المواطنين كانوا
يملئون رأيهم ، فطلب منهم أن يتم ذلك
خارج اللجان .

وبشكل عام جرت عملية الاستفتاء
في كل محافظات مصر ، بهدوء شديد ،
برغم تجمعات كبيرة من المواطنين ،
كانت ترتفع لافتات تعبر عن موافقتها
على المبادئ التي احتواها الاستفتاء ،
كما حملت صور الرئيس السادات ،
معبرة عن تقديرها لاشتراكها ، في
تضحيح مسيرة الديمقراطية .

وفيما يلي تقرير شامل لندوبى
ومراسلى الأهرام الذين تابعوا عملية
الاستفتاء في كل محافظات مصر .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نصف ناخبى القاهرة

أدلو بأصواتهم صياحا

وفى القاهرة : بدأت لجان الاستفتاء عملها فى الثامنة صباحا ، وقد قسمت اللجان الرئيسية الى عدة لجان فرعية لتسهيل مهمة المواطنين : وحتى لا يتعطلوا عن أعمالهم ، كما خصصت لجان فرعية للسيدات للدلاء بأصواتهن بدون مشقة ، وقد سارت العملية بشكل هادى ونظام واع من جانب الجماهير ، دل على مدى حرصهم على ممارسة حقهم السياسى بالإضافة الى التعاون الكامل من جانب المشرفين على اللجان ورجال الأمن ، وقد قام أمى السيد سعد مأمون محافظ القاهرة والسيد محمود فهمى عبد الباقى وكيل المجلس الحلى ، بجولة تفقدوا فيها عددا من اللجان ، للاطمئنان على سير عملية الاستفتاء فى هدوء ، وتيسير الإجراءات للمواطنين للدلاء بأصواتهم ، وكذلك التيسير على المواطنين الوافدين للتصويت .

وقبل الساعة الحادية عشرة صباحا كان عدد الذين أدلو بأصواتهم أمام صناديق الاستفتاء قد تجاوزوا نسبة الخمسين فى المائة قبل الساعة الحادية عشرة صباحا .. فلجنة مدرسة الخديو اسماعيل الثانوية بالسيدة زينب التى بلغ عدد الاسماء المتيدة بها حوالى ٤ آلاف مواطن بلغت نسبة الذين أدلو بأصواتهم أمامها ٣ آلاف مواطن وذلك قبل الساعة الواحدة بعد الظهر وتجاوزت النسبة الخمسة والسبعين فى المائة وفى تسم الدرب الاحمر بلغ عدد المتيدىين حوالى ٣٠ ألف مواطن أمام ٦١ لجنة منهم لجتان للسيدات تجاوزت نسبة الحضور السبعين فى المائة قبل الواحدة ظهرا حتى أن المقدم فاروق الفقى نائب مأمور قسم الدرب الاحمر قد ضاعف من

تشاغل غرفة عمليات القسم لتنظيم المواطنين الذين توافدوا على صناديق الاستفتاء بشكل غير عادى وفى قسم عابدين وصل عدد الذين كانوا يقومون أمام اللجان الفرعية الى ٣٠ مواطنا كل خمس عشرة دقيقة .

ومن الجيزة :

كتب محمود معوض :

بادرت جماهير الشعب فى مدن وقرى المحافظة منذ الصباح الباكر .. بالتوجه الى لجان الاستفتاء وفى مقدمتهم الفلاحون و العمال والشباب . بالإضافة الى أعداد كبيرة من المواطنين الوافدين الى عاصمة المحافظة من مختلف المحافظات الذين أدلو بأصواتهم فى اللجان دون مشقة . وحيث بلغ عددهم نصف مليون مواطن .

وفى مدينة الجيزة : قام السيد محمد حامد محمود سكرتير عام حزب مصر العربى الاشتراكى والسيد محمد نبوي اسماعيل وزير الداخلية والمهندس احمد عبد الاخر محافظ الجيزة بجولة لتفقد سير العمل بلجان الاستفتاء .. حيث ناقشوا بعض المواطنين الذين تقدموا باستفساراتهم وتساؤلاتهم حول الإجراءات الخاصة بتسهيل عملية الانتخاب ، والمبادئ الستة المطروحة للاستفتاء لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ..

وأوضح وزير الداخلية فى مناقشته مع المواطنين بقسم شرطة الجيزة ضرورة التزام رؤساء اللجان وأعضائها بتسهيل إجراءات الدلاء خاصة للمواطنين الوافدين ، وفتح لجان جديدة خاصة للسيدات بعد أن اتضح أن عددهن كان أكثر من العدد المقيد فى كشوف الناخبين قبل ديسمبـر الماضى .. وذلك يؤكد اقبال عدد كبير من السيدات على صناديق الاستفتاء أمام ٨٥ لجنة خاصة بكيدا لممارسة حقهن فى مباشرة حقوقهن السياسية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقال السيد حامد محمود سكرتير عام الحزب في مناقشة أخرى مع بعض المواطنين والمواطنات حسمول المبادئ الستة أن الرئيس السادات يمارس حقه الدستوري بالعودة إلى الشعب من أجل حماية حريته ، وصيانة مبادئه وقيمه الروحية والخلقية ..

تصويت العمال

بدون تعطيل للانتاج

وفي الاحياء الشعبية والمناطق الريفية بالجيزة : في الصباح المبكر وفي الساعة السابعة والنصف على وجه التحديد قام المهندس احمد عبد الاخر والسيد عبد الفتاح عزام رئيس المجلس المحلي . واللواء عصمت الرخاوي مدير الامن بجولة ميدانية لمتابعة الترتيبات التي تم الاتفاق عليها لضمان سبيل عملية الاستفتاء باللجان العامة واللجان الفرعية بالمدن والقرى .. وقد اتضح التزام جميع رؤساء اللجان العامة وسكرتيرها واعضائها البالغ عددهم ٢٠٠٠ عضو بالإضافة إلى ١٠٠٠ عضو آخر احتياطي ، ولم يتغيب سوى ٢٦ عضوا فقط من الاعضاء المكلفين بالاشتراك في عملية الاستفتاء .. وقد تم توزيع الاعضاء جميعهم على ٩٢٥ لجنة بالمحافظة ..

وقد روعي بالنسبة لعمال المصانع والشركات وكذلك العاملون بالمصالح الحكومية ومراكز الانتاج والخدمات أن تتم عملية الادلالهم بأصواتهم على دفعات والتي بدأت تتوافر منذ الساعة التاسعة صباحا حتى الواحدة والنصف ظهرا ، بحيث لا تخلو هذه المصانع والمصالح من العاملين .. وحتى لا تتعطل حركة العمل والانتاج والخدمات داخل المحافظة ..

وفي الاحياء الشعبية ازداد اقبال الجماهير بصورة تلقائية . وقد لوحظ

في منطقة بولاق الدكرور أن هناك مجموعة كبيرة من أصحاب المعاشات توافدوا في مجموعات للادلاء بأصواتهم

ومن القليوبية :

كتب منير عبد الباري :

بدأت لجان الاستفتاء بالمحافظة وعددها ٩٧٢ لجنة في موعيدها ، وكان قد أشد اقبال المواطنين على التصويت بعد العاشرة صباحا ، لدرجة أن انتظم أمام اللجان طوابير من المواطنين في انتظار الادلاء بأصواتهم. وقد قام اللواء محمد احمد المتباوي محافظ القليوبية واللواء أحمد مختار مدير الامن ، بتفقد اللجان والتيسير على المواطنين للادلاء بأصواتهم . وفي كفر شكر : كان اقبال على التصويت كبيرا ، وبدأ توافد المواطنين جماعات تحمل كل منها صور الرئيس السادات ، وقد حرص كبار السن والسيدات على التصويت لدرجة أن بعض المجازر ، حضروا إلى اللجان محمولين على دوابهم ، وعلى أكتاف بعض الشباب من اقاربهم .

وفي منطقة شبرا الخيمة : حيث يسكن ١٢٢ ألف عامل ، توافد العمال على فترات للتصويت حرصا منهم على عدم تعطيل الانتاج ، وقد قامت الشركات بتخصيص اتوبيسات للعاملين بها لنقلهم إلى اللجان ، وقد حرصت المرأة العاملة وربة البيت على التصويت في ١٢ لجنة خصصت لهن ضمت ٢٠ ألف سيدة ، ويقول حسين محمود سلامة رئيس لجنة انتخاب رقم ٩ المختصة للسيدات ، أن الإقبال كان شديدا لدرجة أنه حتى العاشرة والنصف بلغ عدد الحاضرات للتصويت ١٤٠ سيدة من بين ٤٠٠ سيدة من كل ناخبات اللجنة ، كما يقول أحمد سالم أحمد رئيس اللجنة رقم ٢ في مدرسة دمنهور شبرا ، أن عدد الناخبين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المقيدين في اللجنة بلغ ٤٨٠ ناخبا ،
بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم منهم
حتى الثانية عشرة ظهرا ٢٥٠٠ مواطنا
بالإضافة إلى ٧٠ وائدا .

ومن الاسكندرية :

كتب حسين ثابت :

بدأ اقبال مواطنى الاسكندرية على
الاستفتاء منذ الصباح الباكر .. وقد
ازدحمت اللجان بالمواطنين .. مثل
لجنة الجمرک التى تضم ٢١ ألف ناخب
يتألف معظمهم من الصيادين وعمال
البحر .. وقد قام السيد عبد الثواب
هديب محافظ الاسكندرية بالمرور الى
لجنة قسم باب شرقى ولجنة نقطة
بورسعيد .. كما قام اللواء بسيم غيث
بالمرور على لجنتى العطارين ومنيا
البصل .. وقد سارت عملية الاستفتاء
بهذوء كامل .

وفى لجنة قسم الجمرک يقول مجدى
منير رئيس اللجنة أن اقبال المواطنين
فى هذه الدائرة بدأ من الساعات
الاولى لفتح باب اللجان على صورة
جدية .

وفى لجان السيدات كانت ربات
البيوت اول من وصلن اليها لكى ينتهين
من عملية الاستفتاء والعودة الى بيوتهن
أما العاملات فقد ظهرت طوابيرهن بعد
الساعة الواحدة .

ومن مطروح :

كتب جابر الجعاوى :

تراجعت من صباح امس على لجان
الاستفتاء وعددها ٦٥ لجنة انتخابية
ممتدة على طول الساحل الشمالى
الغربى من برج العرب للسلم تتضمن
الواحات البعيدة والمنعزلة والتجمعات
المتناثرة . ازدحمت جماهير محافظة
مطروح للدلاء بأصواتها لمبادىء
السادات .

وقد أعدت استراحات فى خيام
بجوار كل لجنة للوافدين من قلب

الصحراء مزودة بالطعام والشراب
تشرف عليها القيادات السياسية
والتنفيذية بالمحافظة .

وقد تفقد اللواء ابراهيم كامل محافظ
مطروح واللواء عبد الرحمن اللقانى
مساعد وزير الداخلية ومدير الامن
اللجان للتأكد من راحة الوافدين اليها
للدلاء بأصواتهم .

● وفى برج العرب زحف على متار
اللجان آلاف من العريان قادمين من
تجمعاتهم فى السيارات وعلى الجمال
والخيول وانتظروا أمام اللجان فى
طوابير طويلة للدلاء بأصواتهم هاتفين
بقولة « نعم » اننا نرفض الارهاب
والاحاد الشيوعى كما نقول نعم لاننا
نرفض دعوة الاقطاع .

وفى مريوط خرجت مئات الجرارات
الزراعية بقطوراتها يستقلها آلاف
الزراع قادمين من أراضي الاستصلاح
والاستزراع بامتداد مريوط الى لجان
الاستفتاء يحملون الفلوس ويهتفون
مع السادات الايدى القوية التى تحمى
الطريق من قطاع الطريق .

● وفى الحمام كان الزحام شديدا
وقف العدة سلومة علوانى زعيم قبائل
الجمميات يعلن نعم للصوت الحرس
الذى يحمى بلادنا من مذابح الدم
الشيوعية وبحسب العامل والفلاح
والفقير من عودة الاقطاع .

● وفى الضبعة كان الاتصال
منقطع النظير لعامل حملات التوعية
التي قامت بها المحافظة قبل الاستفتاء
وكان أمام جوع الناخبين سليمان
شويقى عضو مجلس الشعب يهتف
ويقول « نعم .. نعم » لمبادىء
السادات التى تحول لنا الصحراء الى
مجنح متكامل بالمشروعات العمرانية
المقبلة التى خططها بنفسه وبمسند
الاحاد والتخلف .

وفى مرسى مطروح ومع اشراق
الصباح كانت المحافظة تنبع خطاب



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الرئيس في ١٤ مايو في الميادين وعلى
مبانيها . وكانت اللجنة حافلة بالموظفين
والمتفرجين والوافدين والسكان رجالا
ونساء .

وفي القصر والشولحي والمتسائي
والنجيلة وصلت قوافل قبائل العشريات
والشطور والكيلات والعميرات والحوثة
وأعلن العمدة سليمان الحنيان زعيم
قبائل على الأبيض كلنا نقول « نعم »
لعهد السادات الذي يحترم الحرمات
ويحفظ كرامة الشرفاء ونعم لكل من
يريد أن يبنى ويفرس الأمل .

وفي براني أزدحمت اللجان العشر
بآلاف الناخبين البدو الذين تركوا حصاد
محمول الشجير ليؤدوا فيها الاستفتاء

□ ومن الغربية :

كتب عبد المنعم أبو شماسة :

زحفت منذ صباح أمس جماهير
العمال في مدن محافظة الغربية ..
حيث أكدت في صلابة قرارها الأخير
من أجل حماية الديمقراطية والحريات .
ففي الغربية توافد الناخبون على
٢٠١٨ لجنة موزعة على مختلف مدن
وقرى المحافظة .. وكان هناك إجماع
على كلمة « نعم » .

وفي المحلة وكثر الزيات التفت
بمئات من وكالات الأنباء العالمية
لتنقد سير عملية الاستفتاء خاصة في
لجان مدينتي كثر الزيات والمحلة الكبرى
وهما من المناطق الصناعية الكبيرة في
مصر . وحوصت البعثة على متابعة
وتسأل العمال عن آرائهم نحو
المبادئ الستة التي أعلنها الرئيس

ونحو الديمقراطية التي يتبناها الرئيس
ببشاركتهم في الممارسة وأكدوا لهم
أنهم قالوا نعم من أجل مكاسب العمال
التي حققتها ثورتنا يوليو وأمايو .

وقد توجه أكثر من ١٠ آلاف عامل
وعائلة من المواقع الإنتاجية بالحصلة
الكبرى بالتوجه في مسيرة إلى بيت

أبو الكوم ، يحملون لافتات التأييد
للرئيس السادات ، وحملت القبايات
النقابية وثيقة مبايعة وتأييد من شباب
العمل مكتوبة بالدماء ، كما أمد
طلبة وطالبات جامعة طنطا وثيقة أخرى
وقد تقدم مسيرة عمال المحلة السيد
أحمد القصبي محافظ الغربية واللواء
محمد سعيد شوقي مدير الأمن .
كما قامت اللجنة النقابية للعاملين
بمنطقة الوجه البحري للبنك الجديدة
بتزيين قطارات القاهرة والإسكندرية
بالورود ورفعت عليها لافتات التأييد
وصور الرئيس ، وقد حرصت سيدات
الغربية في المدن والقرى على إذهاب
إلى اللجان للتصويت ، ونظمت حكيمات
وطالبات الفنون بالتأمين الصحي لمنطقة
وسط الدلتا مسيرة سارت في شوارع
طنطا مصبرة عن تأييده للاستفتاء
ومبادئ حرية الجبهة الداخلية .

ويتوجه صباح اليوم وفد من أبناء
سنودة ، في مسيرة إلى قرية بيت
أبو الكوم يحملون وثيقة مبايعة للسادات
يضم الشباب ، ويتقدم المسيرات قيادات
العمل السياسي بالمحافظة .

الفلاحون أمام اللجان من الصباح الباكر

□ ومن المنوفية :

كتب محمد عبد الخليم :

توجه ٧٥٠ الف مواطن بمحافظات
المنوفية إلى لجان الاستفتاء على الوحدة
الوطنية والسلام الاجتماعي أمام ١٢٠٢
لجان انتخابية منها ٤٠٠ لجنة خاصة
بالمحليات .

وقد قام المهندس سليمان متسولي
محافظ المنوفية واللواء يوسف عبد
الحكيم مساعد وزير الداخلية ومدير
أمن المنوفية بالمرور على لجان الاستفتاء
في شبين الكوم وتلا حيث قاما بالإدلاء
بصوتيهما الانتخابي أمام اللجنة رغم
تشم شبين الكوم .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اقبال من زوار المنطقة الحرة

□ ومن بورنيسينغيد :
كتب محمد أبو الشهود :

توجه ٨٨ ألف مواطن من أبناء المدينة
وعدة آلاف من زوار أسواق المنطقة
الحرة للاطلاع بأصواتهم في ١٤١ لجنة
وقد كان نتيجة حرص المواطنين من أبناء
المدينة والزوار على الاستفتاء أن نظمت
أجهزة الاعلام والعلاقات العامة بالمحافظة
مع رجال الامن والجوارك حركة دخول
وخروج سيارات الوافدين ، وإرشادهم
الى أقرب لجان للاطلاع بأصواتهم ..
وقد قام المحافظ بسيد سرحان بتفقد سير
العمل باللجان .

□ ومن الاسماعيلية :
كتب صابر عبد الوهاب :

شهدت المحافظة منذ بداية فتح باب
استقبال المواطنين للاستفتاء ، نشاطا
كبيراً ، أمام ١٤٢ لجنة في المحافظة
منها ٥٩ لجنة بتسم شرطة الاسماعيلية
و ١٢ لجنة ببركر القنطرة غرب و ٢٧
لجنة ببركر الاسماعيلية و ٢٢ لجنة ببركر
التل الكبير و ١٣ لجنة ببركر فايد ،
ويبلغ عدد الناخبين ٦٨ ألف ناخب ،
كانت الظاهرة اللامعة للنظر شدة اقبال
النسيدات من الموظفات وربات البيوت
والفلاحات من قرى القطاع الريفي وكانت
أكثر اللجان النسائية نشاطاً لجنة تربية
أبو عطوة التي بلغ عدد الناخبات بها
التي سيدة ..

وقد تفقد اللواء محمود زكى
عبد اللطيف محافظ الاسماعيلية يرافقه
اللواءين صلاح إبراهيم وبوسف عز الدين
ميساعداً وزير الداخلية لجان الاستفتاء
بأنحاء المحافظة وأعطى تعليمات
بتيسير ادلاء الوافدين بالمحافظة
بأصواتهم .

وقد تميزت الصورة في لجان الاستفتاء
في القرى بالاقبال الشديد على التصويت
في الفترة الصباحية قبل مزاولة العمل
حتى أن بعض اللجان قد انتهت من
اداء أعمالها مبكراً وظلت تعمل لاستقبال
الوافدين بينما تميزت الصورة في المدن
وخاصة في مدينة شبين الكوم بالزحام
الشديد على اللجان في فترات الظهيرة
وبعد خروج الموظفين والمهال من مساكنهم
ومطار أعمالهم ورغم ذلك فإن اقلية
هذه اللجان قد انتهت من اداء عملها
في الرابعة مساء وظلت اللجان تواصل
عملها لاستقبال الوافدين .

لجان خاصة لمناطق استصلاح الاراضي الجديدة

ومن الشرقية :
كتب عبد المجيد الشوايفي :

أبلى أمس ٨٥٤٩٤٨ مواطن
بالمحافظة بأصواتهم في الاستفتاء أمام
١٥٥ لجنة فرعية و ١٤ لجنة عامة في
جميع المدن والقرى ، وتم امداد لجان
خاصة لنحو اربعين ألف مواطن من
الفلاحين الذين أقاموا مجتمعات زراعية
جديدة بمناطق الاراضي المستصلحة في
بحر البقر وسان الحجر .

وقد كان اقبال المواطنين واضحاً منذ
بدء عمل اللجان لدرجة أن ٨٠٪ من
اللجان انتهت من أعمالها قبل الظهر ،
وقد شكل الدكتور طلبة مويضة رئيس
جامعة الزقازيق ٣ لجان خاصة بجوار
كليات الجامعة ، لتسكين ٢٥ ألف طالب
وظالبة من الادلاء بأصواتهم ، دون
تعطيل الامتحانات ، وقد قام المحافظ
عبد المنعم وأصل والدكتور طلبة مويضة
رئيس المجلس المحلى بالمحافظة واللواء
حسن الصبان مدير الامن بتفقد سير
العمل في اللجان .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقد أدلى كل من المهندس عثمان أحمد عثمان والمهندس مشهور أحمد مشهور سكرتيرا حزب مصر المصري الاشتراكي بالمحافظة بصوتيهما في لجنة قسم شرطة البستان الرئيسية .

انتهت اللجان قبل موعدها لشدة الاقبال

□ ومن النصورة :
كتب أحمد الشرقاوى :

انتهت عملية الاستفتاء بمحافظة الدقهلية بالهدوء والنظام فاخفت الطواير من امام اللجان .. وقد توافد المواطنون على صناديق الاستفتاء منذ اللحظات الاولى من صباح أمس ومن الظاهر الارتفاع ارتفاع نسبة المقترعين بمدينة المحافظة وعلى الاخص بمدينة المنصورة وذلك بسبب موسم الامتحانات ... ولم تحدث أية مشاكل او معاناة للمواطنين سوى باللجان التي تغيرت مقارها لظروف اعداد بعض المدارس لعمد الامتحانات وكان اقبال السيدات

على اللجان النسائية اشد في الصباح فقد ادلت اكثر من ٤٠ في المائة من المقيدات بلجنة مدرسة الابوية بنبات بأصواتهن خلال ساعتين تحت اشراف السيدة حكمت الشربيني أمينة التنظيم النسائي بالمحافظة، ولوحظ كثرة الاحاديث في تجمعات جانبية للناخبين تدور كلها حول معاني اهداف المبادئ السنة . وفي الريف كان الامر مختلفا نيسبيا فقد بكر الفلاحون بالادلاء بأصواتهم في الساعات الاولى من الصباح وتطوع عدد من الشباب المنته لشرح وتوضيح المبادئ السنة للفلاحين امام لجان القرى وقد انتهى عدد كبير من اللجان من عملها قبل ميعاد غلق الصناديق والدقهلية تعتبر اكبر المحافظات

□ ومن السنبلالوين :

كتب صبرى الزلفى :

توجهت جماهير شعب السنبلالوين الى لجان الاستفتاء في ٢٤٥ لجنة ، وقد تم انتداب ١١٥ ناظرا ومدرسا لتولى رئاسة هذه اللجان .

وقد تام طلعت الدسوتى مسئول شباب حزب مصر بالسنبلالوين باعداد مراكز للاستعلامات لارشاد المواطنين الى مسار لجائهم ومسا لفت الانظار كان اقبال التلاميذ والعمال والشباب والسيدات على لجان الاستفتاء يحصلون شهادات من اجلنا ، من اجل مستقبلنا

□ ومن كفر الشيخ :

كتب محمد القصاص :

توجه منذ الصباح ٢٨٥٧٥٥ ناخبا منهم ٦٢٤٥٩ من السيدات والانسات على اللجان العامة والفرعية في المحافظة وعددها ٥٨٧ لجنة رئيسية وفرعية . وقد قامت غرف العمليات بارشاد الناخبين ومساعدتهم على أداء أصواتهم وقام محبى الدين أبو شادى محافظ الاقليم واللواء حسن خاكي مسدير الامن وكبار المسئولين بالمحافظة بالمرور على اللجان للاطمئنان على حسن سير العمل فيها واعطاء مزيد من التوجيهات لتوفير الحرية والنظام للمواطنين جميعا في أداء أصواتهم .

وقد اقبل استاذة الكليات وطلابها والموظفون وغيرهم من الوافدين على المحافظة وغير مقيدين بجدول الانتخابات فيها على اللجان .

وقد تمت عملية الاستفتاء في جو غائلى يسوده النظام والاحترام والسرية والديمقراطية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

□ ومن البحتة : كتب ضبحى الشامى :

بدأت عملية الاستفتاء منذ الثامنة صباحاً في ١٠٧٤ لجنة موزعة على ١٥ مركزاً وقسمها تضم ٥٧٤ الفا و ٥٠١ صوت بخلاف الوافدين وظلت اللجان مستمرة حتى الخامسة مساءً رغم أن كثيراً منها قد انتهى من عملية الاستفتاء التسعبي قبل موعد قفل باب التصويت في الخامسة . . . وقد بذلت قوات الأمن جهوداً كبيرة لتوجيه المواطنين وإرشادهم إلى مقر اللجان لتسهيل مهمتهم في الاستفتاء تحت إشراف اللواء أحمد صلاح الدين عملية مدير الأمن واللواء محمد رأفت نائبه ومساعديه دون تدخل منهم في حرية رأى أى مواطن أو مواطنة . . . ومرت عملية الاستفتاء في جو من الهدوء .

وتفقد السيد اللواء عبد الحليم حتاتة محافظ البحيرة وبرفته السيد مدير الأمن عدة لجان في دمهور وإيتاى البارود والدلنجات وشبراخيت .



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٨/٥/٢٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



رأى

حوار العائلة الواحدة

كمعادته دائما ، كان حوار الامس بين الرئيس السادات ورؤساء تحرير الصحف والكتاب ، قمة في الممارسة الديمقراطية المسنولة ، فهو حوار دار بين أبناء العائلة الواحدة ، وعلى مسمع من العالم أجمع ، في لحظة من لحظات التحول الهامة التي تجتازها مسيرة الديمقراطية الرائدة التي تطبقها مصر .. فكلمة الشعب هي الحاسمة والقاطعة .. والاستفتاء ليس تأييدا للسادات ، ولكنه تأييد للديمقراطية السليمة التي نادى بها المبدأ السادس لثورة ٢٣ يوليو لتصحيح المسار .

أبرز ما أكدته الرئيس القائد ، هو ان نتيجة الاستفتاء تأكيد بان الديمقراطية المصرية تخدم الرأي ، والرأي الاخر على السواء .. من قال « لا » .. ومن قال « نعم » .. فلا اجراءات استثنائية للمدول عن الديمقراطية ، ولا فتح للمعتقلات ، ولا فرض للحراسات ولا عودة للمجتمع القديم ، بل هو انطلاق الى المستقبل ، بكل آفاقه الواعدة ، وصولا الى الحرية والتقدم واعادة البناء . بالوضوح .. وبالحب .. وبالحرص .. وبالاتزام بالمصلحة العليا لهذا الوطن ، دار حوار المسئلة الواحدة من اجل تقييم مرحلة انتهت .

فبعد مسيرته النضالية الطويلة والممتدة ، كانت القاعدة الشعبية هي التي تحمي المنجزات ، وتصون تقاليد هذه الامة .. هذه القاعدة الشعبية التي استطاعت ، ولأول مرة ، ان تحرر الإرادة المصرية ، وتلحق الهزيمة بالعدو الاسرائيلي ، كخطوة أولى نحو تحرير كل الارض العربية ، هي اليوم التي تتصدى لكل دعاوى الردة والانحراف ، ولكل الذين يريدون ان يقفوا على انجازات الجماهير .

ولسوف تستمر المسيرة الديمقراطية ، ولنسوف يتواصل حوار أبناء العائلة الواحدة الى ان يصل الوطن الى تحرير كامل ترابه وإلى الرخاء والامان .. فتلك هي مبادئ ثورة مايو .. وهذا هو أسلوب رب العائلة الواحدة . □



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٥/٢٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات: الاستفتاء يؤكد موافقة الشعب الحاسمة على التطهير

لن تلجأ للاعتقال أو الحراسة أو الاجراءات الاستثنائية وسيتم على مجلس الشعب اصدار قوانين واضحة بمبادئ الاستفتاء مسئولية المدعى الاشتراكي تطبيق القوانين الجديدة ومجلس الشعب حق رفض قرارات المدعى أو تعديلها ليست ضد اليسار كمبدأ ولكن ضد القيادات التي تربت في أحضان موسكو .
ولست ضد الوفد كحزب ولكن على كينيتهم أن يعرف أن مصر الاقطاع لن تعود
مسئولية نقابة الصحفيين أن تتخذ اجراء واضحا ضد الذين يعملون في الاذاعات العميلة ويشوهون صورة مصر في الخارج
طلبت اشراك ممثلي الشعب في اقتزار المشرعات الضخمة قبل تنفيذها
نتائج الاستفتاء تمثل نقطة تحول ووقفه هامة يجب استيعاب ايادها
الرئيس يشرح في لقائه مع كتاب مصير تصوره لمرحلة ما بعد الاستفتاء
في لقائه أمس بكتاب مصر وصحفييها، أعلن الرئيس السادات أن نتائج الاستفتاء
تمثل نقطة تحول ووقفه هامة في مسار العمل الديمقراطي ، وأنها تغني موافقة
الشعب الحاسمة والقاطعة على البدء بتطهير المسار الديمقراطي سواء على
نطاق الاحزاب ، أم في نطاق العمل الوطني .

وقال الرئيس السادات : لقد كانت كلمة الشعب حاسمة وقاطعة وباترة ، ولكننا لن تلجأ
الى الاعتقال أو الحراسة أو الاجراءات الاستثنائية ، ولن نعمل سلطات الحاكم العسكري
.. لاننا قد اخترنا الديمقراطية طريقا ، ولا عودة عن ذلك .. وفي استطاعتنا ان نصحح المسار
الديموقراطي بالوسائل الديمقراطية ذاتها .

وشرح الرئيس السادات تصوره لمرحلة ما بعد الاستفتاء ، معلنا ان
مجلس الشعب سوف يبدأ على الفور - مستندا الى ارادة الشعب الواضحة
- في اصدار قوانين تستند الى المبادئ الستة التي تم الاستفتاء عليها والمهم
في هذه القوانين أن تكون واضحة ومحددة لامكان فيها لاي ليس أو غموض
وقال الرئيس السادات ، أن مسئولية المدعى الاشتراكي هي اعمال
هذه القوانين ولكن لمجلس الشعب الحق الكامل في رفض أو تعديل أو قبول
تقارير المدعى الاشتراكي .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تجاوزات الوفد وأوهام كبيرهم

□ وفي تحديده لتجاوزات حزب الوفد الجديد ، أكد الرئيس السادات على عدد آخر من الحقائق :

أولاً : أنه لا اعتراض البتة على قيام حزب الوفد الجديد ولكن كان على الحزب أن يدرك أن مصر لن تعود إلى الوراء وأن عصر الاقطاع والباشوات قد ولى دون رجعة. وأنه من غير المقبول أن يجيء الذين طالبت الثورة بتطهير الأحزاب منهم في عام ٥٢ ليطالبوا بالحكم الآن ، ولذلك فإننا سوف نبدأ بإرادة الشعب عملية التطهير الجديدة لنحسب مستقبل مصر ومصيرها .

ثانياً ، أن « كبير » الوفد لم يدرك أن ثورة ٢٣ يوليو — ومهما كانت تجاوزاتها — قد أعادت إلى القواعد العريضة من شعبنا حقوقها السياسية وسيادتها على مصر بلادها ولكنه — وبدون حياء — يخرج علينا ليزور خنادق التاريخ وليريف الواقع معلناً :

- أن مصر لم يكن بها إقطاع قبل الثورة .
- أن الثورة مجرد انقلاب عسكري أيدته الشعب .
- أن الثورة قامت لانتهاء حكم حزب الوفد .

ورداً على هذه الدعاوى الزائفة — قال الرئيس السادات : أن الشعب كله يعلم أن الثورة قامت لأن الأحزاب قد اختلفت وانقسمت ، كما أن الشعب كله يعلم من الذي أسس حزب الوفد ، ودفعه إلى التعاون مع القصر وسلطات الاحتلال وخبره من الداخل بالرشوة والفساد

وفي خلال حديثه أعلن الرئيس السادات :

- ① أنه يرى ضرورة إشراك ممثل الشعب مع ممثلي الحكومة في أقرار المشروعات الضخمة قبل تنفيذها كدرس مستفاد من مشكلة عضبة الأهرام .
- ② أنه سوف يبعث بنتائج الاستفتاء إلى مؤسسات السلطات الأربع السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية والصحافة .

③ أن مجبوع التبرعات التي دعمها الشعب لإصلاح أعمال التخريب التي تمت يومي ١٨ و ١٩ يناير قد بلغت ٨٠٠ ألف جنيه ، دعمها الشعب البسيط من مروضه البسيطة .

④ أنه سوف يعقد ندوات حوار ماثلة مع كتاب مصر وصحفيها وسوف يكون موضوع الندوة القادمة ، كيف تنهض الصحافة المصرية بمسئولياتها كسلطة رابعة . □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات يحدد تجاوزات اليسار

وفي تحفيده لتجاوزات حزب اليسار أكد الرئيس السادات على عدد من الحقائق :

أولاً : أننا لسنا ضد وجود اليسار كجدا ، فلقد كان الحزب قائما وكنا نمدّه بالمساعدات على قدم المساواة مع باقي الأحزاب الأخرى - ولكن القائمين على اليسار أثبتوا أنهم حنفة عفنسة قامت وترت في كنف الاتحاد السوفيتي .
ثانياً : أنه كان من الضروري بعد حوادث يناير أن نعرض أمر اليسار على الشعب ، خصوصا وأن ... رأى في مبيعات التخريب التي هزت مواصلات الشعب « ٤٠ أوتوبيسا » وحرقت المجمعات الاستهلاكية وهددت بحرق معظم القاهرة - الحزب يرى في أعمال التخريب التي قام بها الدهماء « انتفاضة شعبية » .

ثالثاً : أن الحزب كان تد أصدر جريدته حتى دون الحاجة الى إذن أو تصريح من أية جهة كانت - تنفيذ القانون الأحزاب - ولقد صدر أربعة عشر عددا من هذه الجريدة ، كلها تحض على الصراع الطبقي ، وتهدد السلام الاجتماعي وكأنا هي النشرة السرية التي يصدرها الحزب وهو لم يزل تنظيما تحت الأرض .

وبوضوح شديد - قال الرئيس السادات :

□ انه أعمالا للبهادى الستة ، فلن يتولى أى شيوعى أى منصب قيادى سواء فى النقابات العمالية أو المهنية أو القطاع العام أو مجال الصحافة أو الإعلام .

وفى هذا المجال - قال الرئيس السادات ، أننا لن نطلب شطب الصحفيين الماركسيين من جدول نقابة الصحفيين ولكن مسئولية النقابة أن تتخذ الإجراءات الواضحة فى مواجهة هؤلاء الذين أساءوا الى سبعة مصر فى الخارج والذين يذيعون بأسمائهم فى الإذاعة السرية التي تمولها بغداد ، والذين حرصوا حتى من قبل حرب أكتوبر على أن يثثوا روح الهزيمة فى الشعب المصرى وأن يؤكدوا لنا زورا استحالة مواجهة إسرائيل .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في بداية اجتماع الرئيس السادات بالصحفيين والكتاب المصريين أمس القي الرئيس كلمة استغرقت ١٥ دقيقة ، ثم بدأ يجيب على تساؤلاتهم : وفيما يلي وقائع الاجتماع :

باسم الله ... يسعدني اعظم سعادة حقيقة ان التقى بهذه النخبة الممتازة من كتابنا وصحفيينا ورجال الاعلام في كل موقع وخاصة في هذه المرحلة بالذات التي اومن انها نقطة تحول ووقفه لا بد لنا جميعا من ان نستوعب ابعادها بعد ان قال الشعب كلمته ، عليكم امانة وفي يقيني وفي تقديري دائما ان امانة القلم هي اشرف امانة وعليكم مسؤولية هي ان تضعوا الحقائق امام شعبنا واضحة ومحددة ومبراة من كل دعوات تريد ان تزيّف الحقيقة او تزيّف التاريخ لا لشيء الا لتحقيق اطماع واساليب عفى عليها الزمن منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو والى الابد ان شاء الله . و اردت ايضا في نفس الوقت في لقائي بكم ان يجتمع معنا مندوبو الوكالات وصحفيو العالم كله فلم يعد هناك ما نخشاه ولم يعد هناك ما نخفيه اطلاقا ..

الحلال بين والحرام بين ، وكلمة الشعب في الاستفتاء اليومين الماضيين حاسمة وقاطعة وباترة ، ان هذا الاستفتاء ليس تأييدا لى ولكنه في المقام الاول تأييد للديمقراطية السلمية التي نادى بها المبدأ السادس من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ، تأييد لهذه الديمقراطية بتطهير المسار وتلقين من

لم يعلم او تعتمد الا يعلم ان السلوك الديمقراطي لا بد وان يرتبط بالامانة بالالتزام بمقومات هذا البلد التي حفظت عليه بقاءه ووجوده عبر قرون طويلة واجه فيها المغيرين والمستعمرين وبقي الشعب اصيلا صامدا قويا الى يومنا هذا والى يوم القيامة ان شاء الله . اردت ان يكون لقائي بكم فرصة لكي ندير حوارا ولكي يستمع شعبنا ايضا الى هذا الحوار ولكي يستمع معه العالم كله عالمنا العربي والعالم الخارجي فمصر كما تعلمون وكما رددتم مرارا .. مصر احق دول هذا العالم كله في حكم ديمقراطي سليم لانه ليس كما يقول البعض ان الشعب المصري لم يبلغ سن الرشيد بعد .. لا .. اطلاقا اول حكومة قامت على ضفاف النيل واول دولة في العالم قامت على ضفاف النيل وشعبنا ناضج واع وله الحق الكامل في دولة وحكم واستقرار حضارتنا بدأت منذ سبعة الاف سنة وقت ان كان كثير من دول العالم المتحضر اليوم كانوا يعيشون في القبور وعلى الاشجار .. مصر ليست كما يدعى البعض في حاجة الى وصايا من احد اطلاقا

القاعدة الاساسية للشعب

استطيع ان اتحدث لكم وسأتحدث بعد ان نبدأ حوارنا معا .. طوال السنوات الثمانية الماضية التي وليت فيها المسؤولية الاولى أستطيع ان اقرر بكل الثقة والاطمئنان أنه ما من قرار او ما من عمل قمت به الا وكانت



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

القاعدة الأساسية لشعبنا في غاية اليقظة والوعي بل لا أكون مبالغا حين أقول في قرارات كثيرة كانت سابقة لكل من حولي .

أذكر هذا على سبيل المثال اليوم يوم ٤ فبراير سنة ٧١ يوم أن تقدمت بأول مبادرة لي للسلام بعد أن توليت بشهور أربعة ليس إلا ، يوم أن تقدمت بهذه المبادرة إلى مجلس الشعب وكان من حولي اللجنة التنفيذية العليا ومراكز القوى ، خرجوا جميعا في مرارة وفي ذهول لأنهم لم يستطيعوا أن يستوعبوا أو أن يكون لديهم الوعي لفهم ما تقدمت به أمام المجلس وأمام العالم كله في فبراير ٧١ وكانت أول مبادرة للسلام وخرجوا جميعا وذهبوا بعد هذا الاجتماع وعقدوا اجتماعا آخر لكي يستغلوا هذه المبادرة واعتبروها فرصة لبدء معركة الخلاص مني كما كانوا يخططون كان هذا الكلام يوم الخميس ٤ فبراير يوم الجمعة ٥ فبراير ٧١ ، تجاوب الشعب معي من اقاصه إلى اقاصه بفهم ووعي ، يوم السبت ٦ فبراير وفي هذا المكان الذي نجلس فيه جاءوا إلى واحد واحد يؤيدون ويباركون ، في أقل من ٢٤ ساعة كان معي شعبنا صادقا واستطيع أن أحكي كثيرا عن هذا كل ما أريد أن أقوله أمامكم هو أن هذا الشعب واع وأصيل وقوي ومؤمن وبغير حاجة إلى وصايا أو أوصياء ، كانت هذه هي دلالة الاستفتاء الذي حدث منذ أيام قليلة والذي اعتبر بحق نقطة تحول ونحن نتابع مسيرتنا الديمقراطية .

البعض انزعج والبعض بدأ يعد القعدة لمواجهة إجراءات استثنائية وعدول عن الديمقراطية فتح للمعتقلات من جديد بدء الحراسات من جديد ، أبدا ، أبدا ، كل من فكر على هذا النحو لم يكن حقيقيا يعلم لم يكن على مستوى المسؤولية ولا على مستوى الفهم ولا على مستوى ما لشعبنا من فهم ووعي ، نتيجة الاستفتاء الشعبي الذي تم في جو من الحرية الكاملة ومعنا المراسلون الأجانب وانتم أيضا شاهدتم بأعينكم ، نتيجة الاستفتاء وهذا يؤكد أن الديمقراطية المصرية تحترم الرأي والرأي الآخر ونحترم من قال لا ومن قال نعم لا أريد أن أطيل عليكم أنا في الواقع كما قلت الآن أريد أن نسدير الحوار حوارا نحن في حاجة إليه في مثل هذا الوقت كما قلت الذي نجتاز فيه نقطة تحول أساسية في مسارنا الديمقراطي ولعلنا بهذا الحوار نستطيع أن نجلو وأن نناقش كل شيء بشكل الحرية وبكل الصراحة وبأسلوب يعرف شعبنا من خلاله كل أبعاد ما تم لكي تستقيم المسيرة من ناحية... ومن ناحية أخرى فأنتم ككتاب وكرجال صحافة وكرجال أعلام مطالبين أمام الشعب بأن تضعوا له جميع الحقائق خاصة وأننا نبدا تجربة فريدة لأول مرة وهي أن تكون الصحافة سلطة رابعة من سلطات الدولة .

تعارف العالم كله ورجال القانون على أن السلطات في الدول ثلاث هي التنفيذية والتشريعية والقضائية... ونبدأ بإرادة الشعب وبكلمته تجربة جديدة وفريدة هي أن تكون الصحافة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مارست المنابر في الانتخابات الماضية عام ١٩٧٦ عملها ومارستها بطريقة حزبية كاملة ..

من أجل هذا وفي افتتاح مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٧٦ كان لا يجب أن اصبح وقتنا ابدا فلتبدأ التجربة .. وتحولت المنابر الى احزاب .. بمد ذلك بدأت الممارسة في نوفمبر ١٩٧٦ وكأى ممارسة أو كأي عمل في هذه الحياة الدنيا التي نميشها لابد وان يكون فيه انجازاته وتجاوزاته .. كان اول تجاوز اعتبرته امرا خطيرا احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .. الى هذا التاريخ كان جناح اليسار قائما ويمارس ... بل بمساعدة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في الانتخابات شأنه شأن الجناحين الاخرين اخذ المساعدات المادية وكل المساعدات الاخرى على قدم المساواة ولم يكن لي اعتراض ابدا .. فهذا امر طبيعي ويجب الا ندفن رؤوسنا في الرمال .. ففي عالم اليوم هناك يمين ووسط ويسار ..

في هذين اليومين كتب جناح اليسار او خط جناح اليسار مصيره بيده .. ان يخرج الناس للاعتراض على قرار صدر من السلطة التنفيذية من الحكومة .. هذا امر مشروع .. ان يذهبوا الى مجلس الشعب نعم .. ان يذهبوا الى مواقع المسئولين وان يعبروا عن رأيهم .. نعم ان يذهبوا الى رئاسة الجمهورية ويعبروا عن رأيهم .. نعم .. كل هذا ممكن .. لكن ان يكون التعبير انه نحن نشكو من هذه القرارات لانها سترفع اسعار مواد التموين .. اذن الحل ان نذهب الى

هي السلطة الرابعة ومن أجل هذا كما قلت لا اريد ان اطل علىكم ولا اريد ان يكون الحديث من جانب واحد بل وانما اريد ان يكون حوارا على طريقة المسئلة الواحدة التي تناقش كل امورها بوضوح وبصراحة وبحب وبحرص والتزام بالمصلحة العليا لهذا البلد الذي نتشرف جميعا باننا ننتمي اليه .. وشكرا

بداية الحوار

اليسار واسلوب الدهماء

وبعد ذلك اجاب الرئيس السادات على سؤال حول تصور سيادته للمرحلة القادمة بعد التأييد الشعبي الرائع للمبادئ التي اعلنها الرئيس السادات ووافق فيها الشعب في الاستفتاء الاخير ..

وقال الرئيس السادات الان المبادئ الستة لاستفتاء الشعب قبل ان احكى عن التصور اريد ان اعود الى الوراء قليلا .. كما تعلمون بدانا تجربتنا الديمقراطية وفي كل مرة كنت اعود فيها الى الشعب تذكرون مباشرة عقب معركة اكتوير رفعت الرقابة عن الصحافة لأول مرة منذ اربع سنوات الى الان ثم تقدمت بورقة التطوير للشعب ونوقشت وانتهت الى ان اى عمل سياسى لابد وان يكون فيه ثلاثة اجنحة .. يمين ووسط ويسار وليس متصورا ان هناك شيئا اخر يمكن اضافته الى ذلك .. وحسب ما اخترنا في تجربتنا من ناحية وبالمفهوم العلمى في عالم اليوم



المصيبة الأكبر انه كمان نيجي ونحطم
١. اتوبيس بحجة انه بنحتاج على
قرار من قرارات الحكومة .

هذا ليس خلق الشعب المصري ..
وانا قلت ان دم اول شعب قامت
على ضفاف النيل اول حكمه في
التاريخ اول دولة قامت في التاريخ
كانت هنا موسى ده اسلوب الشعب
المصري وانما ده اسلوب الدهماء .

أسستفلال الديمقراطية

ان يخرج اليسار المصري ويصف
ما تم .. نهب المجمعات الاستهلاكية
وحرقها .. حرق الاتوبيسات ونحن
نعانى أزمة مواصلات .. محاولة
حريق القاهرة بعمل منظم .. بعمل
مخطط بمعنى ان اتوبيس يتحرق
يروحوا جايينه وحاطينه امام المطافى
علشان هربيات المطافى لا تتمكن من
الخروج لاطفاء اى حريق وعلى الصحف
فى كل مكان ياخذوا الدهماء يحرضوها
واللى بيحرضوا يسيبوا الساحة قبل

ما تصل قوات الامن .. طب كل ده
حصل .. افاجأ بانه اليسار المفروض
ان يكون يسارا مصريا يخرج بان ما
حدث هذا هو انتفاضة شعبية .. انا
بقول انه من ذلك التاريخ كتب هؤلاء
الذين كانوا قائمين على أمر اليسار ..
كتبوا مصيرهم بأيديهم .. لا يعنى هذا
اننى ضد وجود اليسار كمبدأ أو
كأساس .. لا .. انا ضد من يحاول
ان يستغل الديمقراطية فى اليمين أو

المجمعات الاستهلاكية لنهبتها ونحرقها
.. دم الحل فى التكوين ..

فى المواصلات .. نحن نعانى أزمة
مواصلات .. حق وعدل الحل هو ان
نحطم .. اتوبيس وقبل كدة علشان
برضه تعرفوا كيف صبرت وثابرت ؟
الحقيقة فى جولة وانا ازور ايران منذ
ثلاث أو أربع سنوات علمت ان ايران
بتصنع الاتوبيسات المرسيديس فسالت
الشاه فقال لى نعم فقلت له والله
انا عندي أزمة مواصلات .. تقدر
تبعث لى كام اتوبيس قال ابعث لك
٣٠٠ اتوبيس .. بالشروط اللى فى
المسوق نفسها .. طيب لما عدت
طلبت من رئيس الوزراء والوزراء
المختصين يبرموا هذا الاتفاق
وابرموا الاتفاق فعلا وبدا توريد الـ
٣٠٠ اتوبيس علشان نحل أزمة
المواصلات

نشوف بقى التجاوز فى السلوك
الديموقراطى .. يقف نائب ويوزع
الانتخابات يمينا وشمالا .. وان هذه
الصفقة فيها كذا وفيها كذا وفيها كذا .
وتناقش امام المجلس .. بعد ان
تمتلىء مصر شكوكا .. وخط الشكوك
هذا يحط تحته خطين لان ده عملية
اساسية من اللى حكلم معاكم فيها
النهاردة : فى النهاية يثبت انه ما فيش
فى الصفقة حاجة ابدى .. اطلاقا ..
بكل المناقشة الحرة .. اطلاقا ..
تشويش وبس وانارة واستفلال
للمشاكل اللى احنا فيها .. المصيبة
الكبرى انه موسى بس كده ... التشكيك
والانارة حتى لا يعمل او يتخذ قرارا
اى مسئول خوفا من التشهير ..



المشكلة : شهوة الاضواء

برغم هذا وكان لازم من هذا التاريخ .. وبلاستفتاء بتاع فبراير اللي بعد هذه الاحداث كان لازم اضع هذا الموضوع امام الشعب لكي يقول كلمته فيه ولكن التجربة غصه لسه وانسا اريد فعلا ان تنجح هذه التجربة .. اجلت ولكن الكثير بيخطئوا هنا في مصر لما يمتقدوا اني انسى او ان الامور المبدئية تهتز عندي .. ابدا ولو بعد مائة سنة .. ابدا .. مشينا جينا في الصيف واعلن عن قيام حزب الوفد .. او بدأوا يتكلموا عن قيام حزب الوفد .. وحذرت في أكثر من خطاب في الصيف الماضي وفي منطقة القنطرة بالذات ويمكنكم ان تعودوا اليها ... فانتهم طبعوها عندهم .. حذرت من انه لا عودة الى الوراء ولا الى اساليب ما كان قبل ثورة ٢٣ يوليو ومجتمع الواحد في المائة ومجتمع الباشوات .. كل هذا حذرت .. شهوة الاضواء عبد البعض بنفسه الكثير ويتحجب عنه شيء اساسي يجب ان يتمتع به السياسي هو متى يقف على المسرح ومتى ينزل ويكلم مكانه لاجيال جديدة .

ماذا قال كبيرهم ؟

البريق غلب وقام ما سمي بحزب الوفد الجديد ولا اعترض لي على الاطلاق .. سارت الاجراءات حسبما هو وارد في قانون الاحزاب النسبي أصدره مجلس الشعب أفاجا بالعودة بقى الى كل ما كان قبل ٢٣ يوليو

في اليسار أو في الوسط . أنا ضد من لا يحتكم الى الالتزام الخلقى في أى جناح من الجناح . أنا ضد من يحاول أن يزيّف التاريخ في أى جناح من الجناح . أو على أى صورة من الصور .

من هذا التاريخ كتب القسائمون على اليسار وأنا اعلنت ايامها وبمنتهى الصراحة قلت انى اخطأت انى تركت لعناصر غفلة لانها قامت وتعلمت وتربت في كتف الاتحاد السوفيتى .. وكل ما يقوله هو الصبح .. وكل ما يرفضه هو الخطأ .

والوحيد في العالم اللي شارك جماعتنا اللي قالوا على انتفاضة الحرامية انتفاضة شعبية كان راديو موسكو والاتحاد السوفيتى .

فانا لا اتجنى .. لكن منذ ذلك التاريخ كان امرا جنتونا فيه .. فات ١٨ و ١٩ يناير واستمرت الممارسة ولم اتقدم الى الشعب اللي استنكر بجميع طوائفه .. ولعلكم لا تعلمون أنه من خمسة وعشرين قرشاً الى عشرة صاغ الى جنيه الى شسهاذة استثمار بعثوها الناس البسطاء من الشعب علشان يعبروا عن استنكارهم لما تم من حريق أو من تدمير وتخريب للمرافق اللي هي ملكنا كلها في مصر وتدهلوا عندما تعلموا أن هذه الحصيلة بلغت أكثر من ٨٠٠ ألف جنيه بأسماء أصحابها وكلفت رئاسة الجمهورية أن ترسل الى مجلس الشعب كل اسم والتبرع الذي تبرع به .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قدامه ومش قادر يجيب لهم اكل ومش قادر يعمل لهم حاجة . بذل المستحيل وقاوم .. يقف ويقول أنه لم يكن فى مصر اقطاع .. الله غريبه .. ده الادهى من هذا أن ثورة ٢٣ يوليو انقلاب عسكرى .. قاموا لما لقبوها ها تبقى فحة قالوا انقلاب عسكرى ايده الشعب ..

مكساة ثورة يوليو

انا بقول ان ثورة ٢٣ يوليو فى أثرها هنا فى مصر لا تقل أبدا عن الثورة الفرنسية وستظل الى الابد .. الثورة الفرنسية انتكست أكثر من مرة ولكن برغم كل الانتكاسات حصل المواطن الفرنسى فى أقصى الارض فى فرنسا على حقوقه الى الابد ولم يعد اقطاعى يتحكم فى الارض وفيه وفى مصيره وفى كيانه وفى حياته .. وانتهت .. بقت فى العالم كله الحرية والاخاء والمساواة وزى ما احنا شافين فى فرنسا علشان ينتخب اى واحد بينزل الفلاح والعامل علشان يديله صوته .. انتهى الى الابد عصر الاقطاع بكل ما فيه فى فرنسا من تاريخ قيام الثورة .. هنا فى مصر نفس هذا الاثر برضه مش قادرين يستوعبوه انتهى الى الابد هنا فى مصر أنه الفلاحبقى بسببه ما هم كانوا اتراك ويشتموا بآيه يقولوا دا أنت فلاح .. دى الشتيمة اللي عنده .. والعامل ليس الا كمية مهمله ويتلاعبوا بييه وبمصائره .. والفصل التعسفى .. لان طبقة الواحد فى المائة هم كبار الملاك .. الاغنياء واللى مفيش مشكلة

[اقطاع أبدا .. مصر لم يكن فيها اقطاع] هكذا قال كبيرهم .. لم يكن فيها اقطاع ووقف مستشار فى نادى القضاة فى اكتوبر الماضى بعد أن سمع هذا فى البنى اللي بجوار نادى القضاة وهى نقابة المحامين وقف وحكى عن تجربته وهو وكيل نيابة فى المنوفية حين دعى الى منزل فلاح يعمل فى دائرة الامير محمد على وكيف أن باشكاتب الدائرة اضطره .. ونحن نعلم أننا كفلاحين أول ما يتميز به الفلاح هو الايمان .. ايمان عميق يتعلمه من التراب اللي بنشأ عليه فى القرية .. والانتحار كلنا نعلم أنه كفر وهذا أمر اذا صح فى المدينة فلا مكان له أبدا على الاطلاق فى مجتمع القرية مهما كانت الامور الى يومنا هذا والى أن تقوم الساعة ..

انا اتحدث عن هذا وانا واحد منهم .. يذهب ليجد فلاح شائق نفسه .. يذهل المستشار .. حكي القصة حكاهما أمام مصر كلها فى احتفال نادى القضاة فى اكتوبر الماضى وامامى يصل الأمر أنه الفلاح البسيط يصل الى درجة الكفر لان باشكاتب الدائرة ضيق عليه الخناق .. وهو عنده كرامة فقاوم وظل يقاوم فقطع عيشه من كل ناحية بحيث بقى يخرج يروح فى بلد بعيدة جدا علشان يشتغل ويأكل أولاده وزوجته فيواجه بها يواجه به تفتيش ميت خلف بتاع البرنس محمد على لان باشكاتب الدائرة عنى بانه فى أى مكان يروحه بيعت قبله .. فى النهاية بعد كل المقاومة الممكنة شق نفسه لانه لقى زوجته وأولاده وأطفاله جباع



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لواحد منهم فى بيته مما يعانیه الشعب
مشى قادرين يفهموا انه منذ ٢٣
يوليو ومهما كانت تجاوزات ثورة ٢٣
يوليو .. منذ ٢٣ يوليو والى الابد
حصل المواطن المصرى فى القاعدة
العريضة .. الفلاحين والعمال والمثقفين
الغلبة .. ماهو المثقفين مشى كلهم زى
ما بيدعى بعضهم فيه مثقفين غلبة
برضه .. حصلوا الى الابد على حقوقهم
حتى برغم التجاوزات ومع ذلك لما
حصلت تجاوزات من ثورة ٢٣ يوليو
أعلنت وأعلنت فى مجلس الشعب
اخيرا وأمامكم بأعلن الان مجددا اننى
مسئول عن كل قرار اتخذ وتجاوز
خلال ثورة ٢٣ يوليو من قيامها فى
يوليو ١٩٥٢ الى ولايتى فى سبتمبر
١٩٧٠ . ومن واقع هذا أنا بتصرف
وصلحت كل حاجة .. لميت الجراح
وقلب وبنبدأ ونرمى الحقد وبنجيب
الحب وبنكون مجتمع العائلة المصرية
لا ده فيه ناس خلقوا للحكم ..
طبقة خلقت لتحكم لان لهم ميزات ما
أعرف يمكن زى زمان .. ما كانوا
بيعلمونا فى القانون الحق الالهى ..
لهم الحق الالهى أنهم يتصرفوا فى
مقادير البشر وأنهم مؤهلون وغيرهم
غير مؤهل لهذا .. غريبة .. ثورة
٢٣ يوليو انقلاب وتجاوزات وبعدين
مقارنة بين ثورة ١٩ و ثورة ٢٣ يوليو
.. عيب .. ده فى ثورة ١٩ شعبنا
قام وهدفه الأساسى هو المستعمر ..
انتهت بايه .. بصراع على الكراسى
والمناصب والسرقة والباشوية وأصحاب
المقام الرفيع .. مشى هو ده اللى
انتهت اليه ثورة ١٩ وسايوا المستعمر
نهائيا .. الشعب بيقول لهم لما قام

فى ثورة ١٩١٩ أنا قايم ضد المستعمر
.. انجلترا .. هم لا .. انتهى الامر
بيهم الى ما جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو
أمرا حتميا لازالة كل هذه الآثار والى
الابد ..

مؤامرة صمت غريبة

رده الى الخلف وبعدين محاولة
لتزييف التاريخ مشى محاولة
.. مكابرة .. ثورة ٢٣ يوليو
انقلاب عسكرى الوفد القديم هو
الممثل الوحيد للامة .. وبخلافه مفيش
حاجة أبدا .. وأن الثورة حتى ما
قامتش الا علشان تخلص من الوفد ..
وكانه كان فيه وفد يوم ٢٣ يوليو لما
قبنا .. هو كان فيه وفد وقتها
والاحزاب نانى .. هم كانوا اهتراوا
نهائيا .. وفساد حزب الوفد هو الذى
عجل بالثورة لانه بقية الاحزاب ..
أحزاب الاقلية لم يكن لها التأثير على
القاعدة الشعبية كما كان التأثير للوفد
وهو حزب الاغلبية .. يوم أن فسد
الوفد واهترا وكلنا نعلم من الذى عمل
هذا .. وبعدين فيه مؤامرة صمت
غريبة .. مين اللى أفسد الوفد ووصل
به الى انه مهترى يدفع للملك ويدفع
للانجليز ويستعين مرة بالملك على
الانجليز ومرة بالانجليز على الملك وهكذا
بعد ما كان تاريخ الوفد الناصع هو
مقاومة المستعمر والسراية الاثنين وكنا
كلنا وفديين وأحنا صغيرين .. ماحدث
فيما شذ عنهم .. مؤامرة صمت ..
الله بقت ثورة ٢٣ يوليو قايمة علشان
بتقول انه هذا الفساد لابد أن ينتهى
والى الابد والقاعدة العريضة المحرومة
تأخذ حقها أيضا والى الابد .. وتصبح



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

اصلحناها .. ده حصل أكثر من هذا ده حصل أنه لأول مرة فى تاريخ الثورات وانتم كلكم القبة الكبيرة فى الاقلام .. لأول مرة فى تاريخ الثورات يتجى ثورة بعد ٢٥ سنة تقول اتفضل يا شعب الامانة كاملة بديمقراطية ولا اجراءات ومعتقلات مفلقة من ست سنوات قبل هذا التسليم وحرية وأمن وأمان لكل مواطن وتقوم الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية .

الاسلوب تشكيك وتجريح

الكل رحب بقيام الوفد الجديد .. وأنا بالذات زى ما قلت لكم ليس لى اعتراض على قيام وفد جديد .. وحزب وطنى جديد .. اى ناس .. بس بالمفهوم اللى خطى به الشعب فى ٢٥ سنة خطوات لارجعة فيها ابدأ .. تحت اى كلام . التشكيك ينال منى .. يصل الى الحكم ازاى الهدف الاول هو الوصول الى الحكم .. تماما كما حدث بعد ثورة سنة ١٩ وانقسموا .. الانجليز ادونا استقلال ناقص سنة ٢٢ ولهونا بالدستور والمناصب الوزارية معدوا يتخانقوا .. وفضلوا يتخانقوا لغاية ما قمنا احنا سنة ٥٢ .. لانه مسكوا قطعوا لحم بعضى .. واسلوب العمل السياسى هو التشكيك واضح ده اسلوب زمان نعمله دلوقت .. تشكيك .

هضبة الهرم .. ده الدولة باعت اثار مصر وثقافتها وقيمتها .. الشركة اللى عملها عبد المنعم الصاوى بتاعة دور السينما .. ده بيع لعقل مصر وتراث مصر .. نفس الاساليب

هناك فرصة متكافئة .. وبأسعد اعظم سعادة فى قريتى ما كنش فيه حد متعلم غيرى أنا واخوتى .. النهاردة فى قريتى اساتذة جامعة .. وأطباء ومهندسين وكليات علوم وازهر .. ليه .. لانه فيه فرصة متكافئة .. اللى مجتهد ويبجيب مجموع بيخش ما بيسالوشى أبوك بين .. وانت مين .. زى زمان .. أو ادفع كذا .. المصاريف ..

أمر غريب جدا بقى تجاوزات اليسار اللى حكيت عنها .. تجاوزات الوفد الجديد اللى طلع .. وكل همه شىء واحد .. الردة .. ثم التشكيك .. بقى التشكيك ده له تاريخ فى حياتنا فى مصر .. أول ما تعلموا الجماعة اليساريين القدامى دول السياسة واحترفوها .. اتخذوا من التشكيك سلاح قام به على دماغهم . كلهم لانه فى سنة ٥٢ لما قمنا بثورتنا فقدنا الثقة كاملا فى كل واحد فيهم .. وكان لابد أن تقوم ثورة دموية علشان تخلص وكانت فى سبيلها بدأت بحريق القاهرة .. كان السلامة الاولى .. وقمنا احنا كبديل فى ٢٣ يوليو منذ ٢٦ سنة وسبوا الثورة البيضاء .. ما رحتش نقطة دم .. حصل صحيح بعدها تجاوزات عالجتها الثورة من داخلها . وليس بثورة مضادة لان اللى أنا عملته فى ١٥ مايو مش ثورة مضادة ده ثورة بتصحيح الثورة الام .. ٢٣ يوليو ماحصلتشى فى التاريخ .. الثورة الفرنسية لما انتكست من جمهورية قلبت امبراطورية .. لاه .. احنا حصل اخطاء وتجاوزات من داخلنا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

القديمة .. فى الوقت الذى هضبة الهرم قامت وفيه اعتراض عليها .. آه طيب ما يرجع المشروع يتناقش من أول وجديد .. يتلقى ده ويتعمل واحد جديد بداله .

أعملوا لجنة فى مجلس الشعب مع الحكومة فى المشاريع الكبيرة التى مثلا تتعدى ٥٠ أو ٦٠ مليون جنيه تبقى التى تقرها لجنة حكومية وشعبية من مجلس الشعب .. مفيش مانع .

بناع الفن .. كل منتج سينمائى وكل موزع .. وكل فنان وممثل مدعو يتفضل يخش الشركة .. ويعملوها هم ويصلحوا دور السينما هم .. ما عندناش مانع .

انما العملية راجعة لزمان .. الاسلوب القديم .. تشكيك .. تجريح يفقد الشعب .. ويستغلوا فى هذا معاناة البلد فى المصاعب التى احنا عارفينها كلها .. والازمة الاقتصادية وعنق الزجاجة التى احنا فيه من فترة وقدامه لسنة سنتين على الأقل الى ان نعبره ان شاء الله كما عبرنا قبل كده ما هو اسوا من هذا بكثير .

يوم ما كان اقتصادنا تحت الصفر زى ما قلت لكم قبل معركة أكتوبر .. أضفالى تجاوزات اليسار .. تجاوزات قدامى السياسيين المولعين بالاضواء .. والاسوء بقى كمان طلع مش بس كده طلع ان هناك حسابات بتتصفى وكان الشعب ومصالحه وكيانه ده شيء نسيه بقى .. ونفقد نصف فى

حساباتنا مع انه ٢٣ يوليو .. ثورة ٢٣ يوليو ما صفتش حساباتها معاهم .. بدليل انه بعد ٢٥ سنة بيجدوا حرية وطمأنينة وديمقراطية وشرعية دستورية .. ومعتقالات مغلقة .. وحرية صحافة .. ولم يكن واحد فيهم يستطيع ان يحكم بخير كل هذه الاجراءات .

القاهرة تصفية حساب مع ثورة ٢٣ يوليو .. ليه .. احقاد شخصية .. غل .. نزوات زعامة .. اسلوب انتهى .

ده الذى خلانى الحقيقة لما بتسالنى وبتقوللى الاستفتاء .. فقلت لى لازم أرجع لورا .. بقى فيه تجاوز هنا لناس عايزين يقوموا يحولوا .. يتخذوا من مشاكلكنا .. التى هم اليسار .. قيادات اليسار .. التى نشأت وتربت فى احضان الاتحاد السوفيتى .. بتجعل من هذا البلد منطلق يقفزوا الى السلطة عن طريق التخريب والدم والتدمير .. ويتباهوا .. ولاول مرة فى حياتهم لم يكونوا يحلموا ولا اى انسان آخر فى مصر فى الفترة الماضية ما بعد الاستقلال .. ما كانش انسان يستطيع ان يصدر صحيفة بدون اذن من ادارة المطبوعات والداخلية وحكاية طويلة .

لاول مرة .. لانه فيه ديمقراطية .. ولانى مصر ان تكون ديمقراطية حقيقية يصدر قانون الاحزاب .. ويدى لكل حزب الحق فى اصدار صحيفة فلايسال حزب اى انسان ويصدر صحيفته فوزا .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لهدم السلام الاجتماعى .. هدم السلام الاجتماعى ..

هدم السلام الاجتماعى يعنى أيه ..
وانا بانكم وبا اقول انا عاوز مصر ..
انا با اعمل دولة المؤسسات فى مصر
انا عاوز كل مواطن ومواطنة على
أرض مصر .. يشمر بالامن والامان ..
لانه ده من حقه .. ولانه زى ما قلت شعبنا
شبع نضوج .. ما هوش قاصر أبدا
شبع نضوج ولازم ياخذ وضعه تماما ..
الدعاوى دى كلها يستغل الضائقة
اللى احنا بنعيشها .. والمشاكل اللى
احنا بنعيشها .. زى بالضبط برضه
أقصى اليسار ده واقصى اليمين اللى
طلع فى الوفد الجديد اللى عاوز يعود
بالبلد لورا ..

الاثنين بيشتغلوا نحو اثاره البلد
على بعضها .. وتقوم .. ونبدأ فى
عمليات الدم بقى .. عمليات دموية ..
وده مش طبيعة شعبنا .. ولا تقاليد
ولا قيمه .. أبدا .. أبدا ..

مشركين ليه .. لان الهدف هو
السلطة .. زى ما كان أيام فؤاد
وفاروق .. والكلام اللى كان ماشى ..
كان كل الهدف هو السلطة ..

الاستفتاء تأخر عاما

ويستمعوا بالانجليز على الملك ..
ويستمعوا بمعرفش بيمين على مين ..
وحكاية وبمدين الأساس كله ..
تلويث .. تشكيك .. تهريج ..
دى الخلفية اللى خلتنى .. نزلت
بورقة الاستفتاء اللى اتأخرت نسخة
فعلا .. ماكانش لازم تتأخر .. دى
اتأخرت سنة .. المبدأ الاول فيها

ويحصل اليسار لأول مرة على
صحيفة بدون اذن من مخلوق ..
القانون ببديها له .. سيادة القانون
ببديها له .. ويصدر أكثر من كام عدد
انثاسر .. ثلاثاسر .. كم ١٦ .. يعنى
١٦ عدد فى ١٦ اسبوع .. وكل عدد
متهم سم وحقد ومراة وانتفاضة
١٨ و ١٩ ..

هم يعنى سبتهم ١٦ اسبوع ..
لا اثروا ولا هايثروا .. لكن هل ده
هو اليسار الديمقراطي .. هو ده
حربة الصحافة .. هو ده الالتزام
بأهداف البلد .. بالسلم الاجتماعى
وبالوحدة الوطنية فى الوقت اللى
بتواجه فيه .. فى الداخل وفى
الخارج معارك مصيرية ..

ما بصوش على اسرائيل وشافوا
بياكلوا بعض من جوه .. لكن فى
السلوك أمام الكل .. أبدا .. كله
بيقولوا كلنا ورا بيحين ..

لا يمكن نسمح لامريكا تضغط علينا
مع اختلافهم الجذرى معاه .. ده
متصل .. حتى مجرد الوعي القومى
وما نيش طالبه كنت لانه مانيش فى
حاجة اليه .. شعبي واضح معايا
تمام .. بيتش فى وانا يا أثق فيه
مائة فى المائة .. لكن على الأقل
يعنى نضع لاجيالنا المقبلة تقاليد ..

صدر ١٦ عدد وكلهم .. طيب عملية
المنشور السرى بتاع زمان ده كان
انتوا تحت الأرض .. ده انتوا عندكم
جورنال علنى .. ليس لاحد الحق أن
يتعرض له .. الا القضاء .. طيب
ليه بتعملوه منشور ثانى .. وابيه ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بيستوعبهاش لانه كثرت زيادة مابقاش
يعنى ذهنى يستوعبها قوى .

وفى مارس ٧٣ قالوا دى الدنيا
انتهت .. انتهت فعلا جيفسا ..
واتلموا على مراسل اجنبى كتب ثلاث
مقالات فى الجارديان وثلاث مقالات فى
نيويورك تايمز اللى يقراهم يقول رحم
الله مصر ومن فيها وما فيها .

والعبط ايامها مش عارفين انى كنت
فى فبراير على نخته الرمل وفى مارس
با ادى امرى الانذارى الاول للمعركة
.. وما قلتش ..

وللاسف كان فيهم مثقفين مصريين
او ممن بيطلقوا على نفسهم مثقفين ..
مصريين وانا قلت لى رأى يعنى الثقافة
اذا ما كانتش بتضيف الى الانسان
ايماذ معينة ماهش ثقافة دى شهادة .

لن استسلموا ابدا

فى هذا الوقت عاوز أقول لكم وفى
نقابة من النقابات .. باقول هنا
ما يمسكش ليه .. وفى نقابة من
النقابات وبعد ما الطلبة اترزلوا ..
أنتم عارفين حركة الطلبة كلها كان
اليسار الماركسى بكل فروعه وبكل
شكاله .. فى نقابة من النقابات بيعتوا
يجيبوا امهات الطلبة اللى مقبوض عليهم
فى النيابة .. أنا لم استخدم سلطة
الحاكم العسكرى لا قبل حرب اكتوبر
ولا أثناءها ولا بعدها ولا أنا فى حاجة
لان أستخدمها الآن أبدا .. بتدينى الحق
أفتح المعتقلات .. أبدا .. ما فتحتش
أنا أحلت للنيابة وبعد ايه .. بعد
سفالات .. أما يروحوا يحتلوا مثلا
المجلس الاعلى للجامعات فى جامعة
القاهرة عشان حيلنوا بقى لجنة الطلبة

بيقول عدم تجاوز تقلد وظائف الادارة
العليا فى الدولة أو القطاع العام أو
الترشيح لمجالس ادارة النقابات العامة
والمنهية والكتابة فى الصحف او العمل
فى أى وسيلة من وسائل الاعلام أو
فى الدعوة لمبادئ تتنافى مع احكام
الشرائع السماوية أو تعرضى بها .

بوضوح .. وبصراحة .. زى أنا
ماقلت .. من لا ايمان له .. لا امان
له .. احنا كده طلعتنا كده فى القرية
والقرية هى اساس مصر كلها ..
القرية هى اللى يتطلع الفلاح والعامل
والمتقف والجندى والراسمالية الوطنية
هى اللى يتطلع كل حاجة .. وهى اللى
بتدينا العيش وبتدينا الاكل .. وبتدينا
كل حاجة دى تقاليد القرية .

ماركس فى موقع قيادى .. لا ..
بصراحة كده وبوضوح .. طب وليه
منصوص هنا .. القطاع العام ..
كلكم عارفين وعرفتم لما بيمسكوا كانوا
فى القطاع العام مسئوليات بتتحول كلها
لمحاولة لايجاد قاعدة لهم تنظم للقواعد
الى يقفروا ويثبوا بها .

مجالس ادارات النقابات .. كلكم
عارفين .. فى يوم من الايام .. مثل
معركة اكتوبر ٧٣ .. يوم ما قالوا ..
ما أنا قلت القاهرة ٧٣ وقاهرة ٧٨ ..
فى ٧٣ فى مارس قالوا مصر انتهت
.. واتصلوا بالمراسلين الاجانب هنا
.. اللى معانا دول .. وقالوا لهم ..
واحد يقول لهم ده فيه انقلاب عسكرى
.. الثانى يقول لهم دا البلد راحت ..
السادات لن يحارب .. الاستسلامية
الانهزامية .. التصفية .. تعبيرات
كثير ذهنى ما بياخذهاش يعنى مسا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أنا خايف من الحساب

بقولها قدامكم بلا أى تردد .. قلت خلاص المسألة تمشى بس يلتزموا أنا مفيش بينى وما بين أى واحد شىء إلا الالتزام بأهداف البلد .. أما انه يخطئ أنا بشر .. أما انه قد يسيء نحاول تقويه .. لكن مفيش خصوصية بينى وبين مواطن طالما أنا على هذا الكرسي - ليه .. أنا مابعملش عثمان أكسب بها لا - أنا خايف من الحساب يوم الحساب .

وأنا فى هذا الكرسي مسئول عن كل مواطن مصرى بل مسئول عن حبة الرمل الللى فى أقصى الصحراء وفهمى للمسئولية .. اتخطوا الشيوعيين عثمان يكوئوا أغلبية فى النقابة - واتخطوا الشيوعيين فى إدارات الصحف .. واتخطوا الشيوعيين فى الاعلام والثقافة .. وبعدين أظن بعد ١٨ و ١٩ أظن يبقى تفريط فى مسئوليتى وفى حق هذا الوطن اذا أنا سمحت بأن يستمر هذا الوضع بهذا الشكل .

مش معنى ذلك أننى حقول طلعموا لى ده من الجدول أو دخلوه .. لا أبدا أنا بقول الاتى .. من الان على كل انسان أن يلتزم ببلده - فاذا لم يلتزم عليه أن يكون جاهزا للجزاء ومفيش تسبب بقى - ايه الللى جرى فى الفترة الماضية - صحفيين فى العراق يروحوا مكونين مكتب وهينة ويمعلنوا أسماءهم رسمى والعراق تخصص لهم محطة إذاعة الى هذه اللحظة وظيفتها الشتيمة فى مصر الللى ما فيهاش ديمقراطية .. واللى بيغرقوهم فى دجلة

والكوميونات الللى بره .. ما هى لجنة الطلبة جوه الجامعة ومن بره بقى الكوميونات فى القاهرة تتجاوب مع لجنة الطلبة وتنتهى العملية وتقوم الدولة الماركسية واستخدموا السفالات والبذاعات فى ٧٣ نقابة من النقابات المهنية تبعت تجيب امهات المقبوض عليهم للبذاءة والسفالة ..

بتجيبهم ويقعدوا فى النقابة علشان يعملوا مظاهرة لانه بدهم ان يشتوا أن مصر مفيهاش استقرار ولا نظام .

اتحصلت رذائل كثيرة قوى .. قوى .. وعثمان كده أنا جاي لسكم وباتكلم معاكم بمنتهى الصراحة عثمان من الان فصاعدا وبعد ما قال الشعب كلمته باجلى وضوح .. لن أساوم أبدا أبدا مهما كان .

لن أساوم ولن أقبل باقل من الالتزام واجراءاتى باتخذها فى وضوح النهار ما بلجأش أبدا الى اجراءات تخفيه .. ولا مخفية أبدا .. بأخذها فى وضوح النهار أمامكم وأمام الشعب كله ..

أدى النص على عضوية مجالس إدارة النقابات .. لها تاريخ وادكانوا فهموا من ٧٣ ان أنا نسيت لا ٧٨ بعد خمس سنين ما أنسايش لان يبقى كل واحد عارف ويفتح عينه لانه مهما مضى الوقت ومهما مدحت فى جبل الصبر بيجى الوقت الللى اذا لم يرتدع لازم أردعه .

النقابات العامة المهنية حكيت لكم عنهم .. الكتابة فى الصحف .. وبمنتهى الصراحة دخل فى جدول الصحفيين شيوعيين فى مرحلة ما لكى يكونوا أغلبية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

زى ما كانت فى بيروت ووظيفتها
الشتيمة فى مصر حيهزوا مصر .. أبدا
.. طيب ما هى هنا صحيفتهم طلعت
١٦ اسبوع ماهزتش شعرة فى مصر
وهم اللى هناك مش هيهزوا أبدا ..
لكن لا نعيش تسبب بقى تانى أبدا ..
صحفى يحب يزود دخله يقوم يكتب
عشان ياخذ مرتب يكتب فى الا عند
الناس اللى عايزين يشتموا مصر وهم
اللى بيدوا القلوس الكثير .. يروح كاتب
مندهم ويشتم بلده ويهاجم بلده عشان
الاذاعات المعادية لمصر تأخذ وتنشر له
كلامه .. عمليات تسبب .

عشان كده أنا بطلب من نقابة
الصحفيين مش بس كده ... لا أنا
بطلب من نقابة الصحفيين كل كلمة
كتبت قبل معركة أكتوبر ومن الذى
كتبها وكل من بشر بالانهازية أو بشر
باستحالة المواجهة بيننا وبين اسرائيل
لأننا صفاتنا وصفاتنا .. أنا عايز كل
ده يطلع ويسجل ويعرفه الشعب
ويتخط كل انسان فى مكانه ..

عشان كده قلت الكتابة فى الصحف
أو العمل فى أى وسيلة من وسائل
الاعلام .. التلفزيون والراديو زى
ما قلت ما اختلش عن الصحافة وكان
مليان كله باللون أو الدعوة بمساذى
تتافى مع احكام الشرائع السماوية
أو تعرض لها .. واضحة اظن وبالذات
الاحاد .. ومش شرط أنه الاحاد
منهم ناس برضه .. وبيتباهوا أنه
الدين ليس الا غيبات والغيبات ليه
احنا .. والعلم ولوقف كل شىء يعنى
احنا لازم نأخذ بما يأخذ به العالم
اليوم ونطرد الغيبات العيلة .. فكرة

هنا واللى بيضعفهم جسديا هم
الديمقراطية - هنا مفيش ديمقراطية
وبعدين سبب عشان يقولوا دا المصريين
هم اللى يشتموا فى بلدهم .. من
راديو العراق وراديو ليبيا .

طيب فيه من دول أعضاء فى النقابة
- النقابة تقبل أن دول بيقوا أعضاء
تانى فى النقابة .. آسف .. زمان
أنا كنت بقول سماح ونحاول نصلح
.. من النهارده آسف وسيعتوني بخطب
فى مجلس الشعب وقلت أنا جيت
لنقيب الصحفيين نتيجة الاستفتاء
بعثتها للاربع مؤسسات الرئيسية فى
الدولة - السلطة التنفيذية والسلطة
التشريعية والسلطة القضائية وسلطة
للصحافة السلطة الرابعة .. هبعت
النتيجة لى تكون وثيقة للتاريخ مؤسسات
الدولة تحفظها وتعرفها وتطبقها لان دى
ارادة الشعب .. لان اسمح بقى بهذا
التسبب .

الايمن والكبيوتر

فى باريس .. الدكان بتاع بيروت
قفل .. راح فتح فى باريس .. وليبيا
بتبعت .. والعراق ببعت .. وعجبنى
واحد كاتب يسارى عاد أخيرا من باريس
وكانوا هناك اتلموا عليه اللى قاعدين
فى باريس المصريين اليساريين الماركسيين
وقالوا تعال أقعد اكتب ويانا وبتاع
.. قام كان له رد لطيف عجبنى لما
سمعت هذا الكلام قال لهم حاضر ماهيتى
منين .. مين اللى هيدبنى ماهيتى ..
موجودين هناك وعلى رؤوس الاشهاد
معروف مين اللى بيمول هذه الدكاكين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أمريكا أمام الميناميين والكمبيوتر عمل كل الحسابات الا شيء واحد أما كانوا يسألوني قلت لهم عليه . قلت لهم ما يقدرش الكمبيوتر يسحب الايمان ما بيخشش وامشي في الكمبيوتر ده شيء داخلي في الداخل وسر من اسرار الكون [يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي / وما اوتيتم من العلم الا قليلا] كل اللي احنا شيفينه ده كل يوم بتطلع حاجات جديدة لكن فيه اساس .. فيه قاعدة احنا هنا اصحابها لان الرسالات الثلاثة نزلوا عندنا هنا .. احنا اصحابها فلا نتخلي عنها وعشان كده بقولها اصحابها فلا نتخلي عنها وعشان كده بقولها اصحابها بوضوح وصراحة .. السلوك في الرحلة اللي جايه عليه جزء كبير - مقدرش احط انسان في منصب قيادي او عام ويكون سلوكه خطأ ضد قيم هذا البلد .

انه لا يجوز الانتماء الى الاحزاب السياسية او ممارسة اي نشاط سياسي لسكل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل ثورة يوليو سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتحيا الى الاحزاب السياسية التي تولت الحكم حتى ٢٣ يوليو ٥٢ او بالاشتراك في قيادة الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي « مصر القناة » ..

ما هيش في حاجة لاني افسرها .. فيه فساد وافساد حصل ودأ اللي خلانا قمنًا بثورة ٢٣ يوليو . اذا كنا على أسلوب العائلة المصرية

العملية دا كلام فارغ لا اساس لها ودي حتى فكر غيبي .. الايمان .. ايمان ايه دا كل حاجة النهاردة في العالم بقت بالكمبيوتر خلاص .. الايمان دخله ايه الكمبيوتر سيحل كل مشكلة .. ما تقدرش ابدا تواجه المستقبل بمثل هذه الافكار لان اللي خدوا بها المجتمعات بره اللي خدوا بها شغفناها وصلت لايه .. عمليات الارهاب اللي طلعت والتحليل - الانحلال - حوالينا كلنا بنشوفه واحنا قيمتنا كلها وقوتنا كلها في مبادئنا .. نحن اصحاب الرسالات

وانا بتكلم عن نفسي لست الا فلاحا من وادي النيل جاي من التراب من هناك من على الباجورية .. واجهت الاتحاد السوفيتي وطردت ١٧ الف خبير في اسبوع - رحت امريكا وقلت لهم في الكونغرس امانام مجلس الكونغرس المجتمعين في جلسة مشتركة - انا لست حليفا وانها جاي لكم كصديق .. وباقول لكم اذا اخطاتم اخطاتم واذا اصبتم ساقول لكم امنيتم .. فلاح من وادي النيل كل ده جاي فيني جاي من الكمبيوتر عمل لي العملية دي والله يومها في جرنال الاهرام وكان له باع طويل في الحكاية دي قالوا ندخل الكمبيوتر في العملية ونشوف ايه اللي يجري طلع الكمبيوتر وقال اوعوا الحرب اوعوا هزيمة محققة كاملة .. لما دريت انا بالعملية دي ضحكت ليه .. لان اصلها ا تكررت في مينام لما انهزمت اكبر قوة .. واغنى قوة هي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تصورنا في يوم أنه سيكون فيه رادع
نفسى داخلى وحياء عند البعض ..
ويثبت أنه ما عندوش هذا الحياء ..
ونقول له لا .. خليك بعيد ولا بنهينك
ولا بنحط عليك حراس ولا بنقولك
ما تخرجش ما تسافرش .. ولا أقعد
فى مكانك بعيد لأنه انت ثبت أنه ليس
لديك حياء .. ويستثنى الحزبين اهتم
عارفين الحزب الوطنى ظل على مبادئه
الى النهاية وحتى كانوا يتندروا بيهاء
البعض يسخر منها انه لا مفاوضة
الا بعد الجلاء والكلام لكن الناس
فضلوا ماسكين .. احمد حسين لم
يهادن ولا السرايا ولا الانجليز ..
فى يوم من الايام .. تانيين لكل من
حكم بادانته من محكمة الثورة ومن
شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ يوليو
أحيلوا الى محكمة الثورة فى الجناية
رقم واحد لسنة ٧١ وكذلك كل من حكم
بادانته فى احدى الجرائم الخاصة
بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات
الشخصية للمواطنين او اذائهم بدنيا
او معنويا .. مكش ممكن أبدا أنه
واحد بنصف .. احنا بقى بنظهر
المسيرة شفنا اليسار الذى تربى فى
أحضان السوفييت عمل ايه .. شفنا
أقصى اليمين الذى عايز يرتد بينا وبدون
حياء .. عمل ايه بينقصهم مجموعة
ثالثة .. وبعد ثورة ٢٣ يوليو وكما
قلت أنا مسئول عن كل ما قع فى
البلد من صباح ٢٣ يوليو الى أن أموت
دول بتوع مراكز القوى واللى كنا
سمعنا عن فضايحهم وما أصاب
المواطنين على ايديهم فى مستوى واحد

الثلاثة عندى لانه وأنا بتعرض لهذا
أنسا لا أعمل كسياسى اذا اشتغلت
كسياسى يبقى لازم أهادن واحد وأضرب
بيه الثانى لغاية ما أخلص منه أقوم
أضرب الثانى وهكذا لغاية ما أصفى
الجو واللى متعارف عليه فى السياسة
بس أنا مش سياسى لاه أنا كل
اعترازى ان العائلة المصرية تقولى
انت أب العائلة المصرية اذا اى شيء
خطا فى المسيرة لازم أضسسه امام
الشعب بالكامل ولا بد فى كل مرحلة
من المراحل .. انه الطريق يبقى واضح
وسليم والنظيف امام الشعب ليه لانه
ماندوش حاجة .. منيش خايف على
الكرسى .. الكرسى ده ثابت لان الشعب
عاوز كده .. اراده البلد .. حتى لو
ما كنتش فى هذا الكرسى حقول للشعب
لاء المسيرة عايزه تنصف من كذا وكذا
وكذا ..

القيادة التزام بالمسئولية

ده أسلوبى .. يمكن دى أسلوب
فلاحي يمكن ده أسلوب متطرف شوية
والله الانسان مبيقدرش يشكل الا اللى
ربنا بيشكله عليه ثم وأنا فى هذا
الكرسى باريد أننى أقول لكم بمنتهى
الوضوح والصراحة .. موقع القيادة
يجب أن يظل موقع الالتزام بالمسئولية
وبالقيم .. بالقيم قيم هذا الشعب
وبالمبادئ التى نبنت من تراب هذا
الشعب وحافظت عليه زى ما قلت لكم
دلوقت ، حفظت عليه أصالته وصلابته
وقوته ضد كل المغيرين والمستعمرين.
أنا باعتبار دول الصف اللى بعد
ثورة ٢٣ يوليو ارتكب ما ارتكبوا

باعتبرهم مع الا الاثنين دكهم على قدم المساواة ويجب أن تنظير منهم الحياة السياسية اذا ما كانوا يعرفوها بالحباء برضه نعلمهم الحيا ..

بعد كده لكل من يثبت ضده انه أتى أفعالا من شأنها أفساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي للخطر سواء كان ذلك بالذات أو بالواسطة. ويمدد من قبيل أفساد الحياة السياسية وتعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي نشر أو كتابة أو إذاعة مقالات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة يكون من شأنها المساس بالمصالح القومية للدول أو اشاعة روح الهزيمة أو التحريض على ما يمس السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية . كل نظام في الدنيا لابد أن يكون له أدواته للحفاظ عليه .. على النظام احنا اخترنا الديمقراطية طريق ولن نعود فيها .. وزى ما قلت مفيش اجراءات استثنائية .. مفيش معتقلات من جديد .. مفيش حراسات مفيش قانون احكام عرفية .. وقبض واعتقال .. مفيش كلام من ده خالص .

احزاب قائمة آه .. للأسف حزنت لانه بعد ٢٦ سنة باقول ثانی طهروا نفسكم .. أصل قلناها من ٢٦ سنة للاحزاب .. طهروا نفسكم قاموا افتكروا انهم انبه منا وكل واحد قوى في حزب راح مطلع اثنين ثلاثة وقالوا احنا طهرنا نفسنا النهارده بعد ٢٦ سنة لانه باقول الحياء فقط .. بتتكرر المسألة المرة دي لاه .. ما بقولش طهروا باه .. لاه .. ده بارادة هذا

الشعب بأطهر والتطهير يمشى .

وبدل ما أفاجا بعد ٢٦ سنة انه اللي كان مطلوب تطهيره قبل ٢٦ سنة .. جاي بعد ٢٦ سنة يطالب بالحكم ويطلب بقيادة هذا البلد .. أمر مؤسف ومحزن .. لكن أنا مش نادم أن احنا جينا للشرعية الدستورية .. أبدا .. مش نادم أبدا .. لانسه بالشرعية الدستورية نستطيع انصحح كل مسار مهما كان .

فيه حرية صحافة

الصحافة هي السلطة الرابعة للشعب وهي ملك للشعب .. وفقا لاحكام القانون دوب لسنة ٦٨. ويتمين عليها ان تلتزم بنظام الدولة الاشتراكي الديمقراطي والسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين وكذلك بميثاق الشرف الصحفي انا عاوز على سبيل التفكه توزعوا الاعداد اللي صدرت من جريدة اليسار كجورنال حزبي لا قيد لمخلوق عليه . فيه حرية صحافة كاملة . وزعوهما على الناس في البلد عشان يقرأوا كيف استخدمت الصحافة الحزبية .. وكيف استغلت الديمقراطية الكاملة .

وانا باقول كاملة لانه مش بس ماغندوش رقيب .. لاه .. ده ما استاذنش هو عشان يطلع جورنال .. على عكس ما كان في هذا البلد .. ما استاذنش جهة .. ليه .. بقانون الاحزاب اللي صدر واحنا دولة مؤسسات نوّمن بسيادة القانون .. طلع جورناله ولا يتعرض له احد . عشان كده الصحافة ملك للشعب ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وأنا عندي أمثلة كثيرة .. لما كانت الصحافة ملك للأفراد قبل الثورة وفيه مخضرمين كثير .

أنا شاي ف عاشوا معايا هذه الفترة
.. لا مش انتى يادكتورة عيشة .. لا
فيه مخضرمين كثير عاشوا معايا وعرفنا
ازاى لما كانت الصحف مملوكة وازاى
كانوا بيخشوا فى المناورات .. وا اهن
مين أنا النهاردة بملى أفكاره وآراؤه
على هذا البلد .. ما شبعنا كفاية
وعرفنا قبل الثورة كيف كانت الصحافة
المملوكة للأفراد بتعمل ايه .

والتاريخ موجود .. وأنا برضه هنا
ليه لوم عليكم لانه لايجب انيكون فيه
مؤامرة صمت .. خطوا الحقائق قدام
الناس .. انا مش عايز اطلاقا اى شىء
لى انا شخصا او لهذا النظام كنظام
عايز يحمى نفسه .. ابدا انا عايز
احمى اجيالنا اللى جاية .. عايز احمى
المستقبل .. عايز احمى المصير ...
خطوا كل الحقائق وازاى كانت الصحف
وبلا اى تحرج وهى ملك للافراد .

قلب الحقائق بجراحة

وبعدين .. الصحيفة وهى ملك الفرد
أنا مثى مستعد أن فرد يهيا لى الراى
العام .. أو ملك للمول اللى بيديها
الاعلانات عشان تكسب .. أنا لا أثق
فيه ولا أسمح انه يوجهلى الراى العام
.. أو ملك لحزب موثور عاوز يعيد كل
ما كان زمان وكان ما كان قبل ٥٢ هو
المن والسلوى وبعد ذلك جه الحرمان
وجه الالام والمرارة والهوان كلام يعنى
عيب .. وأن الاوان زى أنا ما قلت

أن احنا برضه وانا ساصر فى مجلس
 الشعب أن يصدر قانون يسميه قانون
 العيب ويستله كده بدباجة يقول ..
 الأرض المصرية تعرف العيب وحدوده
 أه .. اللى احنا طلعتا عليها ...
 لانه يعنى لما البجاجة تصل بالبعض
 الى انه عايز يقلب الحقائق كاملا ..
 لا .. عيب يعنى .. نقول عليها عيب .

بعد هذا .. البنود التي فاضلة
مجلس الشعب يوضح التشريعات
وما ضررنا أنا كان ممكن قوى أن هذا
الاستفتاء أحط فيه اللي أنا عاوزة وكله
بالتفصيل كقانون واجى بكرة الصبح
أطبقه .. أبدا .. أنا عاوز شعب
يشارك ويأيا .. شعب قال كلمته
وبروح مجلس الشعب ويترجم هذه
النقط الستة الى قانون .. والى قانون
واضح محدد لا لبس فيه ولا غموض
ولا مساومة ولا انصاف حلول ..
ببساطة وبصراحة وبوضوح والمدهى
الاشتراكى يقوم .. وليه المدهى
الاشتراكى لانه هذا التحقيق وهذا
المعمل سياسى فى المقام الاول .

قد يخطئ واحد من اللى بيخطئوا دول
.. مش بس يخطئ .. دا يقول
ماقال مالك فى الخمر وييجى اداام القضاء
يقول دا راى .. دا مجرد راى وباخذ
بيه القاضى .. راى .. انا يا اخى
با اخالفك فى الراى ..

.. وسياسيا مش بقى واحد اللي
بيعملها .. لا المدعى الاشتراكى يحقق
سياسيا وبيروح لمجلس الشعب ..
ومجلس الشعب يا بيوافق يا بيمعدل
يا بيلغى مش مجلس الوزراء .. مجلس
الشعب ممثلين الامة يقعدوا ونهسك



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مسيرنا بإيدينا ولا نترك الانفعالات
الغير كريمة تضبط على حياتنا مرة
أخرى ..

وأنا أسف اني طولت كده انما اعتبرت
ان هذه الفرصة .. ليه .. لانه باحظ
قدامكم تصوري الكامل لعملية الوقفة
اللى واقفنها احنا النهارده .. واللى
هى تاريخ جديد فى كل ناحية .

وبعد ان أنهى الرئيس السادات
حديثه عن تصوره للمرحلة القادمة
بعد الاستفتاء ادار سيادته حوارا مع
الصحفيين والكتاب .

أمان ياريسى

وقد طلبت الدكتورة عائشة عبد
الرحمن - بنت الشاطىء - الكلمة
فقال لها الرئيس السادات .. تعالى
يا دكتورة عيشة .. عايزه تقولى ايه
لازم نسمعك النهارده بادكتورة عيشة .
تحدثت الدكتورة بنت الشاطىء ..
فقالت ... المسألة الاولى مسألة
ثورة ١٩ .. هى كثرة شعب نبيلة
وجليلة وتراثها ورصيدها هو رصيد
ثورة ٢٣ يوليو .. أمان ياريسى .
الرئيس السادات .. لا .. لا ..
بكل الحرية ..

بنت الشاطىء .. فاذا كان قوم
أو الاحزاب لعبت بهذه الثورة فهذا
لا بشوه ثورة ١٩ أبدا .. ونحن الى
اليوم نعتز بثورة ١٩ ونعتز بثورة
عرابى ونعتز بكل الحركات الثورية
فى تاريخنا والفترة فيما بين ١٩ و٥٢
كما يعرف السعد الرئيس وقد كان زميلا
معنا .. كانت فترة الارهاص الثورى .

والغليان والرفض والغضب واذا فلا
ضير عليك أن يقال فى ثورة ١٩ كى
لا يفهم من ثورة ١٩ ولا تؤرخ ممن
ركبوها واتخذوها بعد ذلك مطية
للحكم وللسلطة والاغراض الشخصية
هذا لا يمس الثورة ولا يمس الشعب
صاحب الثورة لانها ليست ثورتهم بقدر
ما كانت ثورة الشعب .

ومضت الدكتورة بنت الشاطىء فى
تساؤلاتها تقول .. هذه واحدة ..
وأخرى سيدى الرئيس يطلب عملية
جرد لما كان قبل ٧٣ انا أرجو ان يكون
هذا الجرد لما كان قبل ٦٧ واما فيما
بين ٦٧ و ٧٣ فانا اول الراضين
والغاضبين وقد كنت أجد عارا أن
أخرج الى المجتمع ان اذهب الى الدنيا
أن أخرج الى الخارج لان هذه الفترة
لم تكن نعرف ان الرئيس بيحضر لنا .
وانما كنا نعرف اننا نحمل العار حيث
كنا ولا يقال ان من كتب قبل ٧٣ كتب
رافضا وغاضبا وشاعرا بالعار .. ان هذا
كان الموقف موقفنا كان هكذا الى رمضان
٧٣ او اكتوبر ٧٣ .. خف عنا عيب
هذا العار وابتدانا نخرج الى الحياة
وقد كنا نرفض الحياة وانا كنت من اول
الراضين للوضع فلا ضير علينا وأمان
يا ريس ..

الثالثة .. سؤال غاب عنى طال
صبرك عليهم .. ما الذى جعلك غلب
غلابك كما نقول اولاد البلد .. سيدى
الرئيس يعاتبنا على اننا لم نكن ننكلم
أو كنا نصبر على هذا الخروج على
التقاليد وعلى القيم .. ومن جانب
آخر ومن زاوية أخرى كنا نأخذ هذا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

شهادة للرئيس ان يقال هذا أو يطبع وينشر وتطلقوا المجال في عهد الرئيس السادات كنا نأخذ هذا من وجهة نظر أخرى أنها شهادة للمهد وشهادة للحرية ولا ضير علينا .

أثر الحادثة في نفسى

وقد أجاب الرئيس السادات على تساؤلات الدكتور بنت الشاطيء فقال أنا سعيد لأن احنا من زمان بسبب اسفار الدكتور عائشة لم نستمتع اليها وأنا اوافق تماما على ما قالته بل باكثر .. بمعنى النقطة الاولى الخاصة بثورة ١٩ ليست ثورة ١٩ فقط وانما كما قالت ثورة عرابى من قبل عرابى ما قام به محمد على من بناء داخلى فلنترك اطماعه الخارجية .. اما ما قام به من بناء داخلى ولو انه استمر لكننا اليوم في مصاف الدول العظمى . ثورة عرابى .. ويجب ان يكون لها مكانها في تاريخنا .. مصطفى كامل لابد ان يكون له مكانه في تاريخنا محمد فريد لابد الرجل اللى ببذل وهو من أغنى الاغنياء .. كل ثروته عشان مصر ويموت في الخارج ويروح تاجر عشان يجيب جثمانه .. تاجر من المنصورة عشان يجيب جثمانه لانه ماحدث يملك هذا .. بهذه المناسبة بحب اقول لكم انه الحادثة دى تركت في نفسى اثر لم انساه ودائما زى ما هودتكم كل ما اواجهه واتاسى منه بحاول دائما أن أجنب الشعب معاناته أن قرار الحكومة منذ ثلاث سنوات انه اذا توفى مصرى بالخارج أيا كان

وفسمه فقيرا أم غنيا تتولى الدولة احضاره على نفقتها الى مصر لكى يدفن في أرضه وبعد ذلك يحسب الحساب وطبق هذا .. وحتى لما علمت أن أميرة من أميرات البيت الملك السابق عاشت في سويسرا حياتها بالكامل من أبناء الملك فؤاد وأوصت بأن تدفن في مصر - حينما بلغت هذا على الفور قامت الدولة بتجهيزها واحضار جثمانها ودفنها في مدافن العائلة .

محمد فريد اللى بنذكره ثورة ١٩ وأنا بقول أكثر أنا بقول انه دى بناعتنا ملكنا لانه لو أن من قاموا بها واستفلوها بعد ذلك حافظوا على الاتجاه الصحيح وهو أن تكون معركتنا الاولى والاخيرة هي المستعمر لتجنبنا الكثير ولكن زماننا في وضع غير الوضع .

سعد زغلول من ثورة ١٩ له مكانة مصطفى النحاس كزجل في تاريخنا بدأ بداية طيبة وظروفه او قدره او أى شيء انتهى بها بما انتهى اليه برضه في مكانه .. كمان عبد الناصر في ٢٣ يوليو جمال عبد الناصر هو الرجل الذى اتخذ قرار قيام ثورة ٢٣ يوليو قبل مواعده بشهور لانه كانت المسألة هي احنا ولا همسه في هذا الوقت وبحساب بسيط وبدون أن يعود لنا اتخذ القرار ولقانا كلنا جايين حواله من بعد القرار .

لا ابدا نتغاضى او نهمل اى شيء من تاريخنا انا مع هذا لكن وللأسف حينما يتعلق الامر بتزييف الحقائق



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

للجيل الجديد .. والامر الخطير في هذا الامر انه الشاب الذى عنده اربعين سنة اليوم وقت قيام الثورة كان عنده ١٤ سنة مكش متابع .. الذى عنده اربعين سنة اليوم وما عندوش فكرة عن ايه ما كان قبل ٥٢ لانه دا اتولد فى ثورة ٥٢ ومش بيجي النهاردة يواجه بحمله بحجة بدينة لهدم كل الاربعين سنة التى عاشهم بمفاهيم لا تتصل من قريب ولا بعيد بالحقيقة ابدأ ..

الحفاظ على قيمنا

هو ده الذى جاى فى السؤال الثالث ليه انا اتحركت انا اتحركت لانه لا اريد انه احيانا تدخل فى متهات ونزيف التاريخ لها ونقول لهم انه كل ما كان قبل .. ثورة ٥٢ المن والسلوى وكل ما كان بعد ٥٢ هو المر والحضل لا .. عيب .. نعطى لكل انسان ما له وما عليه وبعد ذلك نترك احيانا تحكم .. من اجل هذا هو ده الذى دفعنى الان لان اتقدم للشعب بهذا وبعد التجاوزات التى ستنتهى بهذا المجتمع الامن المطمئن الى مجتمع متناحر ثورى وبموى لتحريض الطبقات على بعضها البعض .. ادى الى دفعنى .. فمش عسايز ابدأ مجتمعنا الا ان يكون مجتمع العائلة المصرية بكل ما للقريبة من قيم ومبادئ وتقاليد ادى كل الذى انا عايزة بس لا اطلب شيئا غير هذا ..

ولو ان احدا يستطيع ان يحقق هذا بدلا منى اليوم والله اعلنكم وامام الشعب وامام العالم كله لاكون اسعد انسان حينما ارحل الى ميت ابو الكوم عثمان اقرا واكتب زى ما كنت بعمل

زمان .. واسعد بهذا .. حقيقى ياريت بتوجد التى يتفضل يشيل المسئولية منى ويكمل هذه العملية وتعفونى منها ده كل همى .. مش عايز اسيب الاجيال مبليلة .. مش عايز اسيب الاجيال تائهة .. مش عايز شبابنا فى يوم يصل الى انه يبقى هيبز وتنهار القيم وينهار الايمان ويبقى الولد جاسوس على ابوه فى البيت والاب يخاف يتكلم قدام ابنه لانه الواد خيرو حيلغ الحزب .. ده الذى عايزين يرجعوننا له ..

وبعد ان انتهى الرئيس السادات من رده على الدكتور بنت الشاطيء اعطى سيادته الكلمة للدكتور حسين فوزى الذى قال ..

سيدى رئيس الجمهورية .. انت رجل السلام والتاريخ علمنا ان نفود فى امجادنا القديمة الى التقدير وانت احد امجادنا فى الحاضر والمستقبل ان شاء الله .. يبدو ان هذه فرصتى الوحيدة ان اتحدث فى موضوع لم اطرقه انما الذى طرحته فى مثل هذه الموضوعات اننى كنت اول من تسدد بما جرى فى شارع الاهرام على طريق الاهرام .. ومن الغريب اننا نسينا ان من افتتح كباريهات الاهرام هو الملك فاروق وكان مشاركا فى انشائها كلنا نعرف فى ذلك الزمان فانا كنت من المتددين باستمرار خلال ١٦ سنة او ١٧ سنة بما جرى على شارع الهرم لانه اصبح هذا قدس الاقداس الطريق الى امجاد الاجداد اصبح اسوا واصبح شيئا محتقرا مهما قيل عن فوائده السياحية الى اخر هذا .. اخيرا فى خطابكم امام مجلس الشعب ياسيدى



الرئيس ذكرتم حكاية الهرم لن أدخل في هذا الموضوع ولم أفكر ولم أهتم بمسألة ٥٥ سنة أو ٩٠ سنة هذا موضوع لا أهم فيه إنما هناك احساس طبيعى جدا ان هذا المشروع هو اتمام لما أفسد به شارع الهرم لانه على بعد الفين متر من الهرم الى الجنوب او الى الغرب ويحدث هذا ولقد شجعتنى ياسيدى الرئيس لان كلمتكم اليوم وفى خطابكم الى مجلس الشعب انك لذكرتم ان الموضوع متروك الى لجنة محترمة ونحن ننتظر رأيها إنما هذه هى فرصتى الوحيدة ان يكون عمل حقيقة لان قرار مثل هذا للجنة ينقض تاريخنا القديم مما هو نهى به على بعد الفين متر من جنوب او غرب الهرم . هذا المشروع لماذا لا يكون على بعد عشرين كيلو وارفع اليكم بهذا الرجاء ومد الله فى مجدكم وفى عمركم وفى اتجاهكم الى السلام .

القرار قرار مصر

واجاب الرئيس السادات على كلمة الدكتور حسين فوزى قائلا انا كلت السيد رئيس الوزراء بخصوص هذا الموضوع وغيره من الموضوعات . انا ضربت مثل بيه عثمان اقول انه السلوك الديمقراطى بالنسبة لنا ما يجيش تحكمه العوامل التى كانت زمان بتحكم هذا السلوك من انه يفرض ان كل المسئولين مرتشين .. وكل المسئولين حرامية .. وكل المسئولين لهم مصلحة .. ابدا

ما حدش بيملى علينا قرار ولا يجعلنا نوافق على شىء احنا لا نريده ولا نقنع بفائدته كتسعب كلنا .. بدليل انه كتب فى هذا الموضوع ولم تصدر حصرية احد انكتب مقالات وانكتب كتب .. الكتاب بتاع نقابة المحامين يعنى ده دليل كافى على انه مفيش هناك شبهة ان حد له مصلحة انه يقبل شىء احنا لا نريده او شئنا لا يريده ليه لانه امرنا بايدنا محدش ولى امرنا . ده انا بضرب بيه المثل لاعتراضى على السلوك .. ليه لانه لما .. تدفع وبرضه نقول انه ترائنا التى خايلوت مين التى يستطيع ان يلوث ترائنا لا يوجد .. لا يمكن ده انا على كلامكان فيه شبهة المساس بحرية مصر وارادة مصر .. وفى هذه القاعة بالذات دعيت اللجنة العليا وقلت لهم انا قلت لهم فى موسكو القرار قرار مصر وقرارى انا وليس قرار موسكو وطردت ١٧ الف خبير فى اسبوع يعنى احنا واضحين فى هذا ولكن كل ما ارجوه انه فى سلوكنا الديمقراطى بعد ذلك نبقى اقل حده ونضع الامور فعلا بما نريد وبما نحس لان ده له مكانة وزى ما يقول قرارنا فى ايدينا مش فى ايدي موسكو . انا شايف اننى تعبتكم .. اذا كان ولا بد يعنى ان اختم الجلسة التى انا سعدت وكنت اتمنى يعنى ما يكونش كلامى طويل بالشكل ده واتبادل معكم الحوار لكن اعدكم ان احنا نعمل ندوة من آن لآخر نتبادل فيها برضه المناقشات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ونبقى نخصص موضوع لكل ندوة
وكتابنا ومنتقينا وجماعتنا كلنا نبقى
نقدم ..

الحكم للشعب لا للفرد

أنا عايز الخص الاستفتاء بكلمتين
.. يقول ان الحكم للشعب لا للفرد
ايا كان موقع هذا الفرد .. والقرار
للملايين تسلط لفئة أو طبقة .. الحكم
بدولة المؤسسات .. على طريق ٢٣
يوليو و١٥ مايو و٦ أكتوبر و١٤ مايو
١٩٧٨ .

ينتظر المؤسسات دستور دائم بغير
أدنى أساس بالسلطة الأساسية
الثلاثة في الدولة وهي التنفيذية
والتشريعية والقضائية .. والسلطة
الرابعة وهي الصحافة التي نحن
يصدها . وارجو ان تعدوا انفسكم
لكي تكون لنا ندوة نصل فيها الى مفهوم
لسلطة الصحافة كسلطة رابعة في
الدولة .. اضيف ايضا .. لن تتخلي
مصر عن امنها ولا امانها لن نترك
قرارنا في مصر لا لفئة ضالة مخربة
.. ولا لن سفحوا في الماضي حرية
الانسان وكرامة الانسان .. ثم
يحاولون ان يتناولوا اليوم على الحاضر
بالهدم والتشكيك والتزييف .. في الوقت
الذي اراد لهم الحاضر الان بكل الحب
والصفح ان يبدأوا صفحة جديدة .
لعلني اختم واقول .. الشعب هو
السيد .. شريعة السماء هي النور
والهدى لكل المؤمنين وسنتظل مصر
مصر فوق مزایدات المتاجرين .. والقانون
سيظل درعا للحاكم وسلاحا للمحكوم
وفكم الله والسلام عليكم ورحمة
الله .

الاذاعات العربية والعالمية تنقل تأكيد الرئيس بأنه لا تحول عن الديمقراطية

اهتبت أمس الاذاعات العربية والعالمية بالمؤتمر الصحفي الذي عقده الرئيس أنور السادات مع رؤساء تحرير الصحف المصرية وكتابها ومراسلي الصحف العالمية . وقد أوردت اذاعات كل من الرياض وبيروت والكويت وأبو ظبي والرباط ولندن وكراشي ونيودلهي وصوت أمريكا وطوكيو ومديد وروما وكولونيا فقرات مطولة من حديث الرئيس في المؤتمر .

وأبرزت الاذاعات ما أعلنه الرئيس من أن نتائج الاستفتاء تمثل نقطة تحول ووقفه هامة في مسار العمل الديمقراطي وانها تعنى موافقة الشعب الحاسمة والناطقة على البدء بتطهير المسار الديمقراطي سواء على نطاق الأحزاب أم في نطاق العمل الوطني .

كما أبرزت الاذاعات تأكيد الرئيس السادات بأنه لا تحول عن الديمقراطية في مصر واننا لن نلجأ للاعتصالات والحراسات والاجراءات الاستثنائية وأن مجلس الشعب سيتولى اصدار قوانين واضحة بعبء الاستفتاء .

واهتمت الاذاعات بما أعلنه الرئيس بأنه ليس ضد اليمار كهداً ولكنه ضد القيادات التي تربت في احضان موسكو وليس ضد الوفد كحزب ولكنه ضد عودة الانقطاع .



رأى

حماية الديمقراطية

إذا كان العالم أجمع قد شهد بالحق ، وبالتجرد ، ان مصر قد دخلت مرحلة تطور بالغة الأهمية ، بدءا بانتهاء عهد مراكز القوى وإعادة الأمور الى نصابها الصحيح ، بإنشاء دولة المؤسسات ، فان قضية ارساء الديمقراطية وضمان الحريات وارساء قواعد القانون والدستور ، سوف تظل واحدة من أبرز إنجازات ثورة مايو وأمام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية ، أعاد الرئيس السادات تأكيد مبادئ ثورة التصحيح ، فمصر الديمقراطية لن تقهر فكرا ، ولن تكبت رأيا ، ولكنها فقط تحمي مسيرة الديمقراطية من انصار العودة الى الوراء ، ومن الذين يريدون هدم كل إنجاز .. فالمودة الى الشعب لتصحيح المسار الديمقراطى لا تعنى تراجعا عن أسس مايو ، واستفتاء الأمة من أجل مواجهة المرتدين لا تعنى حجرا على الحريات ، واستصدار تشريعات حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى لا تعنى هوة الرأى الواحد ، بل هى تنظيم للممارسة الديمقراطية المسئولة ، حماية للوطن وللواطن .

ولا أحد يمكن ان يجادل فى انه لأول مرة ، ومنذ سنوات طويلة ظهر الرأى الآخر فى مصر ، يقف ويناقش ، ويجادل ، وسط حماية كاملة من القانون .. لكن حينما يتحول الرأى الآخر فى مخطط البعض الى محاولة للعودة بالمجتمع المصرى الى الوراء ، او لتسوية منجزات تمت ، أو لتطبيق مبادئ دخیلة على المجتمع ، فان الشعب المصرى كله يقف هنا صفا واحدا ليعلن - وبصم - « لا » للمرتدين وللمنحرفين .

ان توفير الحرية والديمقراطية يعتبر شرطا أساسيا من شروط انجاز المهام الكبرى للوطن ، وان مشكلات مصر لن تحل الا بالمشاركة الإيجابية والمخلصة لكافة القوى السياسية والوطنية فى الاطار الديمقراطى السليم الذى يتبع الحوار الحر أسلوبا .. وهذا هو ما هدف اليه الاستفتاء ، وهذا هو ما أكدته جماهير الشعب حينما قالت « نعم » للديمقراطية ، ولحماية الوحدة الوطنية . □

■ صحيفة يوجوسلافية تؤكد:

أصرار السادات على الديمقراطية

بلجراد في ٧ - ١٠ ش. ١ -
أبرزت صحيفة « بوليتيكا »
اليوجوسلافية الواسعة الانتشار اليوم
حديث الرئيس أنور السادات أمس
الأول في بورسعيد بمناسبة الاحتفال
بالذكرى الثالثة لامادة افتتاح قناة
السويس .

واهتمت الصحيفة في تعليق لها
نشر في مكان بارز مع صورة للرئيس
السادات بتأكيد بأنه لن يسمح على
الإطلاق باستغلال الديمقراطية ، وأنه
أفضل لمصر ألا يوجد بها يسار من أن
يكون هناك يسار يسيطر عليه
الماركسيون .

وركزت الصحيفة في تعليقها على
قول الرئيس السادات بأن المتاح
لا تنجم عن الديمقراطية ، ولكن من
هؤلاء الذين يريدون استقلالها للمودة
بمصر إلى الوراثة .

وقالت الصحيفة إن الرئيس
السادات أصر بشكل واضح على
انتهاج الديمقراطية متعددة الأحزاب ،
باعتبارها أفضل ضمان لتحقيق مزيد من
التقدم في الحياة السياسية .
وأشارت إلى أن النظام الديمقراطي
المصري يعطي « بدون شك » الفرصة
لوجود المعارضة ولكن في إطار من
النظام .

سقوط الديمقراطية المصرية بعد تولي السادات بالحصا

بعد شهور قليلة من التجربة .. سقطت الديمقراطية المصرية في بحر من الفشل ! فمع صدور قانون حماية الجبهة الداخلية ، بعد مناقشة سريعة في مجلس الشعب ، بدأت الحياة السياسية في مصر تتخذ شكلا جديدا يمكن القول بأنه يمثل مرحلة « الديمقراطية الموجهة » التي تحكمها نصوص القوانين الاستثنائية ، وقرارات المدعي العام الاشتراكي ، وهيمنة الحزب الحاكم على مجلس الشعب من خلال الأغلبية الساحقة .. وأخيرا ، الصحافة المؤممة التي تتولى فلسفة كل شيء بأسلوب « ديمقراطي » فريد من نوعه في العالم !



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والواقع أن الرئيس السادات لم يكن ينوي ضرب حزب الوفد والفساء نهائيا ، وأن كل ما كان يهدف اليه هو تنحية سراج الدين والشخصيات القوية عن قيادة هذا الحزب بواسطة اجراءات العزل السياسي ..

كما أن الرئيس السادات لم يكن ينوي القضاء نهائيا على حزب التجمع الوطني (اليسار) ولكنه كان يفضل أن يبقى هذا الحزب على المسرح ولكن بعد تصفية القيادات الماركسية والناصرية من هذا الحزب ..

التلويح بالعصا دون الضرب بها

وباختصار ، فإن رئيس الجمهورية كان يريد التلويح بالعصا ، دون أن يضرب بها فعلا ، وهو الأسلوب الذي عرف به السادات .

بدليل أنه لم يتخذ أية اجراءات استثنائية بعد الاستفتاء السابق الذي تم بعد أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ والقوانين التي صدرت بعد ذلك الاستفتاء والتي تنص على عقوبة الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة لكل من يحرض على التظاهر أو يقوم بأعمال العنف والشغب في البلاد .. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث طوال عام ونصف تقريبا من صدور تلك القوانين المرادعة ! وكان من الممكن ان ينهي « الزوبعة » الحالية حول الديمقراطية الى .. لاشيء ، لولا تحرك المعارضة بسرعة وتصعيدها للموقف بصورة دراماتيكية ، كما فعلت قيادة حزب الوفد باعلانها حل الحزب بعد ثلاثة أشهر من قيامه فقط ! وبدو أن تصعيد

ومع انسحاب حزب الوفد الجديد من المسرح السياسي احتجاجا على الاجراءات الأخيرة ، والصمود المرحلي لحزب التجمع الوطني (اليسار) ، وتقديم محمد حسنين هيكل ومجموعة من كبار الصحفيين الى التحقيق امام المدعي الاشتراكي .. تكون المعارضة السياسية في مصر قد الفيت تهما ، وأن الدولة عادت من جديد الى نظام « الحكم من طرف واحد » !

ويقول المراقبون في العاصمة المصرية ، أنه لولا رد الفعل الحاسم لحزب الوفد الجديد الذي قرر حل نفسه قبل البدء في تطبيق اجراءات العزل السياسي ، لكان من المتوقع أن تمر الازمة بهدوء ، خصوصا وأن الرئيس السادات كان قد تحدث عن بعض التراجعات خلال احاديثه الاخيرة التي اعقبت اعلان نتيجة الاستفتاء العام .

المعارضة تصعد الموقف

ولكن قرار حزب الوفد الجديد ، معناه تصعيد الموقف ودفع الامور الى حافة الانفجار بسرعة ، خصوصا وأن قرار حل حزب الوفد ليس الا مجرد تكتيك سياسي مرحلي ، يهدف الى عودة الحزب من جديد في صورة أقوى وأكثر فعالية ، بعد كشف حقيقة الاجراءات الأخيرة وتكريس مفهوم الاضطهاد السياسي ، الامر الذي يجعل من زعماء الوفد ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ، « ضحايا للنظام » وبالتالي الثفاف المواطنين حولهم على أساس ان المصريين يتعاطفون بسرعة مع الذين يتعرضون للاضطهاد السياسي ، بغض النظر عن الاتجاهات والميول العقائدية ..

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الموقف لن يصر على رد فعل المومدين ،
اذ ان التحقيق مع محمد حسنين هيكل
ومحمد سيد أحمد وأحمد حمروشي
وأحمد فؤاد نجم ، سيكون فرصة نادرة
للمعارضة السياسية في أن يقول رأيها
ولا شك أن الشعب المصري سوف يبايع
بشفافية عملية التحقيق مع محمد حسنين
هيكل بالذات والنتيجة التي يمكن أن
يسفر عنها مثل هذا التحقيق مع
فيلسوف الناصرية المتهم بكتابة مقالات
في الخارج تعتبر معادية للنظام
الحالي .

وهكذا ، يجد الرئيس السادات ،
وحكومة حزب مصر ، لأول مرة أن
النظام القائم لا بد أن يخوض مواجهة
حقيقية مع القوى المعارضة في البلاد ،
وهي المواجهة التي سوف تكشف
بصورة نهائية عن حقيقة تمسك
النظام بالديمقراطية السياسية ،

خصوصا وأن الإجراءات الاستثنائية
الآخرة وضعت كل المعارضين في
« سلة » واحدة في مواجهة الحكومة ،
ولاول مرة تقريبا يتحالف اليمين واليسار
والناصريون والمستقلون في مجلس
الشعب ، ويتعاونون في « مبارزة »
الحكومة في وقت واحد ! ولكن ما هي
أسلحة الحكومة ، وأسلة المعارضة
في هذه المبارزة السياسية ؟

الاعتماد على

رصيد السادات

للجواب على هذا السؤال ، لا بد
من القول في البداية أن الحكومة الحالية
تعتمد في الدرجة الأولى على رصيد
الرئيس السادات الشخصي ، لأنها في
طبيعة تكوينها لا تستطيع الصمود
بمفردها أمام قوى المعارضة ، رغم
أنها حكومتها حزبية نملك أغلبية ساحقة
في البرلمان ، وتسيطر على وسائل

الإعلام الرسمية والصحافة ، ومع ذلك
فهي تعتمد حتى الآن على الرئيس
السادات الذي وجد نفسه أخيرا
يحارب معركة الحكومة بمفرده ويتخذ
بنفسه الإجراءات التي تهدف إلى كسر
تنوكة المعارضة بعد أن فشلت الحكومة
في هذه المهمة تماما .. ومن أكثر
الدلائل التي تؤكد عجز الحكومة الحزبية
عن مواجهة المعارضة القوية ، ما جرى
أخيرا في المعركة الانتخابية بالإسكندرية
والتي كان من المتوقع أن يفوز بها
مرشح حزب الوفد الجديد ، لولا خطاب
الرئيس السادات في مجلس الشعب
قبل ثلاثة أيام فقط من موعد الانتخابات
التي يقول الوفديون أنها لم تكن
سليمة بدليل التخطي الواضح في إعلان
النتائج الرسمية للأصوات التي حصل
عليها المرشحون والتضارب في الأرقام
المعلنة من وزارة الداخلية ، وتدخل
محافظ الإسكندرية في تلك الانتخابات ،
واعتقال العديد من أنصار المرشحين
المنافسين لمرشح الحكومة ، وتدخل
رجال الأمن في إدارة المعركة الانتخابية ،
بالإضافة طبعا إلى الضغط المعنوي
الهائل الذي تركه خطاب الرئيس
السادات ضد حزبي الوفد واليسار
الذين كانوا يرميان بكامل ثقلهما في
تلك المعركة الانتخابية !

الصحافة « منشور » رسمي

ومع اعتماد الحكومة على الرئيس
السادات في المبارزة السياسية
المقبلة مع المعارضة ، فهي تعتمد
أيضا على وسائل الإعلام والصحافة في
نقل الصورة التي تريدها إلى الشعب ،
في غياب الصحافة الحزبية المعارضة
التي نخضع الآن لعمليات المصادرة ،
بالإضافة إلى التعتيم الإعلامي الكامل
الذي ستمثل في منع دخول الصحف
العربية والأجنبية التي تنشر الوقائع
والحقائق الكاملة حول ما يدور على



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في ان تتحاشى الصراع مع رئيسي
الجمهورية وتحاول ان تكون المبارزة
مع الحكومة فقط لان اية معارضة
لن تستطيع الصمود طويلا امام رئيسي
الجمهورية ، ولكنها تستطيع الصمود ،
وربما الانتصار ، في اية معركة مع
الحكومة الحالية !

وعلى اي حال ، فان الساحة
السياسية في مصر تكتسب هذه الايام
حيوية غير عادية ، رغم كل الاجراءات
الاستثنائية ، بل ان الاجراءات نفسها
هي التي تسببت في هذه « المبارزة »
السياسية ، وربما تطورت الامور الى
ما هو اسوأ من المواجهة بين
الحكومة والمعارضة .. مما يضطر
الرئيس السادات الى اعادة النظر في
المسألة كلها من جديد .. فالتحول
الجذري في النظام المصري لا يتم عادة
الا بقرار من رئيس الدولة ، وهذه
طبيعة ثابتة في النظم السياسية المصرية
كلها من عهد فرعون الى الملك الذي
رئيس الجمهورية !

المسرح السياسي في مصر ..
فصحافة الدولة التي ترفع شعار

« الصحافة القومية » ليست في الواقع
سوى مجرد « منشور » رسمي ينقل
وجهة نظر الحكومة فقط ويشن هجوما
مستمرا على المعارضة ويفسر للمواطنين
كل الاحداث من جانب واحد .

والواقع ان الصحافة القومية عادت
خلال الايام القليلة الماضية الى سرتها
الاولى في ترويع البضاعة الحكومية
مهما كان نوعها ، مما أدى الى هبوط
عام في نسبة توزيع جميع الصحف
بلا استثناء بعد ان تحولت جميع
الصفحات الاولى الى نسخ متشابهة
تنشر فيها الاخبار والتعليقات بطريقة
موحدة وبنفس العناوين والكلمات !

تحاشي المواجهة

مع السادات

وعلى الطرف الاخر ، تقف جميع
قوى المعارضة وهي تستعد للمبارزة
مع الحكومة دون ان تساندها اية
وسائل اعلامية في الداخل ، وتجاهد



المصدر: الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢١



رأى

ميثاق الشرف المطلوب

تأكيد الرئيس السادات أمسى أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بأنه مستعد أن يقاتل من أجل حماية الديمقراطية وتحقيق الأمن والأمان للمواطن المصري يأتي ليرسخ واحداً من أهم دعائم ثورة الخامس عشر من مايو التي قامت من أجل تصحيح مسار ثورة ٢٣ يوليو من كل الشوائب التي علق بها ولكي يمتلك الشعب المصري مقدراته بين يديه وينطلق إلى آفاق المستقبل وابتداء من اليوم وحتى الثالث والعشرين من يوليو فإن جماهير الشعب وقواه الوطنية وأهزابه وهيئاته مدعوة للدخول في أوسع حوار ديمقراطي للخروج بميثاق شرف للممارسة الديمقراطية السليمة ووضع ضوابط للسلوك والخلق الديمقراطي والاتفاق على شكل العمل الديمقراطي في الفترة القادمة .

وإذا كان الإجماع الشعبي قد حدد أهداف الأمة في تحرير الأرض العربية كاملة والتخلص من السيطرة الأجنبية وإقامة الدولة الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وإعادة البناء والتعمير . فإن أبرز الضمانات التي تكفل تحقيق مثل هذه الأهداف الكبرى تتمثل في ضرورة إقامة بناء ديمقراطي سليم يرتكز على مبادئ الدستور وممارسة مؤسسات الدولة لمهامها كاملة .

لقد وضع الرئيس القائد أمام ممثلي الشعب أبعاد الموقف كاملة داخليا ودوليا ولم يبق سوى أن تترجم القيادات الشعبية آمال وطموحات الجماهير إلى خطة عمل واضحة وإلى ميثاق شرف يحصي أعز مكتسباتها من مخططات تلك القلة الحاكمة التي تريد العودة بنصر إلى الوراء وإلى مناطق التفسود مستغلة في ذلك الجو الديمقراطي الذي تعيشه مصر .

بسيادة القانون سوف تحمي الجماهير ثورتها ، وبالديمقراطية ستصدي جماهير الشعب لكل العناصر المضادة ، وبالحرية الكاملة والمسئولة سنواجه دعاة الفوضى والانتهزامة .

فلنضع معا ضوابط
السلوك الديمقراطي والخلق
الديمقراطي للمرحلة القادمة
« انور السادات »

هذه هي ضوابط الممارسة الديمقراطية

قال المفكرون والسياسيون ان ضوابط الممارسة الديمقراطية السليمة ليست مجرد القوانين الرادعة لكنها الاخلاقيات وعدم اتاحة الفرصة للمستغلين للمتاجرة بمشاكل الناس ومطالبهم ..
أكدوا انهم مع الشعب في كل ما يتفق عليه للحفاظ على مسيرة الديمقراطية وصيانة الحرية ..
قال المفكرون والسياسيون .. لا مكان في مجتمعنا للحاققين والملاحدين ومن لا دين لهم ولا خلق ..
طالب السياسيون بالرد عمليا على المزايدين ومن يتلقون التعليمات من السفارات .. ووضع حد للمهارات وعمليات التشكيك في كل شيء ..
طالبوا حزب مصر بالتحرك السريع بين الناس لخدمتهم وحل مشاكلهم.

ما يريده الشعب

قال عبد النعم الصاوي وزير الثقافة والاعلام ان منصبه بجمله يحتفظ برأيه في موضوع ضوابط الممارسة الديمقراطية التي دعا الرئيس السادات لما تشتهى على مختلف المستويات بحيث تاتي صيقتها في النهاية معبرة عن امال الشعب وطموحاته نحو تحقيق ما يشهده من تقدم وازدهار وانه سيستطلع كل الاراء على مختلف المستويات حتى نلحظ الضوابط التي يريدها الشعب وبعدها يدلي برأيه الشخصي الذي لن يختلف عن الرأي الذي يتفق عليه الشعب حفاظا على مسيرة الديمقراطية وصيانة لكاسبة التي حصل عليها من ثورة التصحيح

تطهير ..

وقال الشيخ محمد خاطر مفتي الديار المصرية اننى اوافق على كل ما ذكره الرئيس السادات والاحظ ان هؤلاء الفوغاء قد اعتادوا ان يسينوا الى مسيرتنا يدعوى التمسك بالديمقراطية ولا بد ان نرد عليهم بالحجة بالحجة وفي رأي ان الضوابط في اطار المبادئ الاسلامية هي الضمان لسلامة المسيرة والفقه الاسلامي يؤكد انه لا ضرر ولا ضرار .. من حقى ان اعبر عن رأيي بحيث لا يضر بالآخرين اويسى الى المجتمع ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

إيمان الرئيس

وقالت السيدة كريمة العروسي
عضو مجلس الشعب وامينة
المرأة بالقاهرة ..

الديمقراطية حاجة طبيعية
للمجتمع وهي كالحرية لا تعطى
ولكن بعد فترة طويلة عاشها
مجتمعنا في مناخ معين لابد من
فترة انتقال تسبق مرحلة الصوت
العالي ولكن أكثر ما ينجيني هو
أن الرئيس السادات يؤمن
بالديمقراطية عملاً لا قولاً والممارسة
التي تبرز من خلالها بعض
السلبيات لا تجعله يتراجع ولكنه
يسر على الاستمرار في طريق
الديمقراطية ورغم أن هناك بعض
العناصر غير المعتادة على الحياة
الطبيعية والتي تعودت العمل في
الظلام مما جعلهم يسيئون
استخدام الحرية ويحاولون إثارة
الفتن والأحقاد

وبالنسبة للرأي الآخر
لكننا يرحب بالعارضة البناءة
وليسست بالمظاهرات والتشكيك
وهو الأسلوب الذي لجأ إليه
الوفد في محاولة لتبديد كسل
المكاسب التي حصل عليها شعبنا
حتى يشطبوا من عمرنا هذه
السنوات

ولذلك يستحق منا وقفة
تتطلب تقييم التجربة والاثار
الترتبة عليها .. لقد كانت
خطوة الرئيس السادات في ذكرى
نوره التصحيح صربة مسم عندما
اختار يوم التصحيح ليقيم
بتصحيح مرّة أخرى حتى يعرف
كل منا طريقه

والشاركة في شئون الجماعة
من قبل أفرادها وضع لها الإسلام
أدوع النظم حين قال : وأمرهم
شورى بينهم ولكن الجماعة يجب
أن تظهر صدقها من حين لآخر
من العصاه والمرتدين وأن تضرب
على أيديهم ليرتدوا عن حماقاتهم
ولتهذيب المنشقين الذين لا سند
ألهم ولا مكان لهم في الصفوف

تعديل القوانين

وقال الدكتور يوسف أبو الحجاج
عميد كلية الآداب بجامعة عين

شمس أن هناك حاجة إلى تعديل
بعض القوانين وتبسيطها بما
يكفل سرعة البت .. ولا أفهم
أن يشتم أحد في صحيفة
حاكماً أو محكوماً دون أن يكون
هناك قانون لمقاضاته فوراً وتوقيع
المقوبة عليه

والحوار الديمقراطي لابد أن
يقوم على المنطق السليم

والموضوعية والانفعال المضبوط
أن وجد الانفعال .. لقد رأيت
صوراً للحوار الديمقراطي في
بريطانيا وأمريكا وكل شيء تقوله
العارضة بموضوعية وبوضوح وإذا
انتقدت شيئاً يكون النقد على
الحقائق وعدم الاستخفاف بسوى
الجماهير ..

ونقطة لابد من التركيز عليها
هي الإعلام عن الأجيال الستات
بالكلمة والضرورة فالهم هو أن
يعايش المواطن الانجاز الذي
يحقق وهذا دون التركيز على
الأشخاص فإن ذلك يقطع الطريق
على المشككين ويفتح الباب أمام
الحوار البناء



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وفي رأيي ان الضوابط ليست بالقوانين ولكنها : الحسم والحجة ، القوية .. والانجازات واستقطاب الشارع السياسى وعندما نقول انه لا مكان بيننا لمن يتلقى تعليماته من الخارج او لمن يقبض اموالا من الخارج ليستمر مصر ويسوء اليها فهذا هو رأى شعبنا ببساطة وبلا قوانين

مواجهة

ليس عيبا ان نواجهه مشكلاتنا وان نشرح للناس ظروفنا السياسية والاقتصادية لكن من المهم ان نكشف جهودنا لحل مشكلة معينة حتى تظهر النتائج ويثق الناس فى قدرتنا على العمل .. واتصور ان يكرس حزب مصر جهوده لحل مشكلة المياه .. او مشكلة ابواء من اخلوا مساكنهم اداريا .. او تنظيف القاهرة .. وبالتعاون مع الجهاز التنفيذى يمكن ان نحل هذه المشكلات وبكسب الحزب ثقة الناس

كما ان الحزب يجب ان تكون قيادته على مستوى الاحياء على بيئة بالخط السياسى للحكومة ولخطواتها المستقبلية لان ذلك يقلل الباب تماما فى وجه الزابدين التاجرين لمشاكلات الناس

وفي رأيي ان الضوابط ليست قوانين رادعة لكنها قيما اخلاقية يتعارف عليها وتبلى من خلال مناقشاتنا ومن خلال لقاءات المسؤولين بالمواطنين

واسهام الشباب فى حل المشاكل اليومية للمواطنين وقال الكاتب ثروت ماباظة .. ان ماجاء فى خطاب الرئيس السادات تأكيدا للاستفتاء وتقينا له يصلح لان يكون معيارا لما تنتهجه احزمة الاعلام والهيئات السياسية فى البلد وعندما نقول ان من لا يؤمن بالله لا يتولى مناصب عامه او مسئولية توجيه الرأى العام فهذا يحتاج الى ضابط لتحديد من لا يؤمن بالله وفى اعتقادى ان كل من يؤمن بالشيوعية لا يؤمن بالله

البعض يعتقد ان الديمقراطية تسمح لكل الاراء وهذا خطأ لان الديمقراطية تتأقلم من بلد الى اخر فهي فى امريكا غيرها فى فرنسا غيرها فى انجلترا وفى ألمانيا الاتحادية وهى من اكثر الدول الديمقراطية فى العالم ونظامها الاقتصادي دليل على نجاح نظامها السياسى ومع ذلك لا تسمح بقيام حزب شيوعى او نازى وفى رأى ان كل من يرتكب اخطاء فى ظل ثورة ٢٣ يوليو يمثل النازية

السلام الاجتماعى

وقال كمال الشاذلى عضو مجلس الشعب والوكيل البرلمانى لحزب مصر .. ان الضوابط الاساسية لممارسة الديمقراطية تبدأ من المبادئ الثلاثة التى اعلنها الرئيس السادات وهى :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

امنوا اطيعوا الله واطيعوا
الرسول واولى الامر منكم
وبذلك يجب على الجماهير
ان تلتزم ببطاعة الله والرسول
وولي الامر

مفهوم واضح

وذكر الدكتور كمال أبو
الخير عميد المعهد العالي
للدراستات التعاونية والإدارية
ان الأسلوب الأمثل للوصول إلى
الديمقراطية هو وضع ميثاق
شرف يلتزم به كل من يمارس
العمل السياسي ويجب الاعتراف
بتربية النفس تربية سليمة من
الحضارة إلى الجامعة وان نبث
قيم الاخلاق والقيم

ومن الضوابط التي تضعها
من الآن : التركيز على الدين
كمخرج اساسي لحياتنا والتأكيد
على مبدأ تكافؤ الفرص وان يحترم
كل فرد من الشعب النظام وان
يحافظ عليه

حماية الوطن

وقال الشيخ محمود الحمري
شيخ المقارئ المصرية ان رئيس
الجمهورية يعمل بمجاهة في كتاب
الله وسنة رسوله وهذا بمسا
يرضى الله والجميع .. اما من
الضوابط الاجتماعية فسوف
تتحقق باحسان اراء المواطنين
على ما يحمي الوطن ويحقق أمن
المواطن واستقراره ورخائه

* حتمية الحل الاشتراكي
* الوحدة الوطنية
* السلام الاجتماعي

والشعب بكل صفوه يعني ان
الحفاظة على الديمقراطية هي
صيانة المبادئ الثلاثة التي
ارتضيها في ظل مبادئ ثورة
التصحيح

ولوضع ميثاق شرف للعمل
الديمقراطي فانه يجب ان يبدأ
الشعب بنفسه في تنقية مسيرته
الديمقراطية من بحارولون
تشويهها

ميثاق ديني

ويقول الشيخ عبد الرحمن
النجار المدير العام للمساجد ..
ان هناك ادابا اجتماعية في
الاسلام ذكرها القرآن الكريم
والسنة المحمدية حبا لوجمعناها
لنخرج بميثاق ديني تكون له
قداسته في قلوب المواطنين مثال
ذلك في تحقيق الديمقراطية قول
الله تعالى (وامرهم شورى

بينهم) وعن العيب يقول الشيخ
النجار ان حديث الرسول يبين
لنا العيب فحيثما سأل أحد
الصحابه قائلا يا رسول الله
ما النجاء قال : امسك عليك
لسانك ولبسك بينك وابك على
خطيئتك اللسان السائب يعيب
الانسان .. والمستنهر يرتكب
الخطيئة بلا احساس

ومن السلوك الديمقراطي قال
الشيخ النجار (يا ايها الذين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

دعوة المؤسسات الدستورية لبدء الحوار حول الممارسة الديمقراطية
ممدوح سالم: الحكومة ستقود الحوار الحر
مع كل الآراء القادرة على الأداء الديمقراطي
مصطفى خليل: الأحزاب والجامعات والنقابات
تتقدم بأرائها قبل ٨ يوليو القادم

بدأت المؤسسات الدستورية والهيئات العلمية في الدولة الإعداد للحوار الوطني
الواسع حول الممارسة الديمقراطية والعمل الوطني خلال المرحلة المقبلة والذي دعا
اليه الرئيس أنور السادات في خطابه خلال الاجتماع الطارئ للجنة المركزية
وصولا إلى « ميثاق شرف » وطني لحماية الممارسة الديمقراطية السليمة .

وطلب السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء إلى أعضاء الحكومة - في اجتماع مجلس الوزراء
أمس - الاشتراك في الحوار الوطني وقال رئيس الوزراء : « أن الحكومة وحزب مصر سوف يقودان
الحوار الوطني الحر في اللجنة المركزية مع كل الآراء القادرة على المناقشة والأداء الديمقراطي .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ودعا رئيس الوزراء أجهزة الاعلام الى البدء فوراً في توجيه برامجها الاعلامية لاتاحة الفرصة أمام جيلناهير الشعب وقياداته كي تشارك في الحوار الديمقراطي .

وأشار رئيس الوزراء الى حرص الحكومة والحزب « على الممارسة الديمقراطية وتوفير مناخ الحرية للرأى الآخر وعلى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات وأكد أن هذه الممارسة شيء بناء ينبغي الاهتمام به لكننا نرفض أية ممارسة تستهدف الهدم والتخريب وتمزيق الصفوف » .

وفي نفس الوقت وجه الدكتور مصطفى خليل الأمين العام للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي المصري الدعوة أمس الى جميع الأحزاب والجامعات والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والتعاونية والغرف التجارية والصناعية لكي تبدأ على الفور مناقشتها الداخلية حول الخطوط العريضة لميثاق الشرف الوطني الذي يوفر الضوابط والضمانات للممارسة الديمقراطية والحياة السياسية النزيهة .

وقد طلب الأمين العام للجنة المركزية الى جميع الهيئات العلمية والعمالية في

الدولة اعداد « ورقة عمل » باتجاهات آراء أعضائها على أن تتقدم بها الى اللجنة التي ستشكل لاعداد « ميثاق الشرف » قبل يوم ٨ يوليو القادم .. حتى يتسنى للجنة اعداد الميثاق وتقديمه الى اللجنة المركزية قبل أسبوع من اجتماعها برئاسة الرئيس السادات يوم ٢٢ يوليو القادم .

ومن المنتظر أن يصدر الدكتور مصطفى خليل أمين عام اللجنة المركزية - اليوم أو غدا - قرارا بتشكيل اللجنة التي ستتولى تلقي اقتراحات أعضاء اللجنة المركزية حول وضع « ميثاق الشرف » للممارسة الديمقراطية في مصر . وستضم اللجنة - التي سيراأسها الأمين العام - عددا من الأعضاء بحيث تمثل فيها كافة الاتجاهات الحزبية والسياسية ويمثلو كافة قوى الشعب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومن جانب آخر يعقد الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم اجتماعا صباح اليوم مع رؤساء الجامعات لمناقشة دور الجامعات في الحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس أمام اللجنة المركزية ودور الجامعات علي وجه الخصوص في مناقشة ملامح نظرية الاشتراكية

الديمقراطية . وقد تقرر طبع خمسة آلاف نسخة من التقرير الذي أعده الدكتور صوفى أبو طالب رئيس جامعة القاهرة حول الاشتراكية الديمقراطية خلال الايام الاربعة القادمة لتوزيعه على أعضاء اللجنة المركزية لمناقشته خلال الفترة القادمة .

كذلك يبدأ حزب مصر العربى الاشتراكى اليوم عقد عدة جلسات استماع لشباب الحزب بمختلف الدوائر والاقسام بالقاهرة لسماع آرائهم وتصوراتهم بالنسبة لضيوابط الديمقراطية في المرحلة القادمة. وذلك على نسوء خطاب الرئيس أنور السادات . وسوف تستمر مناقشات الشباب ثلاثة أسابيع تجميع بعدها محضلة الآراء والتصورات التي تراها الشباب في ورقة عمل يتم رفعها الى لجنة ميثاق الشرف للعمل الحزبي .

ويعقد المجلس المحلى لحانظسة القاهرة اجتماعا يوم الاثنين القادم لمناقشة ضوابط الممارسة الديمقراطية.

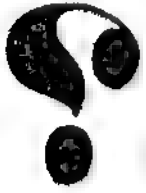


المصدر: الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مشاركة في الإجابة على السؤال الذي طلبه الرئيس السادات وأنتج مناقشة حوله



ما هي الضوابط التي نضعها في ميثاق شرف للممارسة الديمقراطية

تبدأ « تحقيقات الأهرام » من اليوم
متابعة وعرض مختلف الآراء والاتجاهات
والأفكار التي تحقق الضوابط السليمة
للممارسة الديمقراطية في المرحلة القادمة،
أسهاما في إثراء الحوار الواسع الذي طلبه
الرئيس السادات في خطابه الأخير أمام
اللجنة المركزية حول هذه المسألة الهامة ،
ضمانا لسلامة الأداء الديمقراطي ، وحماية
الديمقراطية من القوى الرجعية ، والقوى
العميلة التي حاولت ، وستتوفا تكرار
محاولاتها ، للانحراف بالعمل
السياسي عن مساره الصحيح .

تحقيق : أحمد العطار



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● من أساتذة الجامعات

■ نساب رئيس جامعة القاهرة :

فلتتفق الأحزاب على الأهداف وتختلف في الوسائل

● الدكتور محمود درويش نائب رئيس جامعة القاهرة

في رأيه أنه بعد خطاب الرئيس وبعد أن وضع النقاط على الحروف وبعد أن وضع تماما أصرار الشعب على التمسك بالديموقراطية وحماسها من أي عبث أو محاولة استغلال ..

في تصوري أن هذا كاف جدالكي يطعن كل مواطن أن الديمقراطية لم ولن تهتز .. ربما ما نحتاجه وما يجب أن يتنبه اليه كل مواطن أن يخرج بإيجابية فكرية للأشتراك في التفكير .. كيف يمكن أن تمضي تجربة الديمقراطية بهدف البناء وليس بهدف الهدم ، بهدف النقد الموضوعي وليس بهدف النقد الهدام ، بهدف الإصلاح وليس بهدف اللإختلاطات التي ظهرت على بعض المثمنين ..

وفي المرحلة القادمة .. لا يجب أن يحرق بخور لخطيء أو منحرف مهما كان موقعه واسلوب التفديجب أن يلتزم فيه القائد بالصلحة العامة بالإختلاطات ، والنفس البشرية تتقبل النقد الهادي وترفض النقد المثير .. بالنسبة للممارسة الحزبية لأجدال أن تعدد الأحزاب أمر واجب إذا أردنا ديموقراطية سليمة بشرط أن يخفى تماما اسلوب ما قبل ٢٢ يوليو حيث كانت الأحزاب قبل الثورة كل صراعها لوثة النمر . على كرسى الحكم .. النمر الذي أخذ شكل الحمل قبل الوصول إلى الحكم وما أن يصل حتى يخلع رداء الحمل ويلبس رداء النمر ..

والأحزاب الآن يجب أن تقوم على مبادئ وأهداف لحل مختلف المشاكل .. فالتطرق والأساليب قد تختلف ولكن الهدف واحد .. فمثلا مشكلة التعليم يجب أن نأخذها الأحزاب بهدف واحد وهو أن يهيء لكل أفراد الشعب فرص التعليم ، وهناك أساليب مختلفة لتحقيق هذا الهدف كالمدارس الخاصة والمدارس المهنية والجامعات المفتوحة ، فالهدف واحد ولكن هناك عدة أساليب لتحقيقه .. وهناك مبادئ متفق عليها ويكاد يكون طريقها واحد ، وفي تصوري إذا رفض حزب واحد هذه المبادئ فلا يجب أن يكون وسطا ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ عميد حقوق عين شمس :

نوضح حدود النظام العام ونحاسب كل من يخرج عليها

● الدكتور سليمان الطهاوى عميد حقوق عين شمس

لقد كان رأيي وما يزال أن نظام تعدد الأحزاب يتطلب أولا تحديد مفهوم محدد للنظام العام لأن تعدد الأحزاب لا يعنى إطلاقا أن كل حزب ينادى بما يشاء بل عليه أن يطور فكره فى حدود النظام القائم ومن يخرج على النظام العام يحرم من ممارسة المهل السياسى بل وقد يعاقب جنائيا . ومن عناصر النظام العام :

□ أولا : الإيمان بالله وكتبه

وبرسله .

□ ثانيا : النظام الجمهورى ..

فمنذ أن أعلنت مصر النظام الجمهورى أصبح هذا النظام جزءا لا يتجزء من النظام العام ، ومن ثم لا يتصور أن يقوم حزب للدعوة للعودة الى النظام الملكى مثلا .

□ ثالثا : النظام الاشتراكى ..

فلقد بلور الشعب فى اقليته الساحقة ايمانا بالاشتراكية ولكنه حرص فى نفس الوقت على أن يصفها بانها اشتراكية عربية لأن العالم يموج بالفكر الاشتراكى لا سيما الفكر الماركسى الذى يتخفى تحت شعار اصطلاح الاشتراكية العلمية والذى يرفض صفة العلمية وينفيها عن كل فكر اشتراكى لا ينتمى اليه . فى حين أن ثورة ٢٣ يوليو وثورة ١٥ مايو كلها قد رفعت راية الاشتراكية ولكنها ناسمة من بيننا ونلرونا ، هذه النقطة بالذات هى التى يجب أن توضح فى المرحلة القادمة ، فبين خصائص هذه الاشتراكية التى تميزها عن غيرها من الاشتراكيات التى يموج بها العالم حتى لا يضل الشباب بشعارات زائفة ..

□ رابعا : منع الصراع الدموى

بين الطبقات . ان النظام الماركسى وبعض النظم الأخرى نفع فى برامجها محاولة لتحقيق فلسفاتها عن طريق تأليب طبقات الشعب بعضها على بعض ، فى حين أن أكبر مميزات ثورة ٢٣ يوليو انها مع التعبير الجذرى الذى أحدثته فى المجتمع ورفضت رفضا بلتا الصراع الدموى بين الطبقات .

ولهذا نأى جميع الأحزاب الجديدة المسموح بها يجب أن تكون وسائلها شرعية ..

□ خامسا : المحافظة على نظام

الاسرة : ان المجتمع المصرى هو فى حقيقته مجتمع الاسرة المصرية ، ويجب أن تسج جميع تشريعاتنا الى تدعيم نظام الاسرة فى ضوء ايماننا بالله وكتبه ورسله وفى ضوء تقاليد الثرية والتى ينتهى اليها الاغلبية الساحقة من الشعب المصرى ، ولهذا ومع تسليمنا بضرورة معاملة المرأة معاملة متكافئة للرجل فان ذلك يجب الا يذهب

بنا الى النظم المتطرفة التى تتجاهل طبيعة الاسرة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

□ سادسا : القومية العربية :

ان مصر وان كانت أقدم دولة معروفة على سطح الارض ، وان كان تاريخها قد تطلب بين الفرعونية والبطلمية والرومانية والعثمانية الى آخره ، فانها منذ ان عرفت خلاوة الاسلام قد أصبحت رائدة الامة العربية منذ فجر الاسلام حتى الان . والقومية العربية في واقع الامر لا يمكن فصلها عن القيم الاسلامية وقد اعترفت بذلك كثير من زعماء العرب من غير المصريين في مصر وخارج مصر . ولعل اعداءنا قد أدركوا هذه النقطة ومن ثم فانهم يحاولون الان بوسائل مسمومة أن يشككوا المصريين في قوميتهم العربية ولكن رجل الشارع غير المتعلم والمتعلم قد أدرك كل منهم أن مصر لا تنفصل عن الامة العربية بل هي حجر الزاوية من الامة العربية .

وان نتوقع مصر وانطوائها على نفسها هو اتقى ما يتهناه اعداء مصر واعداء الامة العربية لكي ينقضوا عليها ، وليسعدنا أن الرئيس رغم تعرضه لاتهامات وتهجمات الكثيرين من اعداء العروبة فان ذلك لم يدفعه الى

انكار عروبة مصر او يلت من عضده في الدفاع عن الامة العربية ككل لان ذلك تدر مصر . ولهذا فان كل دعوة حزبية لتشكك المصريين في عروبتهم تعبّر خروجاً على النظام العام . هذه النقاط الست ، انما هي مجرد برنامج عمل أو رؤوس موضوعات كبرى يجب أن يطرح لمناقشة واسعة حتى يفرغ كل عنصر منها في نقاط تفصيلية تضع الضوابط الواضحة التي لا تترك مجالاً للتشكك وحتى يقوم كل حزب أو جماعة سياسية بممارسة جهلها في حدود هذه الضوابط ويعتبر خروج أي منها على هذه الضوابط بمثابة ارتكاب جريمة جنائية تعرض مرتكبها لاقصى العقوبات . ولا اعرف دولة في العالم تنهم الحرية السياسية على انها الانطلاقة التي لا تلتزم بشيء . واختم قولي كما بدأت بان كل دولة لها نظامها العام التي يتحرك كل مواطن وكل جماعة في نطاقه وتكون الكلمة للقضاء للحكم على من يخرج على هذا النظام .



عميد كلية الاقتصاد :

نستبعد من مجال العمل كل شخص ولاؤه للخارج

• الدكتور محمود خيرى عيسى عميد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

الحماية التي توفر للديمقراطية هي حماية نفسها
الشمع لحاية نفسه ولحماية النظام الذي يشكل
تحقيق النظم من وجود هذا النظام . وهناك امثلة
كثيرة عن نظم ديمقراطية نجد انها تضع ضمانات
وتبنيها على ممارسة العمل السياسى .

فالنظم الديمقراطية لا تسمح لغير العاقل او للمجنون
او للمجرم ان يمارس فيه السياسى ، ومن باب اولى
فلها الحق ان تضع ضمانات لكي تمنع اعداء الوطن
الذين يدينون بالولاء لغير الوطن او للذين الحقوا
الضرر بالوطن في الماضي في العمل السياسى .

ولكن ما هي الطريقة التي يمنع بها مثل هؤلاء ؟
الديمقراطيات الحديثة في الدول المتقدمة يرتفع
مستوى الوعي والمعرفة والعلم فيها بدرجة تسمح
للمواطنين ان يتبينوا مثل هؤلاء بانفسهم ، فلا تكون
هناك حاجة قوية في مثل هذه الدول لاتصالحهم عن
طريق قانون .. فاقصاؤهم يتم اجتماعيا .

وفي الدول النامية فان المشكلة كبيرة خاصة اذا
كانت هذه الدول تمر بظروف دولية صعبة ومحاطة
باعدا في عدة جهات ، ولا شك ان لهم عيوبنا
وانصارا في الداخل يستغلون الساحة الديمقراطية
للأضرار بالوطن . فتظهر الحاجة هنا لوسائل دستورية
للضرب على يد هؤلاء السياسيين ومنعهم من الاضرار



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بالوطن .

وبالنسبة للذين كانوا يتبانون مراكز كبرى ويسيطرون
استغلالها لتحقيق مصالح شخصية في الماضي والذين
يملكون ولايات خارجية ويريدون ربط الدولة بعجلة دول
أخرى أجنبية ، فالمشكلة هنا ان درجة الوعي والنضج
السياسي في مصر قد لا تسمح لبعض الناس بممارسة
حقيقة هؤلاء .

لابد من فرض حماية دستورية شرعية ، ومن
الغريب ان الماركسيين الذين لا يسيحون بالممارسة
الديموقراطية في نظمهم يطالبون بهذه الممارسة في
الدول التي يعيشون فيها ، فهم يطالبون بها ليمطونه
أو يسيحون به ، ففي الدول الشيوعية لا يسمح
لغير الشيوعيين بالممارسة السياسية .

وفي نصوري ان اللجنة المركزية العليا تستطيع ان
تكون ذات دور فعال في اصلاح مسار الديموقراطية
في مصر عن طريق الرقابة المستمرة للأحزاب السياسية
في عدة نواح :

أولاً : تمويل هذه الأحزاب ... فإذا كان مصدره
أجنبياً مثلاً فهناك شك كبير في ولاء هذه الأحزاب .
ثانياً : نوعية قيادات الحزب فهناك بعض القيادات
تعرف تماماً انها كانت مشتركة في انفساد الحياة
السياسية في الماضي او ولاءاتها لغير الوطن . ومهمة
اللجنة المركزية العليا ان تظهر مثل هؤلاء الناس حتى
يمنعوا من ممارسة العمل السياسي .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مشاركة في الإجابة على السؤال الذي طرحه الرئيس

كيف تكون ضوابط الممارسة السلمية للديمقراطية

أعضاء اللجنة المركزية يتكلمون : هذه الضوابط تعطينا الضمان

- مراقبة اللجنة المركزية للسلوك الديمقراطي وتقديم ملاحظاتها أولا بأول
- إسقاط عضوية النائب الذي يغير بعد انتخابه صفته الحزبية
- مراجعة سلوكيات الأفراد والتزامهم القومي قبل ترشيحهم للمناصب القيادية
- التزام الصحف الحزبية بميثاق الشرف الذي تلتزم به الصحف القومية

يقدم أعضاء اللجنة المركزية الذين تكلموا في هذا التحقيق مقترحات بضوابط جديدة لضمان سلامة الأداء الديمقراطي تستحق بالفعل المناقشة والدراسة ، وصولا الى ميثاق الشرف المطلوب للممارسة الديمقراطية والعمل الوطني في المرحلة المقبلة .

وهذه الضوابط الجديدة المقترحة تلتقى كلها عند هدف واحد وهو أن تكون مصلحة مصر العليا هي المنطلق والاسساس ، وهى المنبع والمصب .. وأن تكون كل الوسائل والقنوات فى خدمتها فى خدمة مصالح فئوية ، ولا أغراض حزبية ، وأن نجنب مسيرتنا الديمقراطية فى المستقبل ما حاولت بعض العناصر التى تفتقد الالتزام القومى وضعه من « عثرات » فى طريقها .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الالتزام لمصر

● الدكتور مصطفى الجنزوري

عضو اللجنة المركزية : لقد

انخرفت التجربة الديمقراطية

المصرية في الفترة الأخيرة من

مسارها السليم لعدة أسباب في

مقدمتها ، دخول أحزاب جديدة

الى الساحة ببرامج أقرتها اللجنة

السياسية للأحزاب ، ولكن الممارسة

اتخذت شكلا آخر ، مما يدل على

أن التوايا تختلف عما تعلنه

الأحزاب من برامجها وفي هذا

خطورة على الممارسة ومن هنا

تبرز أهمية الضوابط التي ترد

على تساؤل مفهومه كيف نضع

الضوابط وهناك من القوانين ما

يكفل الضمان للممارسة .. ولذا

فإن الضوابط التي طالب الرئيس

السادات كل القيادات بمناقشتها

وعهد بها الى لجنة لبلورة هذه

المقترحات يجب أن تتضمن مايلي :

١- تعريف الأحزاب الثمانية

والجديدة التي سوف تقام في الفترة

القادمة بأن السلوك هو أساس

الحكم على الحزب ونشاطه ،

وهنا يجب أن تقوم لجنة الأحزاب

السياسية بدور بارز في هذا

المجال ، ويمكن أن تصدر اللجنة

المركزية ملاحظاتها حول السلوك

الديموقراطي بصفتها التي نظمتها

قانون الأحزاب ..

وإذا كان البعض ينصوّر أن

المسألة السلوكية والخلقية والالتزام

القومي لا يمكن أن تخضع لضوابط

أو لقوانين فأننى أرى أن اللجنة

المركزية وهى الإطار المنبثق عنه

الأحزاب يجب أن يلعب دورا هاما

في تعريف الجماهير بالحقائق ،

وفى وضع ميثاق للشرف للممارسة

يكون أساسا لكل عملنا السياسى

فى المرحلة القادمة والا ماذا يكون

دورها فى أهم فترة من فترات

نضالنا من أجل الديمقراطية التي

أرست مبادئها ثورة مايو ..

وفى هذا ترسيخ للمبادئ

والمعناتى التي نبعت من تاريخ

وترايب مصر على مدى تاريخها

الطويل ..

ومشكلة المشاكل أمامنا هي

كيف نجعل مصلحة مصر العليا

فوق المصلحة الحزبية .. ؟

ويجب علينا أن نؤكد فى هذه

المرحلة ما سبق أن أعلنه الرئيس

أكثر من مرة من أن هدفه من

كشف المنحرفين ينحصر فى مجرد

كشفهم أمام الجماهير ، وترك

الحكم للجماهير ..

أن ما جرى فى الفترة الأخيرة

من محاولة تهديد الديمقراطية ،

وضرب الحرية ، واستغلال الام

الجماهير ، بعد فترة تضاعفت فيها

الترامكات يجعلنا اليوم نقف

وبصلاية للدفاع عن الديمقراطية

والحريات ، وهذا يأتى أولا من

التجرد عن النزعات الشاذة والواردة

من الخارج ومحاولة التأمل لمشاكلنا

اليومية وسياساتنا الخارجية من

أجل استخدام أقرب الوسائل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لحلها ..

ولا يعنى هذا مصادرة الراى الحر التابع من مصلحة قومية ، أو النقد النزيه غير المسف الذى يحاول تزيف التاريخ ، وتشويه الحقائق للاخلال بمبادئنا وقيمنا الروحية .

انيدوا المهاترات

● مصطفى كامل مراد عضو اللجنة المركزية ورئيس حزب الاحرار الاشتراكيين : لقد اراد الرئيس أنور السادات فى خطابه الاخير أن يضع النقاط على الحروف للممارسة الحزبية فى مصرحتى تكون أكثر تأثيرا فى القواعد الشعبية وأكثر تبضا فى ملء الفراغ السياسى الذى نشأ بعد انتهاء نشاط الاتحاد الاشتراكى .

افنى أرى أن هناك مقومات وهناك أيضا ضوابط ، وهناك أخطاء فى الممارسة الحزبية وعلينا أن نربطها جميعا حتى يمكن فى النهاية بلورة نيثاق الشرف للممارسة الديمقراطية ..

وبالنسبة للمقومات فإن أهم مقوم هو الاعلام الذى لا يمكن بغيره أن تتم الممارسة التى تركز أولا على الشعب ، ولأن التفسير الصرفى للممارسة الديمقراطية هو ممارسة سلطة الشعب كيف يمارس الشعب سلطته ؟ ولا تتم هذه الممارسة الا اذا استطاع الشعب بفئاته المختلفة أن يعبر عن رأيه بطريق وسائل الاعلام .

كذلك لابد من عمل ندوات سياسية يتم فيها حوار ديموقراطى تشترك فيه فئات الشعب ومعهم ممثلوهم فى مجلس

الشعب والمجالس الشعبية . والتنظيمات الجماهيرية كذلك لابد للنائب أن يمارس واجبه النيابى بالانتظام فى حضور جلسات مجلس الشعب ، وأن تشرح الحكومة سياساتها المختلفة للجماهير

واقترح أن ينظم حوار يومية على مدى الشهر مع الوزراء يشترك فيه نواب الاغلبية ونواب المعارضة أيضا كما أننى أصر على ملكية الاحزاب للصحف طبعا لمسا جاء فى قانون الاحزاب لان الاحزاب حلت محل الاتحاد الاشتراكى الذى أنشأته ثورة يوليو ، وهى منبثقة عنه ومن حقها أن تؤول اليها كل ممتلكات الاتحاد الاشتراكى .

وبالنسبة للأخطاء التى حدثت فى الفترة الماضية فإنه لوحظ عدم وجود تعاون بين الاحزاب فى مجال العمل السياسى ولذلك فإن الاحزاب لم تنجح فى تطبيق برامجها على المشاكل اليومية للجماهير وايضا لجوء بعض الاحزاب الى اثاره الطبقات والتشكيك فى مدى نجساح سياسة الانفتاح ، وارهاب المواطنين فكريا بنشر المبالغ التى ساهم بها البعض فى الانفتاح وكأنها جريمة يعاقب عليها القانون ، ومحاولة تشويه ثورة يوليو وثورة مايو فى التطبيق الاشتراكى ككل واستقطاب نواب الاحزاب الاخرى ووضع الاجهزة التنفيذية تحت السيطرة الحزمية ، مما يخرج بها عن وظيفتها القومية ..

وانا أرى لكى تسنم الممارسة فى مسارها السليم أن نبعد عن المهاترات والتجريح ، لان الاحزاب ليست تابعة لأشخاص ، ولا تعبر عن الراى الشخصى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لقياداتها ، وانما تعمل عن طريق برنامج
أقرته لجنة الأحزاب السياسية ، كذلك
لابد من إعادة انتخابات كل قيادات
الأحزاب في فترات محددة تنشيطا
للحركة داخلها ، ودفعاً لقيادات جديدة
والالتزام بالخط القومي العام الذي قامت
على أساسه الأحزاب في إطار المبادئ
الثلاثة وهي السلام الاجتماعي والوحدة
الوطنية والنظرية الاشتراكية الديمقراطية
لأننا لسنا أحزاباً ليبرالية بمعنى أن
نشئ أحزاباً مطلقة بلا حدود ..

الحرية للشعب

● طلعت يونان عضو اللجنة
المركزية : الذين يحاربون النظام
الحالي أولاً هم عناصر اليسار الوافد
على بلادنا من أنظمة حمراء وهؤلاء
جميعاً لديهم نظام الحزب الواحد
الذي ابتليت به مصر في فترة طويلة
غاب في ظلها الرأي الآخر ، وأنى
اعد دراسة الآن عن الرجوع الى
نصوص قوانين هذه الدول عن
الضوابط الدكتاتورية التي تحكم
اليسار الفميل حتى نواجه بها الذين
يحاربون النظام باسم اليسار ، وحتى
نرسي قواعد انشاء يسار مصري ينبع
من تربة مصر ، والنوع الآخر الذي
يحارب النظام هم الذين كانت لهم
قبائل سياسية عرفت ظلماً باسم
الأحزاب قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ،
وانا اؤكد وقد عاصرت هذه الثورة
ان مصر لم تعرف الحزبية في تاريخها
الحديث كله وانما كانت هناك سياسة تقوم
على دكتاتورية شخصية الزعيم ،
ولهذا السبب كنت اول من طالب
بعدم التصريح بعودة هذه القبائل

بأى صورة من الصور لأنها في يقيني
ثورة على ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥
مايو وهؤلاء هم الذين رفضهم الشعب
في الاستفتاء الأخير اننا يجب ان
نوضح الموقف للشباب أبناء ثورة
يوليو ونقول لهم ان هؤلاء السذين
يتحدثون عن حرية المعارضة والرأى
الأخر هم الذين وأدوا عريضة
المعارضة وحاصروا جميع صحف
المعارضة وهم الذين ابتدعوا الرقابة
العرفية على الصحافة ، وان الذين
يتحدثون عن حرية المنبر هم الذين
وأدوا هذه الحرية في أزمة مجلس
الشيوخ المشهورة وكانت لهم مواقف
حزبية دكتاتورية لا تمت للديمقراطية
بصلة ، وان الذين يستغلون الغلاء
اليوم هم الذين ابتدعوا هذا الغلاء
فامتد في عهدهم من الاتجار بقوت
ال جماهير الأحياء الى الاتجار باكفان
الموتى ، وأنى لانصح بطبع الكتاب
الأسود وملحقانه ليقرا الناس حقيقة
هذه المهود السوداء ويفهم لماذا
التقى اصحاب الصفحة الحمراء
واصحاب الصفحة السوداء في
مخارية ديمقراطية الشعب .
وان اهم سابط اطالب به في
عصرنا الحاضر هو حماية الشعب
من اعداء الشعب ولا حرية لهؤلاء
الاعداء وتلك هي الديمقراطية ،
ويجب ان يشترط في تكوين أى حزب
مستقبلاً ان تكون له الى جانب
العشرين عضواً بمجلس الشعب نسبة
كبيرة من الجماهير حتى لا تقوم
أحزاب وهمية على أن يتم توثيقها
في أى جهة من جهات التوثيق
بالدولة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

واطالب بانشاء السلطة الرابعة وهي الصحافة وتحديد مفاهيمها مقدما والا تكون للأحزاب صحف يملكها افراد بل صحف تابعة من السلطة الرابعة تلتزم بميثاق الشرف الصحفي وأن تكون للسلطة الرابعة مجلس يديرها خاضع لرقابة شعبية ، وأرى أن زعامات الأحزاب لابد وأن تنبسط من الشعب وأن تكون بالانتخاب الحر المباشر ولا تضع هذه الزعامات من فراغ حتى لا تعود إلى عصر القبائل السياسية ، وأن يتم طرح مبادئ كل حزب جديد على اللجنة المركزية ، ولا يتم التصريح بقيام أى حزب الا بعد مناقشة اللجنة المركزية لبرنامج هذا الحزب .

وأنا مع صدور قانون العيب وذلك في حدود ميثاق العمل الصحفي وذلك بأن يمتد هذا الميثاق ليكون ميثاقا للعمل الحزبي يعنى ان يكون النقد للبناء والتوجيه لا للهدم والتشكيك . وأن تنبع المعارضة من مصلحة مصر وليس من مصلحة خارج مصر لان مصر لا يصح أن تحكم من موسكو أو غيرها وأن ينص في كل حزب يقوم على ضرورة توفر صيغة التحالف في تكويناته من القمة إلى القاعدة حفاظا على مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ومكاسبها للعمال والفلاحين .

واطالب بعد أن ينتهى المدعى العام الاشتراكي من تحقیقاته الدقيقة مع الصحفيين الذين يعملون في الخسارج وشوهوا صورة مصر واتضح ادانتهم ان يعرض امرهم على اللجنة المركزية [العائلة الكبيرة] لسحب الجنسية المصرية منهم ، في الوقت الذى لزاما

علينا ان نحیی صحفيين شرفوا مصر في الخارج وهم خير سفراء لها .
● محمد رجب عضو اللجنة المركزية : الضوابط يجب ان تجمی حرية الرأى بالنسبة للأغلبية والاقلبية في اطار من الاحترام الموضوعی الذى يقوم على احترام كل طرف لرأى الآخر وان اختلف معه ..

ان الاختلاف في الرأى لا ينفی ان يصل الى حد التشهير والتجريح .. أن هناك قضايا يجب أن تكون مناقشتها في اطار الالتزام بدستور الدولة ونظامها وفي مقدمتها قضايا الدين والشریعة والایمان بوجود الله ثم ان الاختلاف في الرأى يكون حول الاساليب والوسائل أما القضايا الأساسية التى رسخت في وجدان الشعب المصرى فلا يشكك فيها ... وعلى سبيل المثال اهمية الالتزام بالمبادئ الأساسية التى تستهدف المصلحة العليا لمصر ، يجب أن نفرق بين القضايا القومية والقضايا الحزبية، ويجب على الأحزاب جميعا عندما تعالج أى قضية قومية يجب أن يكون ذلك نابعا من المصلحة العليا للمواطن، وليس من الرؤية الحزبية الضيقة . لابد ان تكون هناك ضوابط في شأن الكتابة في الصحف الحزبية ، بحيث لا تتحول هذه الصحف الى ادوات يستخدمها كل حزب للتشهير بالأحزاب الأخرى ويجب أن تخضع الكتابة في هذه الصحف لميثاق الشرف الصحفي الذى يلتزم به الصحفيون في الصف القومية .

يجب أن يبرز دور اكبر للجنة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المركزية للتدخل لوقف أى حزب يخرج على الضوابط والقيم التى ترسم الملامح الأساسية لآطار الديمقراطية فى مصر ، ولم تمارس اللجنة المركزية دورها خلال الفترة الماضية .

يجب أن تقرر الضوابط منع قيام حزب يدعو إلى حكم الطبقة أو يلتزم بأفكار وصيغ تختلف مع ماقرره الشعب المصرى ، ويجب أن يكون فى هذه الضوابط منع قيام حزب شيوعى أو ماركسى .

أن تتحدد فى هذه الضوابط والتنظيمات التى خاضت نضال الشعب وقياداتها يجب ألا تعود إلى ساحة العمل الوطنى حتى وإن غيرت فى اسمائها أو اصطنعت برامج جديدة كموقف تكتيكى من أجل النضال لخريب التجربة الديمقراطية . . .

يجب أن يبحث فى آطار التعديلات القانونية والدستورية القادمة أن عضو مجلس الشعب الذى يتقدم للانتخاب تحت اسم حزب معين تسقط عضويته إن غير صفته الحزبية . . . وذلك حتى لا يساء استخدام الضوابط ونجس العضو ينتقل من حزب إلى آخر بطريقة لاتخدم الديمقراطية . .

تحقيق : محمود معوض

أحمد حسين



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات في رسالة تاريخية لمجلس الشعب: أريد تصحيحاً دستورياً للممارسة السياسية
تلاقت مصالح الإقطاع واليسار في مؤامرة لاحتباط التجربة الديمقراطية

في رسالة تاريخية بعث بها الرئيس أنور السادات أمس ،
إلى مجلس الشعب أكد الرئيس : أنه حريص على أن
يتم تصحيح المسار الديمقراطي والممارسة السياسية في مصر
وفقاً للدستور والقانون نصا وروحا وقال الرئيس أن الحرية
والديمقراطية قد أصبحتا حقوقاً طبيعية لا رجعة فيها ولا مساومة
عليها .

تعد كان حجر الزاوية في ثورة
الخامس عشر من مايو هو بناء مجتمع
قنوى متماثل : قادر على الوفاء
بالالتزامات القومية : والتصدى لكافة
التحديات التي يواجهها الوطن في هذا
المنعطف الدقيق في تاريخه الحافل .
ومنذ اللحظات الأولى التي حلتني
فيها جماهير شعبنا العظيم شرف
المسئولية وأمانتها : أخذت على عاتقي
الذهوة إلى توفير جميع الضمانات
والمطالبات التي تشكل انطلاق شعب
مصر العربي إلى آفاق رحبة من الانجاز
والبناء وأزال العكس السلبيات التي تعترض
سيرته .

وكنت في كل هذا حريصاً على تحقيق
التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة
المجتمع ككل : لأن المجتمع - في النهاية -
هو جماع أفراد يؤمنون بقيم معينة ،
ويدينون بالولاء المطلق لبلدهم المجيد
الذي كتب أنضع الصفحات في تاريخ
البشرية على امتداده ، وقدم للمالم

وقال انه احساسا منه بان التجربة
تعرض للخطر وفي مواجهة المؤامرة
الحاقدة التي التقت فيها المصالح العفنة
للإقطاع المتحجر ومدعى اليسار ، فلقط
لجأت إلى الشعب لكي يقول كلمته في
استفتاء شعبي حتى يكون التصحيح بين
الشعب ودستوريا .

وأضاف الرئيس أنني حرصت أن
أضع الحقائق أمام المؤسسات الدستورية
للدولة ، ولقد قلت - وما زلت أقول -
أننى سوف أعطي مزيداً من الديمقراطية
في مواجهة مشاكل الديمقراطية ومزيداً
من الاشتراكية في مواجهة مشاكل
الاشتراكية .

وفيما يلي نص رسالة الرئيس
السادات التي تليت في جلسة مجلس
الشعب أمس ..

السيد المهندس سيد مرعى ..
رئيس مجلس الشعب
تحية طيبة وبعد ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

رصيدا هائلا من الفكر والقيم السامية

والمثل العليا والإنجازات الرائعة .

ومن هنا كان اصرارى على وضع الضمانات والضوابط التى تجعل قلوبنا مطمئنة الى حاضر مصر ومستقبلها (١) ونفوسنا واثقة من أن الاجيال المتتابعة من أبنائنا سوف تواصل حمل الرسالة فى ظروف هوائية للعمل الوطني السليم وكان طبيعيا أن نتجه الى تحقيق تلك الغاية القوية عن طريق أمرين : أولهما ترسيخ القيم المصرية الاصلية وتنقيتها من الشوائب التى علقت بها نتيجة تراكمات طويلة متعددة (٢) والثانى ارساء قواعد للممارسة الصحيحة ، بحيث يتمكن الافراد - وقد حصلوا على حقوقهم وفرصهم كاملة - من التحرك كمجتمع رشيد (٣) يؤثر المصلحة العامة ويبعد عن الانانية والذاتية (٤) يركز على البناء ، وينأى عن الهدم ، يعنى الحب والمودة (٥) ويستأصل الحقد والكراهية (٦) يتمسك بكل ما هو ايجابى (٧) ويزيل كل ما هو سلبى . يحقق التضامن والتكافل (٨) ويمنع الاستغلال والفرقة . يتعامل مع الواقع المعاصر . من منطلق علمى (٩) يدعم فيه التزاوج التام بين المفاهيم العلمية الحديثة والقيم الروحية التى هي جوهر الوجود المصرى ذاته ، بحيث تبني مصر الحديثة على اساسى اللحاق بركب التطور العلمى الهائل الذى تم احرازه فى ربع القرن الاخير ، وتصبح قادرة على الانطلاق الى الافاق اللانهائية فى المستقبل . كل هذا دون أن تفقد أصالتها أو تتخلى عن جذورها . وهذا هو المعنى الذى عبرنا عنه حين رفعنا راية العلم والإيمان .

ومن الحقائق الثابتة التى أعتر بها وأفخر (١٠) أن جماهير شعبنا الواعى قد تجاوزت مع هذه الدعوة تجاوبا تلقائيا رائعا ما كان يمكن أن يتحقق الا من

شعب بهذه العراقة والاصالة (١١) يستند الى جذور نضرب فى أعماق التاريخ الانسانى .

ومضت الجماهير تحقق المكاسب المتتالية على طريق الحرية والديمقراطية السليمة (١٢) فقامت مؤسسات الشعب تمارس السلطة وتحمل المسئولية (١٣) واصبحت هناك قنوات متعددة للتعبير عن الإرادة الشعبية (١٤) وارسيت قواعد واضحة للسلوك الاجتماعى والسياسى ، بحيث يستطيع كل عضو صالح فى الجماعة أن يعرف موقعه ، وفى التزاماته .

كذلك استطاع شعبنا أن يضع الحدود الفاصلة بين النشاط الفردى والجماعى المتاح والطلوب فى مجتمع ديمقراطى حر . وبين الممارسات السلبية والتجاوزات التى تثار من جلال المسيرة الشعبية وتضع المراقيل أمام عجلة التقدم .

وكنا - والشعب معنا - هريصين على الحفاظ على الثجيرية وتطورها بما يضمن لها النمو والتقدم ، دون أى مساس بما اعتبرناه جديرا أسس مجتمع مصر الجديد . وهى الاشتراكية والديموقراطية ، والسلام الاجتماعى ، والوحدة الوطنية .

وتذكرون اننى قلت اكثر من مرة ان العيوب التى قد يكشف عنها التطبيق لن تزيدنا الا اصرارا على المضى فى الطريق وتصميما على تحقيق هذا الهدف القومى الاسمى (١٥) فقلت بالحرف الواحد [لمشاكل الاشتراكية .. مزيد من الاشتراكية ، ومشاكل الديمقراطية .. مزيد من الديمقراطية] .

ومضى الشعب فى مسيرته ، يحقق مفهوم الديمقراطية وبصحته ، واخذت التجربة تعزز كل يوم حقائق جديدة جعلت مصر منارة للحرية والديموقراطية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الحقيقية ، البعيدة من الزيف والاتجار بالشعارات .

غير أن فئة قليلة قد خرجت على هذا الإجماع الشعبي الجارف ، وحاولت أن تنخر في بناء الوطن ، تحقيقا لمكاسب ذاتية رخيصة على حساب الجماهير الكادحة ، صاحبة المصلحة الحقيقية في كل خطوة يخطوها الوطن إلى الأمام ، وحاولت هذه الفئة المضلة أن تنسلل إلى مكاسب الشعب فتختلنها ، وأن تنقض على إنجازاته فتهدمها ، وتهدى على التجربة الديمقراطية فتجهضها ، وكانت النقطة التي التقت حولها هذه الفئة هي الحقد على نجاح التجربة ، والرغبة في الارتداد بالوطن إلى أيام عجاف ، كانت الديمقراطية فيها في بحنة ، والقانون في غيبة والمعدالة بعيدة عن الأذهان ، والانقطاع سائدا ، والشعب معانیا ومقاسيا .

واذ حاولت هذه الزمرة الانقضاض على مكاسب الشعب لتقيم بدلا منها هيكلا هشًا تذروه الرياح ، فقد كان طبيعيا أن تركز هجتها الباغية على القيم التي تعصنا من كل سوء ، وعلى الممارسة التي نريد أن نجعلها علامة مشيئة على الطريق ، وحين تلاقت المصالح العفنة لم يعد هناك وازع يحول دون اشتراك الاقطاع المتحجر مع مدعى اليسار في مؤامرة واحدة على التجربة الديمقراطية ومؤسسات الشعب التي تقوم عليها .

وحماية للتجربة الديمقراطية ، ومنعنا من تشويه معالمها وصورتها ووضعنا للحد بين الحرية والفوضى ، وبين الديمقراطية والعمية ، وبين الرأي والتأمر ، وبين النقد الهادف وإطلاق السموم التي تهدف إلى تشكيك الشعب في كل ما أنجزه ، وزرع اليأس في نفوس أبنائه ، كان لزاما - والحال هذه - ألا نتردد في

سلوك الطريق الذي يكفل وقف هذا العبث بمصالح الجماهير .

وزاد من جسامة الوضع أن هذا التخريب في بنيان مصر كان يحدث في فترة هي من أخرج الفترات في تاريخنا ، فبعد أن خرجنا منتصرين من معركة العبور واسترجعنا كرامة مصر والامة العربية ، واجهنا - بنفس العزيمة والتصميم - معركة السلام التي لا تقل ضراوة وأهمية عن المعركة العسكرية ، والواقع أنها وجهان لعملة واحدة : فهما - معا - يهدفان إلى تحرير الارض واستخلاص الحق ، ومن

التفريط في حق مصر وشعبها الا نوفر لها الاستقرار والامان في وقت نخوض فيه هذه المعارك الضارية .

وانطلاقا من احساسى بأن التجربة تتعرض لخطر داهم اذا استمرت ترزح تحت وطأة هذه الحملة من اقلية صغيرة غير مرتبطة بشعب مصر وترابها في وجدانها وفكرها ومصالحها ، فقد حرصت على أن يتم هذا العمل التصحيحي لمسار ثورة ١٥ مايو على أساسين :

أولا : أن يتحقق في ظل سيادة القانون وبها ينسجم تهاما معه في نصه وروحه ، وحيث أن الدستور - وهو أول دستور دائم تشهده مصر منذ مدة طويلة - هو أبو القوانين ومرجعها الاساسى ، فكان من المتعين أن تسير عملية التصحيح في الاطار الدستوري السليم .

ثانيا : أن تشترك القاعدة العريضة لشعبنا في هذا العمل ، لان الشعب هو الهدف والامل ، ثم انه هو القادر على صياغة حقوقه وحماية مسيرته من كيد العابثين والطامعين .

وأعمالا لهذين المبدأين ، طرحت على الشعب تصورا للاستلوب الامثل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

للتصدي لهذا التخريب بها يردعه ويبطل
مفعوله (أ) دون مساس بالحصرية
والديمقراطية اللتين اعتبرهما حقاً
طبيعياً لا رجوع عنه ولا مساومة فيه .
وتطبيقاً للمادة ١٥٢ من الدستور
رأيت طرح الموضوع على الجماهير في
استفتاء عام ، يدور حول مبادئ بشرة
نص عليها قرار رئيس الجمهورية رقم
٢١٤ لسنة ١٩٧٨ ، بدعوة الناخبين
إلى الاستفتاء على مبادئ حماية الجبهة
الداخلية والسلام الاجتماعي (مرفق أ) .
وفي يوم ٢١ مايو ١٩٧٨ ، تحققت
الإرادة الشعبية بأبهى صورها ، إذ
بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء
٨٥٪ من مجموع الأشخاص المقيدین
بجداول الانتخاب .

وقد ثبت من عملية الاستفتاء طبقاً
لبیان وزارة الداخلية الصادر في هذا
الشان « مرفق ب » أن المواطنين الذين
مارسوا حقهم بلغ عددهم ٩٢٨٥٠٢٤
ناخباً (أ) قالت نسبة ٩٨٪ منهم
« نعم » مع الشرعية والديمقراطية
والحرية (أ) وفسد التخريب والمعت
بأنفاد الشعب .

إن كل هذا يعتبر إنجازاً جديداً
يضيفه الشعب بحسه التاريخي العميق ،
إلى سجل إنجازاته على طريق الحرية
والتطوير الديمقراطي ، لأن أعظم سباج
لديمقراطية والحرية (أ) هو شتيقجوها
من الشوائب التي تسيء إليها وتشوه
صورتها بها يجعلها قرينة للنوضى ،
وقناعاً للتخريب والتشكك في قدرات
الشعب ، وبأباً للانقضاض على قيمه
التي حانظت على بقائه صلباً متماسكاً
عبر القرون .

وللحقيقة والتاريخ ، رأيت أن أضع
هذه الحقائق ووثائقها أمام المؤسسات
الدستورية بالدولة .

والله يحى وطننا الغالى ويرعى

مسيرته المجيدة . □

ضوابط الممارسة الديمقراطية في رأى النقابيين عمالا ومهنيين

استجابة لنداء الرئيس أنور السادات ، تشترك « صفحة النقابات » اليوم فى الحوار الواسع حول ضوابط الممارسة الديمقراطية ، بهدف صيانة ديمقراطيتنا من أى عبث لا يستهدف مصلحة الوطن العليا ، والبعد بمقدرات مصر وأبنائها عن أيدي المفسدين ، والانتهازيين الذين لا يبتغون إلا تحقيق مصالحهم الشخصية والذاتية ، ولو كان ذلك على حساب مصالح الجماهير الكادحة . . مستغلين فى تحقيق هذه المصالح الذاتية ، مماناة جماهيرنا المؤمنة بمصر ، والساعية لبناء مجدها وعزها ورفعها .

والذى يجب ألا يغيب عن هؤلاء المفسدين ، أن الجماهير التى آمنت بالحريية ، والديمقراطية ، وسيادة القانون ، قادرة على حماية حريتها من عبث العابثين ، وقادرة على صيانة ديمقراطيتها من أى انحراف عن خطها السليم ، وقادرة على أن تكون سيادة القانون منهاجا ودستورا ، لا شعارا .

واليوم . . تنشر « صفحة النقابات » تصورات عدد ممن يتولون مواقع المسئولية فى النقابات المهنية والعمالية ، بدءا لاوسع حوار حول موضوع يمس أقدس ما يؤمن به المواطنون الشرفاء .



• الدكتور عبد العزيز حجازي :

الممارسة الديمقراطية هي
تصوري ، هي فكر وعمل ،
حق وواجب ، أخذ وعطاء ،
بما لا يتعارض مع العقيدة والقيم
الاساسية للمجتمع ، بل هي
ممارسة فردية يلتزم بها الفرد ،
وتقوم بها الجماعة ، بحيث
يتحقق السلام الاجتماعي الذي
يكفل للانسان الحياة الحرة
الكريمة .

ومن هذا المنطلق ترتبط الممارسة
الديمقراطية بالفكر الذي تؤمن به نحن
المصريين العرب (أ) والذي ينبع من
الرسالات السماوية ، التي توضح لنا
الاسس السليمة التي يقوم عليها المجتمع
من مبادئ وعبادات ، والطريق المستقيم
الذي نتبعه في حياتنا اليومية من غير
حقد أو حسد ، ننظر الى مصلحة الفرد
في اطار المصالح المصنوعة من غير
عالمية التومية هي التي يقوى افرادها
في الفكر والعمل والقيم الاخلاقية ،
ولا بد ان يكون سلوكنا الاجتماعي متسقاً
مع مبادئنا وقيم المجتمع الذي نعيشه
غير المستثنى ، ولا بد ان نرفضه
الفهم الصحيح والحوار البناء ، وبحيث
يتحقق التكافل الاجتماعي بين الجميع
من خلال اتاحة الفرصة المتكافئة للعمل
من خلال المحبة والاخاء .

وهكذا تصبح الممارسة الديمقراطية
عملية ترتبط بالفرد وقناعاته الشخصية
«عقائده» وسلوكه «اخلاقاته» ودوره
في الحياة «عمله» ، وبملاقاته بافراد

المجتمع ، ونحن في هذا كله نتحرك
في اطار السلام الاجتماعي ، وكل
ما يخرج منه لابد وان نمنعه بداية ،
او نرشده كلما امكن أولاً ياول أو نصحه
تاكيدا للمسار المستقيم الذي لابد وأن
نرميه .

وهذا كله يحتاج إلى تحديد واضح
للأهداف ، وفهم سليم للمسؤوليات
الاساسية للمجتمع ، وبمشاركة حقيقية
في الفكر والرأي ودعم للشورى في كل
المستويات ، وعطاء مستمر لتحقيق
الرضا والسلام .

ولا بد في كل ذلك أن تكون هناك
«القوة» في صورها وأشكالها المختلفة .
وبهذا لا تكون الممارسة الديمقراطية
أقوالاً أو شعارات ، بل ممارسة وأفعالاً
يؤمن بها الشعب ، ويشارك في تحقيقها
بكل القوة التي يملكها ، لأن أخطر
ما يصاب به مجتمع أن ينمزل افراده ،

او يقفوا موقفاً المتفرج ، فتفتشى السلبية
ولهذا وجب في رأيي ان يدور الحوار
حول فهم القيم والمبادئ الاساسية
للمجتمع ، حول مطالب العمل
المنتج والمشاركة الايجابية التي نرضيها
كأفراد في مجتمع يتضامن امراده في
تحقيق العدل الاجتماعي ، واخيراً حول
ضوابط المحاسبة ، وطرق الرقابة التي
نرضيها لترشيده وتصحيح المسار
الديمقراطي .

وهنا لابد من مشاركة العناصر
الوطنية المخلصه ، المؤمنة القادرة على
المطاء ، وهم كثيرون ، ولكن لابد وأن
نخلق لهم المناخ الصحي الذي يستظلون
بظله ، حتى يكون المطاء خالصاً آمناً ،
وتتاح لهم الفرصة كاملة لتقديمنا من
خلال تجربتهم وفكرهم مقدمات
الديمقراطية السليمة التي تنفق والمجتمع
الذي يعيشون فيه .

رئيس نقابة عمال البترول :

من ينادى بديمقراطية
بلا حدود . . مبالغ
ولا يقدر ظروف مجتمعنا



● أحمد المماوى :

ان الممارسة الديمقراطية -
فى العالم - تختلف من مجتمع
الى مجتمع آخر طبقا لظروف
كل مجتمع ، وتأثير النواحي
الثقافية والاجتماعية والاقتصادية
على هذه الممارسة .

ان المجتمع المصرى من
أقدم المجتمعات ممارســة
لنظام الحكم كدولة موحدة ،
وذلك فمن السهل ان تضيق

الممارسة الديمقراطية فى المجتمع
المصرى لو وضعت لها الضوابط
من اللازم ان تكون المؤسسات
الدستورية والتي تمثل القنوات الشرعية
المعبرة عن رأى المجتمع المصرى ،
كل فى حدود العرف والقوانين التى
تحكمه - انتمتع موثقى الثرف والوائج
التي تنظم أسلوب ممارسة الديمقراطية
كما وانها تحتاج الى نوع من تدريب
أعضائها على الممارسة الديمقراطية
السليمة والتي يكون هدفها البناء وليس
التشكيك والرأى المصر المبني على
مراعاة المصالح العامة وليس المصالح
والاهواء الشخصية .

اننا فعلا محتاحون الى وقف لتربية
شبابنا تربية ديمقراطية سليمة لتعبير
مفهومه للديمقراطية عنده من حرية
السب والتذم الى حرية التعبير من
الرأى والتقد البناء .
ويمكن ان نجرى حوارا حول هذه
المبادئ العامة لاستخلاص الضوابط
المحددة واللازمة للممارسة الديمقراطية
السليمة .

نقيب الاطباء :

ضرورة حشد القوى
لمواجهة محاولات
الارهاب الفكرى



● دكتور حمدي السيد :

من خلال خطب الرئيس
السادات ولقاءاته المثمرة مع
كافة طوائف الشعب ، نرى ان
هناك معطيات مستقرة لا رجعة
فيها . . فلا رجعة فى المكاسب
الاشتراكية ومكاسب ثورة ٢٣
يوليو ، و ١٥ مايو . . لا رجعة
فى السلام الاجتماعى . .
لا رجعة فى الديمقراطية التى
نقوم على حرية تشكيل الاحزاب
الوطنية التى يلزم بكل هذا .

ولقد قال الاستفتاء رأيه فى هؤلاء
الناس الذين أفسدوا الحياة السياسية
وافتنوا على حرية المواطن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والقضية الجوهرية الجديدة
بالاعتبار كما اعتقد هي ميثاق الشرف
.. وتعود إلى الذاكرة إلى مسألة
ثورة التصحيح فقد طلب الرئيس
في جميع النقابات المهنية أن تعد
مواثيق للشرف تلزم بها ..

.. وأنا وأنتى على يقين من أن مجموع
هذه المواثيق يمكن أن تكون قاعدة
صلبة لميثاق الشرف القوي

ولدى اعتقاد راسخ ، بأن ظروف
مصر وتحدياتها في حالة الاستعداد
للمعركة التي يحتمها مدو عنيد بازال يحتل
الأرض ، ومشكلات التنمية
الصحية ، تستدعي تكوين حكومة
وحدة وطنية ، أو لنقل جبهة وطنية ،
لمواجهة الاخطار الوطنية الواحدة ،

وأدى ضرورة أن تشكل جهود
ثلاثة أرباع مليون مهني من أجل حل
المشكلات الوطنية ووضع استراتيجيات
لبناء مصر على أسس علمية سليمة .
والنقابات المهنية يمكنها أن تشكل
بالفعل جميع عقول لكل الوطن ..
ولتواجه مصانة الناس بالعلاج .
بعيدا عن أية مكاسب تكتيكية رهيبة
تستهدف مصالح حزبية .

واعود ، فأدعو إلى أن نتم
الممارسة الديمقراطية في المرحلة
المقبلة من خلال جبهة وطنية ، وليس
ذلك رجوعا إلى سيفة الاتحاد
الاستراكي القديمة ، لأن الجبهة
تضم أحزابا بكياناتها المستقلة
أذ ليس من مصلحة اليسار الوطني
ولا اليمين الشريف ولا كل من يصهم
خط مصر الوطني .. أن يتداعى نظام

الدولة تحت ضربات الفوضى
فلنكرسي كل عرفنا وفكرنا من أجل
سمادة وزفاهية الوطن والمواطن
ولننذر أنفسنا في ظل هذا المشفى
الخطر الذي تجتازه بلادنا أن نصل
بها إلى بر الأمان لتتوحد من أجل
المصلحة القومية . ولا بأس بالطبع
من تعدد الآراء الحرة الصادقة .

رئيس نقابة عمال النسيج :

نصنع مصالحة

مصمم رقيق

الجميل مع



● على ضفاف

ان مفهوم الديمقراطية هو
حرية الفرد في التعبير عن رأيه
أي كان اختلاف هذا الرأي
ولكن بشرط أن يكون رأيا ملتزما
بالمصلحة العليا لمصر دون النظر
لأي مصلحة شخصية أو حزبية
وان ممارسة الديمقراطية في
مصر تتم من خلال الأحزاب

وغيرها من المؤسسات الشرعية
ولذلك يجب أن تكون هذه

الممارسة على مستوى المسئولية ،
ويجب على كل حزب من الأحزاب
أو أي مؤسسة شرعية أن يضع
لنفسه لائحة داخلية أو ميثاقا للشرف
للممارسة الديمقراطية السليمة ، وبحيث
يكون هدف هذه الممارسة هو النقد
الذاتي البناء وليس النقد من أجل
النقد فقط . على أن تتضمن هذه
اللائحة عقوبات لأعضاء هذه المؤسسات
الشرعية في حالة خروجهم عن الهدف
الرئيسي وهو مصلحة مصر فقط .

وان ثورة مايو قد أعطت الحرية
لجميع طوائف الشعب ، ولكنها لم
تعمل مطالب بالآ تكون هناك حرية
لإعداد الشعب

ضوابط قانونية للمحاسبة حفاظاً على السلام الاجتماعي



المهندس سعد هجرجس :

في نصوري أن الممارسة الديمقراطية يجب أن تقوم على حرية وأمن المواطن ، وتسفوره بأنه يعيش في مجتمع يقدّر مكانته وإنسانيته عزيزاً كريماً ، وألا تكون عزة المواطن وحرية على حساب حرية الآخرين ، وأن يحدث التوازن بين مصلحة المواطن ومصلحة المجتمع ، بحيث يكون هذا التوازن وفق مبادئ وضوابط صحيحة ، فلا المجتمع يصلحته الخاصة ، ولا تجاوز الفرد حدوده ، مستغلاً طغيان مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في شكل يخفق إرادته وحرية.

إن استنباط السلام الاجتماعي وكفالة الأمن والأمان للمواطنين ، لا يعني هذا أن يترك الحبل على الغارب ، وأن تكون الدعوة إلى الحرية وإلى السلام سبباً في انجساح البعض إلى التخريب أو التدمير ، أو إلى النقد والهجوم الظالم على منجزات الدولة ، فمن هنا لابد من

وسع مسوابط قانونية المحاسبة ، بحيث لا تكون هذه الصوابية مسبطة تحقق إرادة الفرد ، أو يكون هذه الصوابية بشكل لا يحقق الغاية التي يبتغيها من وجود السلام الاجتماعي . كما يجب أن يكون هناك توازن بين الحقوق والواجبات وبالنسبة لاحترام القيم الأخلاقية والسلوك الإنساني الصحيح ، وهو ما يميز منه الرئيس السادات بتجنب العيب ، وفي نصوري أن هذا يعني ألا يقدم المواطن على فعل من الأفعال ، أو قول من الأقوال يمس الآخرين ، ولا يرتضيه هو لنفسه ، ولكي تصل إلى هذا لابد أن تكون القيادة في مواقع الفعل المختلفة - التنفيذية منها أو التشريعية - قدوة للناس ، كما يتطلب هذا أيضاً تعميق الأصول الدينية .

وما دنا ننادي بالقيم الأخلاقية وعدم اللجوء إلى العيب ، فإن القانون وسيادته . لأنك نرى أنه سلاح فعال وحاسم حتى يشعر الناس بأن العيب جريمة نكراء .

نقيب المعلمين :

تدريب الشباب على أساليب الممارسة الديمقراطية السلمية



دكتور محمد محمود رضوان :

« الآن .. وقد قامت الأحزاب فعلاً وليس هناك رجعة في الاتجاه

رئيس نقابة عمال البنوك :

نحتاج لتجديد

دقيق لاداب

الحوار والمعارضة



محمد عبد الباقى :

لا بد وأن نكون هناك بعض الضوابط في الممارسة الديمقراطية والتي من شأنها عدم المساس بما انتهت اليه مسيرته نضال المجتمع المصرى من منجزات .

وان هذه الضوابط تتمثل في عدم المساس بنظامنا الاشتراكي وبما حققته من مكاسب للعمال والفلاحين فضلا عن عدم المساس بالقسم الروحية ونحدد أدب الحوار بين الراى والرأى المعارض .

وان الديمقراطية يجب أن تمارس من خلال المجموع وليس من خلال الامتجة الفردية ، بمعنى أن تستخدم القرارات كحصيله تشاور وحوار بين اصحاب المصلحة في كل تنظيم ، وان يكون هدف هذه الممارسة النقد البناء وليس مجرد التشهير

الديموقراطى الذى سلكه البلاد من الضرورى حمايتها من أى عدوان يقع عليها ، وبأسسها ، وتحت ظلها ، فمن لا يقدر على معنى الحرية ، وصولا الى أطماع حزبية سخيفة لا تراعى المصلحة القومية لكل جماهير الشعب . . ووسيلتنا الى هذا في بصورى أمران :

الأمر الأول : قامت به الدولة بالفعل وهو اجماع الامة من خلال الاستفتاء على صيانة الديمقراطية وتطهيرها من شوائب البهيم المتحجر واليسار الماركسي ، وصدور القوانين المحققة لراى الشعب .

والأمر الثانى : إعداد ميثاق الشرف . ونحن الممارسين علينا مسؤولية ضخمة في هذا المضمار باعتبارنا نشارك في صنع الانسان وتربية الاجيال القادمة وعند اكتمال اعداد ميثاق الشرف ، سننخذ منه نهراسا لنا في العملية التعليمية . في المدارس ، وايضا في البيئات التى تقع في نطاقها

أما من تفصيل الحديث في بنود هذا الميثاق ، هذه مسألة تحتاج الى حوار جماهري بناء ، لا الى الانفراد بالرأى وهكذا يستهدف الرئيس من المناقشات المطروحة على الساحة ، ويستقوم نقابتنا بتفجير الحوار على المستوى المركزي وعلى مستوى النقابات الفرعية واذا طلبت رأى الشخصى . .

فانعتقد أن فترة التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الجامعية هي فترة التمرس الحق على الحكم الذاتى والممارسة الديمقراطية والتفدى الذاتى ، والاساليب الرشيدة للمناقشة وإدارة الحوار واحترام الراى الآخر



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وليس معنى وجود هذه الضوابط
أن يكون هناك نسوع من التجريم
والمعقولة لمن يخرج عنها والا أصبحت
هذه الضوابط في حاجة الى ضوابط
وأن هذه الضمانات انما تمثل
معايير اخلاقية يمكن من طريقها أن
تسن بعض القوانين التي تنظم الاسلوب
القضائي في التعامل مع من يخرج عن
هذه الضوابط ، ومعنى ذلك الا نخرج
من ينسب اليه التجاوز والخروج من
هذه الضوابط

ونطالب بضرورة الاسراع في اصدار
قانوني المحكمة الدستورية العليا ،
والمدعى العام الاشتراكي حتى نستطيع
ان نحاسب من يحاول استثمار مهانة
الشعب في الدعوة الى نفسه او الى
حزبه دون وجه حق .



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نريد ميثاقا للشرف ميثاقا للأخلاق

من أجل حياة ديمقراطية سلمية
نصوغ احلام الجماهير وتنسج خيوط
فجرنا الجديد من أجل الحفاظ على
مصرنا الغالية من حقد الحاقدين الباحثين
من البطولات الزائفة من أجل الحفاظ
على كل هود اخضر ينبت فوق وادي
النيل من المحدثين ومن لا دين لهم ولا
اخلاق

من أجل الزم على المزايدين الذين
يشعرون الصدور بالبغضاء ويتفنون في
تزييف الحقائق من يقايا الرجعية المنة
والجيوب الطبقية القذبة من أجل الحفاظ
على دولة المؤسسات وصداقة القانون
وختمة الحل الاشتراكي والسلام الاجتماعي

كان لزاما على السيد الرئيس انور
السادات ان يضيف الى الشعب ملحمة
جديدة من ملاحم نضاله العظيم من
أجل الحرية والديمقراطية السلمية تطرح
على اعضاء اللجنة المركزية ضوابط
الممارسة الديمقراطية للحفاظ على سيادتنا
الوطنية وصيانة الحرية وطالب
كل مواطن مصري ان يضع تصوره
لضوابط السلوك الديمقراطي والخلق
الديمقراطي للمرحلة القادمة

واذا تخطينا العناوين وتأملنا الفجوى
الحقيقية لدموة الرئيس نجد انها
المشاركة الايجابية الفعالة لارساء
القواعد الاخلاقية للممارسة الديمقراطية

كتعبين صادق من ارادته الصارمة
التي ترجمت مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو
١٥ مايو الى واقع ملموس ليتحقق
للشعب مزيد من الامن والامان وكافة
حقوقه السياسية بالممارسة الديمقراطية
الحقيقية

ومع وضوح الخط وصدق السراى
ارى ان ضوابط الممارسة الديمقراطية
السليمة ليست مجرد القوانين الرادعة
لان شعبنا بلغ سن الرشد وقادر على
ان يواجه كل التحديات المفروضة على
نضالنا وكفاحنا

ومن هذا المنطلق نحن نرى حاجة
الى ميثاق للشرف ، ميثاق
للاخلاق ، يلتزم به كل من يمارس
العمل السياسى والاسلام وضع لنسا
اروع وانبل النظم للممارسة الديمقراطية
ولخلق الديمقراطية حين قال « وامرهم
شورى بينهم » وحين أكد لاضرر ولا
ضرار .. بعضى ان اهر من رأى
بحيث لا اضر بالآخرين او اسيء الى
المجتمع لذا لابد ان تتضمن الضوابط
الاخلاقية للممارسة الديمقراطية ..

- لا مكان للمحدثين .. للمتاجرين
بمشاكلنا .. للمرتدين والمعصاة
- لا مكان لكل من يؤمن بالشيوعية
لانه لا يؤمن بالله
- لا مكان لكل من لا يلتزم بالسلوك
الديمقراطى

حمدي عبد العزيز يونس
أمين التنظيم السابق
لحزب الاحرار الاشتراكيين



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ : ١٩٧٨/٦/٢٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



مشاركة في الاجابة على السؤال الذي طرحه الرئيس

كيف تكون ضوابط الممارسة السلمية للديمقراطية

أساتذة القانون والسياسة يعطون رؤيتهم لضوابط الديمقراطية

قام باستطلاع الآراء
• أهداف البنداري • أحمد المطار

■ الدكتور عبد الفتاح القصاص :



التفكير العلمى بموضوعيته يعطينا المنهج الصحيح للمناقشة

■ الدكتور عبد الفتاح القصاص أستاذ علم البيئة بكلية
علوم جامعة القاهرة سابقا وأحد كبار خبراء المنظمة العالمية
لحماية البيئة التابعة للأمم المتحدة :

بمؤسسات علمية تقليدية كما كان يحدث فى
الماضى بهدف تكريم العلماء بميداليات فقط هنا
يكون العلم خدمة اجتماعية لكن عندما أوظف
رأس المال فى تعليم الأفراد الذين سيلتحقون
بوظائف مختلفة فى مؤسسات الدولة وهىئاتها
ليعطوا الدولة انتاجا يصبح العلم جزءا من
عملية الانتاج الاقتصادى لأن الأفراد السذين
أتموا تعليمهم سيشاركون فى التخصصات التى
تمس اقتصاد الدولة من تصميم ورى وهندسة
وكذلك يتحقق الهدف من انشاء أكاديميات
البحث العلمى فبدلا من ان تسلم ميداليات
فقط لكبار العلماء فى تشرف على تجاربهم وتمنحهم
التسهيلات والامكانيات التى تمكنهم من اجراء
بحوثهم .

يجب أن نطبق السلوك العلمى عند ممارسة
الديمقراطية فهذا السلوك ينطوى على التفكير
الموضوعى الذى يتقبل الراى الآخر ويناقش
الاراء بموضوعية وعلى أساس واقعى وكذلك
الديمقراطية الكل يعرض آراءه والكل يناقش
وينقد ولكن باستناد الى وقائع حية وموجودة
فالعلم قائم على شىء من التشكك المتعمد
سعيًا وراء الحقيقة ولذلك فليس عند العلماء
أمر خطأ وأمر صواب لكن الأمور تحتل الخطأ
والصواب .

وكذلك الممارسة الديمقراطية ، كل فرد له
اتجاهه الذى يحتل صحته أو خطؤه فى نفسى
الوقت لا وأنا مؤمن بأن الدولة ينبغى أن
تقوم على أساس العلم ، فالعلم أساسى
الاقتصاد ومصدر الثروة ولقد تغيرت النظرة
الان الى العلم فأصبح تنمية وليس خدمة
اجتماعية كما تنظر اليه الدول المتخلفة .

فالدولة عندما توفر الماشات والتأهينات
لأفرادها فهى تقدم خدمات وعندما تنشئ



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

■ الدكتور عبد الملك عودة :



تربية المواطن سياسيا واجتماعيا تعطينا الأساس لديمقراطية سليمة

■ الدكتور عبد الملك عودة أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

ما نسميه البيئة أو المناخ الديمقراطي الذي تنمو فيه العملية التطبيقية .

■ خامسا: يرتبط نجاح العملية الديمقراطية بتربية المواطن ومستواه العام في الحياة الاجتماعية ومن وجهة نظري أن الحد الأدنى لهذا هو تعلم القراءة والكتابة إذ لا يعقل أن تنجح العملية الديمقراطية في مجتمع تزداد نسبة الأمية فيه حتى تصل إلى ٨٠ في المائة وفي بعض البلاد العربية والأفريقية نجد هذه النسبة تصل إلى ٩٥ في المائة .

■ سادسا : لايعيب أي مجتمع أن ينظر بالدراسة في تجارب الآخرين ففي غرب أوروبا حيث تزدهر الديمقراطية الليبرالية توجد تشريعات وتنظيمات خاصة بتنظيم الاتفاق في المعركة الانتخابية وميزانيات الأحزاب وعمليات الترشيح الحزبي في الدوائر الانتخابية. ومثل هذه الأنظمة وإن كانت تثبت بينتها إلا أنه من الممكن اقتباسها مع التكيف الاجتماعي الواجب ولا يمكن في هذه الحالة أن يقال أن هذا فكر مستورد .

هناك ٦ نقاط يجب أن تراعى عند وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية وهي :

■ أولا : أن نجاح العملية الديمقراطية في مجتمع لا يكتفى بالبيئة السياسية وإنما يجب أن يساند الموقف تعديل في البيئة الاقتصادية وفي العلاقات الاجتماعية لأن الفوارق الاقتصادية في داخل المجتمع تفسد التطبيق الديمقراطي إذا زادت حدثنا عن القبول عالميا في الفكر المعاصر

■ ثانيا : الإيمان النظري والتطبيقي بحقوق وحرية الإنسان كما وردت في قوانين وإعلانات الأمم المتحدة أخيرا .

■ ثالثا : يخضع المواطن للقضاء وللقانون العادي بحيث تكون هناك مساواة أمام تطبيق القانون وتنفيذه .

■ رابعا : أن تكون هناك منظومة من القيم الاجتماعية التي يجب أن يربى عليها المواطنون في المنزل والمدرسة والشارع تؤمن بالمبادئ الضرورية للتطبيق الديمقراطي مثل التسامح ، وقبول الرأي الآخر ، وعدم الحساسية من النقد وهذا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الدكتور كمال أبو الخير :



زيادة فاعلية التنظيمات التعاونية تضاعف مدارس التدريب الديمقراطي

الدكتور كمال حمدي أبو الخير عميد المعهد العالي
للدراستات التعاونية والإدارية :

هذا المفهوم نجد أن الجماهير تترشح إلى وجود تبادلات ذات تاريخ حضاري وفكري ، لأن مجرد ذكر اسم شخص من هذه النوعية يكتسب أمام الشعب للتعرف على اتجاهه العلمي وجهوده التي يسعى إلى تحقيقها لتنفيذ أهدافه التي سبق إعلانها على المجتمع . وفي الواقع فإن الشموخ كثيرا ما تلجأ في تحسين الشؤون الاجتماعية والاقتصادية إلى المساعدة على نشر التنظيمات التي تسهم لكافة أفراد الشعب والتي تلحق أهدافها مع أهداف الدولة ، ومنها مثلا التنظيمات التعاونية فهي تعتبر جمهوريات مصفرة وأساليب ممارسة الديمقراطية فيها تساعد على تخريج القيادات التي يتعاون فيها الأفراد تحت مبدأ وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة . وهذا يفرض علينا في مرحلتنا القادمة أن نأخذ بالمفاهيم العلمية التعاونية خاصة وأنه يوجد في مصر حوالي ١٥ ألف جمعية تعاونية من مختلف القطاعات سواء كانت زراعية أو استهلاكية أو حرفية أو غير ذلك ويندرج في هذه الجمعيات حوالي ٩ ملايين مواطن ، فلو استطعنا أن نوجه إلى هذه الجمعيات الاهتمام لكي تنمو وفقا للمفاهيم العلمية التنظيمية والشريفة نكأننا بهذا نصنع مصر الديمقراطية الحديثة .

يجب أن نضع في اعتبارنا من سيسهم في خلق المستقبل ، ويجب أن نهتم بتربية الأجيال الصاعدة من دور الحضانة إلى الجامعة ، والجامعة بالذات تحتاج إلى التركيز على الأسلوب الأمثل الذي يمزج بين التربية والعلم وبالنسبة للعمل السياسي فمن المعروف في كافة أنحاء العالم أن هناك مديدا من النظم المتصارعة في المجتمع الدولي المعاصر يدمي كل منها لنفسه أنه قمة الديمقراطية ، ومن هنا فإننا نستطيع أن نؤكد أنه لا يوجد مفهوم حقيقي للديمقراطية يجمع عليه العلماء ، إلا أنني أعتقد أن الديمقراطية الحقيقية هي التي تحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وتكفل للفرد حرية التعبير في حدود النظام والقانون . وفي الواقع فإنه مهما وضعنا من موانع الشرف فإنه إذا لم يكن الإنسان تدربا على المفاهيم التي تتضمنها هذه الموانع فإنه لن يكون قادرا على تنفيذها ، والعمل السياسي يتطلب ممن يتصدرون له أن يكون لهم قدرة تأثيرية تصبح لهم مقدرة كبيرة على التعبير وتوصيل المعلومات إلى القواعد الجماهيرية بالأسلوب الأكثر فاعلية وتأثيرا . كما أنه مما لا شك فيه أن الجماهير تتطلع إلى القيادات السياسية لحل مشكلاتها ومن



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الدكتور ثروت بدوى :



تأكيد استقلال القضاء وحياده يوفر أكبر ضمانات الحرية للمواطن

الدكتور ثروت بدوى استاذ القانون والدستور الإدارى
بكلية الحقوق جامعة القاهرة

يكفل له الحماية لحيته ورد الاعتمادات التى يمكن ان تقع عليها وردع المعتدين حتى تتحقق الحماية القضائية اللازمة للحرية ويجب الحرص على حيانه القضاء وقديسه وحيدته واستقلاله واعطائه كانه الضمانات المسادية والادبية والوظيفية التى تحببه ضد كل محاولة للاغراء او للانحراف عن الحيده او للتراخى فى حماية الحقوق والحيات ولذلك فان من مقومات المجتمع الديمقراطى السليم الاساسية وجود قضاء حرقوى محايد مستقل قادر على فرض نكبة القانون وصيانة الحقوق والحيات فى مواجهة أى سلطة من السلطات .

□ رابعا : أن يكون القانون ثابتا وواضحا لان الثبات يؤدى الى الاستقرار ، والوضوح يؤدى الى امكان العلم بأحكام القانون وحتى يحترم القانون ويسود يجب ان يكون معلوما للكانة ولذلك فلا يصح أن تكون القوانين عرضة للتعديل فى كل وقت وبغير ضرورة الى هذا التعديل ولذلك ايضا يجب أن تتدرج القواعد القانونية بحيث يحترم القانون على عمل اللوائح الادارية أحكام القوانين الصادرة من السلطة التشريعية : كما أن القوانين الصادرة منها يجب أن تحترم القوانين الاعلى منها وهى القوانين الدستورية والقوانين حميما يجب أن تحترم اصول العامة المتعارف عليها فى جميع الشرائع واحكام الشرائع المساوية مثل عدم رحيمة القوانين وعدم امكان المساطة من اعمال أو اقوال أو تصرفات كانت مباحة وقت القيام بها .

نستطيع ان نقرر ان ضمانات الديمقراطية لا يمكن ان تنفصل عن ضمانات الحرية ، كما ان ضمانات الحرية لا يمكن ان تنفصل عن ضمانات الديمقراطية ، الامر الذى يؤدى الى ضرورة الربط للوصول الى مجتمع ديمقراطى سليم او لتحقيق الديمقراطية السليمة ، أى ابدا السادس من مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ، يجب ان نربط بين الحريات السياسية والحريات المدنية . ووجود الحرية وجودا فعليا يجب ان يتحقق بضمانات تكفل بقاء هذه الحريات ، وذلك يتطلب الضمانات الآتية :

□ أولا : التأكيد على أن الحرية للجميع بلا تفرقة بسبب الاصل الاجتماعى أو الطبقي أو بسبب الجنس أو بسبب الديانة أو بسبب اللون أو بسبب الانتماء الاجتماعى فلا تفرقة بين غنى وفقير أو متعلم وغير متعلم .

□ ثانيا : لا شك فى أن الحرية لا توجد الا بالتنظيم والتنظيم يعنى التقييد ولكن تلك القيود التى توضع على الحرية يجب أن تكون فى حدود الممارسة وبالقدر الضرورى فقط لكفالة حرية الممارسة دون أن تفس هذه القيود أصل الحرية أو تمنع من استخدامها ، فمثلا بالنسبة لحرية التملك ليس ثمة ما يمنع من وضع تنظيم يكتل ممارسة هذه الحرية بسلا يفس نظام المجتمع

□ ثالثا : يجب ان تصان الحريات جميعا بضمانات قضائية بحيث يكون لكل مواطن حق اللجوء فى سر وبسرعة وبأقل تكلفة الى قاض

■ الدكتور على الدين هلال :

من الطبيعي أن تختلف الاجتهادات ولكن يجب الابتعاد عن التشهير

الدكتور على الدين هلال استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

اولا : تحديد معنى الضوابط وأنه لا ينبغي ان يقصد بها القيود ، فالهدف الذي يجب ان نسمى اليه من هذا الحوار هو التفكير في قواعد الممارسة الديمقراطية والاسس التي ننظمها بقصد تأكيد هذه الممارسة وتمييزها .

والاراء المختلفة ينبغي ان تتسم بالاحترام المتبادل وسمة الصدر وان تقضي أساليب التشهير او الارهاب الفكرى فالأغلبية تحسن عملا عندما تنصت الى صيوت المعارضة بل وتقرب الصريح منه ويخطئ من يتصور ان هذه علامة ضعف بل على العكس فهي مؤشر لقوة وحسوية الاغلبية والممارسة الديمقراطية كما انه يعطى الاغلبية الشعور بالمشاركة والاحساس بقيمة هذه المشاركة .

والمعارضة من ناحية اخرى لا ينبغي ان يكون هدفها الوحيد هو اخراج الحكومة او التشهير بها فهي في اطار الممارسة الديمقراطية السلمية شريكة في الحكم وجزء من النظام السياسي الذي قبلت العمل وفقا له ③ واخيرا فانديمقراطية في المقام الاول سلوك وتصرف وتدو ومن هنا تنزل أهمية اشاعة المناخ الديمقراطي في المجتمع ككل .



ومن طبيعة الامور ان تتعدد الرؤى والاراء والحلول ، وهذا التعدد هو مصدر ثراء واخصاب للفكر والتجربة المصرية على السواء ومن خلال الحوار والخلان والاشاق سوف يبرز احد الاراء وتبين الاغلبية ④ ان العلاقة بين الاحزاب

ثانيا : ان الديمقراطية هي تبل كل شيء ممارسة وسلوك وان تصويب بعض ثوائب الممارسة يكون باستمرار الممارسة الذاتية وتأكيد سلامة الخط الديمقراطي واستمرار الحوار ، فهذا هو طريق التصويب والتصحيح وفي هذا الاطار يمكن اثارة عدة نقاط : -

① ان الممارسة الديمقراطية هي محور تتم في اطار ما سمي بالفلسفة العامة للمجتمع او اسس النظام الاجتماعي كما تعبر عنه المواثيق السياسية والدستورية التي اقرها الشعب بالاشارة الى المبادئ الدستورية العامة بالطبع والتي تعتبر مصدرا هاما

② من الهام للغاية احترام مبدأ التعددية واختلاف البرامج والاجتهادات والاراء بالنسبة لمشاكلنا القومية والاقتصادية والاجتماعية فمن طبيعة الاشياء ان يختلف البشر



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٢٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حول ضوابط الممارسة

الديمقراطية

لا شك أن القيم السياسية وأنظمة الحكم الديمقراطية التي ورثها العالم عن القرن التاسع عشر .. لم تعد صالحة ولا مناسبة لمسيرة العصر لتفكير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ..

وإذا كانت الديمقراطية الغربية هي حكومة الاغلبية

.. فعلى الجانب الآخر في الشرق .. فان الديمقراطية هي في خدمة الاغلبية .. والاغلبية هنا هي البروليتاريا وكلا النوعين من الديمقراطية لم يعد صالحا او مسائرا للمجتمع الدولي وعلى الخصوص لا يساير او يتواءم مع مجتمعنا المصري الذي يواجه تحديين رئيسيين :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الفرشيج للمواقع القيادية : مع
تسليماً بأنها كانت تبدأ على الممارسة

الديمقراطية إلا أنها في بعض الحالات
كانت ماضياً من طرح أشخاص أو
أفراد لا يؤمنون بحالته قوى الشعب
العامة ..

وبقيام الأحزاب بديلاً من تنظيمات
ومستويات الاتحاد الاشتراكي سقط
هذا القيود .. دون بديل متناسب
وطبيعة المرحلة بما جعل كل الهيئات
والمؤسسات ترفع هذا الشرط من
لوائحها وقوانينها ..

وإذاً كان قانون الأحزاب قد عالج
هذه الجزئية بالنص على مجموعة من
الضوابط والمبادئ لتأسيس الأحزاب
كشخصيات اعتبارية .. إلا أنه لم
يتطرق إلى الضوابط السلوكية التي
يجب أن تتوفر في الأفراد المؤسسين
أو المنتخبين للأحزاب ..

● ويضدور قانون حماية الجبهة
الداخلية .. أمكن إبعاد الأشخاص
الذين تسببوا في إفساد الحياة السياسية
فيها قبل ١٩٥٢ وكذا مراكز القوى
الذين هوكروا في ١٥ مايو ١٩٧١ ..
وهو بذلك قد وضع يده على هؤلاء
الأفراد من خلال مواقف تاريخية ثابتة
.. أما فيما يتعلق بمستقبل الممارسة
الديمقراطية في حتى نواحيها .. فلم
يقدم ضوابط محددة تمكن من حماية
الجهابير وحماية المجتمع من أضرار
هؤلاء الذين يشربون إلى المواقع القيادية
كلما سنحت الفرصة لهم ..

● بما تقدم يتضح أننا بحاجة
اليوم إلى ميثاق شرف جديد يحدد
بوضوح مواصفات وسلوكيات المواطن
الذي يحق له شرف تمثيل المواطنين في
كل المستويات وفي كل المؤسسات ..

● ميثاق شرف يلزم كل من يمرض
نفسه للعمل العام .. سواء كان

□ الأول : وهو التحرير « تحرير
كل الأراضي المصرية المحتلة » ..

□ الثاني : وهو التنمية الشاملة ..
ولإنجاز المهمتين .. فإن الأمر يحتم
الاعتماد على قوتنا الذاتية .. وهذا
لن يتأتى إلا بمشاركة الجماهير مشاركة
إيجابية في التخطيط وفي التنفيذ وفي
جشد الطاقات وإطلاق الملكات من أجل
الخلق والإبداع والابتكار .. أملاً
للمادة ٦٢ من الدستور التي جعلت من
مساهمة المواطن في الحياة العامة
واجباً وطنياً ..

وبذلك نمضي لديمقراطيتنا المصرية
إيمناً جديدة : تقتصر فقط على
الممارسة السياسية الحزبية .. بل
تتمدها إلى أفاق العمل الوطني في
كل مجالات الاجتماعية والاقتصادية
والإدارية ..

إن تحقيق الديمقراطية وازدهارها
رهن بالسيطرة على التنظيمات
البيروقراطية التي تقوم بتنفيذ السياسة
العامة للدولة والتي تقوم أيضاً بتنفيذ
القوانين .. بحيث يمكن أخضاعها
لرقابة شعبية فعالة تمنع وتحد من ظهور
أية طبقة جديدة ذات نزعات مهيمنة
تهدف إلى تجميع أكبر قدر من السلطات
على حساب مجتمعاتنا ..

من هذا فإن ضوابط الديمقراطية
المصرية لابد وأن تتسع لتشمل العمل
السياسي في الإدارة المحلية ، إدارة
المؤسسات والهيئات وكذا التنظيمات
الجهابرية والشعبية ..

● لقد كان من ضمن شروط الفرشيج
تمثيل المواطنين في كل المؤسسات
مضوية الاتحاد الاشتراكي .. التي
كانت تصفح شروطاً ومواصفات
خاصة لصاحب المضوية العاملة ..

وسواء أميلت هذه الشروط أو لم
تعمل .. فلقد كانت إحدى الضمانات
التي من خلالها يمكن التحكم في قبول



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مبلا تنفيذيا أو سياسيا أو أى عمل يؤثر فى الرأى العام ..

● ان ضوابط الميثاق المطلوب ان تخرج مما استقر عليه ضمير الامة
فى : -

✳ الحفاظ على مبادئ ثورة ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .

✳ دعم الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة .

✳ السلام الاجتماعى .. وحل المشاكل سلميا .

✳ القيم الروحية والدينية كنهج الج للفكر الانسانى .

✳ الاشتراكية الديمقراطية ككبر وايدولوجية .

● وحتى نستطيع ان نطبق هذه المبادئ .. وحتى نستطيع ان نحقق من توافق سلوكيات المرشحين والقيادات والميثاق المقترح ..

اولا : اللجنة المركزية :

فى حدود الدستور والقانون ..
بان اللجنة المركزية برئاسة رئيس الدولة منوطة بتولى الاختصاصات موضوع ميثاق الشرف المقترح باعتبارها تجسيدا لتحالف قوى الشعب العاملة وباعتبارها بيت العائلة الذى يضم كل قيادات العمل السياسى والشعبى والتنفيذى .. ولها فى ذلك :

[١] التربية السياسية :

- بتولى اللجنة المركزية ومنع الاطار العام للبرامج الانتخابية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تناسب وتندرج وفق احتياجات شرائح المجتمع .. ولها ان تؤديها بنفسها أو من خلال المؤسسات والمنظمات الجماهيرية الممثلة فيها ..

[ب] المنظمات الجماهيرية :

باعتبار ان اللجنة المركزية هى بيت العائلة ومخبرها فيجب على كل المنظمات الجماهيرية والاحزاب الممثلة فيها ان تقدم بياننا سنويا عن مسار عملها

وانجازاتها والمعوقات التى يمكن ان تصادفها .. بل وانهاء الازمة الذين قدموا واسهموا فى العمل والمطاء الوطنى .. وبذلك يمكن للشعب ان يدلل على نشاط هذه المنظمات بما يمكن من ترشيح مسارها وبما يمكن من اقامة او عقاب القائمين عليها .. كذلك فان هذه البيانات بما تحويه من معلومات سوتعمل على حل المتناقضات سلميا داخل بيت العائلة .. وهى بذلك ستكون الجمعية العمومية من طوائف الشعب المختلفة ..

[ج] الترشيحات القيادية :

للجنة المركزية ان تراجع بيانات المرشحين لكل المواقع القيادية من واقع اقراءاتهم .. ولها بل عليها اعلان الناخبين والجمهور بمواقف من يثبت لها عدم تميزه أو عدم التزامه بميثاق العمل الوطنى .. ولن تقوم بأى حال بالشطب أو الحذف ولكن ستتقوم بالبيان والتوضيح ويترك الامر لاصحاب الرأى لتقرير ما يرونه تجاه المرشحين .. وبذلك يمكن الحد من قيادات الصفوة أو القدرة المالية أو التزامات القبلية أو الاستناد الى السلطة ..

□ ثانيا : قانون الاحزاب :

● استقر الرأى على نظرية الاشتراكية الديمقراطية كإيدولوجية ارتضاها الشعب المصرى كمنهج لملفه السياسى والاجتماعى والاقتصادى وبذلك فانه لا مكان لاحزاب تقوم على نماين فى الفكر ..

ومن ثم فان المنافسة الحزبية والبرامج يجب ان تنجه الى الاساليب والتطبيق حتى لا تنوء فى ظلمات وجدليات .. وأن تكون قوة الحزب وجماهيرية مرهونة بما يقدمه من عطاء وبما يستطيع ان يحشده خلفه من جماهير تعطى وتقدم جهودا ذاتية وتطوعية لمواجهة تحدى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة افراد ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

القرية مرة كل شهر لدراسة وتدبير مشاكلهم سيعمل على تدريب المواطنين على العمل السياسي واشراكهم في صنع القرارات المتصلة بحياتهم ..

كما أن عتية كل الجلسات التي تنعقد كل المنظمات الجماهيرية والاحزاب واتاحة الفرصة لكل من يرغب في الحضور والاستماع .. فضلا عن الزام الهيئات والمنظمات بنشر تقاريرها بالطرق المتاحة وفي الاماكن المطروقة .. او في وسائل الاعلام المختلفة. سيؤدي الى رفع مستوى الوعي الجماهيري وابراز دور القيادات الوطنية في جميع مجالات الحياة ..

ونحن مقدمون على بناء قوتنا الذاتية ... ونحن مقدمون على رسم مستقبلنا .. نحتاج الى كسر الاراء الطاهرة ونحتاج الى كل معطاء وطني ولن نستطيع مصر تخطي مشاكلها الا بمعطاء ابنائها ولن تتمكن من الخروج من بعض مظاهر السلبية واللامبالاة في بعض مواقع عملنا الا بحشد كل الطاقات .. والا ياهمسال الضمير الوطني ..

من هنا فان سياسة الباب المفتوح .. والنزول الى المواقع الجماهيرية .. وتحسين النض ، ومشاركة الجماهير في صنع قراراتها هو الكفيل ببناء مصر المستقبل .. مصر الامل .. مصر الرخاء . □

● لضمان جدية الاحزاب التي ستقام في السنة النهائية للدورة البرلمانية الحالية .. يجب رفع النصاب العددي للمؤسسين الى ٢٥٠٠ عضو بحيث لا يقل عدد الاعضاء بكل محافظة عن ١٠٠ عضو. وذلك حتى لا تقوم احزاب على اساس اقليمي او محلي فيما يتعلق بالمنحرف الحزبية والتزامها بتاتون المطبوعات فانه يجب مراجعة الاجازة الممنوحة لاجزاب السنة النهائية للدورة البرلمانية بحيث لايسمح للحزب الذي لا يحقق عشرة نواب على الاقل باصدار الصحف ولكن يسمح له باصدار النشرات والمطبوعات التي تعاونه في الحشد والتجميع والاعلام من مرشحيه .. حتى لا تستمر صحف الاحزاب لم تعتمد على المسنفا الجماهيري لاستمرارها .

● ان اقامة الاحزاب تحتاج الى دعم مالي. واذا ما ترك المواطنون الشرفاء الذين لا يكون المال الوغير دون رعاية ودعم في البداية سيظل القادرون ماليا فقط في الساحة .. لذلك ودعما للعمل الديمقراطي .. فان بيت العائلة له ان يساعد الاحزاب عند ميلادها لتخرج نظيفة وقادرة .. □ ثالثا : في مجال تدعيم الديمقراطية :

● ان القرية المصرية تعتبر مسرحا رائدا لتطبيق الديمقراطية المباشرة لذلك فان التوسع في الاستفتاء الشعبي من قبل المجالس المحلية بدعوة أبناء

عبد الحليم منصور

عضو اللجنة المركزية

أخلاقيات الممارسة الديمقراطية

من

الأمور البديهية أن الأخلاق لا يمكن أن يكون لها وجود فعلى إذا لم تجد الأفعال المادية التي تجسدها وتحيلها إلى واقع ملموس ومقتع . وهذه الأفعال لا يمكن للفرد أن يقوم بها إلا إذا أتاحت له الحرية الكفيلة بممارستها والتي تجعله مسئولا عنها أمام المجتمع . أما إذا لم يملك الفرد مثل هذه الحرية فليست هناك أية مسئولية أخلاقية تقع على عاتقه . لذلك فإن الممارسة الديمقراطية الحقبة تمد المناخ الصحي الوحيد الذي يمكن أن تزدهر فيه القيم

الأخلاقية . فلا يمكن لمجتمع يعاني من الإرهاب ، والكبت ، والحرمان أن يهتم بالأخلاق لأن وجودها بطبيعته يتنافى مع وجود كل ما ينتهك حرمة الإنسان . وهذا ما يشكو منه البرت شفاتيزر في كتابه «انهيار وأحياء الحضارة» عندما يقول:



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

و لقد دخلنا في عصر ضاع فيه
الشعور بالقانون وقوته ، وخلا من
الاحساس بالالتزام الاخلاقي ،
فالمجالس التيابية تنتج لوائح تناقض
فكرة القانون ، والدول تعامل
رعاياها دون مراعاة اي شعور
بالقانون . والذين يقعون تحت وطأة
دولة اجنبية يعاملون معاملة الخارجين
على القانون . فلا احترام لحقهم
الطبيعي في الوطن وفي الحرية
أو المنزل أو العمل أو الغذاء أو أي
شيء آخر . نعم لقد أصبح الايمان
بالقانون اليوم أثرا بعد عين .

من هنا كان اصرار الرئيس للسادات
على المناداة بالممارسة الديمقراطية ،
وسيادة القانون ، وبناء دولة المؤسسات
حتى لا تنتهك حرمة الانسان المصري ،
بل يأخذ من سيادة القانون مياجا
يحميه من كل صنف . وهذا يؤدي
بدوره الى الالتزام الخلقي الذي يقع
على عاتق الانسان في هذه الحالة
التي ينتفي فيها أي مذر له بالخروج
من الضرورات الاخلاقية التي الستم
بها المجتمع ويسار على هديها ،
والحضارة لا تتقدم الا بالاعتماد على
هذين العنصرين : الحرية والمسئولية ،

وأي التزام خلقي يرتبط بالمدي الذي
يمارس فيه الانسان حريته ثم مسئوليته
من حدود هذه الممارسة . بل إن
الحضارة في جوهرها اخلاقية ،
ومشكلة الحضارة مشكلة اخلاقية ،
وعلى الرغم من روعة ما يلفه هذا
المعنى من تقدم في النواحي المادية
والمادية ، ومن اتساع في الممارس
والقدرات العلمية ، إلا أن كل هذا
لا يشكل جوهر الحضارة . أي أنه
لن تكون للانسان قيمة حقيقية بصفته
كائنا انسانيا الا من خلال كناعه
ليكون على خلق عظيم ، ماذا ضاعت
المعايير الاخلاقية من حياة الانسان

انهارت الحضارة الانسانية من اساسها
ولن تتمكن من احادة بناء حضارتها
على اساس ثابت وطيد الا اذا أخذ
الانسان فرصته كاملة في تحقيق
ذاته ووجوده بلا أي صنف أو كبت .
وللحصول على هذه الفرصة لابد
من توافر شرطين ، هما : ممارسة
الحرية والالتزام بالمسئولية في الوقت
نفسه . وهو ما نسعيه بسيادة القانون
التي تعد الجوهر الحقيقي للممارسة
الديمقراطية . فليس القانون سوى
التقنين المركز للقيم الاخلاقية ، لانه
يحدد دائرة الحرية التي يتحرك داخلها
الانسان مع المسئوليات المحيطة بها .
وسيادة القانون تتوارى الفروق بين
الحرية والضرورة ، وتتسق في ظلها
الارادة العامة والارادة الخاصة .
فليس الانسان حرا بطبيعته حرية
مطلقة لاتحدها موانع أو تقف دونها
سدود ، فالتاريخ لا يعرف تلك الحرية
المطلقة حتى في حياة البداوة .

وسيادة القانون هي تنظيم للحرية
في اطار اخلاقي واجتماعي يكبح
نوازع الشر ، وطغيان الهوى ،
وضراوة الفرائز . فالقانون والاداب
العامة هما قوام المثل الاعلى للحرية
ولا يناقض الحرية (إن تكبح النوازع
الشريرة ، فإن في كبحها وقمعها
مياجا ووفاء للحرية التي تتحقق في
ظل الممارسة الديمقراطية ، وهذه
الممارسة الضرورية تفرض القانون
على الفرد تماما كما تفرضه على
الدولة .

من هنا كانت العلاقة العضوية بين
الديمقراطية والاخلاق ، فالديمقراطية
في جوهرها نظام اجتماعي اخلاقي تواجد
المساواة والعدل والخير والحق ، أي
أنها تستند مقوماتها الايديولوجية من
الاخلاق والمثل والمبادئ الانسانية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولذلك فالتقدم الحضارى المرتبط بها بالضرورة لا يعتمل النكسات أو التكرار أو التراجع أو التفتت . وبالتالي كلما انتعشت الممارسة الديمقراطية ، اضطرد التقدم الحضارى . ورغم الهجوم الشديد الذى واجهته الديمقراطية على أيدي زعماء الديكتاتورية والفاشية بحجة أن الديمقراطية لا تعنى سوى التوضى وحكم الذهباء ، فقد أثبت التاريخ أن النكسات وأعمال العنف الفاشية

للإنسانية والمبادئ الأخلاقية لاتقع إلا فى البلاد التى تخلق الممارسة الديمقراطية داخل حدودها . ولذلك فالدول الديكتاتورية والفاشية لاتتمتع بعصرى الاستقرار والاستمرار ورغم أهميتها المطلقة فى التطور الحضارى ، لأنه يزوال شخصية الديكتاتور بنهار النظام أو يتصدع ، ومن هنا تبدأ القلاقل والاضطرابات . وهذا يعنى أن الديكتاتورية نظام ظاهره النظام وجوهره التوضى ، فى حين أن الديمقراطية تبدو على العكس من ذلك تماماً .

وبالمفهوم البسيط المباشر فإن الديمقراطية هى تحويل الأخلاق من مبادئ مجردة الى ممارسة عملية يومية على كل المستويات الفردية والاجتماعية . وقد عبر وودرو ويلسون عن هذا المفهوم بقوله إننا حيناً للممارسة الديمقراطية ينهض على اعتبارها بالأخلاق ، وليلها الطبيعي إلى احترام تطلعات الإنسان المادى إلى درجة عالية من السعى لتحقيق ذاته .

وقد أعقب قرائيس ويلانه أن الممارسة الديمقراطية هى أهم عنصر من عناصر علم الأخلاق ، لذلك يقول فى كتابه « عناصر علم الأخلاق » . « يخلق الناس جميعاً فى ظروفنا سوداء المساواة التامة » وكل إنسان

ويقول الفيلسوف جون ديوى : أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسى يحدد إطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، فمجالها فى الممارسة أوسع من هذا بكثير ، فهى على المستوى الاجتماعى العام أو المستوى الفردى الخاص أسلوب لممارسة الحياة اليومية ، بطريقة للنظر إلى الأشياء ، والاحساس سواء بالمجتمع المحلى أو بالإنسانية جمعاء . إنها أسلوب لسلوك الإنسان سواء حيال أسرته أو حيال بنى جنسه ، ولذلك فهى تتركحول الاعتراضات الكرامة الإنسانية . وفى هذا يقول هارولد لاسويل : أن الديمقراطية هى المجتمع الذى ينهض بنهضاته على الاحترام المتبادل . وبطبيعة الممارسة الديمقراطية أنها تؤثر بطريقة فموزية أو غير شعورية فى تشكيل شخصية الفرد وتحديد مسلكه بمسألة عامة ، ابتداء من تصرفاته اليومية (أ) مثل معاملته لطفاله أو لخدمه أو لمن هم أقل منه مرتبة فى المجتمع حتى الأهداف الكبرى التى يريد تحقيقها فى حياته .

وتكمن قيمة الممارسة الديمقراطية فى جانبها الخلقى والمبلى فى آن واحد ، فهى تستند إلى أسس أخلاقية ، حيث تتحول الحكومة إلى مجرد أداة لتنظيمها وتنشيطها وتشجيعها . أن الممارسة الديمقراطية هى أول نظرية للحكم فى التاريخ الحضارى تجمصل من كرامة الإنسان مبدأ ، وتضمن المساواة السياسية بين الناس . فهى تعترف بالفردية وتعمل فى الوقت نفسه على خلق مجتمع مفتوح يتيح للجواهر حتى الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تبرز كل الإمكانيات والقدرات المتاحة .

ويتمثل الجانب المبلى للممارسة الديمقراطية فى توفيرها الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى (ب)



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يخلق مجتمعنا بحق الاستفادة من الميزات التي أنعم بها الله عليه (أ) مثله في ذلك مثل أي إنسان آخر . واعتقد أن كلامي هذا من الفوضوح بحيث لا يتبل أي جدل .

إذن فالأخلاقيات الديمقراطية تهدف إلى احترام الإنسان وتقييم موضوعها مهما كان الاختلاف حول وجهات النظر (أ) ولذلك تتطلب الصبر مع الذين يصعب اقناعهم ، والاحترام لمن لم يعمدوا عليها ومازالوا يهابونها ، والاعتدال مع المتعصبين الذين لا يرون في تناقضات الحياة سوى الأبيض والأسود . لهذه الأخلاقيات بطبيعتها تعتمد على القانون والاعتناع والمنطق الإنساني الشامل ، أما القوة البربرية فلا حساب لها بالمرء في مجال هذه الأخلاقيات . وما من شك في أن سيادة القانون (أ) وموضوعية الاعتناع (أ) وقوة المنطق (أ) هذه كلها عناصر مضادة بطبيعتها للفرائز الحيوانية العشوائية التي تتحكم في السكبان البيولوجي للإنسان (أ) ولذلك تتزايد مسعوبات

للممارسة الديمقراطية بتزايد طغيان تلك الفرائز (أ) ومع هذا فإن التفكير الإنساني الناضج يدرك تماما أن الممارسة الديمقراطية هي من أنبل الإنكار الاجتماعية ، والقيم الأخلاقية والمفاهيم السياسية ، والاتجاهات الاقتصادية التي اعتدى إليها العقل البشري (أ) وأنه لا بد من لها ، إذا أراه الإنسان المنحصر تجنب الفوضى ، والعنف (أ) والقسوة (أ) والاضطراب ، والارهاب ، والخوف ، وعدم الاستقرار بل أن الصعوبات التي تعتور طريقتها تمثل تحديا للتقدم الحضاري والتطور الفكري لإنسان القرن العشرين بصفة عامة ، وللإنسان المصري بصفة خاصة فهو الإنسان الذي منح البشرية الحضارة والفكر والعقيدة والعلم والفلسفة ، وبالقالي فهو قادر على قبول التحدي ومواجهة المسيرة الديمقراطية بكل ما تتطلبه من التزامات أخلاقية ومسئوليات تجاه بلده وأمة العربية وعالمه المعاصر .

د. نبيل راغب

أفكار أعضاء مجلس الشعب لحماية مستقبل العمل السياسي في مصر

• حلمي عبد الآخر : نرحب بأحزاب جديدة

تلتزم بميثاق الشرف

ان الساحة السياسية الآن في حاجة الى فرق يكون منطلقها في الحركة شعار سبق ان رددناه كثيرا ، لكنه لم يكن يتجاوز مجرد الاعلان عنه وهو « الارتباط بالله والوطن » وهذا يعني انه يجب ان تخلو تلك الساحة من أية أفكار ملحدة او عميلة تمثل بوق سيدها في الخارج .. وليس معنى ذلك اننا نرفض ان يكون بيننا الراي الآخر الذي ينطلق من قاعدة شعبية صغرت أم كبرت ..

ولهذا فاني ارى من اللازم الان ان يتم تعديل قانون الاحزاب بحيث يسمح بتقليل نصاب الاعضاء المؤسسين من أعضاء مجلس الشعب حتى تتاح للأحزاب الوطنية التي سوف تعمل في اطار ميثاق الشرف للممارسة الديمقراطية ان تقوم بمسيرتنا الديمقراطية الى الامام وليس الى الخلف .. وفي هذا الصدد أعلن من موقع مسئوليتي في حزب الاغلبية انه ان الاوان للحزبين اللذين وافق الشعب على انهما جديران بالاحترام وهما الحزب الوطني وحزب مصر الفتاة ان ينزلا الى الساحة ليسهما في ارساء اساس ديمقراطية لاتعتمد بنا الى الوراء ولا تقودنا الى السبيل خلف مبادئ تتنافى مع قيمنا وشرائعنا السماوية ..

وقد اثبتت التجربة حسن نوايا الاغلبية حينما وافقت على شرعية قيام حزبين أحدهما حل نفسه ، والاخر جدد نشاط نفسه ، فلقد كان المأمول معارضة مضينة ، لاثيرة ولا مخربة .. وحينما اكشفت الحقائق امام الشعب اتخذا قراراتهاما بالهروب من الساحة بدلا من المواجهة في ظل ممارسة سليمة ينشدها الشعب الذي شبع من المزايدات والمهاترات .. واني ارى ان اشتراكية يوليو ، والتصحیح الديمقراطي لها في مايو هما الاطار والفلسفة والنهج الذي يمكن ان يحكم المسيرة بحيث تحافظ على مكاسبنا الاشتراكية . ومنحركاتنا الديمقراطية على طريق التحرير والبناء

● محمد عبد الشافي :

نؤكد حق المعارضة بالمنطق وللصالح العام



ان الديمقراطية ليست ممارسة بقدر ما هي سلوك، وليست حرية ان تقول ما تشاء لمن تشاء وبأى أسلوب تشاء ولكن الحرية هي الا تمتدى على حرية الآخرين ، وهي ايضا ليست تجريحا والقاء للثمن جزافا وبغير دليل .

اننا اخوج ما نكون اليوم الى جو صحى غير مشبع بالتشكك والاثارة لاتنولد عنه تيارات فسادة .. ومن حولنا تجارب ودورس يجب ان نستفيد منها .. اننى ارفض الان استقلال ظروفنا الصعبة لبت افكار هدامة لن نجنى من ورائها سوى الدمار والخراب

وتد بتصور البعض اننا بهذا الكلام نضع قيودا لاضوابط على الممارسة الديمقراطية .. واننى اتساءل هل من الديمقراطية الترويج لافكار ومبادئ خارجة على تقاليدنا ، او نستخدم الفاظنا بانية وجارحة لاستهداف الا تصفيق والحصول على بطولات وهمية مزيفة .

نريد من المعارضة ان تكون مواجهة للرأى بالرأى والحجة بالحجة فى اطار من الاساليب الرقيقة التى تعكس امام الجماهير صورة مشرقة للحوار الحر النظيف ..

وليس عيبا اذا قلنا نعم للحكومة ان احسنت ، وليس تجريحا او هداما اذا قلنا لها « لا » ان اخطأت ان كلمة نعم لاتبية لها لن لا يستطيع ان يقول « لا » .

• دنا نيروز :

نؤكد الالتزام الأدبي بالمودة لأخلاق القرية



ان الرئيس السادات طالب في أكثر من مرة بهراعاة أخلاق القرية ومن بينها الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة الواحدة ، نلو شمر كل منا وهو يمارس دوره في خدمة مصر لكان حرصنا الاول على مصلحة مصر والتجرد من الانانية وحب الذات ويجب ان نعلم ونعمم ما بدأت الحكومة تقوم به في هذه الايام نحو حماية الحقوق . . . فمثلما قدمت الحكومة الى مجلسنا مشروع قانون يحظر على أى شخص تملك أى مال سواء كان عاماً أو خاصاً مملوكاً للدولة الا يتقابل عادل بعد تقديره تقديراً حقيقياً، ثم الفت الحكومة ولأول مرة الرخصة الممنوحة للوزير المختص في ان يتنازل عن املك للدولة وهذا القانون من وجهة نظري يعبر عن اتجاه يجب أن يواكبه الاتجاه السياسى بحيث يتم تعميق التفانى من أجل المصلحة القومية ويجب علينا ان نخدم القوانين وننفذها فعلاً . . وهذا يجب ان ينبثق على كل مسئول صغير أو كبير ومشكلة المشاكل امامنا جميعاً نحن الثانويين اننا نرى كثيراً من يحاولون الهروب من القانون بشتى اساليب التحايل دون رادع نفسى والالتزام ادبى قبل مصر أولاً . . . وشعبها الذى لا يرفض التضحية من أجل بناء بلده . . . وتحرير أرضها من العدو الفاشم . . . لكن جميعاً على مستوى المسئولية ، يؤدي كل منا ما للوطن ويخدم بمبادئ الدستور والقانون حتى يتم تصحيح المسيرة الديمقراطية من أجل مستقبل ديمقراطى يحقق لمصر الرخاء . .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بحكمة قضائية سياسية ذات إجراءات
سريعة لحماية مجتمعنا من الفئات
الخارجية على مبادئه وتقاليده وقيمه
الروحية .. تستوحى مبادئها من
الشرائع السماوية التي قننت الاخلاق،
ونكشف للناس من عملوا في الظلام
في فترة حالكة من فترات تاريخنا في
العشرين سنة الماضية .. كما أن
الأمر يتطلب أن تكون القيادات التنفيذية
على مستوى المسؤولية ، وأن يكون
تفاعلها مع الجماهير بأسلوب سياسي
بحيث تترجم القرارات بالتنفيذ الفوري
دون تمديد أو تعنت ، حتى لا يقع تأثير
تلك المواقف على نفوس الشعب الكادح
فيكون صيدا شهيئا للمتاجرين بالآلام ..
كما أنه يجب على حزب مصر وانا عضو
من أعضائه أن ينقى صفوفه من الدخلاء
والنسلين الذين يسيئون اليه ...
وأطالب بتنشيط الاجراءات أمام
قيام الأحزاب حتى تعود الحبيسة
السياسية للنشاط ، ويشعر الناس
أن الديمقراطية لم تواد كما يشاع
عنها. الآن وكما خطط لذلك حزبا الوفد
والبشار



• حسين المهدي :

نكشف للشعب الحقيقة

عن عملوا في الظلام

ان ما حدث في الشهور الاخيرة
كان يقتضي تلك الوقفة التي وقفها
الرئيس السادات مصححا للانحراف من
المسار الذي رسمه لصلحة مصر كما
يستلزم علينا جميعا أن ننقى مجتمعنا
من الهدامين والمثبطين لعزائم الناس ،
وانني أرى ضرورة هامة وهي انشاء



● سمير عطموط :

نطالب المعارضة بتقديم حلول ايجابية للمشاكل

ان على حزب الاغلبية مسؤولية كبيرة ومتعاطفة في أن يفتح صدره للرأي الآخر دون تعصب أو حساسية وعليه أيضا أن يعطى المثل والتدوة وأن يتقبل النقد البناء .. وأنا أقول هذا الكلام باعتباري واحدا من أعضاء هذا الحزب الذي ولد في مناخ ديمقراطي أعطى للناس مزيدا من الديمقراطية ، ومن ثم لابد أن تحدث بعض المخالفات والأخطاء ..

وعلى أحزاب المعارضة أن تدرك أن وجودها يستهدف إثراء التجربة في تحقيق الاماني القومية ولذلك فهي مطالبة بأن تلفظ شعار « المعارضة من أجل المعارضة » ، وأن تدرك أن المعارضة وسيلة وليست هدفا وأن تتحول من موقف الناقد فقط الى الناقد المشارك الذي يعطى دائها البديل .. وأن تخدم رأي الاغلبية وأن تدرك الحد الفاصل بين النقد وبين التشهير والجريح . وأن تنحصر الحقيقة والصدق وأن تعلم جيدا أن الجماهير قادرة بحسبها الاصيل على تمييز الخبيث من الطيب .. وأن تلتفي الاعتبارات الحزبية والعصبية عند المناقشة .. بهذا يمكن وضع ضوابط سلبية كافية بتصحيح الممارسة الديمقراطية ..

اما بالنسبة للصحافة فانها باعتبارها المؤثرة في الرأي العام فهي مطالبة بأن ترفع من محاولات البلبلة ، وأن تحرص على أن تنمي لدى الجماهير حاسة الاحترام الكامل لمؤسسات الدولة والقانون وأن تتجنب التعريض بالأشخاص وأن تنحصر الدقة فيما ينشر ، وأن تفسح المجال للرأي الآخر ، وتكفل لكل مواطن حق الدفاع عن نفسه وأن يراعى الكاتب ضميره فيها يكتب ، وأن يسو على المصالح الذاتية تغليباً للمصلحة العليا للبلاد .



● فتحي الكيلاني :

نرفض القلة المفرضة

التي تعيش بالصراعات

● فتحي الكيلاني : أن الديمقراطية تزاد رسوخا كلما كانت الشوايط واضحة ، وهذا يعني أن يعرف كل مواطن ماله وما عليه لكي يعمل من أجل عروبتة ووطنه وأسرته ونفسه أيضا ، وليس معنى ذلك البعد عن النقد بل أنه لابد من النقد الذي يحقق المصلحة العامة وليس التشهير والتجريح والتشكيك ..

لست بصفتي عضوا من أعضاء الاغلبية ضد تعدد الاحزاب لكن لابد من أن يكون الهدف واضحا وموحدا حتى لو اختلفت الاحزاب في أسلوب الممارسة . ولا يجوز لاي حزب أن يثير صراعا طبقياً أو يحرم المال

والفلاحين من حقوقهم ومنجزاتهم التي اكتسبوها في ظل ثورتى يوليو ومايو ..
واننى أرى والكلام للعضو فتحي الكيلاني - انه لابد أن تصاغ هذه المكاسب الاشتراكية والمنجزات في قواعد ومواثيق تكون لها قداسستها ويعاقب من يخالفها ، بل ويعتبر الخروج عليها جريمة في حق الوطن والمجتمع ، علينا أن نفتح عقولنا لما يجرى حولنا من أهداف لاستهدف الا النيل من شعب وادى النيل المريق ، علينا الانهدر تراثنا الفكرى والحضارى لقاء مبادئ مستوردة لا تبت الى شعبنا بأية صلة ، ان الديمقراطية وسيلة فعالة لتحقيق آمالنا في تحرير أرضنا ، فلا يجب أن نسمح بضربها من قلة تريد أن تعيش على الصراعات والبطولات الزائفة وأن شعب مصر ذكى وسوف يصدر حكمه على كل من يحاول أن ينال من تراثه ومكاسبه التي حققها بعد صبر وحروب منذ ربع قرن من الزمان .



● عبد الله زيدان :

نركز على القدوة في كل مجالات العمل

عبد الله زيدان عضو المجلس : ان الديمقراطية في مفهومها البسيط للرجل العادي من أبناء شعبنا هي إتاحة الفرصة أمام أفراد هذا الشعب ليقولوا ما يحسون به دون أن يماقبوا على ما يقولونه .. اننى من معاشتى مع الناس في القرية وهم يمثلون الشعب الطيب يؤكدون على ما يلى :

● حل مشاكل الناس يرتبط بقيادات سياسية مخلصه مؤمنة بالشعب تعطى من فكرها ونبضها كل وقتها لكي يعود على أفراد الشعب بالخير الكثير .. وهذا يعنى اننا في حاجة الى من يؤمن ايماناً مخلصاً بهادى الثورتين لانه مصلحته الشخصية أو الحزبية وانما يتعامل مع الناس متجاوباً مع مشاكلهم مدركاً لابعاد قضاياهم اليومية دون مزايده أو مهاترة أو استخدام الفاظ مطاطة .. جوام ..

● لكي ينجو شعبنا من أزمانه لاجل له الا بالعودة الى الله وتطبيق شرائعه السماوية .

● وليم نجيب سيفين :

نضع الحدود الفاصلة لما يليق وما لا يليق

● المهندس وليم نجيب سيفين عضو المجلس : اننا لابد ونحن نتحدث عن الممارسة الديمقراطية يجب الا نفصل شبابنا الذي مازال يشعر بفراغ سياسى ، يروم التطاحن الحزبى بين قدامى السياسيين والمحدثين .. وهو تائه وسط الساحة السياسية فلا يد من الاخذ بيده ، وعمل دورات تثقيفية له ، تعمق في روحه معانى الحرية والديمقراطية السلمية ، وان يكون المسجد والكنيسة ، هما وسيلتنا الى ضمير شبابنا .. وتكوين فكره النظم والصحيح .. وينبغى أن تعمق في نفس شبابنا تقاليد العائلة المصرية التي يحترم صغيرها كبيرها .

● من المفكرين في العمل السياسي

المهندس إبراهيم شكرى :

نراجع ما جرى في الماضي ونفسح المجال للمخلصين لمصر

ان جموع الشباب في سنة ١٩٣٥ بالتحديد ، بدأت تستشعر الفراغ السياسي الذي بدأ يتكون من وجود احزاب لا تتحمل مسئوليتها الحقيقية في حل قضايا البلاد . وكان من اهمها في ذلك الوقت هو الاحتلال الإنجليزي وتبينت هذه الجموع ان الصراع الحزبي يتلخص في كراسي الحكم .

ومن هنا ظهرت الدعوة الى وجوب التغلب على هذا الاتجاه ، والتقدم بروح وطنية الى القضية الاساسية ، ولذا قامت الدعوة الى سياسة قومية والمناذرة بان تكون مصالح مصر فوق الاطماع الشخصية وقد استغلت هذه الدعوة من جانب الاحزاب وقتها بان تم « تجمع » على توقيع معاهدة من جميع الاحزاب التي كانت تمارس الحكم وقتها ، وهي معاهدة ١٩٣٦ التي وصفها حزب الغالبية « الوفد » بانها معاهدة الشرف والفخر ، بينما كان يجد الشباب فيها انها خطوة على طريق يجب ان يستكمل فيه تحرير يتم فيه الجلاء التام .



ثم جاءت سنوات الحرب بظرونها الاستثنائية . وبقيودها ، وبعد انتهاء الحرب وضح ان برامج الاحزاب التي كانت قائمة وتتداول الحكم ينقصها الاحساس العميق بالبعد الاجتماعي الذي يجب ان توليه اهتمامها لسكى تسخير قضايا الشعب في حياة كريمة وتبين للشباب المثقف وجوب اعطاء قضايا الشعب وحاجاته وحل مشكلاته . القدر الكبير ، وبذا بدأت مرحلة جديدة شاركت فيها وهي وجود احزاب جديدة في ذلك الوقت مثل الحزب الوطني الجديد وحزب مصر الاشتراكي ، والذي كان تطورا لحركة

مصر الفتاة ، والذي كان له برنامج بمعالجة المشكلات التي كان يعاني منها المجتمع المصري ، وكان من أبرزها هذا الثلاث المسيطر والمضاد لمصالح الشعب ، والمكون من الاستعمار والملك والقطاع الذي كان يشكل جزءا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كثيراً من رجال الأحزاب فاسقط من شماره الملك وجعله الله والشعب . وبخاص هذا الشعار فلسفة الحزب بأن الهدف هو خدمة الشعب في إطار من الإيمان بالله وبرسالته وكان في البرنامج الدعوة للإصلاح الزراعي وتحديد الملكية ، وتنظيم النقابات العمالية والقضاء على الفساد الرأسمالي ووضع علاقة بين الحدود الدنيا والعليا للمرتبات والدخول ، ووضع الضوابط التي تضمن الحياة للطبقات الضعيفة

وسارت الدعوة في طريقها وكان طبيعياً أن تصطدم بالملك ورجال الأحزاب وإذا لم يكن غريباً عندما قامت الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن كانت جموع كبيرة من الشباب وراء أسوار المعتقلات سواء من شباب الحزب الوطني الجديد ، أو جميع أعضاء حزب مصر الفتاة بقياداته جميعاً ، وكثير من الشباب الأحرار في مختلف الاتجاهات .

ولقد كنت أحد هؤلاء منفذاً لحكم صدر ضدّ بتهمة المييب في الذات الملكية وقتها ، وربما يكون هذا رداً على هؤلاء الذين يتحدثون بأن ثورة ٢٣ يوليو كانت انقلاباً عسكرياً والصحيح أنها كانت معبرة عن إرادة الشعب وعن رغبته في إصلاح جذري لما وصلت إليه حالة البلاد وقتذاك من تدهور في القيم التي كانت تحكم .

ولهذا عندما نتحدث الآن عن ضوابط للممارسة الديمقراطية فإنه يجب علينا مراجعة الممارسة للحياة السياسية في كل أطوارها وأشكالها التي مرت بمصر مستهدفين مصالح الشعب وفي إطار أفكاره ومعتقداته وتقاليد . وليسنا مجبرين على أن نأخذ نموذجاً من الشرق والغرب ، وليس معنى هذا شجب كل النظم ولكن معناه أن لكل مجتمع مميزات وتاريخه وأفكاره ، وأن علينا أن نصوغ القواعد التي توصلنا إلى هدف مستقر لممارسة ديمقراطية يستثمر فيها الشعب أن السياسات تتبع منه وتنفذ به وتستهدف مصالحه .

إننا نحتاج إلى احترام فيه الصغير والكبير وإننا نبتعد عن الكثير من التصرفات التي نجعلها في كلمة « المييب » . فمعيينا شعب حضارى يتوافر له رواسب مدنية إنسانية عمرها آلاف السنين ، تصرفه يتنمى بنوع رفيع من الاحساس بقواعد تجتهد الآن المجتمعات المتحضرة في أن توجد بين أفرادها عن طريق القوانين وعن طريق النظم . في الشعب ، والعناية بالطفولة والأمومة وبالنسبة لقضايا الشورى : لا شك في أن الديمقراطية والشورى أسلوب يمكن أن يوصل إلى الرأي الصائب في الحوار المستنير ويوصل إلى الرأي الأصوب باستمرار ، ولكن علينا أن نضمن في المتحاورين والذين نطلب منهم الشورى وتبادل بينهم الرأي أن يكونوا فعلاً ممن يحرصون على الصالح العام ، ومن الذين يقدمون هذا الصالح باستمرار عند أي نزوات فردية أو شهوات توصلهم إلى مكاسب على حساب المصلحة العامة ، وفي إطار استهداف المصلحة العامة ، وإصلاحية العناصر تكون شعبة الشورى ونتيجة الحوار .

قام باستطلاع الآراء

خاميس البكرى ● محمود معوض



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٨/٦/٣٠

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ديمقراطية الشعب

أم ديمقراطية عشاق السلطة ؟ !

تابعنا خلال الايام القليلة الماضية خطاب السيد رئيس الجمهورية امام اللجنة المركزية حول الاحداث الداخلية المتعلقة بهوقف كل قيادات حزبي اليسار والوفد من التجربة الديمقراطية وما تم ارتكابه من مغالطات دستورية وقانونية وواقعية باسم الممارسة الديمقراطية التي اتاحتها سياسة الدولة الحالية في فتح مجال الاسهام الديمقراطي للشعب في الحكم من خلال الاحزاب القائمة والتي يفترض انها تضم في عضويتها جماهير الشعب العامل صاحب الحق في خوض التجربة الديمقراطية وصاحب المصلحة الحقيقية فيها وسوف نتولى هنا ابراز اهم الاخطاء والمغالطات المتعلقة بالممارسة الديمقراطية في ظل النظام الحزبي الحالي في مصر ، كما نقوم بالقاء الضوء على مجموعة الحقائق الاساسية والبدئية المتعلقة بالتجربة الديمقراطية لكي يتسنى لنا اصدار الحكم الموضوعي المتعلق بتقييم الموقف الحالي لهذه التجربة والصورة الصحيحة التي يجب ان يكون عليها .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أولاً : أن الديمقراطية في أي صورة من صورها الثلاث المباشرة وشبه المباشرة والنيابية تعني حكم الشعب وليس حكم الطائفة أو الفرد المطلق .

مؤدي ذلك أن صاحب السلطة الأساسي في الدولة وهو الشعب مدعو - بمدلوله السياسي أي المتمتعين من أفراد ممارسة الحقوق السياسية - إلى المشاركة الفعلية والإيجابية في خوض التجربة والإسهام فيها بمختلف جوانبها . إلا أن الممارسة الديمقراطية لن تصبح جدرة بتلك التسمية حينما يقتصر أمر القيام بها على طائفة من المتحيزين أو القيادات الحزبية وبفرض النظر عما إذا كانوا حسنى النية أم سيئى النية يستهدفون من وراء ركوب تيار الديمقراطية تسخير واستغلاله لتحقيق الوصول السهل والسريع إلى كراسى السلطة أو الحكم فتصبح والامر كذلك ديمقراطية الصراع على كراسى الحكم والوصول إلى السلطة التي أعماهم بريقها عن تحقيق المصلحة العامة المستهدفة من وراء تجربة تعدد الأحزاب في مصر .

ثانياً : أن الممارسة الديمقراطية على وجهها السليم لا تعنى إسأى حال من الأحسوال الحكم الفوضوى أو الفوضىائى الذى يعتمد على اثاره وتعبئة مشاعر الجماهير صاحبة الحق الاصل

فى الممارسة الديمقراطية ، وهو الامر الذى حذر منه رئيس الجمهورية فى خطابه المشار اليه . ومن هنا فاننى من جانبى أرى وجوب أسباع الصفة الشرعية على الممارسة الديمقراطية كشرط أساسى لازم لامكانية مساهمة أى مواطن فى التجربة الديمقراطية ويعنى ذلك بمعبارة أكثر وضوحاً أن الصفة الشرعية تفرض على كل من يسهم فى تلك التجربة الالتزام باعتبارات المصلحة القومية التى يجب أن تسمو على كافة الاعتبارات الشخصية والإطماع الذاتية من جانب أول ، ومن جانب آخر فإن هذه الشرعية تفرض على القائمين بأمر التجربة النأى بكافة العناصر ذات الماضى الاجتماعى أو الحاضر القومى الفاسد من ميدان التجربة إذ يشكل ذلك كله معوقاً أساسياً فى سبيل أنجاح التجربة الديمقراطية بل قد يؤدى الى حدوث أثار عكسية مضادة تلحق أفسدح الأضرار بمقتدرات المجتمع وأسباب رقيسه .

ثالثاً : أن التجربة الديمقراطية يجب أن تستند فى المقام الأول الى الوعى الجماهيرى للممارسين فليس هناك أشد خطراً على نجاحها من انعدام أو تحطف ذلك الوعى لدى الفاسمين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بالتجربة ، كما يجب أن يكون
راسخا في الأذهان أن مسؤولية
انجاح الممارسة الديمقراطية
في مصر يعتمد بالدرجة الأولى
على الوعي السياسي للشعب
قبل أن يعتمد ذلك على نزاهة
الحاكم أو التمثيل النيابي
السليم .

رأيها : أن الديمقراطية لا تعنى
الاستبداد أو التسلط بأي
صورة من صورها أيما كان
مصدرها ولو كان مصدر هذا
الاستبداد أو التسلط مصدر
الشعب نفسه . ونرى من
وراء هذا العنصر إلى إظهار
أن الديمقراطية لا تعنى الحرية
المطلقة بغير حدود في ارتكاب
المخالفات أو النقصان إذ هي
في واقع الأمر بريئة من أي
نقص أو مغالطة .

من هنا فإنه يجب وضع
طائفة من قواعد الضبط
الاجتماعي لسكل اسهام في
ممارسة التجربة الديمقراطية
بحيث يصبح كل من يشارك
فيها ملزما بكل ما من شأنه
المحافظة على حريات الآخرين
وسلامة وأمن المجتمع وتحقيق
مصالحة القومية ، كما يجب
مراعاة عدم إغضاء تلك
الضوابط - في الوقت نفسه
إلى أحجام الأفراد من ناحية
أولى من خوض التجربة
الديمقراطية أو التخوف منها ،
والا يؤدي ذلك من ناحية
أخرى إلى تحصيل النظام
الديمقراطي نفسه إلى نظام
آخر بعيد عنه كل البعد .

خلاصة القول أن الديمقراطية

السليمة - كما هو معروف - أسلوب
جماعي للحكم يقرر لتحقيق المصلحة
العامة للشعب صاحب السلطة الأصل
في الدول ، وهي في الوقت نفسه
مسئولية يتعين على هذا الشعب
القيام بها من خلال لفظ كافة العناصر
المعوقة لنجاح تلك التجربة سواء
اكانت تلك العناصر منتمية إلى طائفة
مشتاق السلطة وكراسي الحكم أم طائفة
المفسدين السياسيين المتآمرين على
مصلحة الشعب وقدره ، بالمشاركة
مع عناصر داخلية أو خارجية مفرضة .
وتركيزا على ذلك فإن الشعب
المتمتع بالوعي السياسي الكامل هو
وحده سيد الموقف في الدول الديمقراطية
لأنه هو صاحب السلطة الحقيقي الذي
لا يمكن تضليله بواسطة أي فرد أو
فئة يمكنها استغلال مناخ الحرية
الديمقراطي في النيل من مقدرات
ومصالح الجماهير ، كما أنه هو وحده
الحارس الأمين على الممارسة
الديمقراطية السليمة والذي نخشى أمامه
كل الهامات وتنحسر من تحت ناظره
كافة العناصر المفسدة أو المفرضة ذات
الاطماع الشخصية العاشقة للسلطة
التي أعمت العيون وعبأت القفوس
بالحق والحسد على كل عنصر وطني
أصيل يبشر بالأمل نحو مستقبل أفضل
طالما داعب جفون أبناء هذه الأمة نحو
مجتمع الرفاهية والتقدم .

د . مصطفى محمود عفيفي

استاذ القانون العام



المصدر: الاهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تصور عمال البريد للممارسة الديمقراطية

حرية التعبير والالتزام بثورتى يوليو ومايو الأحزاب مطالبة بتقديم الحلول لمشاكلنا الاقتصادية

طالبت النقابة العامة لمسال البريد والبرق والهاتف ، بمحذات أحزاب جديدة لدمو الى حكم الطبقة
واضاح المجال أمام حرية التعبير والنقد البناء بما لا يخرج من الاصول الجوهرية للنقد السياسى فواتق
نورق ٢٢ يوليو و ١٥ مايو والتصحیح .

واضاف قائلا اننا امطينا الفرص
للأحزاب الحالية حتى تصاهم فى حل
مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية ،
ولكننا فوجئنا بما تترك هذه
التضاي وتحاول أن تصفى
حساباتها مع ثورة ٢٢ يوليو ،
وانها خرجت من الامانى التى
تمنيها ولم يكن لها حل سوى
التجريح فقط .

ولهذا فانه يتعين علينا أن نضع
ضوابط لممارسة الديمقراطية لنا
منها أن نلتزم الأحزاب بتقديم
الطول لمشاكل المجتمع المصرى ،
وأن يكون رائدها الولاء لمصر .

وقال عبد الفتاح ممنى رئيس
اللجنة النقابية بالمنصورة أن
الممارسة الديمقراطية فى حاجة
فعلا الى ضوابط ، أحبا عدم ترك
العنان للأحزاب لتفعل ما تشاء ،
لأننا نواجه قضيتين هامتين هما
قضية التحرير ، وقضية التنمية
التي يجب أن فصل للاحزاب
لواجهتهما .

كما طالبت بضرورة الحفاظ على
مبادئ ثورة ٢٢ يوليو ، ودمم
الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب
المعامل ، والالتزام بقيمنا الروحية
وضرورة ممارسة الديمقراطية من
خلال المؤسسات الدستورية فقط .
وكانت النقابة العامة لمسال
البريد والبرق والهاتف قد عقدت
اجتماعا ، برئاسة السيد خيرى
هاشم رئيس النقابة لمناقشة
تصورها حول ضوابط ممارسة
الديمقراطية .

وقد حضر الاجتماع رؤساء
اللجان النقابية بالمحافظات .
وقد أكد رئيس النقابة أن ضوابط
الممارسة الديمقراطية لابد وأن
تنبع من التجربة التى مارسناها
منذ ثورة ٢٢ يوليو حتى الآن ،
ابتداء من هيئة التحرير حتى قيام
الأحزاب الحالية .

وقال أن العمل السياسى هو
أسلوب عمل يخدم نظرية
اقتصادية معينة ، واننا نمر بمزحلة
نحتاج فيها الى هيئة الجماهير

بدلا من هفتيها ، حتى نستطيع أن
نواجه مشاكلنا الاقتصادية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وطالب عبد الفضيل حسين رئيس
اللجنة النقابية باستيعاب ضرورة
الالتزام بالدين وتحالفه وجعل
سعر الملبأ مع الالتزام بقضية
الانتاج والتي تعانى منها مصر
الآن .

وطالب بكل أى حزب يتعارض
مع هذه الضوابط .

وأكد محمد عطية العطار رئيس
اللجنة النقابية لتليفونات القاهرة
على ضرورة الالتزام بالبنية
المتة لثورة ٢٣ يوليو ، وبالشأنه
ثورة ١٥ مايو التسميمية من
الشرعية الدستورية ، وقال انه
لا بد من تكوين المائسة الديمقراطية
قائمة من مبادئ ادياننا ، وأن
ينص على ذلك فى برامج جميع
الأحزاب .

وطالب عبد على متازى رئيس
اللجنة النقابية فى كفر الشيخ ،
بضرورة أن يمثل المال فى لجنة
اقرار قيام الأحزاب وعمل ضوابط
معيمة لاقرار برامج الأحزاب
جميعها . □



المصدر: الاهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حقيقة لا بد من وضعها أمام اللجنة المركزية وأمام كل مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية

يخطر من يتصور ان الشعب المصري اللامع .. يمكن ان يخدع ..
لان كل ما يحدث في الشارع السياسي اليوم بعد الدعوة الوطنية للرئيس انور السادات للمشاركة
الايجابية في وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية يؤكد ان الحرية التي فجرها الرئيس السادات تعني مزيدا من الحرية
وان الطريق الى استكمال البناء الديمقراطي السليم لم يعد مسدودا .

باطلاق الحريات وتأكيد سيادة القانون
ودولة المؤسسات وفتح الحوار الشامل
المتنوع لكل مصري للمشاركة الايجابية
لوضع أسس وضوابط الديمقراطية في
المرحلة القادمة . الشعب المصري اللامع
لا ينكر فضل الرئيس السادات في
تحريك الفكر السياسي المصري واخراجه
من جمود نظرية الحزب الواحد بعدما
تجذرت حركته الزمنية وبقي في
مدار واحد منذ قامت هيئة
التحرير في مشارف الثورة
الشاحبة المظلمة للاتحاد الاشتراكي
المصري ، وكان التفسير الوحيد هو
الاسم دون الجوهر وربما تغيرت
قيادته وتلونت شعاراته لكنه ظل كما
هو مصبا للسلطة وممارسا لها .

ولقد وضع لنا الرئيس السادات
القضية الديمقراطية في اطارها
المحيط بأقل وأبسط عدد من الكلمات
حين قال :
..

وان كان بعض رجال ثورة ٢٣ يوليو
لم يدركوا في بعض مراحلها دور
الحريات الشخصية في دعم ذاتية
الانسان المصري وتفجير طاقاته الخلاقة
واهمية الحريات السياسية في خلق
روح التجاذب والثقة بين الحاكم
والمحكومين ولم يدروا ان سيادة القانون
هي الضمان ضد الانحراف والفساد
والشللية والتسيب عندما كان المفهوم
السائد ان الديمقراطية هي الحرية
السياسية والحرية الاقتصادية حتى
اصبحت الحرية الاقتصادية سلاحا في
يد الاقوياء اقتصاديا استخدموه في
مضاعفة قواهم وزيادة ثرواتهم
واصبحت الحرية السياسية الكاذبة
تقوم على المغالطة والخداع وتنافي
الحقيقة .

فالشعب المصري اللامع لا ولن ينكر
فضل الرئيس السادات في ارساء
أسس الحياة الديمقراطية السليمة

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

« ان الديمقراطية لها جانبان : جانب سياسى وجانب اجتماعى » . وانه بغيرهما معا لا تقوم حرية ولا تقوم ديمقراطية » .

لان الديمقراطية ليست تلك الغاية الخالية من القواعد والقيود التى يأكل فيها القوى الضعيف .. وهى ليست أيضا قيودا خائفة لانتعال مساواة تقتل تنافس الافراد وسميهم الى التقدم وحرثهم ومشاركتهم فى وضع القرارات التى تمس حياتهم .. »

وهكذا يتأكد لنا مدى ايمان الرئيس السادات بأن كل ما يتحقق للشعب من حريات ليس وليد هبة الحاكم يقدمها للرعية بل هو وليد رغبة صادقة من الحاكم بأن يصل بالشعب الى استرداد كافة حقوقه الشخصية والسياسية .. ومن هذا المنطلق أرى ان الدعوة الوطنية الايجابية للمشاركة فى تحقيق الديمقراطية ووضع ضوابط عملنا السياسى - والنسبى فجرها الرئيس السادات - تتطلب منا وقتة صريحة صادقة مع النفس نعرض فيها بكل صق ودراسة وتقييم دون انفعال أو انفعال لتضحية الديمقراطية بدراسة التجربة المصرية من خلال واقعا المصرى قبل الثورة وبعد انتصارات أكتوبر المجيدة التى كانت ثورة التصحيح فى ١٥ مايو اول بسداية الطريق ، واضمين امام أعيننا حقيقة ثابتة راسخة انه لأرجحة الى الوراء اطلاتا ، ولا ردة فيها حقتناه ، ولا توجد قوة فى الارض يمكن ان تلغى البناء الاشتراكى ولا قوة على وجه الارض تعيد الاتطاع واستغلال الانسان للانسان .

وهنا أطرح هذا التساؤل وسيسظل مطروحا الى أن نبني سويا جسر الثقة ونحن نتأش بناءنا الديمقراطى لدعمه لا لهدمه ، لتقويته لا لاضمانه .. ولتنشيت الوحدة الوطنية لا لامتزازها ..

كيف نمضى بالتجربة الديمقراطية المصرية فى تفاعل ديمقراطى يحصى كل مكاسبنا الاشتراكية لتكون أكثر رسوخا وأعمق استقرارا ولا يكون الضمان هو حكم الرئيس السادات ؟ هذه هى القضية الحقيقية التى يجب ان توضح أمام أعضاء اللجنة المركزية وأمام مؤسساتنا الشعبية والسياسية والتشريعية والتنفيذية بل وأمام كل الشعب .

لأننا بعدما ارتضينا جميعا الأحزاب لتوفير جو الحرية لبدء الرأى الآخر واحترامه وتطبيق ما من شأنه أن يملح المسيرة لم نرأى الانسحاق وراء الشبوات الحزبية البالية ، والرغبة فى إزاحة الحزب الحاكم لاشباع شهوة التسلط الحزبى والانسحاق وراء المصالح الشخصية والتشكيك والقذت وتشويه الحقائق للمودة الى الماضى المؤلم .. لذلك علينا مراجعة الممارسة الديمقراطية فى كل أطوارها مستهدفين مصالح الشعب فى إطار الاشتراكية الديمقراطية ..

هلىنا. أن نتسلح بكل الوعى وبكل اليقظة ونحن نناقش قضية الديمقراطية لان هناك قوى معادية لا تريد لهذا البلد الامين أن تزدهر فيه الحرية والديمقراطية ..

ولان هناك من يضيقون ذرعا بالحرية لانها تقضى على احلامهم وآمالهم .. هناك من لم تتغير أراؤهم ولم تتطور مفاهيم الحرية والديمقراطية لديهم ، لا يزال بيننا الحاقدون المتسآمرون المخربون الذين ضلوا الطريق لأن هدفهم وضع العراقيل أمام مسيرتنا الوطنية لذلك مطلوب وقتة صريحة مع النفس لان الشعب المصرى اللامح لا يمكن أن يخدع !!

حمدى عبد العزيز يونس

عضو المكتب السياسى

لحزب الاحرار سابقا

... ونحن نراجع تجربتنا في ممارسة الديمقراطية

علينا ألا نعزلها عن التيارات الفكرية التي تتجاذب العالم

انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى معسكرين الاول ينتهى كما هو معروف للعالم الرأسمالى والثانى للشيوعى . ولكل منهما نظمه ومفهومه الخاص للحرية - وبالتالي أسلوبه فى الممارسة الديمقراطية . ومع زوال الاستعمار واستقلال الشعوب ظهرت دول جديدة أخذت تحسب طريقها لتوطيد استقلالها وتحقيق نموها

مقدار الحرية التي يتمتع بها افراد الشعب .

على أن الحرية في ذاتها كانت في نفس الوقت تجتاز أزمة نتيجة للتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم بعد الحرب . فقد برز دور الجماهير الشعبية فى صنع التطور . وأدت الثورة الصناعية الى ظهور التجمعات الضخمة التي صار لها مع الزمن نقلها السياسى ولم يعد للفرد حتى فى الدول الرأسمالية وجود فعال الا فى اطار المنظمات الجماهيرية كالنقابات والاتحادات . فنادت الشيوعية بالمساواة ومنع استغلال الانسان للانسان ، وطبقت مبدأ المركزية الديمقراطية الذي لايسمح

لغير الحزب الواحد والراى الواحد ، ويقضى - كما هو مشاهد - الى عبادة الفرد وادلال الانسان للانسان ..

وحارت بين العالمين الاول والثانى اذ سعى كل منهما لاستقطابها وانحيازها له تعزيزا لمركزه العالمى . ولكن شعوب هذا العالم الجديد - الثالث - نفرت . بشعور تلقائى . من الانضواء تحت لواء هذا المعسكر او ذاك خوفا من العودة للتبعية تحت ستار جديد . فانتهجت خارجيا سياسة عدم الانحياز بينما أخذت خطواتها داخليا تتعثر وهى تختار طريق التنمية . فهى لا تستطيع تعويض ما فاتها وتحقيق التقدم بالطريق الرأسمالى لأنها دول فقيرة لا تملك رؤوس الاموال الكافية والتي يمكن أن تأتي من الخارج اذا ضمنت الحصول على فائدة من مشروعات ذات طابع استثمارى وهكذا فانها لم تجد بدا من سلوك الطرق الاشتراكية التي تتفق مع ظروفها الاجتماعية وتبيح تدخل الدولة لرسم الخطط وتنفيذها . وتوقف على تدخل السلطة وتحكمها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والقدم : فضذلهما الغرب . وخف
الشرق لمساعدتها . ومع
تزايد الارتكان عليه ورغبة في
التقارب منه أخذنا عنه أسلوبه
في الممارسة الديمقراطية ، فطبقتنا
نظام الحزب الواحد [الاتحاد
الاشتراكي] الذي انتهى بنا كما
هو الحال في الدول الشيوعية ، الى
اقامة نظام شمولي رهيب عاث فيه
الفساد ، وتراكمت المشاكل الى أن
دهمتنا النكبة (لا النكسة) في يونيو
١٩٦٧ ، فألقت على كاهلنا بأعباء
جديدة واشتد احتياجنا للاتحاد
السوفيتي عسكريا واقتصاديا ،
فاستسلمنا لمطالبه ، واشتدت قبضته
فانحرننا عن طريق مدم الانحياز
ونقدنا حرية اتخاذ القرارات في اطار
التنسيق بين البلدين ، وأخذ يتضح
لنا يوما بعد يوم أن من مصلحة الاتحاد
السوفيتي استمرار حالة القلق
والمعاناة المترتبة على الاحتلال وبقاء
الاورضاع على ما هي عليه لضمان
نفوذه في المنطقة وأدركت القيادة
الجديدة أنه لا سبيل أمام الشعب
لاستعادة حريته واسترداد كرامته بل
واقرار سلام عادل ودائم الا بالتخلص
من الوصاية السوفيتية ، ومن هنا
كانت حتمية ثورة مايو لتصحيح الاوضاع
ورد السلطة للشعب باقامة حياة
ديمقراطية سلمية وإبعاد العناصر
الموالية لموسكو . وأدى ذلك أن
استعادت مصر حرية القرار فبعثت
الخبراء السوفيت وخاضت معركة
أكتوبر الحيدة التي اكسدت أن
الديمقراطية هي الطريق الوحيد للتحرير
ومواصلة التعمير .

عثمان عسل

سفير مصر السابق في رومانيا

وفي المقابل أدى الاسراف في الحرية
الفردية ، في ظل الرأسمالية الى حكم
اصحاب رؤوس الاموال وحرمان الفرد
من حقوقه ، وأدرك كل معسكر
وبخاصة مع التطور التكنولوجي الذي
يحتاج الى تبادل الاخذ والعطاء محبوب
نظامه ، وأخذ يعيد النظر في مفهومه
للحرية إذ فظهرت نزعات ليبرالية في
الدول الشيوعية ونفذت الدول الرأسمالية
بعض الاصلاحات الاشتراكية بل
وتسلمت مقاليد الحكم في معظم الدول
الغربية الاحزاب الاشتراكية ، وبدأ
أن المعسكرين يتجهان على الصعيد
الايدولوجي الى نوع من التقارب ،
بل وتكهن بعض علماء الاجتماع بالتقائهما
في المدى البعيد على طريق الاشتراكية
الديمقراطية ، وعزز هذا الرأي
التقارب بينهما على الصعيد الدولي .
اذ خفت حدة التوتر في ظل التعايش
السلمي ، ثم بالوفاق بين الدولتين
العظميين ، اذا كان من شأنه
وضوح مصالحهما الاستراتيجية
فوق كافة الاعتبارات ، بما فيها
الايدولوجية ، وانتهى الى تحقيق
الانفراج في أوروبا بتوقيع معاهدة
هلسنكي . غير أن هذا الانفراج لم
يبسط جناحيه ليشمل العالم الثالث الذي
لم يكف الشرق والغرب عن محاولة
اغرائه ليستميله الى جانبهم ويجعله
أكثر انحيازاً لايدولوجيته ، وبالتالي
أكثر مسايمة لنفوذه ، فدار حوله
وتركز فيه الصراع الدولي .

وكما كانت مصر هي مصر . فهي
تضطلع دائما بدور رائد . بحكم تراثها
الحضاري وموقعها الجغرافي . فلم
تلبث أن صارت في أعقاب الحرب
العالمية الثانية مهذا للتحول النوري
الذي سيشهده العالم الثالث . فتخلصت
من الاستعمار وخملت راية عدم الانحياز
واختارت الاشتراكية طريقا للتنمية



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حزب مصر يبدأ الحوار الوطني حول ميثاق شرف الممارسة الديمقراطية مناقشات واسعة حول تعدد الأحزاب والتزامها بأيدولوجية واحدة وتعدد الأجنحة داخل الأحزاب

ناقشت قيادات حزب مصر العربي الاشتراكي في اجتماع موسع رأسه السيد ممدوح سالم رئيس الحزب وحضره جميع الوزراء - القضايا التي طرحها الرئيس السادات لحوار وطني حول صحيح الممارسة الديمقراطية والحياة السياسية في مصر من أجل وضع ضوابط تكفل ممارسة ديمقراطية سليمة من خلال ميثاق شرف وطني يستهدف تعديل السلوك الديمقراطي المسلم .

وقد طرح رئيس الوزراء ورقة العمل التي أعدتها السكرتارية العامة للحزب حول دور كل من الأحزاب والصحافة والتنظيمات الجماهيرية والمنظمات الشعبية في الممارسة الديمقراطية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كما تحدث عن السياسة الخارجية وموقف مصر بين الكتل الدولية واستقلال الإرادة المصرية ، وتبقى مصر لقضايا التحرير .

ثم دار نقاشي واسع اشترك فيه الوزراء حول النقاط التالية :

□ الأحزاب والممارسة الديمقراطية وتناول الحوار في هذا الاتجاه :

تعدد الأحزاب بين الضوابط والاشلاق وكفاية أو عدم كفاية الضوابط الواردة بقانون الأحزاب . . . والتزام الأحزاب بالديمقراطية واحدة ، وجواز تعدد الأحزاب داخل الاتجاه الواحد ، وجواز تواجد الاجنحة داخل الأحزاب ، وشروط ومواصفات المؤسسين وعددهم وشروط ومواصفات قيادات الأحزاب وكفالية الممارسة الديمقراطية داخل الحزب . وملاقة الأحزاب باللجنة المركزية ، وبالنظميات في الوحدات الجماهيرية تمثيل الأحزاب الجماهيرية وبالمؤسسات الدولية والاجنبية في الخارج ونشاط الأحزاب خصوصاً في مرحلة البداية ، وتشكيل الحكومة من حزب الاغلبية ، والصحافة الحزبية ملكيتها . تصورات قانون المطبوعات لها ،

والالتزام القومي للأحزاب ودور اللجنة المركزية .

كما تناول الحوار النقاط التالية :

● الصحافة والممارسة الديمقراطية وتنظيم الصحافة .

● المدعى الاشتراكي والممارسة الديمقراطية : وصلاحيات المدعى الاشتراكي وتبنيه ودوره ولغا لاهكام الدستور .

□ التنظيمات الجماهيرية والمنظمات الشعبية والممارسة الديمقراطية :

□ المحليات والممارسة الديمقراطية في المحافظات

وقال رئيس الوزراء : اننا نرى ان تعدد الاحزاب ضرورة لممارسة العمل الديمقراطي السليم ، وانه لابد من تحديد أكثر تاصيلًا لمضمون الايديولوجية المصرية المتمثلة في الاشتراكية الديمقراطية .

وطالب رئيسي الحزب الى مجموعات العمل التي يرأسها الوزراء وقيادات الحزب في المحافظات والتي تبدأ عملها من اليوم ان تطرح هذه القضايا على الجماهير دون التقييد برأي مسبق ، انطلاقاً من أن سياسة الحزب تعتمد أولاً على رأي الجماهير الذي يعتبر خير معبر عن أنسب الصيغ الوطنية لممارسة الديمقراطية التي تلزم باخلاق القرية وبمثل المجتمع العليسا وآدابه العامة بهدف التوصل الى ميثاق شرف للعمل الديمقراطي .

وقدم رئيس الحزب صورة كاملة للموقف الراهن وما أسفرت عنه التجربة الديمقراطية في مصر من ايجابيات وسلبيات . ومواقف الأحزاب المختلفة من القضايا الاساسية في العمل الوطني وما طرحه الرئيس السادات من مبادئ على الاستفتاء العام حيث اشتركت جهوع الشعب المصري في اقرار هذه المبادئ لحماية الديمقراطية وتأمين سلامة مسارها .

وقال السيد ممدوح سالم أن ما انتهى اليه مجلس الشعب في قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي يرتب علينا جميعاً مسؤوليات هامة ، تقتضى منا اليقظة الكاملة للتصدى لاي انحرافات .

واستعرض السيد ممدوح سالم السياسة التي تبناها الحزب ومواقفه من القضايا المطروحة والمصلة بقضايا التنمية وزيادة الانتاج، وتحفيز الجماهير لاداء دورها في التنمية .



اختلاف ضوابط الممارسة زهن بظروف المجتمعات

واتسارت وريثة الحوار التي هم إمدادها حول ضوابط الممارسة الديمقراطية والتي تتم مناقشتها على مستوى المحافظات إلى أن كل تجربة اجتماعية وما تقوم وتستند عليه من نظريات ومقومات نفل بحكومة بكانها وزمانها... ذلك أن لكل مكان مشاكله ولكل زمان متطلباته ولكل أمة أوضاعها الخاصة بها وعلى قدر هذه المشاكل والمتطلبات والأوضاع تصاغ التجربة الاجتماعية والسياسية آخذة من الماضي إيجابياته وفاتحة للماضي بإبنا للمراجعة والتطور.

واستعرضت ورقة الحوار تاريخ

يأتى في مقدمتها اقامة دولة مصرية توائم الحرية والمساواة وتحريرا للانسان من الخوف وثأبته على يومه وفسده ونفسه وأهله ورأية وماله... وارساء مبدأ سيادة القانون واعزاز كلمة القضاء وإقامة دولة المؤسسات وتحرير الارض والتخلص من السيطرة الأجنبية أيا كانت شرقية أم غربية. في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

والحفاظ على الوحدة الوطنية التي تقوم على تحالف قوى الشعب وحرية العقيدة وحرية الرأي وسيادة القانون والسلام الاجتماعي. والشاين العربى باعتباره طريقا لقيام الوحدة العربية الشاملة، والاشتراكية الديمقراطية نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وكفاءة الممارسة الحقيقية للديمقراطية والاضد بنظام تعدد الاحزاب.

وكان من المأمول أن تسفر الممارسة الديمقراطية عنها يحقق المصلحة الوطنية العليا كما كان من المرجو أن تتساون الاحزاب في ايجاد الصيغ والبدائل إلى التغلب على التصددين الكبيرين المتمثلين في تحرير الارض العربية وفي التنمية الشاملة وتخطى المشاكل والمخاوف غير أن الواقع العلى أسفر عن مضاطر من شأنها تهديد المسيرة برمتها.

وبالرغم من أن الاحزاب كافة قد التزمت عند نموئها بأسس ثلاثة تمثل

ضهير المجتمع المصرى وهى ١) السلام الاجتماعى - الوحدة الوطنية - الاشتراكية الديمقراطية الا أن اليسار واقصى اليمين لم يغيا بها التزاما به. وخرصت قيادات اليسار الماركسية منذ بيلاد الحزب على اثاره الجماهير مستغلة في ذلك المشاكل وتراكبات الماضي في اذكاء روح الفرقة والفرقة بحسولة التشكيك والبلبلة وتجلى ذلك في استنثار القرارات التي صدرت على طريق الاصلاح للمسار الاقتصادى بأن حرصت على اثاره الشعب في ١٨، ١٩ يناير لتتمويه صورة النظام الوطنى المصرى وايجاد فرخ في السلام الاجتماعى.

واستمرت في صلبة التشكيك والمزايدة مستغلة مماناة الجماهير دون تقديم حلول أو بدائل.

واستغلت قيادات اليسار مفساخ الشرعية الذى أتاحته ثورة ١٥ مايو في استخدام جريدها للاثارة والتخريف... الامر الذى جعلها صورة للمتسورات المبررة التي تصدرها التنظيمات غير الشرعية.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الوفد الجديد يحاول العودة لما قبل الثورة

ومن جانب آخر فقد عرضت قيادة الوفد
أقصى اليمين (الوفد الجديد) منذ
لحظة تكوين الحزب على محاولة التزل
من كل منجزات ثورة ٢٣ يوليو محاولة
بذلك العودة الى أوضاع ما قبل الثورة
بكل تناقضاتها الطبقية بل انها اثبتت
للدفاع من الواقع المر لفترة ما قبل
١٩٥٢ .

أنتهجت نفسى ما نهج اليسار في
التشكيك في كل المنجزات واستغلال
مماناة الجماهير ومحاولة تصفية حسابات
تديبة .

كما حاول اليسار ان يلون اشتراكيته
المصرية بالصيغة الماركسية ..

وحاول اليمين أن يجردها عن المكاسب
الاشتراكية . وهما في ذلك يهربان
المعنى والجوهر الحقيقي لصيغة التوازن
بين الفرد والمجتمع ..

ويخضع من كل ذلك ملامح الممارسة
الديمقراطية خلال السنتين الأخيرتين
فضلا من موقف اليسار المصري من
مبادرة السلام وثورتهما أنتهجتا إذاعة
موسكو والدول التي تدور في فلكها أن
حزب اليسار وحزب الوفد الجديد قد
نفذا رؤية المصلحة المصرية العليا
وحصرا تضرعاتهما في مصلحة حزبية
ضيقة مليئة بالاحقاد مستهدفة النظام
العام في مصر في حد ذاته - الأمر
الذي أمشوجب هذه الوقفة من أجل
تصحيح المسار الديمقراطي وحماية
الحياة السياسية في مصر والمودة في
كل ذلك الى حوار وطني واسع بين
جماهير الشعب .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قيادات العمال تشترك في الإجابة
على الأسئلة الخمسة

الضوابط واليسار والوفد وقانون الأحزاب والحزب الجديد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

عندما أعلن الرئيس السادات عن إدارة حوار واسع حول ضوابط الممارسة الديمقراطية للمرحلة المقبلة . بدأت النقابات العمالية واللجان النقابية الاستعداد للمشاركة في الحوار . أعدت استمارات إبداء الرأي حول النقاط التي تضمنها خطاب الرئيس في اللجنة المركزية . . . واليوم تشترك القيادات العمالية بأرائها وأفكارها في المناقشة المفتوحة على صفحات « الأخبار » عن الممارسة والضوابط . . . واليسار . . . والوفد . . . وقانون الأحزاب . . .



لا خوف على الديمقراطية .. في إطار قانون الحريات حزب الوفد الجديد كان قطاعا خاصا لصاحبه

ابراهيم محمد شلبي الامين العام لاتحاد نقابات مصريقول :
لابد ان يكون للديمقراطية ضوابط ، لان الحريات حين تعطى لابد ان يكون لها ضوابط
.. حتى لا تؤثر على المجتمع ، وهذه الضوابط لن تؤثر على المجتمع المصري الا اذا كان
التطبيق خاطئا .

العهد الذي كنا نسمع فيه ونحن
فتيان انه لو رشح حزب الوفد
حجرا لانتخبه الشعب .

فقد انتهى عصر الاحجار والاصنام
 واصبحنا في مجتمع جديد تماما
 في ملاقاة الانسانية والسياسية
 والاجتماعية

واصبح غير معقول ان ياتي اصحاب
مذاهب وافكار معينة قديمة وبالية
 ليعيشوا مع فكر جديد سياسي
 متطور

اما وقد انتهت اللجنة الخاصة

بالاحزاب بالتصريح لحزب الوفد
 أن يزاوِل نشاطه ثم يأتي رئيسه
 الذي ما كان يجب ان يكون رئيسا
 للحزب ويحله لأغراض خاصة داخل
 نفسه ، فانا اعتبر هذا حزبا
 خاصا تابعا لقطاع خاص بدبوره
 اصحابه لانفسهم ، وليس حزبا
 سياسيا يعمل من داخل الجماهير
 ويعبر عنهم

فللاحزاب مبادئ وأهداف

ولو كان التطبيق في إطار
قانون حريات الآخرين فلا خوف
على الديمقراطية أما حزب الوفد
فقد تم تشكيله في فترة تاريخية
معيّنة ، وفكرة تكوينه نسبت الى
الوفد الذي سافر مع الزعيم
سمد زقلاول للمفاوضة مع الانجليز
وقد اخذت مراحل تكوينه المعروفة
طريقها حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو
وحلت الاحزاب ، وارتدى الشعب
المصري الثوب الابيض ، وارتضى حل
الاحزاب بعد ان تحقق الجلاء
وحصلت مصر على استقلالها

ولكن عندما يعود نظام الاحزاب
مرة اخرى بعد ٢٥ عاما من حلها ،
فيجب ان تكون متمشية مع المرحلة
السياسية والاجتماعية التي نعيشها
الآن ، أما ان يأتي الوفد القديم
برجاله القدماء فهذا هو الخطأ
بعبته ، ووضع الخطأ عندما سار
الحزب وجلا واحدا . بل عندما
قام زعماءه القدماء بأعباء
تأسيه وتجميع شمله . فقد انتهى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا تربط بشخص معين ولكن تربط
بمجموعة من الناس تتفاعل مع
أفكارهم التي توحدت من أجل
مصر ورثتها بغض النظر عن
رئيس الحزب

وبالنسبة لقانون الأحزاب أرى
أنه لا دأى على الإطلاق لوضع
أى روابط أو ضوابط على قيام
الأحزاب وتكوينها ، مادام الحزب
قائما فى إطار الدستور والقانون
فلا شروط لقيام أى حزب وبكفى أن
الحزب تتفق سياسته مع الخط
العام السياسى الاجتماعى . . . كذلك
لا دأى لشروط العشرين عضواً من
مجلس الشعب لتكوين حزب ما .
ويجب أن يصرح لى طائفة من
الشعب بتكوين حزب والشعب فى
النهاية هو صاحب الكلمة وهو
الذى يحكم بالنجاح أو الفشل .



إبراهيم محمد شلبى
أمين عام اتحاد
نقابات مصر



لماذا نغامر بالديمقراطية .. وفي يدنا أن نحميها الضوابط ضرورة لتجنب المهاترات والقوضى ولا يجب أن تكون قيودا على حرية الرأي يجيب محمود دبور رئيس النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتمهينات والأعمال المالية على الأسئلة الخمسة التي وجهتها إليه ((الأخبار)) .

ومعنى ذلك أن الضوابط ليست ولا يجب أن تكون قيودا على حرية الرأي لأن القيد يعنى حجباً لحرية الرأي ، إنما المستهدف بوضع الضوابط أن تكون ضمانا لعدم حدوث أى نوع من الشطط أو الانحراف بحيث تظل الممارسة داخل نطاق الهدف العام منها وهو المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار السياسى .

الأخبار : ماذا عن العلاقة بين الضوابط وحرية التعبير . ؟

الضوابط لماذا .. لان مجتمعنا قد اتفق على عدد من الاهداف الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية وعروبة مصر .

واذا كان المجتمع مجتمعنا قد سمح بتعدد الراى من خلال الاحزاب السياسية ، الا أن حرية تكوين الاحزاب لا يجب أن تكون مطلقة فى برامجها .. فلا ينصور مثلا إن تقوم أحزاب جديدة تنادى بالعودة الى النظام الرأسمالى أو الاقطاعى ليعود معه استغلال الانسان للانسان، أو القضاء على مكتسبات العمال والفلاحين .. والفناء القطاع العام

الأخبار : هل يمكن أن يكون للديمقراطية ضوابط ؟

نعم .. فى ظروفنا بالذات فان وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية ضرورة ليصبح وطننا نموذجا للعالم النامى الذى يواصل البناء والتقدم فى ظل افضل النظم للاستقرار والتفتح ، وليسلك طريقا يتجنب خلاله المغامرات الفوضوية .

الأخبار : ما هدف ومفهوم الممارسة الديمقراطية ؟

الممارسة الديمقراطية هى مجموعة سلوكيات لافراد المجتمع ممن لهم حق التعبير عن الراى سواء فى الاحزاب أو المؤسسات الدستورية - حيث تكون الممارسة الديمقراطية بالنسبة لهؤلاء جميعا محملة الراى العام فى المجتمع بهـ ف المشاركة فى اتخاذ القرار سواء تعلق القرار بشئون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ..

ضوابط الممارسة

الأخبار : ما هو تصورك عن ضوابط الممارسة ؟

ضوابط الممارسة تعنى نوعا من الالتزام السياسى بعدد من المحددات والمعايير العامة فى شكل اتفاق .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ان شرط العدد يعتبر خدمة بحيث يمكن أن يتجمع عدد من أعضاء مجلس الشعب من هوة التسلية باللعبة السياسية ويكملون النصاب المطلوب ثم نفساجاً بانسحابهم من الحزب بعد التكوين .. لكي تقوم احزاب جديدة يجب ان تتوافر لها نسبة عددية (عضوية) بكل محافظة وان تنعقد مؤتمرات الحزب في مواعيدها الدورية حتى لا يتحول الحزب الى اتجاهات فردية ، على ان يكون التزام الحزب بما ورد في لائحته ولا يخالفها .. وان يلتزم الحزب بالاهداف العامة للمجتمع .. وان يتضمن برنامج كل حزب ضوابط العمل السياسي والممارسة السياسية »

الاخبار : كيف ينجح اليسار الوطني المصري .. وهل يستطيع ان يجمع ٢٠ نائباً ؟
إذا صح فعلاً ارتباط اليسار الوطني بالخط المصري دون ان يستلهم رؤيته ومواقفه من خارج مصر ومصالحها ومبادئها فلا شك انه في هذه اللحظة يمكن ان تتضاعف الاصفار امام رقم العشرين في مجلس الشعب .

الاخبار : هل تؤيد قيام احزاب جديدة ؟
نعم بشرط ان تختلف البرامج وتعدد القضايا ، لان أي حزب ينشأ انما ينشأ بمناسبة قضائية ولمصر قضايا عديدة .



محمود ديور
رئيس نقابة البنوك

كما لا يتصور ان يقوم حزب جديد يدعو الى الاطاحة بما ورثناه من قيم ووحية وينادي مثلما نادت معظم الدساتير الافريقية بعلمانية الدولة .. كذلك لا يتصور ان تقوم احزاب جديدة تدمو الى هوة الملكية ، كذلك لا يتصور ان يقوم حزب ينادي مثلاً بفرعونية مصر وينكر عليها هروبيتها ، فمهما هربد دعاة الرفض وتمسدت اذاعتهم السرية فان هروبة مصر لن ينالوا منها الا كما تنال البسمة الخفيفة من كبار الشجر »

احزاب جديدة

الاخبار : هل تؤيد قيام احزاب جديدة ؟

اننا نوافق على انشاء احزاب جديدة شريطة ان تدرك بانها احزاب تلتزم بالهوية الاشتراكية الديمقراطية العربية التي تعارف عليها مجتمعنا وامسحت علما لمجتمعنا .

الاخبار : الضوابط لن وما هي الضوابط ؟

الضوابط بطبيعتها سلوك وتصرف ، لذلك فان الضوابط لا يجب ان تكون على سلوك الحكوميين فقط وانما تمتد لتشمل ممارسات الحاكمين والمحكومين لصالح البناء الديمقراطي الجديد ولصالح قوى الشعب العاملة بكل نوميئاتها .

مثل احترام الدستور نصا وروحا والمحافظة على المؤسسات الدستورية للمجتمع والعمل على تدعيمها واحترام القوانين الصادرة والالتزام بتنفيذها وتنقسم الى ضوابط خلقية .. هي عدم اثنيان تصرفات او افعال شاذة تشين السمعة ، والاحترام للمقائد الدينية والمحافظة على قديسيتها .

النصاب العددي

الاخبار : هل ترى تعديل قانون الاحزاب .. وشرط العشرين عضوا ؟



هناك خيط رفيع بين القيد .. والضوابط
نحتاج في التطبيق إلى سلطة للتفكير
أحمد أحمد العماوي رئيس النقابة العامة للعاملين
بالبترول ، والكيمائيات يقول :

الخيط الرفيع

هناك خيط رفيع بين القيد والضابط .. إذا تم تقنين الضوابط وكانت مائة يمكن أن تكون قيودا ، أما أن كانت ضوابط عامة وتحديدًا للسلوك الصحيح ، وتوجد الجهة الشرعية التي تفسر هذه الضوابط وتضع حدودا للتجاوزات، فيمكن أن تكون ضوابط مفيدة للديمقراطية. وعموما فالمجتمعات النامية تحتاج إلى ضوابط تربوية لتنمية السلوك الديمقراطي .. إذا كانت الضوابط مائة وجامعة لبعض الحريات فتشكون قيودا بلا شك على الديمقراطية . وقال : يمكن أن يعاد النظر في قانون الأحزاب بحيث يعطى حرية تكوين الأحزاب على أن تنشأ نشأة طبيعية مع وجود الضوابط التي تعمي المجتمع ومكتسباته في نطاق مبادئ الثورة التي نعتبرها وجدان شعب مصر لأن أي خروج أو ردة عن مبادئ ثورة ٢٣ يولية لا يوجد حل ثالث إلا تفجير الصراع الطبقي .

قال : إذا تصورنا أن هناك ضوابط للديمقراطية والحرية فلا يمكن أن نتصور أن تكون ضوابط موضوعة .. فليس هناك قوة يمكن أن تنصب نفسها على الحرية ، وإنما هذه الضوابط تكون تابعة من سلوك الفرد في المجتمع ، بنوعا ذاتيا وتربويا لأننا نعلم أن أمم الشرق الديمقراطي في العالم لا يوجد لها دستور مكتوب كما هو معروف في إنجلترا .. ولكن سلوك الفرد الانجليزي هو الذي يشكل ويكون الديمقراطية الصحيحة ، لذلك بادئ ذي بدء يجب أن تكون الديمقراطية أسلوبا تربويا للشباب ويجب أن ترسخ في نفوس الشباب .. لأن الديمقراطية ليست التجريح أو السب أو القذف أو الإساءة ، بقدر ما هي نقد بناء للذات وللغير .

ويمكن أن تكون الضوابط قيودا على الديمقراطية أن استغلت استغلالا سيئا .. ويمكن أن تكون أسلوبا للثروة وهذا ما يجب أن يسود ونلتزم به جميعا .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لماذا العشرون ؟

تسأل : لماذا النصاب المزدوج اثنى
لا اثم لماذا ٢٠ عضوا ولماذا لا يكون
اقل من ذلك او اكثر ٠٠ انا لاوافق
على النصاب ٠٠ ولكن النصاب
الجماعى هو الاساس مع وجود
الضوابط الجماعية ٠٠ انه من
السهل اقناع عدد من اعضاء مجلس
الشعب بالانضمام للحزب ولكن من
الصعب اقناع الف مواطن بالانضمام
للحزب ٠

اليسار المصرى

يجب ان تجمع قوى ثورة ٢٣
يولية لاننى اعتقد ان اليسار
الوطنى هو فى ثورة ٢٣ يولية لانها
قضت على الاقطاع وضربت رأس المال
المستغل بطريقه سلمية لاصراع فيها
وتهدف أساسا الى صالح القوى
الرئيسية فى الشعب وهى قوى
العمال والفلاحين فاذا جمعنا هذه
القوى فستكون هى اليسار الوطنى
الحقيقى، ويمكن ان ينشأ عندنا يسار

وطنى مصرى بل ويشكل الاغلبية
وليس ٢٠ نائبا ٠

وقال ان افعال قيام احزاب جديدة
او تصنيع حزب جديد ليس له ثقل
جماعى يكون امرا خاطئا وغير سليم
واضاف : ان حزب مصر لم ينجح فى
ارساء قواعد جماعية وادى حزب يمكن
ان يشكل خطرا على حزب مصر ٠



أحمد العماوى
رئيس نقابه عمال البترول



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا داعي لأحزاب جديدة الأحزاب القائمة تكفي

طلعت حسن الأمين العام للنقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة يقول ..

ان الاتجاهات الموجودة والمتمثلة في الاحزاب القائمة كافية ولا داعي لقيام او تشكيل احزاب جديدة .. الا اذا كانت هناك اتجاهات جديدة او افكار الوطنية لم تمثل في الاحزاب القائمة .. ويكفي ان الاتجاهات الثلاثة الموجودة في الاحزاب القائمة لا يوجد اكثر منها في جميع الانظمة الحزبية والسياسية في العالم .

ومن مميزات وإيجابيات حزب مصر يقول .. بالرغم من العدد الضخم وحجم العضوية الكبير فإنه تقريباً يعتمد على اشخاص معينين ، ويجب أن تمتد قواعده الحزب وقياداته حتى القرية والمربع السكني وتنشيط قنوات الاتصال بصورة سليمة وان تتبع قراراته دائماً من أعلى الى أسفل وليس العكس . ولا يفوتني ان اذكر التحرك غير المادي لممدوح سالم رئيس الحزب والحكومة في مواقع العمل ووسط الجماهير ويجب ان يسير باقي قيادات الحزب بهذه الصورة والمضمون .

ان مفهوم الديمقراطية هو حرية الفرد في التعبير عن رايه مهما كان هذا الراي مخالفا للراي الاخر ، ولكن بشرط ان يكون رايها ملتزماً بالمصلحة القومية لمجردون النظر لاي مصلحة فردية او اجنبية ، على ان تتم ممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب والمؤسسات الشرعية وان تكون الممارسة على مستوى المسؤولية .

ان ضوابط الممارسة الديمقراطية لا يمكن ان تكون قيوداً على الممارسة الديمقراطية بل هي بمثابة السباج الواقى من الانحسار من الديمقراطية الى متاهات لا فائدة منها .

وما دمتا اتفقنا على ضوابط محددة لسلامة العمل السياسى والممارسة الديمقراطية فان ذلك لا يمثل قيوداً على حرية العمل والممارسة الديمقراطية .. اما اذا كانت الضوابط قيوداً على حرية الراي فان هذا ما يكون قيوداً على الممارسة الديمقراطية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومن ضرورة توافر ٢٠ نائباً
لقيام حزب جديد .. قال : يجب
إلغاء هذا الشرط .. لماذا هذا
العدد بالذات ولماذا أكثر منه أو
أقل ؟ هي الحكمة ؟ ثم كيف
سيقوم حزب مصر الفتاة والحزب
الوطني دون أن يتوافر لهما هذا
النصاب من أعضاء مجلس الشعب



طلعت حسين
أمين عام المرافق

قانون الأحزاب لا يناسب المرحلة ..

ديمقراطية بضوابط تحترم الآراء والأفكار والحريات

محمد السمان سكرتير اتحاد عمال مصر يقول :

اننى أؤيد أن يكون للديمقراطية ضوابط . لقد عاشت الحياة فى مصر عندما كانت الديمقراطية هاجية فعلا . ولا وجود لها فى عهد مراكى القوى . يومها تحقق لى ولغرى انه لا وجود للديمقراطية . ان الديمقراطية كالماء والهواء . ولكن يجب أن تكون لها ضوابط تحميها . وتكفل فى نفس الوقت احترام الآراء والأفكار والحريات . وتكون وسيلة لخدمة مصر . أن سنوات الحرمان التى قضيناها بعيدا عن الديمقراطية كانت سببا فى أحداث نوع من التسبب عندما جاءت الديمقراطية فعلا ومارسها كل الشعب بكل فئاته واتجاهاته .

والدليل على هذا التسبب أحداث ١٨ ٦ ١٩ يناير التى استهدفت التدمير والحرق والتخريب . وأنا والملايين من العمال ومن الجماهير على يقين ان هذه الفوضى لو حدثت فى أى دولة أخرى لكانت وبالا على

الديمقراطية ونهاية لها فى هذه الدولة . ولكن لأن القيسادة السياسية تؤمن فعلا بالديمقراطية فتسبب أصرت على المزيد من الديمقراطية . دون عودة الى الوداء وهذا وحده يدعونا الى تأييد الضوابط على الديمقراطية لحماية الديمقراطية . والشعب من أى فوضى أو تخريب .

ومن ناحية أخرى أرى أن قانون الأحزاب بصورته الحالية لا يتلاءم مع ظروف المرحلة . فالأحزاب يجب أن تتكون من تلقاء نفسها ومن بين الجماهير . لتحقيق أهدافا معينة

من أجل بناء مصر وتقدمها . ولكن لظروف المرحلة وضع قانون الأحزاب وخرج ناقصا وسمح لمن أفسدوا الحياة قبل عام ١٩٥٢ أن يعودوا مرة أخرى تحت رايات وشعارات رائفة .

وهذا ما حدث مع حزب الوفد الذى أكد انه يعبر عن شخص واحد . ولو كان حزبا حقيقيا لتجمع الشباب الجديد من أعضائه وطالبوا باستقاط هذا الرجل من الحزب .

وأرى ان اليسار هو اليسار واتجاهاته معروفة ونظرياته لا تلائم مناخ مصر وديانة مصر ، ونهايته ما هى الا حمامات الدم ويكفى ما حدث باليمن الجنوبية .



محمد السمان ابراهيم
سكرتير اتحاد عمال مصر

الحوار السياسى حول الممارسة الديمقراطية

٤ وزراء بدأوا أمس أوسع حوار بالقاهرة وأسيوط والوادي الجديد والمنوفية
اجتماع على أن الاشتراكية الديمقراطية أفضل النظريات
تعدد الأحزاب ضرورة لدعم الديمقراطية

بشبين الكوم ، وذلك فى ضوء ورقة
العمل التى أعدها حزب مصر للتعرف
على آراء الجماهير بمختلف طوائفهم
وانتماءاتهم ، حول تعدد الأحزاب
بين الضوابط والاطلاق ، ومدى كفاية
الضوابط التى حددها القانون ، والقيام
الأحزاب بأيدولوجية واحدة ، وجواز
تعدد الأحزاب داخل الاتجاه الواحد
وتعدد الأجنحة داخل كل حزب ،
وعلاقة الأحزاب باللجنة المركزية ودور
الصحافة وملكيته ، وقد أكد
الوزراء فى بداية الحوار على أن
الهدف منه هو التوصل الى أفضل
الصيغ الوطنية للممارسة ، ودراسة
الاشتراكية الديمقراطية كصيغة ملائمة
لظروفنا .

بدأ أمس ، على مستوى المحافظات
الحوار الوطنى الذى دعا اليه الرئيس
أنور السادات ، حول مستقبل الحياة
السياسية فى مصر وأعداد ميثاق
شرف وطنى للممارسة الديمقراطية .
وبدأت مجموعات الحوار التى يرأسها
وزراء حزب مصر عقد لقاءاتها الشعبية
فى حوار ديمقراطى حر لا يلتزم برأى
مسبق ، لتأصيل أيدولوجية مصرية
تتمثل فى الاشتراكية الديمقراطية .
وقد عقد السيد عبد المنعم الصاوى
وزير الثقافة والأعلام ، حواراً بجامعة
عين شمس .

وعقد المهندس حسب الله الكفراوى
حواراً بمحافظة الوادى الجديد ،
والمهندس عبد العظيم أبو العطا فى
أسيوط والدكتور نعيم أبو طالب حواراً



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كتاب - محمود معوض :

أعلن السيد عبد المنعم الصاوي وزير الثقافة والإعلام والسكرتير العام لحزب مصر العربي الاشتراكي في اللقاء الأول لمجموعة الحوار حول ضوابط الممارسة والنظرية الاشتراكية الديمقراطية الذي عقد بقاعة اجتماعات جامعة عين شمس أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب ، لأنها في الحقيقة حوار دائم ومستمر ، ولا يمكن لهذا الحوار أن يحقق نتائجه في ظل الرأي الواحد . وقال أن منطلق الحزب في هذا الحوار أننا لا نريد أن نبقي وحدنا ولكننا نبحث عن شركاء فرفاء تريد لهم أقباء ، ولنكون معا في خدمة مصر سلوكا وفكرا ومثلا أعلى أمام الجماهير وأمام العالم كله .

وفي بداية اللقاء طالب وزير الإعلام إلى قيادات الحزب وأعضاء مجلس الشعب وأساتذة الجامعات أن يشركوا في هذا الحوار دون الالتزام بآراء مسبقة ، لأن الحزب حريص على أن يتعرف على كل الأفكار والتصورات التي يمكن أن تتضمنها ورقة الحزب والتي ستقدم إلى اللجنة المختصة المشكلة من أعضاء اللجنة المركزية .

الصخافة والالتزام بالأخلاقيات

وقد انبثق الحوار عن مجموعة من الآراء حول الأحزاب والممارسة الديمقراطية ، فقد طالبت بعض القيادات بأن يكفي بحزبين فقط حزب الأغلبية ، وحزب يمثل المعارضة المسئولة على أن تتشكل أجنحة معارضة من داخل حزب مصر . . بينما طالب عدد من القيادات ، وخاصة أساتذة الجامعات بضرورة تعدد الأحزاب على أن يكون نشاطها في ضوء هذه المبادئ والضوابط التي تكون بمثابة مبادئ أساسية تلزم بها الأحزاب .

ودارت مناقشات موسعة حول الصحافة والممارسة الديمقراطية طالب

خلالها بعض الأعضاء بضرورة تنقية صحافتنا من الكتاب الذين لا يلتزمون بالمعايير الخلقية النابعة من قيمنا الروحية ، وأن يعاقب كل صحفي بل كل مسئول يوجه تهمة لاي مواطن قبل صدور حكم من القضاة عليه مراعاة لحرمان المواطنين .

لا سلطان لغير القانون

وكان السيد عبد المنعم الصاوي قد استعرض في افتتاح الحوار تاريخ العمل السياسي في مصر قبل الثورة ، مؤكدا أنه كان هناك العديد من السلبيات التي كانت تحكم مصر ميثلة في الفساد وسيطرة القصر والمستعمر ، ثم انتقل إلى الحديث عن ثورة يوليو التي كانت - على حد تعبيره - تغييرا جذريا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معبرة عن آماني الشعب المصري ، ثم جاءت ثورة ١٥ مايو لتكمل المبدأ السادس من مبادئ يوليو الستة وهو إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وهذا استلزم إقامة كيان متكامل يقوم على سيادة القانون وتصفية الحراسيات ، ووقف الاعتداء على الممتلكات الخاصة ، ومراعاة حرية الفرد وحقوق الجماعة ، وكلها لاسلطان عليها إلا القانون ، ثم كان الاتجاه الضروري إلى تحرير الأرض لازالة الهزيمة المرة التي وقعت في ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وعندما صدر قانون الأحزاب ، قام حزب الوفد ، وكشف عن نواياه عندما بدأ يمارس بسلطانية ، وأينا أسلوب السوقي داخل مجلس الشعب ، ثم رأينا أسلوب زرع اليأس في قلوب شعبنا ، وأني أنساءل هل كان من الممكن أن تستمر الديمقراطية على هذا الأسلوب من الممارسة غير المسئولة وغير الواعية بأهدافنا وقيمنا وتراثنا؟ أننا نريد أن نكون الضمير السياسي الذي يحكم تصرفاتنا في المرحلة القادمة

القضايا القومية فوق الجميع

وقال الدكتور سليمان الطماوى عبيد حقوق عين شمس : اننى ارى أنه لابد فى هذه المرحلة من وضع ميثاق للسلوك الديمقراطى ، لان الممارسة لا يمكن أن يحكمها القانون فقط ، وأجد أن أوضح أن الهدف من اقامة الأحزاب ليس هو كشف الأخطاء وإخراج الحكومة ، وإنما المهمة الأساسية لها أن تشارك الحكومة فى وضع العلاج للحلول المستعصية فى مجتمعنا ،

لن نكون ترساً فى آلة

وقال الدكتور رمزى الشاعر أستاذ القانون العام بجامعة عين شمس : اذا أسىء استخدام الديمقراطية فإنها تصبح فوضى ، وليس معنى وضع ضوابط للديمقراطية أن هذا يتنافى مع الديمقراطية لان هناك فرقا واضحا بين وضع قيود على الديمقراطية ، وبين تنظيم الممارسة الديمقراطية ، وأنا لا أنصوّر أن يكون فى مصر من يدعو للالغاء والقضاء على كيان الفرد ، وأن الإنسان مجرد ترس فى آلة ، وهذا يستلزم وجود نظام يقوم على الاعتراف بالقيم الروحية والصادات والتقاليد الاصلية فى مجتمعنا .

وقال المواطن محمد محمد عطية : أننا لا ننسى ونحن نتحدث عن الممارسة والاختلاء التى لحقت بها فى الفترة الاخيرة وسائل الاعلام فى مصر ، لا يجب أن نترك منحرفا واحدا فى الصحافة وأطالبا ينتلهم من أعمالهم وابعادهم عن مراكز التأثير كما يجب علينا لفظ اليسار الدبوى الذى يريد فرض أسلوبه بالظهر .

صحافة وطنية لا منحرفة

ورد السيد عبد المنعم الصاوى قائلا : أن الصحافة فى أغلبها صحافة وطنية وان كان هناك بعض الأشخاص الذى لعبوا على مستوى المسؤولية ،

ولكن ذلك لا يجعلنا نفالى ونقول ان صحافتنا مليئة بالمنحرفين .

وقال المهندس ولیم نجيب سيفين عضو مجلس الشعب ، أن قساذون الأحزاب تفهم فى الحقيقة بعضا من الضوابط للممارسة الحزبية فى مصر بحيث يتيح من الاجراءات الفورية ضد أى حزب خالف مبادئ الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية ، الى جانب قانون حماية الجبهة الداخلية الذى جاء تنظيما لما استفتى عليه الشعب ، ولكن هذا لا يمنع أن نضع ضوابط على الممارسة حماية للحرية الديمقراطية ، واننا فى مجلس الشعب سوف نضع أيضا الضوابط فى اللائحة الداخلية للمجلس ، واننى أطلب باتساع نطاق الحوار ، لاننا فى الحقيقة نضع اصولا لأجبالنا القادمة وهذا لا يعنى أن نصيق بالرأى الآخر ، لكننى أوجه كلامى الى الذين انحرفوا ونجاوزوا . ان الحكماء قالوا : « لان نشتعل شجرة خير من أن تلعن الظلام » نريد معارضة بناء قوة نسهم فى بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى ..

وقال وزير الاعلام : اننى أطلب بأن نضع برامج زمنية لعقد مؤتمرات شعبية فى جميع دوائر القاهرة وأحيائها ، للاطلاع على رأى القواعد فى هذه الضوابط وميثاق الشرف ، ثم فى النهاية سوف نعقد مؤتمرا موسعا فى جامعة عين شمس لتقديم ورقة عامة بهجوعة العمل فى القاهرة .

ظرفنا لا يحتاج لتعدددها ..

وقال السيد محمد خليل حافظ عضو مجلس الشعب : ان ثورة يوليو ثورة سياسية اجتماعية ، وثورة مايو ثورة سياسية صححت المسار الديمقراطى وقامت بتدعيم النظام الاشتراكى فأى هجوم على ثورة يوليو يعتبر هجوما على ثورة مايو .. ولا ننبنى أن نترك

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الراغبين في قيام الأحزاب في انشائها حتى دون شرط العشرين عضواً لكن بعد أن تكون الممارسة قد استقرت ونضجت الأحزاب .

نحن نرفض المناقشات البيزنطية التي لا تقدم ولا تؤخر لا نريد أن ننشغل من قضايانا العربية .. ان القواعد الشعبية تطالبنا بأن نكشف عن الكلام الكثير ونبدأ في حل مشكلاتها اليومية ، وأن أي مخالف للقانون يعاقب فوراً .

وقال السيد محمود أبو زيد عضو مجلس الشعب : أني أؤيد الرأي الذي ينادي بأن يكون هناك حزبان فقط كمرحلة انتقالية ، وأن تشكل معارضة من داخل حزب الأغلبية : وأن يرفع شعار « مصر فوق الجميع » والحقيقة أن العيب في حزب مصر نفسه ، الذي اعتمد على أغليتيه وترك الساحة السياسية والشارع السياسي لهؤلاء المنحرفين ، يجب أن نقيم سلوكنا نحن في الفترة الماضية دون حرج ..

ورد السيد عبد المنعم الصاوي قائلاً : انصافاً لحزب مصر فإن اجتماعاته كانت دائماً مليئة بالحوار الساخن ، وكثيراً من قرارات الأغلبية كانت تواجه قبل صدورها بالمعدي من الآراء المعارضة من داخل الحزب ..

وقال الدكتور يوسف حجاج عيسى آداب عذن شمتي :

انني اقترح ٣ ضوابط محددة تضمن سلامة العمل الديمقراطي في الفترة القادمة وهي أولاً لابد من ثورة تشريعية نحن نرى في الصحف كثيراً من الناس يتهمون في شرفهم ، ثم يطلب اليهم أن يلجأوا الى القضاء ويدخلون في مناهات ويستمر الاتهام سنين ، ولذا يجب الايصرح للصحفيين بأن يوجهوا أي اتهامات لاحد الا بعد أن يقول القضاء كلمته ونحن نعلم أن ذلك معمول به في بريطانيا .

الحبل لمن يهاجم الثورة الام . وانني كنت ارى أن الاستعلاء كان يجب أن تنضم بنوده بندا هاما هو هل أنت موافق على الأحزاب أم غير موافق ؟ وأطالب بأن تقتصر الأحزاب في مصر - وهذا هو رأي القواعد الشعبية - على حزبين فقط الحزب الحاكم ، وحزب معارض ومصر ليست في ظروفها الحالية بحاجة الى تعدد الأحزاب بالشكل الذي يؤدي الى أساليب المزايدات دون مس حقيقي لمشاكل الجماهير .

وقال الشاب نور الدين بكر : ان الأحزاب في الفترة الاخيرة أساءت استخدام الديمقراطية ، اذ اهتمت بالحزبية فقط ، واعبرتها هدفا نهائيا وقال ان على الأغلبية أن تتيح الفرصة كاملة للأقلية ، طالما كانت ملتزمة بالقضايا القومية أن الماركسيين عندهم وبع شديد بالجدل والمناقشة بحيث يشغلون الشعب عن قضيته الاصلية فمثلاً : عندما كان يعد ميثاق العمل الوطني كان النقاش بينهم يدور حول هل هو برنامج عمل أم نظرية ؟ وطال النقاش دون الوصول الى قيادة حزب مصر في حاجة الى انجحة يسارية غير ملحدة وغير شيوعية .

أحزاب .. لا شركات استثمار

وقال السيد صبحي وهدان : انني اتعجب فم الخوف ؟ انني ارى أن حزب الأغلبية ، بما يملك من قيادات قوية قادرة على التصدي والمواجهة ، كنيل بأن يرسخ الممارسة السلمية بالمواجهة القوية والفعالة ! ونحن نحتاج اليوم من الصحافة بالاعلان عن قيام أحزاب جديدة وكنها شركات استثمار يعلن عنها في الجرائد اليومية وأنا ارى أن الحزب لا يمكن أن يكون بقرار ، وانها هناك قانون الأحزاب الذي يراعى التوقيت الكافي أمام



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الديمقراطية وقد أكدت الجماهير أنه لا مكان للماركسيين والمليشيين وأن الاشتراكية الديمقراطية هي أفضل النظريات التي تحقق للشعب المصري آماله في التنمية والعدالة الاجتماعية.

أسيوط — من عادل شفيق :

أكدت جماهير القوصية ودبروط ومنفلوط للمهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الري في المؤتمر الشعبي الذي عقده أمس ولأهلا للسيد الرئيس أنور السادات ، وذلك في الحوار السياسي الذي أداره الوزير في القوصية ، لوضع ضوابط للممارسة الديمقراطية ، وأوضحت جماهير أسيوط من طريق ممثلها أن التصور الحقيقي لاهم الضوابط اللازمة لسلامة الوطن يتضمن :
 □ تعدد الأحزاب والتمسك بالاديان
 □ المساواة وأهمية السلام الاجتماعي .
 □ يجب أن تكون قيادات الأحزاب من الكفاءات الوطنية المخلصة .
 □ أهمية تنظيم العلاقة بين الأحزاب واللجنة المركزية .
 □ يجب أن تكون الحكومة من حزب الأغلبية .
 □ لا يشترك في تأسيس الأحزاب من شاركوا في إفساد الحكم قبل أو بعد الثورة .
 □ اللجنة المركزية هي السلطة الممثلة للشعب ولها سلطة التوجيه للأحزاب والإشراف عليها .
 □ ضرورة التزام الصحافة بميثاقها
 □ إعطاء المجالس المحلية حرية الحركة ، لتحقيق الصالح العام .
 □ تطبيق الشريعة الإسلامية نصا وروحا .
 وتحدث المهندس أبو العطا فقال أن الحكومة الآن لا تتردد عن الديمقراطية ولكن الجماهير ترفض ديمقراطية ما قبل

والضابط الثاني هو ضرورة عودة الحوار السياسي القوى الذي تشترك فيه قيادات على أعلى مستوى ، وأنا لي تعليق على الحوار السياسي التليفزيوني في الفترة السابقة بأنه يركز على الناحية السياسية فقط .
والضابط الثالث أنه لابد من تعدد الأحزاب لأننا تعلمنا أنه لا ديمقراطية بلا أحزاب .

الوادي الجديد — من محمد عامر

أدار المهندس حسب الله الكفراوي وزير المجتمعات الجديدة حوارا واسعا حول الممارسة الديمقراطية أكد فيه أن التجربة الديمقراطية في مصر الذي أرسى دعائمها الرئيس أنور السادات تتطلب منا مواجهة الحاقدين والطامعين الذين يريدون أن يحققوا مكاسب شخصية لا تمت إلى ما تحتاجه مصر اليوم بصلة .

وقال الوزير أن ثورة مايو قد حققت العديد من الإنجازات ، وحلقت مناخا ديمقراطيا يفرض على كل وطني أن يساهم بالنقد البناء في استكمال المسيرة الديمقراطية ، من هنا كانت أهمية وضع ضوابط للسلوك الديمقراطي السليم ، نضع كل حزب أمام مسؤوليته الوطنية والقومية ، وتحد من المزايدات الرخيصة التي يلجأ إليها البعض مستهدفا إثارة الصراع الطبقي ، والعودة بمصر إلى الوراء .

أن مصر ليست كما يدهى البعض تمناني من الفقر فمصر غنية بمواردها وثرواتها ، ونحن نواجه مسؤولية كبيرة لتحقيق أهداف ثورتى مايو ويوليو ، لتحقيق الرخاء والعدل الاجتماعي .

لا ماركسية ولا أحساد

وقال السيد محمد فهم نجم محافظ الوادي الجديد ، أننا نلتقى اليوم كأسرة واحدة لنقرر مصير مسيرتنا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قررت النزول الى القاعدة العريضة لمناقشة الجماهير في الطول التي نسير عليها ، وكيف يمكن توفير احتياجات الشعب ، كما اختلفت طريق الديمقراطية حتى تشارك جميع الافكار والاتجاهات في تحديد الطريق والحل لمشاكلنا في الحاضر والمستقبل وسمحت بتعدد الاحزاب من أجل توفير هذه الطول التي تؤدي لزيادة الانتاج .

غير انه بعد البدء في الممارسة الديمقراطية ، نجد أن البعض قد أساء استخدام الديمقراطية بصورة رهيبة ، فأصبحت هدما وتشكيكا بدلا من أن تكون مساهمة بالرأى البناء بل أصبحت تمثل هدما لكل شيء بما في ذلك النظام الاجتماعي والقيم الدينية وهدم الأمل في المستقبل والأكثر من ذلك أن الديمقراطية أصبحت وسيلة لخفض الانتاج بدلا من زيادته لأنها أحدثت بلبلة بين العاملين وشعورا باليأس .

هذا الهدم يسبب مصر

وأضاف الوزير : اننا مدعوون لكي نقول آراءنا حول كيفية ممارسة الديمقراطية دون أن نتجنى على أحد أو نهديه ، وأن نتفق معا على المعايير والمقاييس التي يمكن أن نضعها معا لهذه الممارسة . نريد أن تعرض الديمقراطية لعائلة الفرد بالمجتمع فإذا كانت الديمقراطية تعنى حرية القول والفعل ، فهل التساجر حر في أن يخزن السلع ويمتدح عن بيعها من أجل تحقيق مكاسب له وحرمان الشعب ؟ هذه هي الاسئلة

٢٣ يوليو أي قبل ١٥ مايو ، وأن ضوابط الديمقراطية ليست قيودا ، بقدر ما هي هرف وقواعد ، وأن حكومة حزب مصر هي امتداد لثورة ٢٣ يوليو وأعلن أنه لن يسمح الآن بتكوين أحزاب داخل حزب مصر . ولكن يسمح بتكوين أجنحة داخل الحزب ،

مثل سيار الوسط أو يمين الوسط . وقال السيد مصطفى سلطان سكرتير حزب مصر لحافظة أسبوط ، أن حزب الوفد الجديد ، كان ابتداءا لسياسة الوفد القديم وأنه ضم أقصى اليمين المتطرف مع أقصى اليسار المتطرف ، وأنه تناسى كل أنجازات الثورة والمكاسب الجماهيرية التي تمت .

شبين الكوم — من احمد

عصمت ومحمد عبد الحليم —

أعلن الدكتور نعيم أبو طالب وزيرا النقل والمواصلات في الاجتماع الشعبي بشبين الكوم أن الهدف الأساسي لتحرك حزب مصر ، لطلب رأى القاعدة العريضة من الجماهير ، هو رغبة الحكومة في توفير المناخ الذي يمكن المواطن المصري من أن يشعر بالامن في حاضره ومستقبله . وأضاف أنه إذا كانت الحكومة قد بدأت مشروعات تتكلف ملايين الجنيهات لحمل مشاكل الجماهير فإن هذه المشروعات تستغرق وقتا يستمر لعدة سنوات ، حتى تبدأ في الحصول على عائد هذه المشروعات من أجل هدف أساسي هو زيادة الانتاج وقد اختلفت الحكومة أسلوب مصارحة الشعب بالحقائق الكاملة حول المشاكل المتراكمة وقضايا التنمية . ولذلك



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الممارسة وتيود الحرية وهو الفرق بين النقد البناء والتجريح الهدام .
وقال فتحي بيومي [عضو مجلس شعب سابق] لا بد من تعدد الأحزاب ، ولكن يجب أن تكون محدودة العدد ، فبحكم كون مصر بلدا إسلاميا ينبغي أن نلفظ أي حزب ماركسي وأن يكون اليسار وطنيا ومصريا .

وقال محمد غانم عضو مجلس الشعب : يجب مناقشة الشعب أولا في نظرية الاشتراكية ، ثم بعد ذلك نطرح للمناقشة أسلوب الممارسة لأن أسلوب الممارسة يختلف من بلد لبلد حسب النظام الاجتماعي والسياسي به . يجب أن نفتح الباب لكل فكر بدون تحديد عدد الأحزاب ، ولكن لابد أن تكون هنالك ضوابط الممارسة الديمقراطية حتى لا تصبح مصر لبنان آخر .

وقال المواطن يسرى حافظ إن إنشاء منصب المدعي الاشتراكي كانت له دواع معينة عند إنشائه عقب القضاء على حكم مراكز القوى ، أما الآن فلا داعي لحدوث الازدواج بين القضاء والمدعي الاشتراكي فلا بد من إلغاء منصب المدعي الاشتراكي □

التي يجب أن نجيب عليها .
وكذلك فإن الديمقراطية لا تعني السماح لأخذ بهدم العلاقة والروابط بين مصر والبلاد العربية بحجة الديمقراطية التي تساهم في تنمية مصر واصلاح مرافقها ، لأن هذا الهدم يهدم فكرة القومية العربية ويسبب إلى مصر نالديمقراطية لا تعني ذلك .

واختتم الوزير كلامه بقوله أن وزراء حزب مصر ينزلون إلى القاعدة بفكر مفتوح لكل الآراء ، وأن من حق أبناء مصر إضافة ما يرونه على مجموعة القضايا المطروحة للنقاش .

الفصل : الدستور والقانون

وفي المناقشة التي دارت قال عبد الهادي ناصر وكيل كلية هندسة المنوفية أنه لا معنى للكلام عن الديمقراطية المفتوحة وضوابط الديمقراطية والاشتراكية وضوابط الديمقراطية فهذه توليفه غير مقبولة إنما الفصل الذي يمكن أن نحتكم اليه في الممارسة هو الدستور والقانون ؛ وأكد على ضرورة تعدد الأحزاب ، والضوابط الوحيد لهذا التعدد هو أن نتحمل اللجنة المركزية مسئوليتها في الممارسة بحكم القانون .

وقال فاروق النجار إن وكيل المجلس المحلي : يجب أن نفرق بين ضوابط



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



السيد عبد الحميد الصاوي وزير الثقافة والإعلام وسكرتير عام حزب مصر بالقاهرة يستمع إلى مناقشة يتحدث فيها الدكتور سليمان الطماوي في اللقاء الذي عقد أمس بجامعة عين شمس ، ويرى إلى اليسار الدكتور عبد العزيز سليمان رئيس جامعة عين شمس ، ويرى إلى اليمين الدكتور جلال يسكير رئيس المجلس المحلي للحافظة ، والسيد محمد رجب مسئول الشباب بحزب مصر .



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الحوار السياسي حول الممارسة الديمقراطية

■ ممدوح سالم يعلن في السيدة زينب :

**ديمقراطية الشعب العامل وليست ديمقراطية السيادة
اشتراكية التكافل الاجتماعي والتعاون من أجل المصلحة القومية**

كتب - محمود معوض وعبد الجواد على :

أعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر العربي الاشتراكي في اللقاء الشعبي الذي عقد أمس بحى السيدة زينب ان الهدف من وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية هو تكوين جبهة داخلية صلبة تلتزم بالخط القومى النابع من تراثنا وحضارتنا وقيمنا الاخلاقية وتشارك بمشاركة ايجابية فى تحقيق التنمية والتقدم من خلال اتاحة الفرصة الكاملة امام طاقات شبابنا الخلاقة والمبدعة . وتكون فى نفس الوقت قادرة بذاتها بعد التسلح بسلاح العلم والايمان على وقف أى انحراف يتجاوز قيمها . ويجب أن يواجه أى انحراف على المسار الديمقراطى بنفس الاساليب التى استخدمها تلك القوى الغربية على مجتمعا .

وقال رئيس الحزب فى اللقاء الشعبى الذى حضره وزراء الداخلية (٤) والتخطيط (٥) وشئون مجلس الوزراء ، ومحافظ القاهرة وعدد من قيادات الحزب أن اشتراكيئنا ليست اشتراكية مادية تقوم على تخريب المجتمعات وتجعل الانسان وكأنه ترس فى آلة ، ولسكنها الاشتراكية التى تحفز الانسان على الخلق والابداع والمشاركة الايجابية فى تحقيق الرخاء وقال أنه لابد أن تتاح كل الامكانيات لشبابنا لكي يعمل وينتج . وفى ذلك حماية لهم من الفراغ الذى يتيح الفرصة أمام القوى المتطرفة الى استقطابهم .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وأكد رئيس الحزب أن الرئيس السادات

بواصل الليل بالنهار من أجل تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط حتى يتفرغ لمشكلاتنا الداخلية ، ومن هنا فإننا حينما نقول انما يجب ان نقف وراء النظام بكل قوة وصلابة وذلك لانه نظام شارك فيه الشعب واراده تعبيراً عن آماله في التحرير وفي البناء معا . . كما ان النظام الذي يدافع عن مكاسب قوى الشعب العاملة ، ويريدها ديمقراطية الشعب العامل ، وليست ديمقراطية السيادة .

وتحدث رئيس الحزب عن اسلوب الممارسة الديمقراطية في الفترة الماضية قائلاً انه قد حدث في حي السيدة زينب وهو الحي الديني

والشعبي ان حاول بعض اصحاب الانكار المسبومة إثارة جماهير هذا الحي ، ولكن شباب حزبنا وجماهيره قد تصدوا لهؤلاء المشككين واننى أقول للمشككين ، ان مصر قادرة على حل المشاكل المتراكمة .

وقال : كما اننى اطمئن جماهير حي السيدة زينب وجماهير مصر كلها بأننا نتقدم يوماً بعد يوم في حل مشاكلنا . وان الاختناقات التي تواجهنا في طريقها الى الانتهاء ، وان اقتصادنا قد شهد له العالم بأنه قد تحسن وليس كما يقول الشيوعيون ان حكومة حزب مصر غير قادرة على حل هذه المشاكل .

وقالت السيدة نوال عامر عضو مجلس

الشعب : أن انجازات بوليو ومايو تتطلب منا الان يقظة كاملة وعملًا دائبًا للحفاظ عليها ، وأن شعب مصر يرفض الوصاية من أحد على منجزاته التي حققها بالعرق والدم .

وقال الشاب محمد جعيسة مسئول الشباب بالسيدة زينب ان الشباب لا يريدون ديمقراطية القلة تتحكم في الكثرة ، ولا ديمقراطية الكثرة تضيق بالقلة وانما ديمقراطية الكل من أجل الكل ، ولن نسمح لقسلة موتورة أن تخرب مسارنا الديمقراطي وإن شبابنا لديه من الوعي ما يجعله قادراً على التصدي لكل الاتهامات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقال ممثل رجال الدين فضيلة الشيخ منصور
الرفاعي عبيد : ان الاسلام قد وضع الوسائل
الناجحة لحماية القيم الاخلاقية والمصالح
الاجتماعية ، ورب العائلة الرئيس انور السادات
يتحدث دائما من اخلاق القرية والمثل العليا
التي نحن في أمس الحاجة اليها ، ونحن نواجه
مشاكل مادية تؤثر على سلوكنا القويم . . ويجب
علينا ان نوحّد جهودنا ونتكاتف معا من أجل
تحقيق الاستقرار النفسي والمعنوي لافراد مجتمعتنا
كما تحدث السيد أحمد فؤاد عبد العزيز
عضو مجلس الشعب عن السلوك الديمقراطي
الذي يجب ان تلتزم به الاحزاب حتى لا يحدث
التناحر والصراع على القضايا الوطنية التي
يجب ان يثفق عليها الجميع .



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الحوار مستمر حول الممارسة الديمقراطية

« ورقة عمل » من حزب الاحرار الاشتراكيين تطلب :

- إلغاء شرط الـ ٢٠ عضواً لتتاح الفرصة لقيام أحزاب جديدة
 - ضوابط - لا قيود - على التطبيق الاشتراكي الديمقراطي
 - ميثاق شرف تلتزم به كل الأحزاب السياسية والدستورية والصحافة
- كتب محمود معوض :

. قدم حزب الاحرار الاشتراكيين الى الدكتور مصطفى خليل ، الامين العام الشرف للممارسة وتصورات الحزب حول ضوابط الممارسة الديمقراطية وميثاق الشرف للممارسة وتصورات الحزب حول التطبيق الاشتراكي الديمقراطي في المرحلة المقبلة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التطور الديمقراطي الاشتراكي لهذه الثورة ان يبلورها ويجمعوها في ايدولوجية متكاملة وفي ميثاق شرف للعمل الديمقراطي في مصر .

تأكيد الحريات للمواطنين

ففي مجال الحريات السياسية كان التصحيح واضحا في تأكيد حق الفرد في حرية الكلمة ، وحرية الفكر ، وابداء الرأي ، وحق الاجتماع ، وحرية الصحافة ، وسيادة القانون ، واحترام القضاء ، وولايته على القرارات الادارية ، بما في ذلك قرارات الرئيس نفسه ، فقد ابيحت المناهضة السياسية التي تحولت الى تنظيمات سياسية ، ثم الى احزاب لها الشرعية القانونية لتعبر عن الميادين الفكرية المختلفة للمواطنين في أسلوب تطبيق الاشتراكية الديمقراطية من طريق برامجها السياسية كما الفيت الرقابة على الصحف ، وسمح للاحزاب السياسية بأصدار جرائدها واعلن ان الصحافة تمثل السلطة الرابعة في البلاد ، تأكيداً لدورها الفعال في احياء الحريات السياسية للمواطنين كما اعيد مبدأ فصل السلطات ، بعد ان ساد مبدأ ادماج السلطات ونوعها من الاتحاد الاشتراكي وتحويل السلطات السياسية ، والتشريعية والقضائية الى هيئات تنظم بقرارات الاتحاد الاشتراكي ومؤتمره القومي ، ولجنته المركزية ولجنته التنفيذية العليا التي كان يسيطر عليها بضعة أفراد هم مراكز القوى ، ولم ينج القضاء من ذلك حينما فصل القضاء واعيد تعيينهم حتى يخضعوا لسلطة الاتحاد الاشتراكي .

تقريب فوارق الطبقات

اما في مجال الحريات الاجتماعية فقد اكدت ايدولوجية مايو مبدأ

وقال السيد مصطفى كامل مراد ، رئيس الحزب ، ان الحزب طالب بأن يتضمن الميثاق ضرورة البعد عن المهارات والتجريح الشخصي والتزام الموضوعية في النقد والمعارضة ، والحيدة الكاملة للصحافة القومية والاذاعة والتليفزيون وعدم الانحياز لأي حزب من الاحزاب ، وان يعقد الرئيس - باعتباره رب الاسرة والحكم بين السلطات - لقاءات دورية مع المكاتب السياسية للاحزاب ، من اجل الاستماع الى وجهة نظرها في القضايا السياسية المختلفة .

وقال رئيس حزب الاحرار : ان ايدولوجية مايو يمكن ان تنمو نموا طبيعيا في ظل الحريات السياسية والاجتماعية المتاحة وفي اطار الدستور والقانون .

وتعال آتني مع تعدد الاحزاب باعتبارها افضل وسيلة لخلق حوار واسع النطاق يحقق مآرجوه في الفترة القادمة والغاء شرط العشرين مضوا في قانون الاحزاب .

مواثيقها اكدت تطبيقها

وفضمت الورقة ان الملامح الرئيسية لايدولوجية ثورة مايو في مجال الحريات السياسية والحريات الاجتماعية - أي في مجال التطبيق الاشتراكي الديمقراطي - قد تأكدت وتبلورت في تطبيقات هذه الثورة منذ قيامها حتى الان ، والتي ابرزتها مواثيقها كدستور ١٩٧١ ، وبرنامج العمل الوطني وورقة أكتوبر وورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي بالاضافة الى خطاب الرئيس انصور السادات في مناسبات قومية كافتتاح دورات مجلس الشعب ، وفي عيد العمال ، وامام اللجنة المركزية ، فقد تأكدت خلال هذه السنوات السبع تلك الملامح الايدولوجية بحيث أصبح من اليسير على الساسة ومتابعي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

العدالة الاجتماعية الذي يركز على تقريب الفوارق بين الطبقات ورفع الحد الأدنى للاجور ، لتقليل الفجوة بينه وبين الحد الأدنى ، وتحقيق الكفاءة الانتاجية ، أي زيادة الانتاج من طريق خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تشمل القطاعين العام والخاص ، مع تحديد دور كل منهما ، ثم عدالة توزيع الانتاج بين المواطنين ، الذي تؤكد فيه قانون العدالة الضريبية ، واعادة البنيان الاقتصادي للبلاد كي يتمشى مع المتغيرات الاقتصادية في الداخل وفي الخارج ، ووضعت قوانين جديدة للضرائب والتجارة والنقد والبنوك وشركات التأمين والاستثمار والسجل التجاري والوكالات التجارية .

مظلة التأمينات تنتشر

وقد تم نشر مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل المواطنين بالنسبة للشيوخ والعجز والمرض واصابة العمل والبطالة ، مع رفع الحد الأدنى للمعاشات ليناسب مع تكاليف المعيشة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع المجالات ومنحه التيسيرات والاعفاءات اللازمة ، وتشجيع القطاعين المبررين والاجنبى على الاستثمار للاستفادة من فوائض الاموال العربية والتكنولوجيا المتقدمة في مجالات التنمية ، واصدار قوانين الاستثمار اللازمة لذلك ، وتمسح المجال امام القطاعين للاستثمار المنفرد او بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص

المرونة لتنمية الاقتصاد

كذلك تم فتح مجالات جديدة للاستثمار امام القطاع الخاص كانت مغلفة امامه في ايدولوجية يوليو مثل الاستثمار في مجال البنوك وشركات التأمين والنقل والمواصلات والوكالات

التجارية . أي ان ايدولوجية مايو قد اعطت المرونة الكافية لنمو الاقتصاد المصرى نموا سريعا ، ومشاركة كل الاطراف في عمليات التنمية ، بالإضافة الى تحرير القطاع العام من القيود المفروضة عليه ، وإلغاء المؤسسات العامة لتمكينه من الانطلاق والمناسبة وتشغيل طاقاته العاطلة ، مع منحة الحجم الاكبر من الاستثمارات ليقود التقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ضوابط لاقبود

ان ايدولوجية مايو قد غيرت مفاهيم ايدولوجية يوليو بالنسبة للسيطرة على ادوات الانتاج تغييرا واضحا ، من ذلك تفصح المصالح الرئيسية لايدولوجية مايو المتطورة في مجال الحريات السياسية والاجتماعية ، وان كان الامر يقتضى وضع ضوابط لاقبود على التطبيق الاشرافى الديمقراطى فى ظل هذه الايدولوجية الجديدة فى شكل ميثاق شرف للعمل الديمقراطى تلتزم به الاحزاب السياسية والمؤسسات الدستورية للبلاد والسلطة الرابعة ، الصحافة ووسائل الاعلام .

● البعد عن المهارات والتجريح الشخصى والتزام الموضوعية فى النقد والمعارضة .

● الحيدة الكاملة للصحافة القومية والاذاعة والتليفزيون وعدم الانحياز الى اى حزب من الاحزاب ، لاتاحة الفرصة للحوار الديمقراطى فى مشاكل الجماهير بين الاحزاب المختلفة .

● حيدة الاجهزة التنفيذية فى الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات والوحدات الاقتصادية فى قضاء مصالح الجماهير وحل مشاكلهم وخدمتهم بعيدة كل البعد عن انتمائهم الحزبى .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● عدم التأثير في أعضاء مجلس الشعب أو أعضاء المجالس المحلية أو المواطنين عموماً لإرغامهم على ترك حزب ، أو انضمامهم لحزب آخر ..
تمكينا للحياة الديمقراطية الحزبية من النمو الطبيعي .

● عقد لقاءات دورية بين الرئيس باعتباره رب الأسرة والحكم بين السلطات وبين المكاتب السياسية للأحزاب للاستماع إلى وجهات النظر في القضايا السياسية المختلفة .

● الحوار المستمر بين الأحزاب السياسية حول قضايا الجماهير الهامة

● تنظيم لقاءات دورية بين الأحزاب المصرية كلها وبين الأحزاب السياسية في العالمين العربي والأجنبي للتعرف على وجهات نظرها في القضايا الدولية وتعريفها بوجهات نظر الأحزاب السياسية المصرية .

أن أيديولوجية ثورة مايو وميثاق الشرف للعمل الديمقراطي لها ملامح واضحة وأسس قد تبلورت على مدى سبع سنوات ، ويمكن أن تنمو نموًا طبيعيًا في ظل الحريات السياسية والاجتماعية المتاحة ، وفي إطار الدستور والقانون . وعلينا أن نهيب بالمناخ المناسب ونقتنع أنفسنا بأهمية الرأي الآخر المعارض ، وضرورة الاستماع إليه حتى لو أخطأ في بعض الأحيان .

وصرح رئيس الحزب بأن الحزب بمقدوره عقد لقاءات شعبية في المحافظات ، وتعريف على وجهة نظر أعضائه ، وقد تمت بلورتها وتقديمها للأمين العام للجنة المركزية ■

الحوار الوطنى حول الممارسة الديمقراطية

مؤتمرات المحافظات تؤكد على ضرورة أن تكون ديمقراطيتنا نابعة من واقع المجتمع المصرى وقيمته الروحية والدينية

واصلت أمس مؤتمرات المحافظات حوارها الوطنى الواسع مع قيادات حزب مصر العربى الاشتراكى ، حول ضوابط الممارسة الديمقراطية .. ونظرية الاشتراكية الديمقراطية ، باعتبارها تمثل ايدولوجية لمصر تلتزم بها كافة المؤسسات .

وقد أكد السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ان مصر تسعى الى شكل من الديمقراطية النابعة من الواقع المصرى ، وقيمته الروحية والدينية والحضارية ، وتختلف عن ديمقراطية الدول المتقدمة التى لا يمكن زرعها فى دولة نابعة مثل مصر .

كما أعلن السيد محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى وسكرتير عام حزب مصر ، ان سكرتارية الحزب سوف تبدأ من غد فى تلقى توصيات وقرارات المؤتمرات ، حيث يتولى المكتب السياسى للحزب ، التنسيق بينها لوضع تصور كامل للحزب من خلال نقاوده .. يتم عرضه فى جلسة خاصة تعقد يوم ١٤ يوليو الحالى .

ومن ناحية أخرى ، شهدت النقابات المهنية سلسلة من الاجتماعات لأعضائها ، تمت خلالها مناقشة النظرية واساليب الممارسة الديمقراطية ، واصدرت بيانات حول الافكار والمبادئ التى تراها هذه النقابات . وفيما يلى تقرير شامل « للأهرام » عن هذه المؤتمرات :



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الإسكندرية

ممدوح سالم : نحن في حاجة الى تأكيد خط وطني للممارسة الديمقراطية

كتب - عدلى جلال

وأشار الى أن الجامعات المصرية وأساذتها قد أعدوا بحوثا حول معالم الاشتراكية والديمقراطية بلورت في كتاب . وقال أن الدكتور حسنى أبو طالب رئيس جامعة القاهرة قد قدم دراسة حول هذه المعالم ستتطرح للمناقشة في إطار تأصيل اشتراكيثنا ديمقراطيثنا النابعة من قيمنا الروحية وواقعنا .. وفى ضوء الارتباط بين الخط القومى والسياسى والدينى لاشتراكية يستوعبها المواطن البسيط ليشارك فيها .. لترسيخ شكل ديمقراطى قوى يحقق المشاركة الشعبية لمواجهة مشاكلنا المتراكمة .

وأكد السيد ممدوح سالم على ضرورة التأصيل العلمى لانكارنا وربطها بالخط الدينى وتحديد معالم الخط الاشتراكى الدينى . وقال انه يجب الانكون ضوابط عدم الجنوح فى الممارسة الديمقراطية مما يشكل قيودا عليها .

أعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر العربى الاشتراكى ، أن الديمقراطية هي حركة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وليست شعارات وأنها يجب أن تمشى مع احتياجاتنا فى المستقبل ، وأننا فى حاجة الى تأكيد خط وطنى سليم للممارسة الديمقراطية وأن الاستفتاء على مبادئ الوحدة الاجتماعية والسلام الاجتماعى يقتضى بأن تتلوه خطوات أخرى لتحديد الخط الوطنى والقومى الذى يلتزم به فى الممارسة الديمقراطية من خلال تعدد الاحزاب وحتى لاستئفل الديمقراطية فى تخريب مجتمع الحريات

وسيادة القانون .

أعلن ذلك رئيس الوزراء فى الكلمة التى ألقاها أمس فى افتتاح المعسكر السياسى التثقيفى لقيادات المرأة بحزب مصر على مستوى الجمهورية الذى تنظمه لجنة المرأة بالحزب فى المدينة الجامعية بالشاطبي .

وأكد رئيس الوزراء على ضرورة تأمين الملكية العامة والخاصة والتعاونية لتوفير الأمن والأمان للمواطنين .



الحرية للجميع بضمانات قضائية

● أن يكون القانون ثابتا وواضحا
لأن الثبات يؤدي إلى الاستقرار
والوضوح يؤدي إلى إمكان العلم بأحكام
القانون وحتى يحترم القانون ويسود ويجب
أن يكون معلوما للكافة ولذلك فلا يصح أن
تكون القوانين عرضة للتعديل في كل
وقت وبغير ضرورة إلى هذا التعديل .
● الأيمان بحرية الصحافة باعتبارها
السلطة الرابعة على أن يوضح ميثاق
شرف ملزم للقائمين على تشيئها بحيث
تؤدي الصحافة دورها كاملا بعيدا عن
المهاترات أو النقد الهدام ، وأن تكون
وسيلة أعلام صادقة تهتل مشاعر
المواطنين .

وتحدث الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد
عن معالم نظرية « الاشتراكية
الديمقراطية » في مصر فقال : أنها
تمثل أولا وقبل كل شيء أيديولوجية
ذاتية ارتبطت بثورة ١٥ مايو وبماتامت
به هذه الثورة لتحقيقه ممثلا في إقامة
السدولة العصرية ، وتحرير الأرض
والتخلص من السيطرة الأجنبية والننوذ
الأجنبي في كافة المجالات السياسية ،
والثقافية والاقتصادية وتدعيم السلام
الاجتماعي والوحدة العربية .

كتب - عبد الرحمن عقل
وطلعت العزبي :

في دمياط أكد الدكتور عبد الرزاق
عبد المجيد وزير التخطيط ورئيس لجنة
الحوار في دمياط والسيد حمدي عاشور
سكرتير حزب مصر بالمحافظة على
الحقائق التالية :

● أن الحرية للجميع بلا تفرقة
بسبب الأصل الاجتماعي أو الطبقي أو
بسبب الجنس أو الديانة أو اللون أو
بسبب الانتماء الاجتماعي .. فلا تفرقة
بين غني وفقير أو متعلم وغير متعلم ؛
ولابد أن يكون هناك تنظيم في
حدود ممارسة الحرية (١) . وليست
قيودا توضع عليها (٢)
ويجب أن تصان الحريات جميعا
بضمانات قضائية بحيث يكون لكل مواطن
حق اللجوء إلى قاض يكفل له الحماية
لحريته في سر وسرعة وبأقل تكلفة
لرد الاعتداءات التي يمكن أن تقع على
الحرية وردع المعتسدين حتى تتحقق
الحماية القضائية اللازمة للحرية ..
ويجب الحرص على حماية القضاء
وتدسيته وحيدته واستقلاله .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

القياسية

تعدد الأحزاب هو شكل الممارسة الصحيحة

كتب - عبد المنعم أبو شماعة :أكد المهندس ابراهيم شكري وزير استصلاح الاراضي وعضو المكتب السياسي لحزب مصران تعدد الاحزاب هو الشكل الصحيح لضوابط الممارسة الديمقراطية .
وشرح المهندس ابراهيم شكري خلال اللقاء الجماهيري الذي عقد بمقر حزب مصر بمدينة طنطا أمس نظرية الاشتراكية الديمقراطية كأيدولوجية لثورة ١٥ مايو ١٩٧١ ومفهوم الحرية في ظل الاشتراكية، واجاب على التساؤلات التي طرحها بعض المواطنين حول منصب المدعى العام الاشتراكي وقال ان الدستور ينص على المدعى الاشتراكي ومقصود بمنصبه السياسي حماية النظام الاشتراكي بوصفه منصبا سياسيا ليس السلطة القضائية في شيء .

القياسية

فرصة للشباب في المؤسسات الدستورية

أعلن السيد احمد فؤاد عبد العزيز الوكيل البرلماني لمجلس الشعب في اللقاء الشعبي الموسع الذي حضره حوالي ٢٠٠٠ من قيادات حزب مصر بمحافظة الفيوم أن الشعب وقف وراء السادات عندما وقف وقفة موضوعية مع المشككين الذين حاولوا أن يشيعوا أن هناك انهيارا ديمقراطيا ، ولكن الرئيس السادات حريص على الاستمرار في الديمقراطية ، ومن ثم فإنه دعا الى حوار شعبي حول ضوابط للممارسة الديمقراطية .
وطالب الشباب بأن يتم تعديل سن القيد للشباب في جداول الانتخابات لراحة الفرصة أمامهم في اختيار ممثلهم في جميع المؤسسات الدستورية وتكوين لجنة خاصة بالحزب تتولى محاربة الشائعات والرد عليها ، واعتبار الدين عنصرا أساسيا في هذه الضوابط ، والاستفادة بدور العبادة في دعم الاخلاقيات .



الدخول

الدكتور مصطفى كمال حلمي . مانسعى اليه هو ضوابط للممارسة لا تتجاوزها القيود

كتب — احمد الشرقاوى

اعلن الدكتور مصطفى كمال حلمي وزير التعليم ان الركائز الاساسية للاشتراكية الديمقراطية مقننة بالدستور وان مانسعى اليه هو وسيلة الممارسة واننا نحتاج لضوابط دقيقة حتى لا نتجاوزها الى قيود وقال ان الاجتهادات التى قدمتها الجامعات حول الفكر الاشتراكي الديموقراطى هو مجرد دراسات لوضعها تحت نظر الشعب . وقال وزير التعليم فى المؤتمر الشعبى الذى عقده حزب مصر بالمنصورة المناقشة الاشتراكية الديموقراطية انه قد اخطأ

الذين ينظرون الى مصر على انها مجرد ٤٠ مليون فرد اذ انه على ضفاف النيل بدأت الحضارة الانسانية منذ ٧ الاف سنة فمصر دائما صاحبة فكر . وقال الدكتور مصطفى كمال حلمي ان الشعب يرفض دائما ان يتقبل النظم كاوامر يرتضى الايديولوجية المستوردة الغربية عن واتعنا ومعتقدات مجتمعا المصرى واذا كانت الثورة قد جربت بعض النظم والاساليب السياسية فهذا دليل على حيوية الفكر الشعبى وقال ان ما يطلبه الرئيس السادات هو تهديد الاسلوب الذى يرتضيه الشعب لممارسة الاشتراكية الديمقراطية .



البيان

حامد محمود يعلن :

تصور لحزب مصر من خلال قرارات مؤتمرات المحافظات

كتب - محمد باشا

حزب مصر العربى الاشتراكى سوف تبدأ من غد فى تلقى توصيات وقرارات المؤتمرات فى كل محافظات مصر، حيث يتولى المكتب السياسى للحزب ، فى تفريغها والتنسيق بينها لوضع تصور كامل للحزب تابع من قواعد العريضة؛

يتم عرضه فى جلسة خاصة تعقد يوم ١٤ يوليو الحالى برئاسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس الحزب ، لاقترار هذا التصور ورفعها الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى (١) ليكون ضمن الوثائق التى سوف تقوم اللجنة بدراستها فى اجتماعها يوم ٢٢ يوليو.

وسوف يشهد السيد حامد محمود صباح غد الجلسة الختامية لمؤتمر محافظة البحيرة التى تعلن فيها القرارات والتوصيات التى انتهت اليها المؤتمرات التى عقدت فى مختلف المستويات حول نظرية الاشتراكية الديمقراطية وضوابط الممارسة الديمقراطية .

اعلن السيد محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى وسكرتير عام حزب مصر ان الحوار الوطنى الذى يدور الان بتوجيهات من الرئيس انور السادات وتقوم به كافة المؤسسات والهيئات والقواعد الجماهيرية ، يوضع تصورها لشكل الديمقراطية المصرية ، النابعة من واقعنا وقيمنا الروحية والدينية وحضارتنا ، دون اللجوء الى استيراد شكل لهذه الديمقراطية ، ذلك لان الهدف منها هو وضع ايدولوجية للمجتمع المصرى ، تلتنرم بها كافة الاحزاب والمؤسسات منذ لحظة اقرارها وللمستقبل الاجيال القادمة ، وذلك وفق مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو .

وقال سكرتير عام الحزب ان مشاركة كافة القواعد الجماهيرية فى مختلف المؤسسات والواقع انما هى تعبير صادق على ايمانها بانها تضع الاسلوب الذى تراه لممارسة العمل السياسى فى اطار الدستور (٢) ومن ثم فان سكرتارية



أسوان

مطلبنا ضمانات تتفق مع مبادئ يوليو وأهداف مايو

كتب — موفق أبو النيل

الذي عانى بعد ٤ حروب استنزفت الكثير من قدراته ، ومطلوب منا أن نتكاتف كي نعبر أزمنا الاقتصادية لمواجهة الظروف الجديدة والتحديات التي نحيط بنا .

وأعلن الوزير الا تصفية للقطاع العام واننا نتمسك بكاسب العمال والفلاحين .

وأعلن السيد كمال خير الله محافظ اسوان ان المطلوب اشتراكية مصرية تعبر عن مصر ومن أجل مصر وليست اشتراكية حمراء تميل للعنف والتصفية الجسدية والتي لا تتلاءم مع مجتمعنا ، ولا تعبر عن تقاليدنا ، وأنها هي ديمقراطية الشعب العامل ، وديمقراطية التعاون من أجل مصلحة مصر من منطلق ثورتى ٢٣ يوليو ، ١٥ مايو والتي تهدف الى تحرير الانسان من الخوف وتمنحه الامن والامان في ظل سيادة القانون .

قال السيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة في اللقاء الشعبى الذى عقد في أسوان أن المطلب الاساسى لنا هو ممارسة ديمقراطية بارادة حرة تعبر عن الشعب ، وأن يتم تصحيح المسار بما يتفق مع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وأهداف ثورة مايو وبما يحسق السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

وقال أن الديمقراطية قبل يوليو كانت زائفة لأنها لم تمكن الشعب من التعبير عن نفسه وأهملت العمال والفلاحين أصحاب المصلحة الحقيقية . وقال الوزير أن مشكلة حزب الوفد هي عدم تغيير مفهومه في العمل وعدم اقتناع قيادته بأن الشعب المصرى ليس كما كان في الماضى .

وقال الوزير أن هناك هدفا واحدا لا خلاف عليه هو بناء المجتمع المصرى



كفر الشيخ

ضرورة مواجهة حاسمة لمن يحاول النيل من عقائدنا وسلامنا الاجتماعي

كتب - محمد القصاص

يوليو قامت لتخلص الشعب من الملك والاحتطاع والاحزاب وكان على الرئيس السادات مؤذن ثورة ٢٣ يوليو ان يقوم بنقله الثوري واخلاصه الوطنى وحنكته السياسية وايانه بالله بثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ فظهر الصف ووجد الكلمة واماد للانسان حياة الامان والطمانية .

وتال السيد صبرى ابو المجد مضمو المكتب السياسى لحزب مصر فى ذات اللقاء الذى عقد بمقر حزب مصر العربى الاشتراكى ان الرئيس السادات حول الحكم الديكتاتورى الى حكم ديمقراطى واكد اننا نرحب بالاحزاب الجديدة على اساس الممارسة الديمقراطية التى اساسها المحبة واعلن ان تحالف حزب الوفد الجديد مع حزب التجمع قضى عليهما مما .

اعلن المؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة كفر الشيخ امس لمناقشة الاشتراكية الديمقراطية كاسلوب للعمل الاجتماعى والسياسى فى المرحلة القادمة انه لابد من تحديد كل ماهو عيب ووضع فى اطاره وتطهير الصفوف السياسية والقيادية من كل من قرر الشعب تنحيهم عن مسيرته النقية وضرورة المواجهة الشاملة والحاسمة لكل من يحاول ان ينال من سلامنا الاجتماعى او وحدتنا الوطنية والاساس باى عقيدة من عقائدنا المؤمنة .

وقد تحدث فى المؤتمر الذى شهدته القيادات السياسية والشعبية واعضاء مجلس الشعب والتنظيم النسبائى والشبابى السيد محبى الدين ابوشمادى محافظ كفر الشيخ وقال ان ثورة ٢٣



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة الأطباء :

مزيد من الديمقراطية بالتزام أخلاقي

والسلام الاجتماعي والمقائد السجاوية ، مع ضرورة حظر إنشاء أحزاب على أساس ديني أو عنصري أو ماركسي . وكان مجلس نقابة الأطباء قد عقد اجتماعا برئاسة الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء تمت فيه دراسة خطاب السيد الرئيس انور السادات أمام اللجنة المركزية ، كما تمت مناقشة الدراسة التي تقدم بها الدكتور حمدي السيد طالب رئيس جامعة القاهرة من الاشتراكية الديمقراطية .

اعلن مجلس نقابة الأطباء ، أن علاج المشاكل الديمقراطية ، يأتي بمزيد من الديمقراطية في ظل التزام أخلاقي ، وميثاق شرف يحكم مسار الممارسة وحرية التعبير عن الرأي ، مع إتاحة الفرصة للرأي المعارض أن يجد فرصة التعبير في وسائل الإعلام المختلفة ، وفي ظل ميثاق شرف يحكم العمل الصحفي والإعلامي ، وفي ظل حرية إنشاء أحزاب دون التزام بشرط عددي من أعضاء مجلس الشعب ، مع الالتزام بالاشتراكية الديمقراطية .



نقابة الزراعيين :

قيام ٥ أحزاب بأيديولوجية واحدة

الفرد ومصلحة المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية .

● كمال حرية الصحافة بماعتبارها السلطة الرابعة . - والتزام الصحفيين بميثاق شرف يحى المواطنين من الحملات المفرضة .

● ضرورة وضع إطار لبرنامج شامل يلتزم به الجميع كسياسة عامة للدولة يتضمن مانص عليه الدستور الدائم من التسك بعروبة مصر باعتبارها جزءا من الوطن العربى ، وتحقيق المبدالة الاجتماعية وتقريب الفوارق بين الدخول وتدعيم القطاع العام على أساس انه ركيزة للاقتصاد القومى واعطاء القطاع الخاص فرصة كاملة للمشاركة فى الانتاج .

كتب فاروق عبدالمجيد: ايد مجلس نقابة الزراعيين قيام أحزاب فى حدود خمسة أحزاب تشترك فى أيديولوجية واحدة ، وتختلف فى أساليب تحقيقها ، على أن يتوفر لهذه الأحزاب الحصرية الكاملة فى ابداء آرائها وخاصة فى القضايا الوطنية .

جاء ذلك ضمن القرارات التى اتخذها مجلس النقابة فى اجتماعه برئاسة المهندس سعد هجرس وتمت فيه مناقشات واسعة حول ضوابط الممارسة السياسية وأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية وتضمنت القرارات التالية :

● اقامة حياة ديمقراطية توامها تعدد الأحزاب ومصدرها التشريع الاسلامى وهدمها اقامة توازن بين صالح



نقابة المهن العلمية

شريعة الله دستور العمل والتشريع والحكم

بها أو دستور الدولة (أ) أو يرتبط بتنظيم
عالمى فى أى دولة من العالم .

٣ - أن العمل السياسى جهد وعطاء
وفضحية وليس بكاسب أو امتيازات .

٤ - رفض نظرية الصراع الطبقي
كوسيلة للوصول للحكم .

٥ - ضرورة قيام مجلس للشورى
بضم لمعضوته أعضاء هيئات مكاتب

الاحزاب السياسية ورؤساء لجان مجلس
الشعب وهيئات مكاتب النقابات المهنية

والاتحادات العمالية ومجالس الجامعات
ومجلس القضاء الاعلى تعرض عليه

القضايا ومشروعات القوانين التى تمس
مصالح جماهير شعبنا ضمانا للمشاركة

الفعلية فى اتخاذ القرارات السلمية
بشأنها .

٦ - أن الممارسة السياسية فى مصر
يجب أن تنأى بنفسها عن أسلوب التجريح

والاثارة وتبادل الاتهامات .

● أن اقامة الدولة المصرية المضرة
تستلزم المزيد من التصنيع لخامات الثروة

المعدنية لتصديرها كمنتجات نهائية .

● أننا مع سياسة الانفتاح الاقتصادى
بشرط وضع الضوابط التى تخدم خطة

التنمية وفتح مجالات العمل والخبرة امام
جموع المواطنين .

عقد مجلس نقابة المهن العلمية
اجتماعا برئاسة الكيمائى صلاح الدين

رشدى ، نقيب المهن العلمية ، تمت
فيه مناقشة الممارسة الديمقراطية ،

واصدر بيانا ، جاء فيه :

● يجب أن تملو كلمة الله فوق
أرض الوطن (أ) وأن تصبح شريعته

السمحاء دستورا نعمل به ، وقاعدة
نستند اليها ونطلق منها فى التقييم

والمعاملات والتشريع والحكم .

● أننا نؤمن أن الفرد الحر هو اللبنة
الاولى فى بناء المجتمع القوى (أ) ومن ثم

يجب غرس المفاهيم الدينية وتاصيلها
فيه منذ الطفولة (أ) وفى جميع مراحل

التعليم (أ) وأن يكون تدريس الدين مادة
أساسية (أ) لأن الايمان بالوطن جزء

من الايمان بالله .

● أننا نؤمن بأن الوطن الذى يعيش
فيه المواطنون بسادة أحرار بالحب

والعدل والاخاء (أ) يتنافس فيه المواطنون
من أجل بناء وطنهم .

١ - ضرورة تعدد الاحزاب تخونا
من دكتاتورية الحزب الواحد (أ) ورفع

القيود على تشكيلها .

٢ - عدم قيام أى حزب يدعو الى
ما يخالف الشريعة السماوية التى نؤمن

القلوب بياض

لا ديمقراطية بدون تعدد أحزاب

نريد «يسارا وطنيا» يحترم المصالح القومية

كتب حسن أبو العينين

وفي القليوبية أعلن المؤتمر الشعبي للحوار الوطني بالمحافظة انه لا ديمقراطية بدون تعدد احزاب وانه لا عودة الى سيطرة الحزب الواحد ولا تفريط في مكاسب ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو بقيادة الرئيس السادات وقال انه لا عودة للرجعية أو مجتمع النصف في المائة ولا مجتمع الاحتكار والرأسمالية ومراكز القوى .

المقلة طالبت جماهير القليوبية بادانة اليسار المميل واسلوبه الفخريسي في اثاره السفسط واستغلال معاناتنا الاقتصادية لأشغال الصراع الدوى بين الطبقات والوصول الى السلطة بأى شن .

وطالب المؤتمر بيسار مصرى تنبع عقائده وافكاره من أرض مصر ويحترم المصالح الوطنية والقومية . وأوصى المؤتمر بضرورة الابتاء على تعدد الاحزاب وترشيد أساليب المعارضة حتى تصبح معارضة موزعية تعمل من أجل مصالح الشعب لا من أجل مصالح القائمين عليها .

وأكد اللواء محمد نبوى اسماعيل وزير الداخلية - في المؤتمر الكبير الذى شهدته جماهير محافظة القليوبية من مركزى الخانكة وشبين القناطر - ان اشتراكيئتنا الديمقراطية نابعة من ادياننا السماوية وقيمنا الروحية ومبادئ ثورتى يوليو ومايو وفكر الرئيس السادات . وأوضح أنها تحقق التوازن الدقيق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بحيث لا تقل تيمة كل منها أمام الاخرى .

وفي الحوار الذى أجاب فيه اللواء نبوى على تساؤلات الجماهير حول اسلوب العمل السياسى في المرحلة



نبوى اسماعيل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



د. محمد داود

المنيا

دعم وحماية الوحدة الوطنية

المنيا من وداع منيا

اجرى الدكتور محمد محمود داود وزير الزراعة حوارا استغرق اكثر من ثلاث ساعات في مؤتمر اقامه حزب مصر العربى بالمنيا وتحدث الوزير عن الاشتراكية الديمقراطية وضرورة اقامة ضوابط واعداد ميثاق شرف حتى نضع حدا لما وقع خلال العام الماضى في مجلس الشعب من مهاترات وتشكيك .

وقال أنه يجب تدعيم القطاعين العام والخاص والوحدة الوطنية وحمايتها وان تقوم الحرية على سيادة القانون .

واعلن الدكتور عبد المنعم حسن كامل رئيس جامعة المنيا في المؤتمر الذى شهدته السيد مصطفى عبد الوهاب محافظ المنيا برأى رجال الجامعة في تدعيم الاشتراكية والديمقراطية السليمة .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

النسوية



محمد أحمد

مصر لن تكون أرضاً للالحاد

اسوان - من موقف أبو النيل
شهدت مدينة كوم أمبو المؤتمر الموسع الذي ضم الآلاف من أبناء
النوبة ودار حوار استمر أكثر من ٥ ساعات أعلنت فيه قوى النوبة
الجديدة رأيها في ضوابط الديمقراطية .
وطالب مواطنو النوبة في مداخلاتهم بالتمسك بالدين وتطبيق
أحكام الشريعة على كل مارق ومنحرف عن المجتمع المصري المؤمن
كما طالبوا بتطبيق القوانين الرادعة على كل من يسعى لسمعة مصر .
وقال السيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة أن أرض مصر
لن تكون أرضاً للالحاد .
وقال وزير القوى العاملة أن حزب مصر يدير الحوار الديمقراطي
مرحباً بحرية الرأي والرأي الآخر التابع من ضمير مصر من أجل
مصر .
وأكد اللواء كمال خير الله محافظ اسوان أن قانون الميثاق
لا يتطلب قواعد قانونية جديدة إنما هو ممارسة واعية لاستثمار كل
ما هو شاذ من العرف والتقاليد وثيم شعب مصر .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كفر الشيخ

تعدد الأحزاب واحترام الرأى الآخر

كفر الشيخ من - محمد القصاص - طالب المؤتمر الشعبى للحوار الوطنى فى ختام اجتماعاته امنى بان تكون الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى لكل تشريع : ودعم الاصلاحات الاجتماعية بما يتفق مع القيم الموروثة وقيمنا ومبادئنا .

واكد المؤتمر انه لا رجعة عن الديمقراطية وحرية الرأى والفكر والموافقة على تعدد الاحزاب ليكون للرأى الآخر دوره البناء بما يحقق للوطن امنه وحرية وكرامته .

وأعلن المؤتمر انه لا مكان لمن افسدوا الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ، ولا لمن أساءوا لمسيرة هذه الثورة قبل ثورة التصحيح فى مايو ٧١ . وطالب المؤتمر باستصدار التشريعات التى يمكن بها عزلهم سياسيا . وطالبت الجماهير فى المحافظة باتخاذ اجراء قانونى ضد حزب التجمع وقياداته الماركسية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة العمال

احترام الدستور والفصل بين السلطات الحل الاشتراكي والايمان بالقومية العربية

كتب عبد العظيم درويش:

انتهت معظم النقابات العمالية من جمع آرائها حول القضايا التي آثارها

.....

■ نقابة عمال البنوك :

طلبت بضرورة أن تتضمن الضوابط:
الاحترام الكامل للدستور ومبدأ الفصل
بين السلطات ، والمحافظة على
المؤسسات الدستورية للمجتمع ، والعمل
على تدعيمها واحترام القوانين الصادرة
والالتزام بتنفيذها . وعدم السماح
للأحزاب بممارسة السياسة دون التزام
بما جاء ببرامج نشاطها من أهداف
قومية ، على أن تلتزم هذه الأحزاب
بالاشتراكية الديمقراطية والسلام
الاجتماعي والوحدة الوطنية والعربية .

■ نقابة عمال التجارة :

طلبت بعدم المساس بحرية الرأي
والتعبير ، وعدم الإخلال بالمبادئ والقيم
التي نص عليها الدستور الدائم ومواثيق
ثورتى ٢٣ يوليو و١٥ مايو .

كما طالبت بأن يفتتن ميثاق الأخلاق
للمعمل السياسي المعايير التي تحدد
أساليب الحوار والمناقشة بين الأفراد
والتيارات الجماهيرية .

■ نقابة الغزل والنسيج :

أعلنت النقابة أن ضوابط الديمقراطية
لا يمكن أن تكون قيداً على الممارسة
الديمقراطية ، بل لابد وأن تكون نوعاً
من الالتزام السياسي بعدد من المعايير
العامّة انطلاقاً من ثورتى ٢٣ يوليو و١٥
مايو .

كما طالبنا بأن تلتزم كافة المنظمات
الشعبية بحتمية الحل الاشتراكي ،
والمحافظة على مكاسب العمال والفلاحين

والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ،
وأن تقوم كل منظمة جماهيرية بوضع
ميثاق شرف لحاسبة أعضائها في حالة
الخروج على هذه الأهداف القومية ■

■ نقابة عمال الخدمات :

طلبت النقابة بإطلاق حرية إنشاء
الأحزاب بشرط الالتزام القومي والوطني
على أن يتم تنظيم العلاقة بين الأحزاب
واللجنة المركزية باعتبارها قائدة المسيرة
الوطنية .

كما طالبت بقيام ثورة تشريعية
تصدى لكل من يوجه اتهامات غير صحيحة
للغير ، وأن تتضمن ضوابط الممارسة
الديمقراطية ضوابط للسلوكيات العامة
ومحاربة الانحراف وعدم الرجوع إلى حكم
الانقطاع .

■ نقابة عمال الصحافة والطباعة :

طلبت بضرورة إلغاء شرط الـ ٢٠٠
عضواً لقيام الأحزاب ، وإطلاق حرية
اصدار الصحف للأحزاب والهيئات
السياسية دون تدخل من الانحسار
الاشتراكي العربي .

كما طالبت بضرورة إطلاق الحريات
السياسية بصورة كاملة .

■ نقابة عمال السياحة والفنادق :

ضرورة التزام وسائل الإعلام -
وخاصة الصحافة الحزبية - بأداب
الحوار وعدم الاسفاف والتجريح والالتزام
كافة التنظيمات الشعبية بالوحدة الوطنية
والسلام الاجتماعي .



نقابة المعلمين

ربط مواثيق الشرف المهنية بالالتزام الوطني

كتب فاروق عبد المجيد

أكدت نقابة المهن التعليمية أن أي ميثاق للشرف يجب أن يشارك في وضعه المواطنون وكافة النقابات المهنية جميعا باعتبار أن العمل المهني جزء من العمل السياسي وأن يكون ميثاق الشرف المهني لكل نقابة جزءا من ميثاق الشرف السياسي .

وأصدرت اللجنة الاستشارية للحوار الوطني في اجتماعها أمس بنقابة المعلمين برئاسة السيدة فاطمة عثمان وكيله النقابة - التوصيات التالية :

● الالتزام بترائثنا وقيمنا الحضارية والتماليم الإسلامية في الممارسة الديمقراطية على أن تكون الممارسة الديمقراطية بسلوك وأخلاق وقيم وببداية ويجب أن تكون في النهاية إحدى سمات المجتمع المتقدم .

● تأكيد الولاء والانتفاء الوطني كمبدأين هامين لتربية الجيل وتوجيهه لممارسة ديمقراطية سليمة .

● نبذ الفكر الفردي والسيطرة الفردية والإرهاب الفكري والحقن والاثنية .

● الدعوة إلى تحري الحقائق وعدم التشهير دون سند في الصحف أو غيرها .

● التزام القيادات في كل المواقع وعلى المستويات سياسية وشعبية وتنفيذية - لكي تكون تدوة صالحة في الممارسة الديمقراطية .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

جامعة الزقازيق

اطلاق تعدد الأجنحة داخل الحزب الواحد

كتب - عبد المجيد الشوادفى :

أوصت جامعة الزقازيق - بعد مناقشتها أمس لضوابط الممارسة الديمقراطية - بضرورة إقامة التوازن بين الفرد والمجتمع والتأكيد على القيم الروحية والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، واطلاق النشاط السياسى الحزبى مع الالتزام بميثاق الشرف الوطنى .
وأوصت الجامعة فى الاجتماع الذى رأسه الدكتور طلبه عويضة رئيس الجامعة وشهده عمداء كليات الجامعة باطلاق تعدد الأجنحة داخل الحزب الواحد وتحديد اطار يجمع الأحزاب فى مواجهة المشكلات القومية .
وأوصت الجامعة بأن يتولى المدعى الاشتراكى مراعاة ضوابط ميثاق الشرف من جانب المواطنين ، على أن تتوافر فى تحقيقه عنصر العلانية والمراجعة .

واقترحت الجامعة ثلاثة انماط للصحافة وهى التى تتبع اللجنة المركزية والصحافة الحزبية والصحافة المترخصة .

الحوار الوطنى حول الممارسة الديمقراطية

مناقشات الجماهير تؤكد أن تحقيق ممارسة سليمة للديمقراطية ضمان لدعم التنمية

لا يزال الحوار الوطنى الواسع حول نظرية الاشتراكية الديمقراطية وضوابط الممارسة ، يدور فى مختلف محافظات مصر .. ومن المنتظر أن تبدأ اليوم بعض المحافظات فى اعلان تصور جماهيرها على ضوء المناقشات التى جرت خلال الاسبوع الماضى ، وتقديمه الى السكرتارية العامة لحزب مصر العربى الاشتراكى ، فى موعد ينتهى يوم الجمعة القادم ، تمهيدا لاعداد ورقة برأى الحزب لعرضها على اللجنة المركزية قبل بدء اجتماعها يوم ٢٢ يوليو الحالى .

وفى نفس الوقت ، واصلت النقابات المهنية والعمالية والاتحادات ، مناقشتها فى الوقت الذى انتهت بعض اللجان النقابية من تقديم آرائها الى الاتحاد العام لعمال مصر ، الذى يعد وثيقة تعبر عن رأى عمال مصر فى هذه القضية الوطنية . وقد صرح الدكتور فؤاد محبى الدين وزير شئون مجلس الشعب وسكرتير عام حزب مصر ، أن الحزب يتحرك فى هذا الحوار الوطنى من منطلق قومى ، ولذلك فأن الاجتماعات العامة للحوار التى يجريها وزراء الحزب ليست مغلقة على أعضاء الحزب ، بل هى مفتوحة لكافة الاتجاهات السياسية . وفيما يلى تقرير شامل «للاهرام» عن هذا الحوار:



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة التجاربيين :

ضوابط لا تكون قيда على حرية الفرد والمجتمع

اجتمع مجلس نقابة التجاربيين برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي نقيب التجاربيين لبحث الاشتراكية الديمقراطية وأسلوب الممارسة للديمقراطية ، وقد شارك في الاجتماع عدد من كبار التجاربيين والاقتصاديين وقد أوضح المجتمعون النقاط التي يرون ان تتضمنها ورقة العمل ، ومن أهمها الانتفاء لصر وحسود الممارسة والضوابط التي توضع ، بحيث لا تكون قيدا على حرية الفرد والمجتمع ، وبحيث لا تؤدي الحرية الى الانعلات .. كذلك كفالة الحرية للمواطن ووضع حدود للاتهام والتجريح ورأى النقابة في تجربة الاحزاب والممارسة .. وسيعقد مجلس النقابة اجتماعا آخر في الاسبوع القادم .

نقابة المهن الاجتماعية :

حرية قيام الاحزاب دون شروط

كتب فاروق عبد المجيد

أيد مجلس نقابة المهن الاجتماعية حرية قيام الاحزاب دون قيود او شروط اثناء التفكير ، والحوار كما ان الاسراف في وضع الضوابط والقيود على حرية العمل السياسي يعد تعويقا لمسيرة الديمقراطية واجهاضا لها . جاء ذلك في القرارات التي اتخذها مجلس النقابة أمس برئاسة الدكتور همد المنعم شوقي نقيب المهنيين وتضمنت فيه وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية في النقاط التالية :
● ان وضع ضوابط للممارسة الديمقراطية يكون هدفها المصلحة العليا للبلاد وعدم الخروج على قيم المجتمع والالتزام بالدستور والعمل في اطار سيادته .
● عدم المساس بحريات المواطنين تحت دعوى العزل السياسي الا لمن صدر ضده حكم في قضايا تمس أمن الدولة وسلامتها أو في جرائم تخل بالشرف والنزاهة أو تتضمن اذلالا للمواطنين واهدارا لكرامتهم سواء قبل الثورة أو بعدها .

● الحكم المحلي هو محور الديمقراطية فهو الذي يوفر المناخ الملائم الذي يسمح للفكر الشعبي ان يتبلور وأن يؤثر في الاحداث ولا بد من تدعيم الحكم المحلي والفناء الوصاية على الخالص المحلية وتدعيم وسائل الاعلام في المحافظات وساعدة الجامعات الاطبية والقبائل المحلية سواء كانت صناعية او زراعية او مهنية .

● لا يمكن للفكر الشعبي ان ينمو الا بانتخابه بالتكنولوجيا الحديثة ، وسعائل التكنولوجيا في مصر هي الجامعات ومراكز البحث العلمي والوزارات والبنات المهنية .

● اعطاء الصناعة حقها - بجانب الزراعة - لو اردنا تغييرا حقيقيا في المجتمع المصري ، فالصناعة في مجموعها مرحلة أساسية لابد من المرور فيها حتى يقتل الشعب على التكنولوجيا الحديثة وحتى ينتقل المجتمع المصري من مرحلة التخلف الى مرحلة الدولة المصرية .

● لا يمكن التحدث عن نظام الحكم في مصر دون الاستناد الى ما يتعلق الشعب من أمور في مرحلتها الراهنة بالملامحة بين الطرفين التي تسببها مصر ورأى الشعب فيها تقترحه الحكومة



الممارسة الديمقراطية فكر وعمل مرتبط بقيم المجتمع
كتب أسامة غيث

أعلن الاتحاد العام للغرف التجارية، أن الممارسة الديمقراطية هي فكر وعمل، وهي أخذ وعطاء بما لا يتعارض مع قيم المجتمع، وأن الشعب هو مصدر كل السلطات، وأن استقلال السلطات أمر مطلوب، إلا أن التنسيق بينها مطلوب ولا يقل أهمية عن استقلالها.

جاء ذلك في بيان أصدره الاتحاد، عقب مناقشات موسعة جرت في اجتماع رأسه السيد عزت محمد فيضان رئيس الاتحاد.

وحدد الاتحاد العام للغرف التجارية ضوابط الممارسة الديمقراطية في المرحلة القادمة بأن مصر دولة اسلامية لا مكان فيها للحد كما أنها دولة تؤمن بالسلام وحرية العقيدة فلا مكان فيها لمطروح أو مجنون.

وأنها دولة ذات حضارة قديمة تأسل فيها عدد من القيم والاتجاهات وأصبح الخروج عنها بمثابة « العيب »، وأن قيام الأحزاب في مصر دليل واضح على حرص قائد ثورة التصحيح على ممارسة النقد البناء بغية وضوح الرؤية أمام جماهير شعبنا العظيم.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الإسماعيلية

الرأى العام يراقب السلوك الحزبى

كتب عبد المجيد الشوافى : اعلن المهندس عيسى شاهين وزير الدولة للرقابة والمتابعة ان الحوار الذى يدور الان يستهدف توضيح اخطاء التجربة وتوضيح الطريق الامثل للديمقراطية بما يكفل لها السلامة ووضع مبادئ وضوابط اخلاقية تصلح كميثاق شرف لاشراك الرأى العام للاشراف على السلوك الحزبى .

يقوده الحزب والرأى الواحد وكانت نظرية حتمية الحل الاشتراكى تستهدف الماركسية واتجهت قياداتها لركسة الميثاق الوطنى .

وقال المهندس عثمان احمد عثمان انه من الضرورى وضع ضوابط تلزم به الاحزاب لان جميع بلاد العالم وخاصة النامية منها يلزمها فى مرحلتها الاولى ايدىولوجية خاصة ، والاشتراكية الديمقراطية هى المثلة لهذه الايدىولوجية

وقال المهندس عيسى شاهين فى المؤتمر الموسع الذى عقد بمدينة الاسماعيلية لمناقشة اسلوب الممارسة الديمقراطية فى المرحلة القادمة وشهده المهندس عثمان احمد عثمان سكرتير حزب مصر بمحافظة الاسماعيلية والمهندس مشهور احمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس والسيد حسين الاسود رئيس المجلس المحلى بالمحافظة ان المجتمع المصرى كان مجتمعا شموليا



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السويس

القطاع العام والخاص دعامة للاشتراكية

كتب حسن غنيمه

اعلن المهندس احمد عز الدين هلال وزير الصناعة والبتترول ان من اهداف ومبادئ نظرية الاشتراكية الديمقراطية الحفاظ على القطاع العام الذى يعد دعامة قوية لاقتصاد مصر وكذلك تشجيع القطاع الخاص ، وان ديموقراطيتنا تقوم على تأكيد دولة المؤسسات وسيادة القانون والوحدة الوطنية وفوق كل ذلك الايمان بالله ورسله وكتبه السماوية .

التصحيح بقيادة الرئيس السادات ، وبدأ تنفيذه بدولة المؤسسات وسيادة القانون والحريات .
وقال اللواء محمود محروس ابو حسين محافظ السويس ان وضع ضوابط العمل السياسى التى نجرى حولها الحوار ليس معناه فرض قيود على ممارسة الديمقراطية ، انما هى ضوابط لعدم الانحراف والخروج عن مبادئ مجتمعنا .

اعلن ذلك الوزير فى اللقاء السياسى الذى عقده حزب مصر بالسويس وتمت فيه مناقشة ضوابط الممارسة الديمقراطية وشهدته القيادات السياسية والشعبية وتحدث الوزير عن ديموقراطية الماضى المزيفة ، قبل ثورة يوليو ، التى جاءت بمبادئ سنة تم بالفعل تطبيق خمسة منها ، فيما عدا مبدأ اقامة مجتمع ديموقراطى سليم ، الذى حالت مراكز القوى دون تنفيذه ، حتى جاءت ثورة



أسوان

لا أنظمة مستوردة من الخارج

كتب - موفق أبو النيل :

اعلن السيد سعد محمد احمد وزير القوى العاملة والتدريب ، فى المؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة ادفو امس ، ان الحوار الممتد فى كل شبر من ارض مصر لمناقشة أسلوب العمل فى المرحلة القادمة ، هو وقفة لشعب مصر ضد الذين يستغلون معاناته ، ويبنون الياس والبلبله بين صفوفه من خلال المفهوم الخاطيء عن الحرية .

كمال خير الله محافظ اسوان والسادة صلاح ابو المجد وطارق عبد العظيم أعضاء المكتب السياسى لحزب مصر وامون مشالى سكرتير عام حزب مصر بالمحافظه ، أكد المؤتمر تقديره لجهود الرئيس السادات فى خلق جو ديمقراطى لممارسة الديمقراطية واعلن تمسك الجماهير بأهداف ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو . □

وقال : اننا لا نريد أنظمة مستوردة من الخارج ، بل نهدف الى الوصول الى ايدولوجية تعبر عن واقع الشعب المصرى ، ومستمدة من دينه وقيمه واصالته ، فى اطار الالتزام بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى واستلهام روح انتصار أكتوبر العظيم . وفى الحوار الواسع الذى شهدته جماهير مدينة ادفو وحضره اللواء



المصدر: الأهرام

التاريخ : ١٢/٧/١٩٧٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تنقية الدستور .. تنقية للديمقراطية

الدعوة الى الحوار حول تنقية المسيرة الديمقراطية .
امر يؤكد الالتزام بالمذهب والسلوك الديمقراطي نظاما
للحكم .. واذا اختلف النظر في ملامحة بعض الاساليب
المقترحة لتصويب السلوك والمسار الديمقراطي الوليد في
بلدنا فان هذا الخلاف ظاهرة ديمقراطية . ومن الخطأ ان
يستخلص منه احد ظهور أي نزعة الى اتجاه مضاد مادامت
الغاية لم تكن ابدا المساس بالتركيب الدستوري لمبدأ
الديمقراطية .

مرزوق فكرى عبد الله
المستشار بمحاكم الاستئناف

الحريات

كانت الدولة في ميدان الحريات ونرى ظل المبدأ الفردي في النظام الديمقراطي تتف موقفًا سلبيًا يقتصر على مجرد الحراسة . وبعد خضوف المبدأ الفردي اتجهت الديمقراطية انجاسا اجتماعيا وتخطت الدولة دور الحراسة وأصبح لها بل عليها أن تتدخل بالقدر المحدود واللازم لتأكيد وتأمين الحريات وحمايتها من أسباب الفوضى . وهذا الاتجاه مطابق للشريعة الإسلامية حيث أن حرية الرأي مثلاً مقيدة بعدم العدوان أي أن للفرد أن يبدى من الآراء ما يشاء، ولكن دون عدوان . أي دون أن يكون تاذما أو سابا أو داعيا للفتنة فقد قال تعالى : « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول » .

وعلى ذلك فقد يكون من المناسب ألا تتف الدولة من الدستور موقفا سلبيًا بالنسبة لأي نوع من الحريات مثل حرية العقيدة التي يجب أن تنقيد بالديانات السماوية .

مجلس الشورى

أن رفع مستوى الكفاية في البيئة النيابية دهم وإثراء للديمقراطية ، وإجادة للوظيفة التشريعية بالفة الأهمية . . وقد يكون بلوغ هذه الغاية من طريق مجلس نيابي آخر « مجلس الشورى » إلى جانب مجلس الشعب القائم في تنظيم له فاعليته في بناء دولة العلم والايهان .

تنقية الدستور

وفي ضوء الرؤية المتقدمة نرى أن وضوح الديمقراطية في الدستور ومن كل جانب هو الضمان في سلامة التطبيق وحسن الممارسة وبالتالي فإن تنقية الدستور هي السبيل إلى تنقية الديمقراطية □

من مهام وواجبات المشرع الدستوري أن يوضح مفهوم الديمقراطية التي قننها نظاما للدولة ويبين خصائصها وينظم ظواهرها حتى يؤمن المسار في ممارستها . . وفي رأي أن دستورنا الذي وضع في ظل التنظيم السياسي الواحد لم يعرف للديمقراطية التي نعيشها ونفعلها حقها من التنظيم . . وهذا في تصوري هو السبب الرئيسي في الفترات التي بدت في السلوك والمسار الديمقراطي .

نص الدستور عن الديمقراطية

تنص المادة (١) من الدستور بأن « جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » .

ولو أن الديمقراطية الاشتراكية المشار إليها بالنص كانت واضحة المعالم في الدستور لما ظهرت الحاجة للدراسات والبحوث التي طلبتها الدولة حول التعريف بهذه الديمقراطية والمبادئ التي تقوم عليها ، وعلى ذلك أصبح من الضروري أن يضمن الدستور مبادئ هذه الديمقراطية حسبما تنتهي إليه الدراسات في هذا الخصوص .

الأحزاب المتعددة

مادامت الأحزاب المتعددة قد دخلت حياتنا السياسية كواجهة للديمقراطية وللضمان في تطبيقها . . فليس من المقبول أن يخلو الدستور من النص على أساسيات وجوهريات هذا الأسلوب السياسي المؤثر ، ولا يسوغ أن تتحمل التشريعات العادية عبء هذا البيان لأن النصوص الدستورية هي التي تعالج نظام الحكم وما يتعلق به ، وتتبع بحصانة تضاف إليها القداسة والسو على القوانين الأخرى .

الصحافة ودورها الريادي في الممارسة الديمقراطية

لا جدال في أن الصحافة من أخطر وأهم الوسائل التي تنمي عقلية الشعب ، وتعبر عن رغباته ، وتوصل الرأي العام الى المسؤولين وترسم للجماهير طريق المستقبل ، وتبين لهم خطة للعمل . أي أن الصحافة الحرة بالنسبة للشعب هي بمثابة التربية الاجتماعية والسياسية والفكرية اليومية ، وخاصة إذا كان الشعب قد ارتضى لنفسه السياسة الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه .

د. نبيل راغب

ولا شك إن هذه الامتيازات الحيوية كانت في ذهن الرئيس السادات عندما أصدر قانون حرية الصحافة ورفع الرقابة ، وإن تكون المسئولية مركزة

في شخص رئيس التحرير ، ذلك إن تحديد حرية الصحافة من طريق القانون لم يعد أمرا مقبولا بعد انتصارنا في معركة أكتوبر عام ١٩٧٣ فأننا إذا جاز لنا في تدخل القانون فهذا يعني سلب رجال الصحافة حرية ضبط النفس ، وهي من المقاييس الضرورية للممارسة الديمقراطية الحقيقية وتكون نتيجة ذلك أن يقوم هؤلاء بعملهم الصحفي بطريقة آلية ، على حين يتحتم أن يكون للصحفيين حرية الفكر والتصرف بقدر الإمكان أشعرا لهم بالمسئولية حتى يعملوا بوضوح من ضمائرهم وليس بضغط من القانون أو السلطة ، فالقوى الخارجية التي تفرض على الصحافة سواء بواسطة القانون أو الرأي العام قد تجعل الصحفيين يتحايلون على القانون بشتى الطرق ، وبذلك تضيق كل المبادئ اللازمة للممارسة الديمقراطية .

والقوانين الصحفية تستمد اصولها - بصفة عامة - في التشريع من الدستور . ولكن الملاحظ أن السلطات التي تمنح القوانين هي التي تملك الفاعلية في تكيف القوانين الصحفية أكثر من أي شيء آخر ، فكلما كان المشرع مؤمنا بالديمقراطية كانت القوانين أقرب الى المدنية ، واتيح للصحافة أكبر قسط من الحرية . وصوما فالعبرة ليست دائما بالنصوص الدستورية أو القانونية ، إنما بكيفية تنفيذها على حد قول عبد العزيز فهمي في خطابه في ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ في اجتماع حزب الاحرار الدستوريين ، وكان قد أكد في هذا الخطاب « أن كل تضيق على الصحف لا يكون من شأنه إلا إيقار الصدور وانتقال الحال الى عكس المراد » .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أن هذا الأسلوب يدل على أن الممارسة الديمقراطية منحه أصيل في مجال الصحافة المصرية . فعلى سبيل المثال نجد ضمن نص حكم المحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في قضية إلغاء صحيفة « مصر الفتاة » أنه إذا كانت الدساتير في البلاد الديمقراطية قد منحت الصحافة حريتها ومعيّتها من تعسف السلطة لذلك لأنها انتزعتها صحافة واعية رشيدة تلتزم بالفكر الموضوعي ، ولا تضع في اعتبارها سوى المصلحة القومية العليا . ويجب أن يكون في اعتبار كل القائم على الصحافة أن المسؤوليات الخطيرة التي تلقبها هذه الحصانة على مائق الصحافة تستلزم وجوب الاضطلاع بها لخير الوطن ، ولأجل المصلحة العليا للبلاد وفي حدود القانون والنظام العام « لأنه بقدر الحرية تكون المسؤولية ».

والصحافة الحرة تلعب دوراً خطيراً في الحياة الديمقراطية ، فهي تساهل على قياس الرأي العام وتوجيهه في الوقت نفسه . وعلى هذا الرأي العام يعتمد رجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والأخلاق والثقافة في التخطيط لاجتماع المستقبل . الديمقراطي الذي يعتمد بطبيعته على حرية تكوين الرأي ، وحرية التعبير عنه « وبدون دراسة الرأي العام يمكن أن تنشأ خطئ المستقبل ، لأن البرامج والمناهج التي لا تنبع من أرض الواقع ، بل تفرض عليه مرضاً ، لابد أن تتعرض بسبب المقاومة المباشرة أو غير المباشرة التي ستجابهها ، وغالباً تكون النتيجة هي الاخفاق ، والاستثناء من مثل هذه البرامج في نهاية الامر بعد أن يكون قد ضاع من الوقت والمجهود والمال ما يمكن الاستنادة منه في تطبيقات واقعية أخرى .

وبدون شك فإن أصلح أنواع الرأي العام الذي يمكن للصحافة الحرة أن تنبئ هو ذلك الذي ينشأ في حماية الممارسة الديمقراطية التي تحيط المواطن بكل الحقائق الضرورية المشرقة منها والقائمة على حد سواء ، دون مؤازرة أو تغطية ، وعلى قدر احاطة المواطن بالحقائق الضرورية وحرية في تكوين آرائه الشخصية والتعبير عنها بحرية يستطيع الرأي العام من خلال الصحافة الديمقراطية ان يقوم بوظيفته على خير وجه من خلال الممارسة الحرة للنقاش والفكر ».

وهذه الممارسة من خلال الصحافة الحرة ضرورة لوجود الديمقراطية نفسها « ففي ظل النظام الديمقراطي ذاته يفقد الناس حريتهم إذا لم يمارسوها . أي أنه لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين . فإذا أهمل الناس الحوار الحر القائم على الحقائق الرئيسية حول أية قضية عامة فإن ديمقراطيتهم يمكن أن تتلاشى بالتدريج بفعل الدعاية وحذف الأخبار والقرارات التي قد يتخذها الجهاز البيروقراطي في الحكومة . وإذا لم تساعد الصحافة الناس في ممارسة حق المناقشة الحرة وبلورة اتجاهات الرأي العام ، فسيسكون النتيجة تبيد حقهم في ابداء الرأي وبالنسبة للقضاء على جواهر الديمقراطية ».

ولعل النجاح الذي حققه ونستون تشرشل في قيادته للشعب البريطاني في اثناء الحرب العالمية الثانية هو ايمانه بأن النقد الحر البناء الذي تمارسه الصحافة تجاه السلطة لا يتعارض اطلاقاً مع ظروف الحرب التي تخوضها البلاد . ففي خطاب له في مجلس العموم في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ قال : « اني اوافق السير بيرس هاريس في قوله ان النقد الذي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تمارسه الصحافة في زمن الحرب هو ثريان الحياة الديمقراطية الحقبة « ، ولعل هذا هو السر في الشهرة العالمية الرائعة التي حققتها الديمقراطية الإنجليزية في حين أن بريطانيا لم تعرف طوال تاريخها العريض دستوراً مكتوباً ، فالعبارة ليست بالنصوص المكتوبة لكاً ولكن بارساء التقاليد وتأصيلها إلى الحد الذي تتحول فيه إلى سلوك يومي للأفراد . وهي مهمة تستطيع الصحافة الحرة أن تقوم بها برغم صموديتها والتحديات التي تعترض طريقها .»

ومن خلال الممارسة الديمقراطية تستطيع الصحافة الحرة أن ترسخ في ضمير الأمة ووجدانها السومي والوضوح بأنه لا توجد سلطة شرعية بدون إرادتها ومشيتها « ومن هنا كانت المهمة الملقاة على عاتق الصحافة والتي تحتم خلق الرأي العام الشجاع الذي يستطيع أن يعارض السلطة إذا انحرفت أو انحازت ، بل أن الخصومة السياسية حق مشروع طالما أنها في إطار الممارسة الديمقراطية التي تفرض سيادة القانون سواء على الأفراد أو على الدولة .»

وإذا كانت المسئولية واجبة على الأمة كلها ، فإن الحقيقة كلها حق لها بغير منازع حتى تلقى في دقة حساباتها وما تبنيه على ذلك من قرارات . ولا يوجد جهاز قادر على تقديم هذه الحقيقة وبلورتها مثل الصحافة ، وهي بهذا تلعب دورها في قيادة العمل السياسي للجماهير ، والتعبير عن إرادتها وإيمانها الحقيقية . ومن هنا كانت ضرورة الصبغة القومية التي تميز كبرى صحفنا حتى تكون معبرة عن الخبرة الجماعية وليست من الأهداف الخاصة بفئة أو مجموعة من الأفراد ، وعلى أناس حق النقد والنقد الذاتي وهو أمر لا يمكن أن يتم إلا بإطلاق حرية الرأي والتعبير على أساس الالتزام بأهداف العمل الوطني كما حددته وثائق ثورة ٢٣ يوليو التي تبطلتها الجماهير بنضالها ، وبالمبادئ التي أرسنها جماهير ١٥ مايو . وهذه الوثائق تمنح الجماهير حرية الحركة والتعبير عن الرأي ، وكذلك حق سحب ثقتها من ممثليها إذا ما انحرفوا أو خانوا الأمانة أو ثمالوا ، أو كونوا مراكز قوى ، أو حجروا على حرية الرأي ، أو انحرفوا عن المبادئ العامة للمسيرة الثورية .»

والصحافة الحرة الناضجة ترى أن الحرية السياسية لا يمكن أن تتحقق كأسلوب للحكم والحياة إلا إذا تحققت أولاً الحرية الاجتماعية ، أن حرية رفيق الخبز هي الطريق إلى حرية الفرد ، غير أن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تعيش بدون الحرية السياسية وضماناتها التي تنطلق معها كل ملكات الإنسان في الخلق والإبداع بهذا وحده يمكن للممارسة الديمقراطية أن تنطلق ، فهي لا يمكن أن تكون كاملة إلا إذا أزيلت جميع الحواجز والعوائق من طريق الشباب والمرأة ، فالشباب هو الفخ والمستقبل ، وإذا لم يلعب دوره كاملاً في بناء الحاضر ضاع منا الحاضر والمستقبل . والمرأة هي نصف المجتمع ، والحركة النسائية تختزن من الطاقات قدراً كبيراً وثميناً لابد أن يؤدي رسالته كاملة في العمل الوطني . من هنا كانت ضرورة تركيز الصحافة الحرة على هذه القطاعات الحيوية من الأمة حتى تبلور آمالها وتطلعاتها من أجل مستقبل أفضل .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ان الصحافة ودورها الزبائى فى الممارسة الديمقراطية قضية غمضة وخطيرة بحيث يصعب علينا حصرها فى مثل هذه المجالة السريعة . ولكن بكفينا فى اللحظة الراهنة تابل الاصطلاح الذى تعود العالم كله اطلاقه على مهنة الصحافة وهو اصطلاح : السلطة الرابعة . . أى انها تقف على قدم المساواة مع السلطة التشريعية . والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية . وهى بهذا تتحمل مسؤولية خطيرة ورائدة فى الوقت نفسه لأنها تجس نبض الجماهير وتمهد الطريق للسلطات لكي تمارس دورها . وهذا يعنى انها على الرغم من كونها سلطة رابعة الا ان دورها يأتى قبل هذه السلطات الثلاث . ولا شك ان مسؤولية الصحافة تتضاعف فكريا وسياسيا واجتماعيا فى المجتمع الذى يتخذ من الممارسة الديمقراطية منهجا لفكره وأسلوبا لسلوكه ، ودورها لا يقتصر على الدعاية المباشرة كما يحدث فى المجتمعات الاستبدادية ذات النظم الشمولية ، بل ينطلق الى استشراف آفاق المستقبل على مسؤوليتها الخاصة . وهذا الدور الرياى يعتمد على المحاولة والخطأ ، لكن الوعى القومى الاصيل الذى يتسلح به الصحفيون فى ظل الممارسة الديمقراطية يجعل نسبة الخطأ تصل الى اذنى درجة لها ، وبهذا نضمن المساهمة العملية والفعالة للصحافة فى دفع مجلة التطور الحضارى للأمة كلها .



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٣/٧/١٩٧٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حوار واسع بين قيادات وشباب حزب مصر حول الممارسة الديمقراطية

فؤاد محيي الدين: نحاول من خلال الحوار أن

نسمع النبض الحقيقي للشعب

ليس غريبا من الناحية الدستورية أن يكون رئيس الجمهورية رئيس حزب

عبد المنعم الصاوي: شباب مصر سيظل حارسا

للقيم من خلال الديمقراطية وسيادة القانون



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كتب - شريف العبد :

النقى الدكتور فؤاد محيى الدين ..
السكرير العام لحزب مصر .. مع
شباب الحزب .. حيث أجرى معهم
حوارا عرض فيه شباب حزب مصر
تصوراته حول الممارسة الديمقراطية
الصحيحة والتجربة الاشتراكية
الديمقراطية . وحضر اللقاء السيد
عبد المنعم الصاوى وزير الثقافة
والاعلام وسكرتير الحزب فى العاصمة
والمستشار مدوح عطية وزير العدل
والدكتور عبد العزيز سليمان رئيس
جامعة عين شمس . وسوف تجتمع يوم
الاحد المقبل مجموعات الحوار بالمحافظات
والتي يمثلها أربعة ممثلين عن كل
محافظة .. لاعداد الورقة النهائية
لرأى الحزب حول الاشتراكية الديمقراطية
وذلك تمهيدا لعرضها على اللجنة
المركزية .

عطاء لا يقف ولا يتجمد

وأعلن الدكتور فؤاد محيى الدين أن
هذا الحوار حول الاشتراكية
الديمقراطية هو حوار مستمر وإذا كنا
نستهدف أن ننجز فيه مرحلة واسمة
مثل اللقاء المرتقب مع الرئيس السادات
فى اللجنة المركزية فان استمرار هذا
الحوار بعد اجتماع اللجنة المركزية أمر
حتى وضرورى ، لان القضايا التى
نواجهها مستمرة ولهذا لا بد أن يكون
العطاء من جانبنا عطاء ديناميكيا لا يتوقف
فيه ولا يتجمد .

النبض الطبعى لا الصناعى

وتال أننا من خلال جولتنا الواسعة
لاجراء الحوار ، حاولنا أن نستبع الى
القاعدة العريضة أكثر مما نتكلم وأن
نستمع للنبض الحقيقى وليس النبض
الصناعى وقد تعرضنا للسليبيات التى
برزت من بعض احزاب أرادت أن
تعود بنا للماضى وتقودنا الى الهاوى .

واضاف : أن نظرتنا للاشتراكية
الديمقراطية لا بد أن يكون أساسها
تاريخ مصر والامة العربية والدراسة
المقارنة للنظرية فى كل الدول التى
طبقتها . ونحن حريصون على أن نوسع
رقعة الحوار أكبر ما يكون خدمة لمصر
وشعبها فى هذه المرحلة الحاسمة
التاريخية .

البحث عن الشخصية المصرية

وقال عبد المنعم الصاوى وزير
الثقافة والاعلام ، أننا من خلال الحوار
الموسع يدور بحثنا عن الشخصية
المصرية فى مجال العمل السياسى .
والبحث عن الشخصية المصرية دقيق
ونصعب فى هذه المرحلة الحاسمة التى
نمر بها ، ونحن استطننا من خلال
الشخصية المتميزة أن نتحدى كل محاولات
التقهر والاستغلال ، ولم تنطو علينا كل
المحاولات التى حاولتها ولا تزال
تحاولها دول عظمى . وهناك دلالات
على هذه المحاولات ، آخرها انقلاب
موريتانيا الذى لا يمكن أن نتصور أنه
تم بحض الصدفة ، أو نتيجة تفاعل
داخلى ، وانما هو من المحاولات
الخارجية التى تترجم نفسها فى مواقف
مختلفة كما حدث فى عدن ، وهى دولة
عربية تتحكم فى باب المندب وتحتل
مكانة استراتيجية هامة ، وكذلك ما
حدث فى افغانستان : كل ذلك يؤكد
أننا نشهد مديدا من المؤامرات حولنا
وهذهما هو السيطرة على هذه المنطقة
من العالم . ولكن ، ونحن نستعرض
تاريخنا ، ندرك أن كل هذه المحاولات
باءت بالفشل ، غيى محاولات تستهدف
الارادة المصرية والامة العربية واخضاع
ارادة هذا الشعب لمخططات خارجية
لتحقيق أهداف الاستثمار بمختلف صورته
واشكاله .

نصف الحاضر وكل المستقبل

وأضاف أن هذا الحوار له فوائده من هذه الزاوية ، حيث لا يمكن أن نفرق بين ما يحدث على أرض دولة وما يحدث حولها والمؤامرات لا تنجح إلا مع الدول الضعيفة ، ولا يمكن لشعب توى واع أن تؤثر فيه أية مؤامرات والانسان المصرى هو سلاحنا لمواجهة أى مؤامرة أو تحد تحاول الدول الكبرى أن تقيمه . ونحن وان كنا نتحدث اليوم عن الديمقراطية والانسان المصرى فإن الفئات التى يجب أن تحرص على هذه المناقشة هى الشباب الذى تحدث عنه السيد الرئيس فقال انهم يشكلون نصف الحاضر وكل المستقبل . وسوف يظل شباب مصر حراسا لقيم مصر من خلال الديمقراطية والحرية وسيادة القانون والحرص على استقلال الإرادة الوطنية .

الولاء لمصر لا لغير مصر

ثم دارت مناقشات موبعة . ومن سؤال حول حزب اليسار ، وهل يمكن أن يكون مكانه فى حزب مصر ؟ قال الدكتور فؤاد : ان اليسار الوطنى هو الذى يكون ولاؤه الكامل لمصر وليس لغيرها ، واليسار المرفوض هو اليسار الماركسى الملاح الذى لا دين له ولاؤه لعواصم خارج مصر وهذا هو اليسار الذى لا نريده على الساحة ونقاوم وجوده . ولا تكون له شعبية أو كيان سواء داخل مجلس الشعب أو خارجه ، واليسار الوطنى الذى ينظر للقضايا المختلفة نظرة شاملة وموضوعية ، بما يحقق صالح البلاد ، نقول له : مرحبا بك على الساحة سواء داخل حزب مصر أو خارجه .

رؤساء جمهوريات وأحزاب

وعن سؤال عما اذا كان السيد رئيس الجمهورية سيرأس أحد الاحزاب السياسية أم أن هذه شائعة .. قال

الدكتور فؤاد أنه ليس غريبا من الناحية التشريعية والدستورية أن يكون رئيس الجمهورية رئيس حزب .. فالرئيس كارتر وديستان رؤساء أحزاب وهذا يحدث فى العالم كله .. وكلامى هذا لا يعنى نفيا لهذه الواقعة أو تأكيداً لها .

التعدد فى غير صالح الاستقرار

ومن سؤال حول الديمقراطية فى مصر وما اذا كانت مقيدة بشوايط وأسباب قال السكرتير العام للحزب : ان الديمقراطية فى مصر تتسم بطبيعة خاصة ، فالاحزاب فى أوروبا متعددة وصلت فى اسبانيا الى ١٢٦ حزبا ونحن فى مصر الان لا يمكننا تعدد الاحزاب بهذه الصورة ، حيث أن ذلك لا يمكن أن يكون فى مصلحة التنمية والاستقرار فى المرحلة الحالية ، ولذا فالامر يتطلب أن نضع أبعاد الديمقراطية فى إطار ضوابط تكفل تحقيق المسيرة الديمقراطية لاهدافها . والا فقد تتحول الديمقراطية بغير هذه الضوابط الى فوضى وهذه الضوابط أساسا هى ضوابط فكرية ، فمثلا لمن الديمقراطية أن نقبل ونسمح بحزب شيوعى فى مصر ؟ من يرضى بهذا ، أو بحزب يبنى متطرف بفيد العجلة الى ما كانت عليه قبل ٥٢ كما أراد حزب الوفد الجديد فى الأشهر الأربعة التى عاشها ؟ لكل ذلك نقول أن الديمقراطية فى مصر لا بد أن تصاحبها ضوابط تكفل تحقيق التنمية والاستقرار .

.. لا تريده طبقة واحدة

وردا على سؤال حول الاشتراكية الديمقراطية ، . والى تدعو لأذابة الفوارق بين الطبقات ، وكيفية تحقيق ذلك ، قال سكرتير الحزب : ان اذابة الفوارق بين الطبقات لا تعنى أن يكون المجتمع المصرى كله طبقة واحدة ، بمعنى ألا توضع العقوبات أمام أى



مركز الأفكار للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

إنسان في هذا المصنع ليصل إلى ما يريد أن يحققه . لأنه ابن عامل أو نلاج كما يحدث في المجتمعات الطبيعية ، أو لأنه حقق دخلا أكثر من غسبره فالمفروض ، أن كل من يعمل ويبذل جهدا أكثر من غيره يحقق بالتالي دخلا كبيرا .

منابع السماء والأرض

وعن سؤال حول المنابع الفكرية التي تعتمد عليها الاشتراكية الديمقراطية في مضمونها وأهدافها أجاب عبد المنعم الصاوي بقوله : ان محاولة الوصول للنظرية اعتمدت كلها على منابع مصرية من حيث العناية بالتراث والتاريخ المحري والحضارة في مراحلها المختلفة والعناية بالشريعة الاسلامية والاديان السماوية والانتماء العربي وجاءت الدراسات التي قدمها أساتذة الجامعات حول النظرية معتمدة كلية على هذه المنابع .

لا أغلبية تلتزم بأقلية !

وعن سؤال حول فائدة تعدد الاحزاب

والمعارضة طالما لم نأخذ برأيها ويكون الرأي دائما للأغلبية ، قال الدكتور نؤاد أن الاغلبية اذا لم تحقق المطلوب منها ولم تؤد دورها فالنتيجة أن الشعب لن يعدلى صوته لها وتصبح المعارضة أغلبية ، وهوما فكثيرا ما يؤخذ برأى المعارضة طالما أنها تقترح الاقتراح البناء الذي يهدف للصالح العام . أما من الاخذ برأى الاغلبية فهذا هو السائد في العالم كله وهكذا الديمقراطية فلا يمكن أن أحكم ومعنى الاغلبية ثم التزم برأى الاقلية .

لا يوجد تطابق فكري مطلق !

وفيما يتعلق بظهور بعض الاجنحة المتباينة داخل حزب مصر ، قال سكرتير الحزب : لم يحدث في تاريخ الاحزاب في العالم وجود تطابق فكري مطلق ، وانما جميع الاحزاب الكبيرة لا بد أن تظهر داخلها أجنحة ، ودور قيادة الحزب أن تمنع الانشقاق وحزب مصر فيه أجنحة ونحن نعمل على عدم حدوث أى انشقاق داخل الحزب .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



الدكتور فؤاد محيي الدين سكرتير عام حزب مصر يجيب على أسئلة شباب الحزب وإلى يساره السيد
عبد المنعم الصاوي وزير الثقافة والاعلام ومحمد رشوان عضو مجلس الشعب ومدوح عطية وزير العدل ومحمد
رجب مسئول الشباب بحزب مصر .

ضوابط الممارسة الديمقراطية .. كما يراها رجال الدين

الأخلاقيات والمبادئ الإسلامية التي يجب أن
يتضمنها قانون العيب وميثاق الشرف



د. الثمر



النجار



د. بيسار



الباقوري

تحقيق: عزت عبد المنعم



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

سبق الإسلام بتعاليمه ومبادئه جميع القوانين الوضعية ، فقد أرسى منذ خمسة عشر قرناً الأسس السليمة لممارسة الديمقراطية التي تقوم على الشورى وتبادل الراى مع الالتزام بالضوابط الأخلاقية ومصلحة الجماعة .

واليوم ونحن نحجرى حواراً واسعاً حول ضوابط الديمقراطية وأسلوب الممارسة السليمة لها ، نعرض لأراء بعض رجال الدين حول هذه الضوابط ونصورهم لقانون العيب وميثاق الشرف اللذين يقومان على هدى الإسلام ووفقاً لمبادئه وتعاليمه السخة .

أولى هذه التصورات أو الضوابط التي يقترحها فضيلة الشيخ أحمد حسن الباقورى الرئيس العام لجمعية الشبان المسلمين أن نبداً بتربية الراى العام تربية سليمة مستمدة من أصول ديننا الإسلامى وتعاليمه الأصيلة ، تربية يألف فيها المواطنون معنى الديمقراطية الصحيحة التى تساير تقاليدنا وتنبع من عاداتنا ، ويؤكد الشيخ الباقورى اقتراحه من منطلق أن الراى العام الوامى هو أقوى الضوابط وأقدرها على التوجيه ومواجهة التشكيك ، طالما كان واعياً وناهماً فى تصوراته وآرائه من رؤية إسلامية واضحة ويسوق فضيلته قصة عن الرسول صلى الله عليه وسلم لتأكيد فكرته من أهمية الراى العام الوامى وتأثيره ، خلاصتها أن رجلاً من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم جاء إليه يشكو جارا له يداوم على إيذاؤه فأمره الرسول بأن يصبر على إيذاؤه. والتزم الرجل بأمر النبى صلى الله عليه وسلم ولم يجاره لم يمسك من إيذاؤه فذهب الرجل مرة ثانية يشكو إلى رسول الله فقال له صلوات الله وسلامه عليه خذ

معامك وأساس بيتك واجلس به على قارعة الطريق ، وامتل الرجل لأمـر النبى وأخذ الناس كلما مروا به يسألونه من مجلسه هذا فيجيبهم بأن جاره يؤذيه وأنه لم يجد بداً من أن يترك له بيته حتى ينجو من إيذاؤه ، فإذا سمع الناس منه هذه الكلمات اعتوا جاره الذى يؤذيه ، فلما طال الأمر وثقلت اللعنات على ذلك الرجل المؤذى ، ذهب إلى الرسول يشكو من لعنات الناس عليه ، فقال له رسول الله : « وما يدريك أن الله لم يلحنك قبل أن يلحنك الناس » وأمام هذا القول لم يجد الرجل بداً من أن يذهب إلى جاره فيمنذر إليه ويدعوه إلى مجاورته بيته كما كان من قبل وقد تعهد بالأذى فمودة إلى ما كان عليه من قبل .

ووجه الخبرة من هذه القصة أن الرجل لم يردعه من إيذاء جاره إلا الراى العام وتعامل الناس عليه ، مما يوضح أهمية الراى العام ومثلته فى تربية الشعوب على تجنب العيب

الشورى عصب الإسلام

أما فضيلة الدكتور محمد عبدالرحمن بىصار وكيل الأزهر الشريف فيبداهديثه بتعريف الديمقراطية على أنها اصطلاح مستحدث يمثل نظام الشورى ، وهو عصب نظام الحكم فى الإسلام والذى قام على دعائم المحبة والنصح الخالص لله ورسوله ومصلحة المجتمع . لذلك قال رسول الله لا الدين النصيحة ، فقيل لمن يارسول الله ، قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وهذا يوضح أن الراى لا ينبغي أن يكون مشهوراً بالراى المخالف أو تعريضاً لعمل الآخرين أو تشفيها لخصوماتهم ، بل يجب أن يعطى بالشورى الناصحة الأمانة التى تخلو من التشهير بالغير أو التشكيك فى المشروعات النافعة أو زعزعة الثقة فى العاملين المخلصين



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ووضعت القوانين والضوابط لتنظيم الحياة وضبط سير الإنسان فيها .

احترام رأى الأغلبية

أما الضابط الثالث من ضوابط الممارسة الديمقراطية والذي يقترحه الدكتور زكريا البري رئيس قسم الشريعة بجامعة القاهرة فهو الالتزام بالمفاهيم الإسلامية التي تقوم على تحقيق المصلحة العامة واحترام رأى الأغلبية كضوابط لتعدد الآراء . فالشريعة الإسلامية تعنى بأن تجرى الشورى في جو كامل بين الحرية . ولكن حرية الشورى تختلف عن الفوضى فيها التزام بنصوص الإسلام ومقاصده . أما الفوضى فلا تلتزم بتلك النصوص ، وإنما تواتق نقط أهداف القوضويين والمحددن الذين حولوا أنفسهم إلى بيفاضات ترده مالا تعمل ، وتفتى بما لا تصرف وبمقدار ما يطلب منها ونهى حدود ولائها لغير وطنها .

مبادئ ميثاق الشرف

وما يجب ان يتضمنه ميثاق شرف الممارسة الديمقراطية يرى فضيلة الشيخ عبد الرحمن النجار مدير عام المساجد أن ينص ميثاق الشرف على الآداب الاجتماعية التي أمر الإسلام بها مثل آداب الاستئذان والتخاطب والنهي عن المخزية والتجسس وتحقير الآخرين . . إلى جانب الأخلاقيات التي يتصف بها شعبنا منذ القدم ، والثابتة على التوقير والعطف والاحترام والمشاركة الوجدانية . . فليس علينا لوضع ميثاق شرف سليم إلا أن نعود إلى آداب الإسلام التي وردت في القرآن الكريم وذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم ، لتجملها شعار لنا ونطبقها في حياتنا .

وانها تقدم بدائل لما رفض ، وحلول ناجحة لما نقد . وهذا هو عنوان الاخلاص ورمز النصيحة . فالاستقامة في ابداء الرأي هي صمام الامان لصواب هذا الرأي واطمار الممارسة الديمقراطية السليمة يجب ان ينطلق من المبادئ والقيم التي خطها الإسلام ورسمها لتكون قاعدة للسلوك الانساني بين الحاكم والمحكومين وبين الناس بعضهم البعض وإذا ما استقرت هذه المبادئ وعملنا على تعميقها في نفوس الافراد والجماعات سلم المجتمع من براثن الفساد والفتنة والاحقاد .

ويختتم الدكتور بيمار كلامه بقوله اننا يجب ان نلتزم كل ما نريد من ضوابط وما ننشده من خلق بالرجوع الى قانون أو حدود الاستقامة التي أمرنا الله بها في قوله تعالى « وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » .

قانون إسلامي للعيب

ويرجع فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر وكيل الوزارة لشئون المساجد الدينية المعوقات التي تواجه مسيرتنا الديمقراطية إلى عدم الاعصاب لدى البعض بمعنى العيب واستهتارهم بالمعايير الدينية والأخلاقية . ويرى فضيلته أن أى قانون للعيب ينبغي أن يكون مبنيا على الضوابط الداخلية النفسية التي يكوونها الدين ويمتقها الإيمان ، ونابعا من التفسير الدينى القائم على الاتصال بالله ومراقبته في السر والعلن . . ومن الضروري أن نرجع جيما إلى ديننا وإلى تعميق احساسنا به وارتباطنا بالله في كل لحظة باعتباره الضمان لتجنب العيب ولسلامة مسيرتنا الديمقراطية فلا يجب أن نزع بأنفسنا في متاهات وخلفات وقد جاءت الأديان



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومن ضوابط التقدير يقول فضيلة
الشيخ محمد حافظ سليمان مدير عام
الوخط بالأهرام أن التقدير قد يكون وسيلة
من وسائل الإصلاح مع الإخلاص وحسن
النية^٤ ولكنه يكون بالغ الضرر والخطر
إذا كان للحقد والتشفي والتشهير^٥
لأن ذلك يؤدي إلى انعدام الأمانة
وتعدان الثقة والتعاون ولهذا وجب على
المقابل أن يضيف إلى رأيه أراء المقلد
والحكاه^٦ وعليه أن يصدر مشورة
الذين لا يرونون الخير ويسمون لائحة
الحقد والبلبلة والفضيحة وعن أسماء
بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : « ألا أخبركم بشراركم ؟ »
قالوا بلى يا رسول الله قال من شراركم
المشاعون بالنميمة المفسدون بين
الأهبة .. □



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٨/٧/١٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ورقة عمل حول نتائج الحوار الوطني

التمسك بإنجازات ثورتى ٢٣ يوليو و ١٥ مايو
التزام الأحزاب بالاشتراكية الديمقراطية كأيدىولوجية قومية لمصر
التأكيد على حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

دارت امس مناقشات واسعة حول التقرير الذى أعدته اللجنة العليا ، لاعداد « ورقة عمل » حول ضوابط الممارسة الديمقراطية والنظرية الاشتراكية الديمقراطية ، وذلك فى الاجتماع الموسع الذى رأسه السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر ، وحضره رؤساء مجموعات الحوار بالمحافظات .

وقضمت الورقة مناقشات المؤتمرات الشـعبية بالمحافظات كحـصيلة للمناقشات التى تركزت حول ثلاثة موضوعات أساسية ، حماية المبادئ الأساسية ورأى الجماهير فى الاشتراكية الديمقراطية وفى الممارسة الديمقراطية . ومن المقرر أن يعرض التصور النهائى للحزب فى اجتماع المكتب السياسى لحزب مصر الذى يعقد خلال الأيام القادمة لإقرار ورقة عمل الحزب . وتناول التقرير حـسول المبادئ الأساسية أن الجماهير اجمعت على ضرورة الحفاظ على المبادئ والاسس الاتية :

عدالة توزيع الاعباء والالتزامات والتخفيف عن الطبقات محدودة الدخل والمحافظة على القطاع العام مع تشجيع القطاع الخاص وإزالة القيود المفرطة لنشاطه .

٢ - الوحدة الوطنية والسياسية والاجتماعية . بحيث يكون من المحظور تماما ، وبوضوح كل ما يهدد بتعرض أيهما للخطر .

٣ - القيم الدينية والروحية ينبغي ان تكون اساسا لكل عمل سياسى او اجتماعى او اقتصادى ، وبحيث يمنع تماما ، وبوضوح ، أى تحرك او فكر ينكر هذه القيم او يزعمها أو يدعو الى أنكارها .

لا لمجتمع النصف بالمائة

وحول الممارسة الديمقراطية اجتمعت الجماهير على اذاعة مسمى بعض العناصر السياسية من حزب الوفد الجديد ومن حزب اليسار وبقياء مراكز القوى لاستغلال المناخ الديمقراطي السذى . أرست دعائمه ثورة مايو فى محاولات متعددة لتسيير العمل السياسى وفق اهدافها واغراضها واطمانها الى الوصول الى الحكم .

اما حزب الوفد الجديد فقد اراد ان يعود بمصر الى مجتمع النصف الى المائة باقطاعه واحتكاراته ومآسبه ومخازيه وكانت وسيطته الى ذلك النيل من كل منجزات ثورة يوليو وطمس ما حققته من مكاسب لجميع المواطنين ، وكان طريقه الى ذلك هو نفس الطريق الذى سلكه اليسار الماركسى من استغلال لمعاناة الجماهير وإثارة الفتن بين شرائح المجتمع .

نحو محور الامية

ومن ناحية ثانية اجتمعت الجماهير على ان الديمقراطية هى - فى المقام

■ لامودة بحال الى مجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بملاحجه الاتمية التى تمثلت فى نظام حزبى مشين تحركه أهواء وتأسره زغبة الترفل للقصر والخضوع للاستعمار والتسك بما حققته ثورة يوليو العظيمة من انجازات غيرت تغييرا جذريا الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع المصرى .

■ التمسك بما انجزته ثورة مايو سنة ١٩٧١ من تصحيحات عميقة ، واهادة لبناء المجتمع متملا فى اقامة دولة مصرية اركانها العلم والايمان ، وقوامها الحرية والمساواة وعادها تحرير الانسان المصرى من الخوف وتأكيد أمنه وامانه ، وإدواتها المؤسسات الدستورية مع ارساء مبدأ سيادة القانون واعلاء كلمة القضاء والحفاظ على الوحدة الوطنية فى ظل السلام الاجتماعى .

■ شجب الانكار والانظمة الشمولية وعدم شرعية أية اتجاهات تتعارض مع القيم الروحية والدينية ، او تحاول إثارة الطبقية وتهديد الجبهة الداخلية ، وان تكون الديمقراطية وسيلة لاعادة البناء والتعمير وتصحيح المسارات وحل المشكلات ، وبناء الانسان المصرى والتأكيد على الانتماء العربى لمصر ، والتأكيد على انتباهها للعالم الثالث وأفريقيا ودول عدم الانحياز والمسلم الاسلامى .

الوحدة والسلام والدين

وانجمعت الجماهير بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية على ثلاثة مبادئ :

١ - التوازن بين الفرد والمجتمع بحيث لا يطفى أيهما على الآخر ، ويكون السبيل الى ذلك وضمان استمراره هو ديمقراطية الحكم والتكافل الاجتماعى وتميق المدل الاجتماعى ، وتحقيق



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

٥ - حل أي حزب لا يحصل على أي مقعد في مجلس الشعب خلا تلقائيا ..
٦ - أن يضمن الحزب برنامجه الوسائل التنفيذية الملائمة لحل مشاكل المجتمع ..

لا .. للانحرافات

وترى الجماهير أن أهم الواجبات التي ينبغي على اللجنة المركزية أن تقوم بها تتمثل فيما يأتي :

١ مراقبة توافر شروط نشوء الأحزاب الجديدة .. ومدى مطابقة برامجها للايديولوجية المصرية ومدى تميز هذه البرامج أحدها عن الآخر .

٢ مراقبة الممارسة الحزبية، واعداد تقرير عن أي انحراف يعرض على اللجنة مجتمعة لتتخذ قرارها فيه .

٣ مراقبة مدى اتصال الأحزاب بالخارج من غير طريقها ، وما يرد الى الحزب من دعم مالي خارجي .

٤ مراقبة حجم الانفاق الذي يقوم الحزب به في أية معركة انتخابية .

٥ اقرار ضوابط الممارسة الحزبية واقتراح تعديلها حسبما يسفر عنه التطبيق العملي .. وتقترح بعض قطاعات الجماهير أن تضمن هذه الضوابط ما يلي : أن تكون الديمقراطية من أجل البناء وتقديم الحلول وليس من أجل الهدم والتشكيك .. أن يكون الأساس في حرية الرأي هو المصلحة العامة ..

الامتناع عن السباب وعدم الصاق التهم دون دليل .. البعد عن مظاهر العنف والاثارة في القول والفعل .. احترام رأي الاغلبية .. ويرى قطاع آخر من الجماهير أن يقوم الحزب بوضع مشروع قانون للممارسة الديمقراطية .. يناقش في قواعده ثم يعرض على اللجنة المركزية تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب ..

الاول - ممارسة وسلوك وتدوة .. ومن هنا يبدو امر تربية المواطن سياسيا واجتماعيا امرا ملحا .. وهذه التربية تقتضى اول ماتقتضى العمل بسرعة نحو محور وصمة الامية عن المجتمع المصري ، كما تقتضى اعادة النظر في برامج التعليم ، والاسراع بتوقيع العقاب على كل منحرف ، والعناية بالاسرة ونشئة النشء .

الشعب أولا واخيرا

كما اجمعت الجماهير على ضرورة توافر عدد من الضوابط لنشوء أي حزب من الأحزاب .. واجمعت الاراء - تقريبا - على أن الالتزام بأيدولوجية واحدة يأتي على رأس هذه الضوابط ، ومن ثم يمتنع أن ينشأ حزب يعتنق أيدولوجية مخالفة للايديولوجية التي ارتضاها الشعب المصري والمتمثلة في الاشتراكية الديمقراطية .. كما اجمعت الاراء على عدم جواز نشوء الحزب على اساس فئوي أو ديني أو طائفي أو جغرافي أو عسكري ..

وطالب باضافة الضوابط التالية :

١ - أن يكون لكل حزب قاعدة عريضة من الاعضاء قدرها البعض بربع مليون مواطن ..

٢ - ألا يقل عدد الاعضاء المؤسسين من خمسمائة مؤسس في رأى أو عن مائة مؤسس في كل محافظة في رأى آخر ..

٣ - عدم ارتباط الحزب بأشخاص مؤسسيه ..

٤ - أن تشكل كل مستويات الحزب بالانتخاب الحر المباشر وأن يعطى الناخبون حق سحب الثقة من ممثلهم بشروط معينة ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٠ تقييم مدى التزام الحزب ببرنامجه ومدى تنفيذه لهذا البرنامج .

التمويل الكافي للأحزاب

واجهت الجماهير على ضرورة تعديل قانون الأحزاب بشكل يسمح بأن تقوم اللجنة المركزية بالتمويل الكافي للأحزاب كل بحسب حجم العضوية فيه .

كما أجمعت على أنه لا بد من تشكيل الحكومة من حزب الأغلبية حتى تتمكن من تحقيق آمال الجماهير التي أولتها الثقة بانتخابها لعضوية مجلس الشعب، وحتى يكون حزب الأغلبية قادرا على تنفيذ برنامجه الذي حاز ثقة الشعب على أساسه وحتى يمكن محاسبته .

ميثاق شرف صحفي

وبالنسبة للصحافة الحزبية.. أجمعت الجماهير على ضرورة أن يكون لكل حزب الحق في إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن رأيه دون التقييد بالحصول على ترخيص مسبق ..

ورأى جانب من الجماهير أنه لا فرق بين الصحافة الحزبية والصحافة القومية من حيث ملكية الشعب لكافة الصحف..

في حين ذهب رأى الجانب الآخر أن تكون الصحيفة الحزبية مملوكة للحزب .

ومن ناحية ثانية أجمعت الجماهير على ضرورة خضوع الصحافة الحزبية لميثاق شرف صحفي يتولى المجلس الأعلى للصحافة مراعاة تنفيذه بكل دقة

وبهذه المناسبة أشارت بعض الجماهير إلى أن هذا المجلس لم يقوم بواجبه القومي في هذا الصدد وأنه ينبغي أن يمثل الصحافة تمثيلا شاملا .. كما أشار قطاع عريض من الجماهير بضرورة الإسراع في إصدار قانون المطبوعات .

وأخيرا اقترحت بعض قطاعات الجماهير أن يكون مجلس إدارة الصحيفة الحزبية منتخبا من الجمعية العمومية للصحيفة وأن يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس تحرير الصحيفة .

وحول الصحافة الحزبية أبدت الجماهير رغبتها في أن تكون الصحافة سلطة رابعة رقية على أجهزة الدولة المختلفة شأنها في ذلك شأن مجلس الشعب . ولذلك فإنها ينبغي أن تكون مملوكة للشعب لأن السلطات العامة لا يملكها فرد أو مجموعة أفراد .

وترى الجماهير أن على الصحافة أن تؤدي دورها كاملا باعتبارها وسيلة إعلام من الدرجة الأولى ينبغي أن تعبر بصدق عن مشاعر المواطنين وأن يأتي تمثيلها بعيدا عن المهارات : ملتزما بالخط القومي الذي يتمثل في تعميق القيم الدينية والروحية وإشاعة روح التصالح والتسامح والوثام . وأنه قد آن الأوان لكي يضطلع المجلس الأعلى للصحافة بدوره في مراقبة الالتزام بميثاق الشرف الصحفي .. كما تكرر ضرورة الإسراع بإصدار قانون المطبوعات وحول المدعى العام الاشتراكي ذهبت أقلية من الجماهير إلى أنه لا ضرورة لنظام المدعى الاشتراكي ، بينما رأت الأغلبية أن وجوده ضرورة دستورية وقومية . ورأت هذه الأغلبية أنه ينبغي أن يكون المدعى الاشتراكي مختارا من قبل مجلس الشعب ومن بين العناصر القضائية تحت إشراف المجلس .

تعميق نظام اللامركزية

وحول المحليات أجمعت الآراء على أن للمحليات دورا هاما في الممارسة الديمقراطية وأنه لذلك ينبغي تدهيها ونقل السلطات إليها

ويرى قطاع من الجماهير أن يكون شغل منصب المحافظين ورؤساء المدن والأحياء والقرى من طريق الانتخاب في حين يرى قطاع آخر أن يكون لحزب الأغلبية الحق في اختيار القيادات المحلية باعتبارها الأجهزة التي يسند إليها تنفيذ برنامج الحزب وخطه اثرام للانتماء الحزبي □



مركز الأهرام للدراسات وتكنولوجيا المعلومات



الاضلاع الموسع لرؤساء مجلس النواب الوطني لحزب مصر من المجالس
ومن الصف الأول المختص أحمد سلطان نائب رئيس الوزراء للاتحاد ووزراء
التربية والطاقة - الثاني إلى اليسار - الدكتور وجيه شوقي رئيس اللجنة
الاقتصادية للحزب والحمد سحر محمد أحمد وزير القوى العاملة والسر الحاد
الميل .



رأى

محارب من أجل الحرية

عبر تاريخ نضاله الوطنى الممتد لأكثر من ٤٠ عاما كان أنور السادات وسيفل - بأذن الله - محاربا دائما من أجل الحرية والديمقراطية . فالديمقراطية - كما قال بحق وبصدق - أمام اجتماع اللجنة المركزية فى الذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو المجيدة ، هى معركة فى أى موقع يكون فيه حاكما أو محكوما . وهذه واحدة من أبرز مميزات الزعيم والقائد أنور السادات .

فى خطابه التاريخى أمس أمام ممثلى العائلة المصرية فأجا الرئيس السادات الجميع بإزالة جميع الحواجز أمام الديمقراطية فلا ديمقراطية بغير الرأى الآخر ولا حكم بدون رقابة ولا أحزاب بدون معارضة غير مقيدة فنحن لا نريد ديمقراطية تختنق فيها المارضة ونرفض معارضة تفرض أرهاق الاقلية .

بهذه المفاهيم المحددة والملتزمة بآمال الجماهير وطموحاتها وضع الرئيس السادات أسس العمل الوطنى خلال المرحلة المقبلة داخليا وخارجيا التى تطلبت أن يقود الرئيس بنفسه الحزب الجديد دعما للتجربة الديمقراطية واستفادة بالخبرة الوطنية الممتدة التى مارسها الرئيس قبل وبعد الثورة .

الامر الذى لا شك فيه أن خطاب الرئيس أمس يعتبر خطوة أساسية نحو دعم وأرساء حكم الشعب على أسس سليمة تضمن الامن والامان للانسان المصرى وتحقق مطالبه المشروعة فى التحرير الكامل للأرض العربية المحتلة وتنفيذ مشروعات العمير . لقد بدأت بالأمس مرحلة جديدة وجادة من العمل وأن كل قطاعات الشعب مدعوة اليوم لخوض معركة التحرير والتنمية .



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٢٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نحو مستقبل الديمقراطية والعمل السياسي في المرحلة القادمة

ان الظروف التي تمر بها مصر تعتبر منعطفا تاريخيا يشكل جزءا أساسيا في تاريخها العريق كمنبع للفكر والحضارة ويمبر عن قدرتها المستمرة والمتجددة في الحياة . ولا جدال في أن هذه الظروف هي حملة التغيير التاريخي الذي أتت به ثورة ٢٣ يوليو بإيجابياتها وسلبياتها : ايجابياتها التي لا يمكن انكارها حينما انتهت سيطرة القطاع ورأس المال على مقدرات المواطنين وطردت الاستعمار البريطاني الى غير رجعة وجسدت معاني القومية العربية في وقائع ملموسة وأنشأت القطاع العام الذي كان ولا يزال يؤدي دورا أساسيا في حياة كل فرد يعيش على هذه الأرض . . الى الجانب الاخر سلبياتها التي قصت بظهور الرأي الواحد واختفاء الرأي الاخر وتراجع الخط الديمقراطي الى درجة كاد معها أن يختفي تماما من فكر هذا الشعب الاصيل المناضل الى جانب اختفاء الموازع الفردية الخلاق في مساهمات السيطرة والتحكم من قلة تهيمن على مقدراته وانسحاب المخلصين والشرفاء خشية الدعاوى التي كانت تلقى جرافا على الابراء .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ثم جاءت ثورة التصحيح في ١٥ مايو فتشتم معها الشعب ثمرات الحرية واستشعر الثقة والاطمئنان في قائدها الرئيس محمد أنور السادات الذي كما استمع إليه في صباح ٢٣ يوليو ٥٢ وهو يعلن الثورة على مسمع الشعب استمع إليه في ١٥ مايو بعيد لتج المنافذ التي طال اغلقها وأعاد إليه في شجاعة وإيمان الثقة في الحاكم النصف العادل ووعد الشعب بالامن والامن ، بالحرية والديمقراطية بالزأى والرأى الآخر ، بقبلة الفرد ككون أساسى لمجتمع الاسرة الواحدة الكبيرة مستهديا في ذلك بما استقر في ضميره خلال جهاده الطويل ومعاناته المستمرة من أصالة هذا الشعب وقدرته على الحياة ورغبته في الحرية وفي الكرامة بمعناها الحقيقي دون ادعاء أو تزيف للواقع .

وفي رأى نقيب الصيادلة أن التجربة الديمقراطية التي سارت فيها مصر قد أنتجت نتائج رائعة في تصرفات الأفراد على المستوى الفردى والجماعى - كما أن مجلس الشعب الذى أنتخب لانتخابها حرا مباشرا بعيدا عن أى صورة من صور الضغط أو التزيف بعد دليلا حيا على صدق الرئيس السادات فى كل ما يقول ، كما أن شجاعة الرجل ووعيه بواقع الاحوال قد رسنت له الطريق الصحيح حينما قام بمبادرته التاريخية حيث كسر حاجز الوهم والخيال الذى أرقى الشعب المصرى بذلا واختاتا في سوق المزايدات وادعاءات المروية ودعاوى الوطنية . ولقد تبين من خلال فترة الممارسة الديمقراطية فى السنوات القليلة الماضية أن الشعب يرى الواقع بعين بصيرة ولكنه يصبره وجلده يختزن رأيه الى الوقت المناسب ليعبر به تعبيرا صادقا وحقيقيا عن شعوره نحو ما يجرى من أحداث -

فان قيام الاحزاب كان نجاحا وانجازا حقيقيا فى مسار الديمقراطية وأن السماح لسكافة الاتجاهات بممارسة السياسة حتى لو كانت يمينا قديما أو يسارا ماركسيا . فقا كشف للمواطنين من تجاوزات لا تحتلها المرحلة التي نمر بها بعد أن تحمل الرئيس تركة متقلة بالانهيار والخراب : انهيار اقتصادى كامل نتيجة الانفاق غير المرشد ، وخراب اجتماعى وخلقي نتيجة انحسار القيم الكريمة والقوة التي تحتذى .

ولقد كانت قمة وعى هذا الشعب من الاجماع الكامل في الاستفتاء الاخير من عدم رضائه مما جرى باسم الديمقراطية والديمقراطية منه براء اذ وافق في ذلك الاستفتاء على القواعد الاربع التي عرضت عليه . وان نقابة الصيادلة كنقابة مهنية مسئولة تعبر عن رأى قطاع عريض هو الصيادلة العاملون في كل موقع من مواقع الصيدلة والدواء في هذا البلد قد أيدت وتؤيد ما أجمع عليه الشعب وصوت من أجله .

لقد استقر رأى المواطنين على أن الماركسية اللينينية مبدأ لا يتفق مع طبيعة هذا الشعب وتاريخه وأن الأديان السماوية هي الهدى الذى يهتدى ويتمسك به . كما أن الاحزاب القديمة التي أذلت أعناق المصريين للمستعمر الاجنبى في سبيل مكاسب شخصية لا مكان لها في مجتمعنا وأنه كفانا ما قاسينا منها فى الماضى حتى تخرج الاشباح من القبور محاولة اعادة الحياة الى جنة هامة ذهبت الى غير رجعة . كما أن الديمقراطية بأوسع معانيها ، المؤسسة على رأى الشعب الحر المباشر فى الانتخابات أو الاستفتاء هي السبيل الديمقراطى الوحيد لرسم حاضر ومستقبل مصر . وأن المبادئ الموقلة فى التطرف يمينا أو يسارا ترف أو تزق لا قبل لهذا الشعب به .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وأن القوانين ومواثيق الشرف يجب أن توضع في هذا الإطار دون تطرف لتخدم الاكثرية الساحقة من أفراد الشعب المناضل الصبور مستوحية المبادئ الآتية :

١ - استمرار ممارسة وتمتين الديمقراطية في كافة صورها وفي جميع المجالات .

٢ - انفتاح المجال للرأي الآخر لانه في الواقع حصن وحماية للحاكم والمحكوم .

٣ - الاديان السماوية هي المنبع والهادي لقوانيننا وتصرفاتنا لانها تتفق مع خلقنا وحاجتنا ورغبتنا وسلامة المجتمع على اختلاف اديانه هدف وواجب اساسي علينا دائما صيائنه وحمايته .

٤ - الاقتصاد القومي يجب ان يرشد ويخطط ليحقق للشعب ما يستحقه من رفاهية ورخاء .

٥ - ضمان الامن والامان للمواطن وانه لا عقوبة الا بنص قانوني وأن القضاء هو الحكم الاخير الذي يجب أن يخضع لحكمه الحاكم والمحكوم .

٦ - القطاع العام مرشد وعامل فعال في أداء الخدمات والانتاج ولا سيطرة وتحكم له حتى تتاح للقدرات الخلاقة للأفراد أن تظهر وتتج وتبدع .

٧ - الصحافة سلطة رابعة يجب أن تلتزم بمواثيق شرف عليها أن تنقد في حرية نامة دون تشهير أو اتهامات جزافية تعلق على رقاب المواطنين .

٨ - اعادة صياغة المعاني السامية التي عاش عليها هذا الشعب قرونا طويلة بتحديد « العيب » وصيانة حرية الافراد وحقوقهم في الحياة بعيدا عن المنفصات والحقن والوقيعه والتزام القيادات باعطاء القدوة الحسنة للعاملين .

٩ - وجوب العمل على شجب الانتهازية وركوب موجات الوطنية الزائفة والمزايدة على معاناة الشعب وآلامه - والاتجاه والالتزام نحو الانتاج بصدق واخلاص خدمة لاهداف البناء والتنمية .

١٠ - من حق الشعب دافع الضرائب أن يتمتع بخدمات مناسبة في كافة المرافق وأن تظلمه مظلة التأمينات حماية له من المرض والعجز والشيخوخة .

ان المرحلة القادمة هي ملك لنا جميعا وارساء قواعد ممارسة حياتنا يجب أن ينبع من رأى وضمير المواطنين لبننى على أساس ثابت مقين والله الموفق لما فيه خير الوطن .

د. حمدى حسين الحكيم

نقيب الصيادلة



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٧٨/٨/٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

احترام العقد بين الحاكم والمحكوم

لا شك أن احترام العقد بين الحاكم والمحكوم مرهون بكفالة الحرية للمواطن بها لا يتعارض وحرية الآخرين ، فالحرية المطلقة لا تعنى سوى القسوى التى تعمل على تقويض بناء المجتمع وتضليل أفرادها . وأيضا فان سيادة القانون تجعل الفرد يحس بكرامته وإنسانيته وأطمئناؤه الى التعبير عن نفسه بحرية دون خوف من بطش أو عقاب . ومن الواضح أن الأساس للمساواة والعدالة

ونى المجتمعات ذات الحكومات الديكتاتورية التى لا تقيم للمحكوم وزنا؟ يلجأ الناس أن عاجلا أو آجلا ، الى العنف ، وبخاصة عندما يعجزون عن التعبير عما يشكون منه أو يفضيهم بوسائل أخرى . أما عندما تمارس الديمقراطية فليس هناك أى سبب أو منوغ للناس غير الراضين أو الساخطين لأن يستخدموا الرصاص وأن يسيلوا الدماء طالما أن نى وسعهم التعبير عن آرائهم بحرية . ولذلك يقول الفيلسوف الانجليزى فرانسيس بيكون فى إحدى رسائله ان الحياة الديمقراطية تكون نى العادة أكثر هدوءا وأقل تعرضا للعصيان والتمرد من الحياة التى تخضع للنبلاء المستبدين . فحرية الرأى مكنولة للجميع فى ظل احترام العقد بين الحاكم والمحكوم . وهذا الاحترام شرط ضرورى لاستمرار العقد . والحرية هنا هى الحرية المسئولة التى تتحرك فى الحدود التى ترسمها المصلحة العليا للوطن .

يدفع المواطنون الى التفانى فى خدمة الأمة والتضحية فى سبيلها . وكما أن للعقد بين الحاكم والمحكوم جانباً الواقعى المادى ، فهو يعنى توفير العمل والعيش الكريم لكل مواطن كما أنه يدرجه على تحمل المسئولية والمشاركة فى الحكم ، وبذلك تذوب الحدود بين الحاكم والمحكوم ويتحول الوطن كله الى أسرة متحابية تنهض على « قواعد العقل والوفاء والحب » لا على أساس الحسد والقوة والخصام » على حد قول فيلسوفنا العظيم الفارابى .

وهذا العقد بين الحاكم والمحكوم يؤكد ضرورة الممارسة الديمقراطية التى تجنب الشعب الوقوع فى براثن الثورات الدموية وما تتركه من رواسب بين أبناء الشعب الواحد . وهى رواسب قد تستمر لعدة أجيال وقد يحدث بسببها مضامفات قد تنفجر فيما بعد على شكل انقلابات دموية أخرى . مما يدخل الأمة كلها فى دوامة دموية رهيبة قد يصعب الخروج من دائرتها المفرغة . أما احترام العقد بين الحاكم والمحكوم فيمكن أن يجنب الأمة كل هذه المآسى لانه يتكفل بالتقليل من السخط العشوائى الى ادنى درجة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تنطبق على الطبيعة . ولا يعقل أبداً من ناحية المنطق والادراك السليم أن يكون الخالق قد استثنى أموراً من تراثه الكونية . ولزيادة الإيضاح والتحليل كتب لوك في « الرسالة الثانية » له ، يقول :

« للطبيعة قانون طبيعي يحكمها ويحكم كل الناس في الوقت نفسه . وهذا القانون هو العقل الذي يمنح الإدراك للإنسانية كلها . أن نوافر المسؤولية والحرية يتطلب ألا يؤدي الإنسان غيره سواء في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته . وملازم الناس كلهم من خلق الله مهم ملكه وهو وحده الذي يحدد مصيرهم . وما دمتا جميعاً متساوين في القوى العقلية ونعيش في جو من المشاركة الطبيعية فلا يمكن أن نفترض وجود غوارق بيننا تسمح لنا بأن يحطم بعضنا بعضاً » .

ويكمل الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو رأي جون لوك ، فيعلن في الصفحة الأولى من « العقد الاجتماعي » أن الإنسان بولد جراً ، ومع ذلك فهو مكبل في كل مكان . ويعتقد الكثيرون أنهم سادة للآخرين وهم في الحقيقة أكثر عبودية منهم . ولذلك ينادي روسو بإيجاد نظام اجتماعي يكفل الحق ، ويلزم بالواجب لأن هذا هو الأساس الوحيد الذي يمكن أن ينهض عليه العقد الحقيقي بين الحاكم والمحكوم . وبما أنه ليس في مقدور الناس خلق قوة جديدة ، وإنما تنظيم وتوجيه وتوجيه القوى الموجودة بالفعل ، فليس أمامهم سوى الاتحاد والعمل في تفاهم ورفاق وحب .

ولكن هذا ليس بالأمر السهل . فالطبيعة البشرية بكل غرائزها وشطحاتها وطاقاتها البيولوجية تخدق المشكلة وتلو الأخرى في سبيل إيجاد شكل من أشكال الاتحاد يتكفل بالاشتراك مع باقي الأفراد في حماية شخص

وينادي الفيلسوف الألماني كانط في رسالته « نحو السلام الدائم » بأن الدستور المدني للدولة يجب أن يكون جمهورياً ، لأن الدستور الجمهوري هو وحده الذي يحقق المبادئ التي تقوم عليها فكرة العقد الأميل بين الحاكم والمحكوم ، ويقوم عليها أيضاً كل تشريع قانوني للشعب . وفي مقدمة هذه المبادئ يأتي مبدأ حرية أعضائه الجماعة بوصفهم بشراً ، أي مبدأ حرية المواطنين ، ثم مبدأ خضوع المواطنين لتشريع واحد مشترك ، ثم مبدأ المساواة بين جميع المواطنين ، ولذلك فإن الدستور الجمهوري هو الأساس في كل أنواع الدساتير المدنية . فهو التعبير عن التنوع البشري لقيم الحق والواجب بما تحمله من تنظيم على واقع الحياة الفرد داخل المجتمع .

ويؤكد الفيلسوف الإنجليزي جون لوك أن المجتمع السليم ينهض على أحلال نظرية الحقوق الطبيعية والواجبات الاجتماعية محل نظام الحكم الاستبدادي حيث تكون كل السلطة في يد شخص واحد على حين يحرم سائر الناس من ممارسة أية سلطة . ولذلك ينادي جون لوك بأن الناس يولدون مزودين ببعض الحقوق الأساسية ومن بينهم حق الحرية والملكية ، وهم لا يتنازلون عن هذه الحقوق مقابل الفصول على عضوية المجتمع المدني . وهذا السبب بسيط وهو أن هذه الحقوق الطبيعية وجدت قبل تشكيل الحكومات وإنشاء المجتمعات ، بل أن هذه الحكومات والمجتمعات يجب أن تكون تعبيراً عن هذه الحقوق .

ويؤمن جون لوك بأن الكون يقوم على قواعد منسقة وضمتها الخالق العظيم لتنظيم شؤون العالم . وهذه القواعد والقوانين تنطبق على الإنسان مثلها



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لها كل الحقوق . هذا هو الالتزام الأخلاقي الذي يحمي سيادة القانون من أي تلاعب بالقانون في التفسير أو التطبيق أو تجاهل القانون اعتمادا على سلطة أو نفوذ . لذلك دعا الرئيس السادات في خطابه في الاحتفال بالذكرى السادسة والعشرين لثورة يوليو :

« ان تقوم كل هيئة وكل نقابة وكل سلطة شرعية في البلاد بوضع ميثاق الشرف لمثل أعضائها وتعاملهم مع بعضهم وتعاملهم مع المجتمع . ميثاق شرف يلزم الحاكم والمحكوم على السواء . فأرجو أن يكون واضحا أن المجتمع الديمقراطي لا يقسم الشعب إلى طبقتين : طبقة حاكمة وطبقة محكومة . بل ان جوهر الديمقراطية يكمن في أن كل مواطن هو حاكم ومحكوم في نفس الوقت . فالحاكم لا يصل إلى موقعه الا بإرادة المحكوم وكلا منه وخاضعا لإرادته . والمحكوم عندما يقول «لا» للحاكم فانه يحكم مصيره بقراره وإرادته الحرة . ميثاق الشرف الأخلاقي الذي أنادى به اليوم كل هيئة وسلطة في البلاد هو ميثاق الشرف للحاكم والمحكوم معا » . □

د. نبيل راجب

وممتلكات كل فرد . ومع هذا يظل الإنسان في حاجة ملحة الى مثل هذا الاتحاد اذا أراد أن يكون سيد نفسه وأن يبقى حرا كما كان يوم أن ولد . وللحقيقة والتاريخ فقد سبق فيلسوفنا الفارابي روسو في هذا المضمار عندما قدم نظريته المعروفة « بالمدينة الفاضلة » . وهو الاسم الذي أطلقه على المثل الأعلى للحكم . فهي المدينة التي ينال مواطنوها السعادة القصوى في الدنيا والآخرة . وأن هذه المدينة أشبه بالجسم الواحد لا يستقيم أمره الا بالتضامن والتعاون وتوزيع الاعمال على أساس الحقوق والواجبات . ويرى الفارابي ان الإنسان لا يقدر على العيش معزولا عن غيره . فهو محتاج الى أشياء كثيرة . لا يستطيع القيام بها وحده . وانما لابد أن تساعد الجماعة . ولابد أن يرتبط بأعضائها بعلاقات وروابط توأما الحرية والمساواة والمحبة . ولن يتأتى هذا الا من خلال إيمان الإنسان العميق بأن حق الطبيعة في المجتمع يتبعه بالضرورة واجب عليه تجاه هذا المجتمع .

ومن هنا كانت دعوة الرئيس السادات الى ميثاق الشرف الأخلاقي ورفضه الدعوة الى أي قيد على الرأي أو الحركة أو التطور . فلا ديمقراطية بغير الرأي الآخر . ولا حكم بغير رقابة ولا حياة حزبية بغير معارضة

الديمقراطية وإدارة المسـتقبل

فى خطابه التاريخى أمام الجماهير بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين
لثورة ٢٣ يوليو أعلن الرئيس السادات أنه لا ديمقراطية بغير الرأى الآخر ..
ولا حكم بدون رقابة وأن المعارضة المطلوبة هى التى تحترم آداب الحوار
وتترك المهاترة . وفى حزم قاطع أكد الرئيس أنه لا يريد وزيرا يعد ولا يفى
أو يعيش فى برج عاجى أو يتعالى على أصحاب الحاجات .

الرقابة الشعبية من الجديد هو أسلوب
مارستها بما يضمن المعارضة البناءة
والنقد الهادف بعيدا عن التردى فى
المهاترات والمكيدة وسوء استغلال أو
إساءة استعمال هذا الحق العام لتحقيق
أهداف شخصية وأغراض غير مشروعة
حزبية أو طائفية .

ويتقضى تحقيق هذه الاستراتيجية
السياسية من مجال الإدارة مواصفات
خاصة فى رجال الإدارة على المستوى
القيادى والتنفيذى كما يستمدى الأمر
مناخا خاصا للظروف المحيطة على
المستوى العام .

وعلى المستوى القيادى أصبح من
الضرورى سلوك أسلوب الإدارة الميدانية
أو إدارة الحقل وفيها ينزل القائد
الإدارى إلى الجماهير المعاملة أو
المستفيدة ، يعيش الناس أو يتفاعل
بمشاكلهم وقضاياهم اليومية ويستوحى
منهم القرارات ويستلهم من خلالهم خطط
المستقبل ويضع ضوابط التطوير والتنمية
ويطبق أسلوب الثواب والعقاب وذلك
بقصد تجنب إدارة البرج العاجى

وإذا كان هذا التوجيه من القيادة
السياسية العليا هو من وجهة النظر
الإدارية استراتيجية العمل فى المرحلة
المقبلة فهو من جهة أخرى يكشف عن
حقيقة الدور الهام الذى تقوم به العملية
الإدارية لخدمة الأهداف السياسية
تحقيقا لأماننا القومية . ذلك أن معيار
نجاح الإدارة فى أى موقع وعلى أى
مستوى ، هو مدى ما تحققه من أهداف
سياسية لخدمة الجماهير فى سعيها
نحو الكفاية والعدل ورفع المعاناة التى
تعوق مسيرتها نحو الرخاء والاستقرار
الاجتماعى والاقتصادى فى مجالات الحياة
المختلفة الخدمية أو الإنتاجية .

وليس غريبا على الإدارة العلمية أن
تكون الرقابة منصرا من مناصرها الهامة
بقدر ما يتاح لها من وسائل وبقدر
ما تعطى من مؤشرات تكشف عن سلامة
الإداء أو معوقات تدفق الإنتاج والخدمات
وإذا كانت المعارضة على المستوى
السياسى أو النقد على المستوى
الاجتماعى أو الشكوى على المستوى
الفردى أو الجمايى هى من أهم وسائل



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

محتملة في مثل هذه الظروف كان لابد من وضع قيود ومعايير لتحكم الفعل ورد الفعل وهي قيود وضوابط لا تترد العقاب بقدر ما تكشف عن النوايا والاهداف وتستبد انماطها وفلسفتها من شرائع السماء والتقاليد والعادات المرمية وتوضح اللاتقي من الامور والمعيب من السلوكيات .

وبالضرورة فان نظرقنا حصة ومحايدة وامينة على الهيكل الحالي للجهازين الاداري والوظيفي للدولة تكشف وباعتراف الجميع عن ان هذا الجهاز قد تحمل رهبا عنه ، بأكثر منا يطبق نتيجة سياسات طويلة سابقة فرضت عليه احتواء الكثير من السلبيات وتحت اقليم التعاليش معها ردحا طويلا ولن تحتل المرحلة المقبلة من وجهة النظر التنظيمية والادارية مزيدا من السلبيات في مجالات التنظيم ونظم الخدمة المدنية الامر الذي يحتم الاخذ وبسرعة بكل وسائل الترشيح حتى تقف مرافق الدولة ومواقع الانتاج موفت المناس الكفاء للادارة الجديدة في مجالات الاستثمار العربي والاجنبي وتواكب الوسائل المتقدمة لشركات الانفتاح ومؤسساته الجديدة وفيها ولها من الحوافز والامكانيات ما يجذب الخبرات المصرية والمهارات المتخصصة اليها وحتى تتجنب وحدات الادارة المصرية هذا الترهل وعدم الانضباط تنظيميا ووظيفيا - ويكنى مقارنة عدد الوظائف القيادية في الدولة بالوظائف التنفيذية والمساونة بحجم المائد القومي - حتى نشعر بسهولة بانه ليست هناك اضافات جوهرية ، ويبقى بعد ذلك مواجهة الادارة لنفسها بنفسها حين تجيب على هذا التساؤل

والاتماد بقدر الامكان من الادارة بالتقرير . وهذه الادارة التي تتخذ فيها القرارات بناء على ما يرويه البعض للقائد الاداري او نتيجة لما يلقى على مسامحه من اراء او اتجاهات قد لا تمثل الا وجهة نظر صاحبها ولا تعبر الا عن شخصه وبالتالي لا ينتج عنها الا قرارات غير رشيدة ، وعلى المستويات التنفيذية وهي القاعدة العريضة من الادارة الوسيطى وصفوف الاشراف الاداري فالامر لا يتطلب اكثر من تكوين مناخ عام يكتل لهم ضمانات الامن والامانة على انفسهم في الحاضر والمستقبل بما يحفزهم على المشاركة في الرأي دون خوف من سلطة تبطش بهم ويقبلون على المعارضة دون وهم الانتقام منهم ويمارسون النقد البناء دون تصور احتمالات الكيد او التشريد لهم ولعل اهم ملامح الديمقراطية الادارية وما يجب ان يرسخ في اذهان الادارة العليا من الان فصاعدا هو ان الادارة اثبتت كفاءة وفاعلية منذ فجر التاريخ الحضاري لهذه الامة وهذا الاسلوب الذي باركته السماء حين نزل الوحي على محمد بن عبد الله [صلى الله عليه وسلم] امرا بقوله تعالى « وشاورهم في الامر » وادارة الشورى هي ادارة الانفتاح على الناس ليكون القائد بسلوكه والمدير بممارسته معتمدا لهم في اخذ وعطاء متبادل ويخرج الناس بهذا الاسلوب ، اسلوب الشورى عن دور المتفرجين الى دور المشاركين في المسؤولية والقرارة ونتيجة للمتغيرات الجديدة ونشأة الديمقراطية السياسية المدعومة بالديمقراطية الادارية على مستوى الاحزاب الجديدة ومؤسسات الدولة الدستورية وجهازها الاداري والوحدات التابعة له (١) ولواجهة ما قد يطرأ من بعض انحرافات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وهو ، هل تستطيع القيادات الادارية الحالية او معظمها بمواصفاتها و اوضاعها الحالية أن تقوم بهذه الادوار ، وهذا التساؤل يمكن أن تجيب عليه تقارير المتابعة والرقابة والتقييم المتاحة الآن لمجلس الوزراء بالنسبة لانشطة القطاعات النوعية المختلفة كما ان المعاهد الادارية والجامعات يمكن ان تساهم بالكثير في هذا الخصوص ولكن بصفة عامة فان مرحلة العمل السياسي والاقتصادي المقبلة تحتاج الى مدير له هاسة جماهيرية وسياسية تجعله قادرا على التنبؤ باحتياجات المواطنين والتخطيط من أجلهم وتدفعه الى أن يأخذ مع الفريق الذي يعاونه بالمبادرة أو المبادرة ، كما يحتاج المستقبل بذات القدر والاهمية الى منفذين يمتازون بالشجاعة في اتخاذ القرار الذي يصل بهم الى النتائج والاهداف ، وليكن واضحا في جميع الحالات ان متطلبات المستقبل لا تشمل التسويق أو التواكل والسلبية وترفض كل امراض البيروقراطية . □



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/٩/٢٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

رأى الأهرام

البناء الديمقراطي الكامل

تبدأ مصر بهذا جديدا من العمل الوطنى من أجل إقامة البناء الديمقراطي الكامل . ولقد كانت الحياة السياسية السلبية أملا منشودا وهدفا غالبا من أهداف الثورة المصرية بمراحلها المختلفة . ولكن هذا الهدف لم يتحقق له أن يتحقق على الوجه الصحيح لعوامل كثيرة .. اعتترضت طريقه وأن لها أن تزول .

وستكون مهمة استكمال البناء الديمقراطي تحديا آخر يواجهه شعب مصر . فهي تتطلب منه مشاركة إيجابية تتسم بأعلى درجات المسؤولية .. وبالاتزام التابع من مصلحة الوطن ومعتقداته وتقاليدته [فالوطن فوق الجميع] ، حتى تقوم دولة المؤسسات على أقوى النظم التي تكفل لها الحرية المسؤولة بدون افتئات على قواعدنا .. وتعزز من سيادة القانون الذي يحكم سلوك الأفراد والجماعات .. دولة يقوم فيها كل انسان بواجبه كما ينال حقوقه على السواء .

ولقد كانت هناك ممارسات على طريق الديمقراطية لا يمكن انكارها .. كما بذل كثير من المخلصين جهودا في سبيلها تستحق الثناء والتقدير .. ولكن السلبيات التي شابت التجارب السابقة .. هي نفسها التي تشحذ الهمم وتطلق الإمكانات حتى لا يصبح لها مكان .. ونحن نرسي قواعد البناء الجديد شامخا .. لكي يأتى منارا يهتدى به ونموذجا يحتذى في كل مكان .

ولست مهمة البناء الديمقراطي .. بمنفصلة عن بقية المسؤوليات التي يشترك الشعب المصرى في تحملها .. وهو يعمل مع الأمة العربية على استكمال تحرير الاراضى المحتلة واستعادة حقوق شعب فلسطين . فان الطريق الى السلام شاق مثل طريق النضال الطويل لاستخلاص الحقوق العربية .. اذ أنه يقترن بإعادة التعمير والانطلاق نحو التنمية الشاملة في المنطقة العربية .. حتى تموض ما فاتها وتبدأ رسالتها الحضارية كاملة .



المصدر: الاهرام - رام

التاريخ : ١٦ / ١٠ / ١٩٧٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

أين ديمقراطيتنا في ضوء المذاهب السياسية

منذ أن توصل الاغريق الى مفهوم الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب لنفسه ، في القرن الخامس قبل الميلاد ، صار هذا المفهوم يرمز للجانب السياسي للحياة ويعتبر منهجا واسلوبا للحياة السياسية ، التي تمنح الفرد حقه في انتخاب ممثليه في التنظيمات السياسية ، كما صار هدفا وطنيا ساميا للشعوب المستعبدة تكافح من اجله بجوار كفاحها لنيل استقلالها .

سنة ١٩١٩ : التي تعتبر تجسيدا لاتفاضة مصر الحرة وفورتها على معازل الحرية ممثلة في قوات الاحتلال وقد أدت المسائل الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ الى تقييد حرية المواطن في ابداء الرأي واستغلاله لصالح طبقتين ثلثان الاقطاع ورأس المال المستغل ، اما قبل ثورة التصحيح في مايو ٧١ فقد دفلت بأغلال الاشتراكية المتطرفة حرية الوطن والمواطن كما قيدت بتسلط مراكز القوى على مقدراتها وكانت أجهزة الحزب الواحد تزيف صور وأساليب المجالس النيابية تحت أسماء وشعارات متنوعة تمثل التسلط والوصاية الفكرية لهذا الحزب على الممارسة السياسية للشعب .

والان بينما تبذل الجهود المخلصة الثنائية لبناء ديمقراطيتنا الاشتراكية ما هو موقتها في ضوء الفكر السياسي الغربي والشرقي .

ويبدء ثورة الشعوب على الحكم المطلق ابتداء من القرن السابع عشر - ومع ما أحرزته الثورة الصناعية - من انجازات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اتسع مفهوم الديمقراطية ليشمل معاني أخرى بجوار حكم الشعب كما وقد انضوت تحتها مفاهيم تحررية واجتماعية كثيرة منها : الحرية والإخاء والمساواة وبرز من خلال ذلك تأكيد لقيمة الفرد وحرية وعلاقته بالآخرين - التي يجب أن تتسم بالاحترام والتعاون والتكافل - كما تأكد أيضا حق الفرد في فرض متكافئة في جوانب الحياة تتناسب مع قدراته ، بصرف النظر عن مركزه المالي أو الاجتماعي أو جنسيته أو لونه أو عقيدته . وقد كان لهذه المفاهيم أثرها في الفكر السياسي العالمي .

اما في مصر الحديثة فلم تعرف الديمقراطية النيابية الا منذ عام ١٩٢٣ وبعد كساح تمثل في ذروته في ثورة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مقائدية معينة - لها وزنها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الاعلامي - تسهم في توجيه هذا المسار بما يتماشى مع مقائدها واتجاهاتها السياسية وبالتالي نجد أن الديمقراطية الغربية وهي تعتنق مبدأ الحرية الفردية لا توفر للفرد سمات الحياة الحرة الكريمة إلا في حدود معينة ، أما الرأسمالي فهو القادر وهو المتحكم في القدرات والحريات بما يحقق لاستثماراته أقصى عائد يمكن أن يصل اليه بحرف النظر من صالح غيره .

أما المجتمعات الماركسية التي تدعى الديمقراطية وتحلى أسماء دولها بها ، فهي تقوم على مذهب ديكتاتورية الحزب الشيوعي وعلى حكم طبقة البلوريتاريا أي على سيطرة طبقة من طبقات الشعب على جميع أفرادها وفئاته ، وللحزب الواحد تنظيماته التي تمثل أعضائه وكوادره التي تعمل على اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها وفي هذه التنظيمات - يخضع قادتها للقرارات ثم تفرض على باقي أعضائها - بأساليب توهم بالديمقراطية ولكنها تتلأف معها وتتخذ هذه التنظيمات التجسس والتصنت والقهر والردع أساليباً لكبت الآراء المعارضة لسياسة الحزب الشيوعي ، وبذلك تحرم المواطن حريته وتقوم بالوصاية عليها وعلى فكره السياسي ، ويحرم من امتيازات كثيرة طالما أنه ليس من أعضاء هذا الحزب .

وقد تطرف المذهب الشيوعي في تقييد حرية الفرد الاقتصادية فالنفي الملكية الفردية وجعلها ملكية جماعية وأدار الإنتاج ووجه عائده ثوبها جماعيا ، معتبرا الفرد مجرد تريس في المعلة الانتاجية ، رغم أن الفرد

ان الديمقراطية الغربية تقوم على حرية الفرد في كل جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمارس الشؤون العامة للمجتمع من خلال تنظيمات حزبية ، ويتودد دمة الحكم حزب الاغلبية وتمثل الاحزاب الاخرى وجهة النظر المعارضة . ولا شك أن التهادي في حرية الفرد يترتب عليه كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الكساد والبطالة ، وقد بذلت محاولات - في بعض الدول التي تتبع هذا المذهب - لتفادي مثل هذه المشكلات وما يترتب عليها ، ذلك بتأميم بعض الصناعات والارائق الرئيسية والخدمات الحيوية . ومن الامور التي تؤخذ على هذا المذهب : اثر الحرية الفردية الاقتصادية على توزيع الدخل ، إذ يزيد الرأسمالي غنى على حساب محدودى الدخل مما يخفض من مستوى معيشتهم ، ويؤثر هذا العامل الاقتصادي وتحكم الرأسمالي فيه على ممارستهم للديمقراطية ، وكيف يطلب رأى حر من مواطن يخضع لضغط الرأسمالية التي تتحكم في مصدر قوته ، وكيف يعطى حكما سلبيا من هزم من فرصة التعليم المناسبة مع قدراته ، نتيجة لظروفه الاقتصادية التي يتحكم رأس المال الحر فيها لمصلحته وصولا لاقصى معدلات الربح . هذه أمثلة لمعاناة الفرد أما معاناة المجتمع - في التطبيق الديمقراطي الغربي - فمنجدها منثلة في صور اختكارات وتكتلات اقتصادية ضخمة لصالح من يمتلكون رأسمالها وليس لصالح المجتمع ، وهذه قد تفرض سياسات معينة على مسار العمل السياسي لمصلحتها ، وقد نجد اتجاهات



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الإنسانى هو أساس قيام وتنسدم
المجتمع ، فكيف يتم تجاهل ومصادرة
حريته بدموى أن ذلك لصالح المجموع ؟
ومن خبرات المذهب السياسية
فكرا وتطبيقا ، ومن خلال تجربتنا
لديمقراطية النيابية ولاشتركية الحزب
الأوجد فى مصر ، وما تخلل هذا
التجريب من الإيجابيات القليلة والسلبيات
الكثيرة ، اتجه مسار فكرنا السياسى
الى ما يؤكد ايجابياتها ويتجنب
سلبياتها .

فديمقراطيتنا الاشتراكية قامت على
أساس فكرى يوازن بين الحرية الفردية
والتوجيه الاقتصادى والاجتماعى
لمجتمعنا ، مما يحقق خير الفرد وصالح
المجموع فى توازن واعتدال بحيث لا
يظفى أحدهما على الآخر ، ولعل ذلك
يتضح من تحليلنا لعالم ديمقراطيتنا
الناعبة من نرائنا وتربائنا والمناسبة
مع قيمنا ومطالبنا ومن أهم هذه
المعالم التى تعتبر جزئيات لكل واحد
لديمقراطيتنا الاشتراكية ما يلى :

انها ديمقراطية انسانية : هى
احترامها لحرية الفرد الانسان وحفاظها
على كرامته ، وفى حرصها على حمايته
من الاستغلال ومن التسلط والاعتراف
أنها ديمقراطية قهية : تقوم على
القيم الروحية والأخلاقية النابعة من
الدين والتراث والتقاليد ، هى
ديمقراطية مؤمنة ترفض الانحلال
وتنبذ الانهاد . وتؤكد قيم العسرية
وتعتبرها أسس ما هى الحياة من تيم
ديمقراطية .

انها ديمقراطية وظيفية : لا تهدف الى
تحقيق مطالب واحتياجات الوطن
والوطن وتوازن بينهما ، وتجنبا
مساوى كل من الرأسمالية والاشتركية

المتطرفتين التى كشفتها التطبيقات
العالمية والمحلية لها .

انها ديمقراطية معتدلة : تمنح
الحرية السياسية لابنائها وتتيح لهم
مارستها من خلال التنظيمات الحزبية
والتي ترفض الفكر السياسى المتطرف .
انها ديمقراطية متوازنة : هى
تستخدم الحرية الاقتصادية وجهاز
السوق وتسمح بالانفتاح الاقتصادى
وتوازن بين ذلك وبين استخدام
التخطيط والتوجيه الاقتصادى على
المستويين العام والاقليمى .

انها ديمقراطية متكاملة : توفر
للمواطن حرية الرأى كناية ونبيه له
كل الوسائل والامكانيات التى تمكنه
من ممارسة هذه الحرية ، وبذلك تتكامل
جوانبها السياسية والاقتصادية
والاجتماعية ، وهى ديمقراطية تنظر
للفرد فى إطار المجتمع وتنظر للمجتمع
ليتوازن مصالحه مع مصالح افراده ،
وبذلك تنظر للتفاعلات الاجتماعية بين
الافراد والجماعات نظرة متكاملة ،
مما يجنب المجتمع ويلات الصراعات .

انها ديمقراطية مجددة : تضيف
الى التراث الثقافى للبشرية تيسا
جديدا من الفكر السياسى تستخلصه
من خبرات ومعاناة نتجت عن تطبيق
المذاهب السياسية عالميا ومحليا ،
وهى فى تجديدها تحفظ لنا قيمنا
وتراثنا ما يتناسب مع تقاليدنا ويطالبنا

د . شفيق ويصا

كلية التربية — جامعة القاهرة

■ الوقائع العامة للندوة السياسية التي ناقشت مستقبل الديمقراطية في مصر ■

■ فكرى مكرم عبيد: « الرئيس السادات رجل دولة ورجل سياسى وثائر فى نفس الوقت كما انه من أشد الناس إيماناً بالقيم وبالحق وبالدين
■ محمود أبو وافية: « المصريون كلهم عائلة واحدة والرئيس السادات هو كبير هذه العائلة وهو يقبم الآن ديمقراطية مبادئ لقراى مصر ونيل مصر

■ رفعت الشهاوى: « حزب العمل

قام لمواصلة نضال طويل وليس

مجرد حزب جديد يمارس نوعا

من المعارضة المتطرفة غير المسئولة »

9 حول مستقبل الديمقراطية فى

مصر دارت وقائع الندوة السياسية

التي انعقدت بمبنى التليفزيون

واستترك فيها السادة :

فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء

والامين العام للحزب الوطنى

ومحمود أبو وافية عضو مجلس

الشعب وعضو حزب العمل

الاستراتيجى ورفعت الشهاوى المحامى

عضو حزب العمل ومنصور حسن

مسئول الاعلام والعلاقات الخارجية

للحزب الوطنى الديمقراطى .

وأدار الحوار الأستاذ على حمدى

الجمال نقيب الصحفيين ورئيس

6 مجلس الادارة ورئيس تحرير الأهرام

انحرفت او شحلت من المسار الطبيعي لها او المسار الموضوعي للديمقراطية .. احنا مقبلين فى الاسبوع القادم او فى بداية الاسبوع القادم على دورة جديدة لمجلس الشعب .. فى الاسبوع الماضى الرئيس انور السادات عقد اجتماعات دامت اربعة ايام مع الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى وطبعاً عن الموضوعات اللى طرحت فى المناقشة موضوع الديمقراطية وممارستها وحرص الرئيس السادات على ان تكون هناك فى مجلس الشعب معارضة ومعارضة شريفة ومعارضة ليست للمعارضة فقط ولكن معارضة بهدف الصالح العام لجماهير الشعب .. وحث الرئيس السادات على ان تكون هناك معارضة الى انه طلب من اعضاء الحزب الوطنى الديمقراطى انهم ينضموا الحزب العمل الاشتراكى الجديد لى يحصل على النصاب اللى يتيح له قانون الاحزاب ان يلعب قيامة ويكون حزب سياسى مستقل .. يمكن هذا الكلام كله محتاج الى نوع من المناقشة بامال جماهير شعبنا فى صورة الندوة المعتودة اليوم وبنناقش فيها ايه مفهومنا للديمقراطية .. ايه مفهومنا للمعارضة ايه علاقة الحزب الوطنى الديمقراطى مع حزب العمل الاشتراكى وهل هناك تبارق بين الحزبين او انهم حزبان بصورة واحدة كل دى نقاط حانتكم فيها اليوم وانا بادى الكلمة للاستاذ فكرى مكرم عبيد امين عام الحزب الوطنى الديمقراطى علشان يقول لنا مفهومه او تصور الحزب وهو حزب يحصل على اقلية مطلقة فى مجلس الشعب تصوره لهذه الاقلية اللى هو الحزب ييتم فى اطارها وتصوره للمعارضة داخل مجلس الشعب وكيف يمكن ان نسير بالتجربة الديمقراطية او بالممارسة الديمقراطية بمعنى اوضح فى الطريق

■ المذيع ■ بالامس اعلن الرئيس انور السادات امام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى انه لا يمكن ان تكون هناك حياة حزبية سليمة ونظام ديمقراطى حقيقى الا بوجود معارضة فعالة وبناءة، حول الراى والراى الاخر ومستقبل الديمقراطية فى مصر ندور ندوتنا التالية .. يدير الندوة الاستاذ على همدى الجمال رئيس مجلس ادارة مؤسسة الاهرام ويشارك فيها السادة فكرى مكرم عبيد ومنصور حسن من الحزب الوطنى الديمقراطى ومحمود ابو وافية ورفعت الشهابوى من حزب العمل الاشتراكى .. مع ندوة الليلة ..

■ على همدى الجمال ■ ايها السادة مساء الخير .. الندوة الليلة دى تتناول الحديث عن الديمقراطية .. الحديث عن الديمقراطية حديث ممتد لاينتهى لان احنا لانتكلم من مفاهيم الديمقراطية ولكن بنتكلم عن الممارسة الديمقراطية والممارسة الديمقراطية هى بتحدث كل يوم ويمكن انها تمشى ممارسة سليمة او احياناً بتتحرف عن الطريق المفروض ان تسير فيه الديمقراطية ولذلك فالكلام عن الديمقراطية كلام باستمرار مطلوب ومرغوب بحيث ان احنا نضمن باستمرار ان التجسرة الديمقراطية او ممارستها للديمقراطية تكون ممارسة سليمة بتستهدف حقاً مصالح جماهير الشعب المصرى .. احنا افنتقنا الديمقراطية فترة طويلة جداً زى ما احنا كلنا عارفين وبعدين فنحت الابواب على مصراعها للديمقراطية وبداننا نمارس الديمقراطية من كافة جوانبها وبكافة الصور .. هل تجربتنا الديمقراطية او ممارستها للديمقراطية فى الفترات الماضية وانا يمكن حالى بالتحديد دورة مجلس الشعب اللى انتهت فى العام الماضى هل الممارسة الديمقراطية فيها كانت ممارسة سليمة ولا هذه الممارسة



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السليم التي احنا عاوزينه بحيث تكون الديمقراطية ماهياش عبء علينا ولكن

تبقى الديمقراطية وسيلة. ان احنا نحقق بها كل اهدافنا خصوصا ان احنا مقدمين على مرحلة جديدة وهى مرحلة السلام باذن الله. ودى كلنا نعرف انها بتتطلب منا عمل وعمل جاد وثاق

■ فكرى مكرم عبيد ■ شكرا

...وبعد ذلك تولى الرئيس السادات لما تولى الرئيس السادات كان امامه فى واقع الامر طريقين طريق سهل وطريق صعب الطريق السهل هو الاستمرار فى الحكم الموقراطي اى حكم الفرد وهو اسهل انواع الحكم لانه حكم بغير رأى الآخرين يحكم ولا معتب على حكمه وكان له فى هذا العذر لان هو ورث تركة ثقيلة وكان من الممكن جدا ان يستمر فى هذه التركة وبالطريقة التى اديرت بها البلاد لمدة ١٧ سنة لدهشنا المشوبة بالسرور والسعادة جاء انور السادات وحطم الموقراطية وتحطيمها معناها ايمان بالديمقراطية مجرد لما فتح المعتقلات مايفيش معتقلات مايفيش حراسات مايفيش زائر الفجر مايفيش محاربة الناس فى ارزاقهم مايفيش سجون مايفيش محاكمات بغير قضاء مجرد ان هو حطم هذا معناه ان هو آمن بمكس هذا ان هو آمن بالديمقراطية .. الرجل الديمقراطي .. انور السادات له صفتين غاليتين انه رجل دولة وهذا قد تبين على مدى سنوات طويلة وممارسة طويلة وحوادث متعاقبة انها الصفة الغالبة انه رجل سياسى وثائر .. هذه الصفة المحببة كانت هى الدافع له فى كل انواع تصرفاته السياسية على مدى الاربعين سنة الماضية .. لعل الناس ممكن انها تقتبس منسا ولانقتبس نحن منهم .. لما نزل الرئيس

السادات للشارع السياسى اى الى الجماهير نزل بمفهوم ايضا جديدي بمفهوم من رايه اولا حزبنا حزب سياسى تسمي من الدرجة الاولى لم ينبع من فراغ بل نبع من القاعدة بمعنى ان الرئيس قد اصر على ان نكون كانه تشكيلاتنا ناشئة من القاعدة بالانتخاب المباشر وبعد ذلك وهذه هى التجربة الرائدة عرض الرئيس تصوره للاطار العام للبرنامج لم يفرض برنامج معين وقال لجماهير الشعب اليكم الاطوار وانتم تملأوا هذا الاطار وانتم تقيموا حزبكم من واقع نبضكم ليس هناك من برنامج مفروض هذه التجربة الرائدة كنت اود - اظن سيادتكم كنت موجود فى اجتماع الهيئة البرلمانية فى الايام الاخيرة حتى ترى الممارسة الديمقراطية فى اجمل صورها .. المناقشة بايمان وتفتح وبعتل وبقلب مفتوح ونظيف ما بين الاعضاء وما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحزب ثم ما انتهى اليه من ان احنا فى النهاية جلسنا فى جلسة غداء بسيطة على الارض تكاد تكون طبالى زى التى موجودة فى بلادنا والرئيس قعد مع الاعضاء مع الكبير والصغير وتقاسنا معا العيش والملح كما يقولون .. فى هذا مظهر ديمقراطى جميل جدا لا اخال انه ايضا فى بلادنا ولا فى اى ديمقراطية من الديمقراطيات مثل هذا .. اللقاءات الشعب خابرنا نوعين من المعارضة خابرنا معارضة بناءة وسليمة ونظيفة تمثلت على وجه الخصوص فى الفكرة الاخيرة عند مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد تكلم الاخ استاذ ابراهيم شكرى ممثلا لحزب العمل الاشتراكى وتكلم الاخ مصطفى مراد ممثلا للاحرار الاشتراكيين وساتقنوا بطريقة فعالة ببناء هادئة موضوعية وقللوا كل ماورد الى خاطرهم



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السياسى وتولى قيادة الحزب الوطنى كان بيردد باستمرار انه حاوز يضع تقاليد واسلوب جديد للعلاقات الحزبية .. احنا طبعا ما احناش لما قامت الاحزاب لم تكن ابدا نتصور ان تقوم الاحزاب بالمفهوم الللى كانت عليه قبل ثورة ٢٣ يوليو وبالتالي ايضا بعد قيام الاحزاب بعد ثورة ١٥ مايو العلاقات بين الاحزاب وبعضها ما يقتضى علاقة برده الللى احنا ممكن نرضى بها وهى دى العلاقة الللى احنا عوزناها فى المرحلة او فى التقاليد بتاعت البلد فنزل الرئيس السادات على اساس انه بيتولى قيادة الحزب وبالتالي يقود بهذا الحزب لوضع تقاليد جديدة فى العلاقات الحزبية ويمكن ده كان المفهوم او المنطلق وراء الرئيس السادات لما طالب اعضاء الحزب الوطنى انهم ينضموا الى حزب العمل الاشتراكى مشان يحصل على النصاب الذى يمكنه من القيام ..

انا متصور ما اعرفش الاستاذ محمود ابو وافية بقدر يضيف الى الللى انا باقوله يعنى معلومات اكثر ووجهة نظر مختلفة فى هذا المجال باعتبار الاستاذ محمود ابو وافية كان قطب من اقطاب حزب مصر الاشتراكى واليوم فى موقع آخر حزبي نرده ممكن نسمع من الاستاذ ابو وافية وجهة نظره فى هذا المجال.

■ محمود ابو وافية : شكر اسيدة النقيب .. هو فى الواقع حاوز اعود الى تأصيل مختصر وموجز عن كلمة بيرددها دائما زعيم البلاد الرئيس السادات وهى انه كبير العائلة ودائما يجب ان يسمى كبير العائلة وهو يقول دائما ان المصريين عائلة وان هو كبير هذه العائلة .. ونحن كمصريين وشرقيين عموما نفهم معنى كلمة العائلة بخلاف المفهوم الاوربى للأسرة او العائلة ..

ان هذه الاتفاقية فى مصلحة مصر فى مجلس الشعب شكرت ابراهيم شكرى ومصطفى مراد وقلت هذه هى المعارضة السليمة الشريفة. النظيفه اللتى تنفع البلاد .. يقابل هذا والشىء باضداده يعرب كما يقولون ان تجد سيادتك ان بعض المعارضين يعارضون لشهوة المعارضة وهذه شهوة فاسدة لانها هدامة انا دهشت والاسى بملانى ان بعض المعارضين كانوا يسرددون كالبغاوات ماجاء فى راديو موسكو وراديو القذافى وراديو العراق لدرجة ان انا حقيقة دهشت وهو احد اميرين انهم بيرددوا هذه الاذاعات المعادية عندما سمعنا ان الاخ ابراهيم شكرى وله ماضيه وحاضره والاثنان مشرفان بالاشتراك مع الاخ ابو وافية وهو صديق كريم وعزيز بكونوا حزب العمل الاشتراكى ومعهم زميلى وصديقى القديم الاستاذ رفعت الشهاوى المحامى ومجموعة من اعضاء حزب نصر الفتاة وهم جميعا متممون بالطهارة الثورية الطسهاره السياسية. انا اقبل من ابراهيم شكرى او محمود ابو وافية اورفعت الشهاوى او مصطفى مراد ما يقولون ولو كانوا قساة لاننى اعرف انهم يصدرون من

حقى من ايمان يصدرون عن مصلحة وطنية وليس عن مصلحة ذاتية ولا عن محاولة لهدم النظام الذى ارتضته البلاد فلماذا لا بد من التفرقة بين اميرين .. المعارضة النظيفه والمعارضة العملية ملينا جميعا ان نتخاف من قتل هذا النوع من العمالة الاجنبية سواء كانت جاية من الغرب او من الشرق طالما انها ليست تابعة من تراثنا ومن تراثنا ■ على حمدى الجمال هو يمكن الرئيس السادات لما - استطرادا للكلام حضرتك قلته - نزل الى الشارع



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فيه دلوقتي نفمة تتردد النفمة دبا انه حزب العمل الاشتراكي كمعارضة مصنوعة مفتعلة وان هذه المعارضة يعني ميهاش دى مسألة كلها تمثيلية او حاجة من هذا القبيل انا ما اقدرش ارد على هذا الكلام بكلام لكن انا بقول ان الرد على هذا الكلام هو الممارسة الممارسة دى حتى القاضي فيها هو جماهير الشعب والله لو وجدوا حزب العمل الاشتراكي يعارض معارضة وطنية بناء مست بحالهم وجوهر امانيه حيؤيد ويحترم حزب العمل والله اذا مالتوش هذا يبقى اللي هيدفع ثمن هذا هو حزب العمل نفسه واظن احنا حريصين احنا اعضاء حزب العمل على ان حزبنا يتقدم باستمرار وحريصين كمان ان احنا يجي يوم من الاوقات نبقى احنا حزب الاغلبية وحريصين كل الحرص انه في الانتخابات اللي جاية ان شاء الله ان كان لنا عمر او لابنائنا من ابناء الحزب عمر ان احنا نحوز على ثقة الشعب اكثر وتبقى الحكومة البريق اللي كانتله في بداية عهدنا بالديمقراطية فانا احساسى لما باسمع جلسات مجلس الشعب او يقرأها احساس بان فيه ناس بتعارض مشان سمى انه يبقى رد الفعل عند الناس يقولوا فلان وقف هارض فلان برانو قال كذا وكذا ماعدش اظن متيالي رد الفعل على الناس الناس متعوده النهاردة على ان فيه معارضة وفيه واحد يتف يعارض وفي واحد يقدر يقوم يناقش رئيس الجمهورية رأى زى ماشفنا فعلا في اجتماع الهيئة البرلمانية بالنسبة للجماهير ده بطل لان همه يعني افتقدوا نهائيا الصوت المعارض فانا بتصور ان النهاردة الطواهر اللي بنشوقها في مجلس الشعب من المعارضة المستمرة اللي يعني مانيش حاجة مؤيدة ابدا دى سمى لبطولة

اما لموقع المعارضة من حزب الاغلبية رغم ان الرئيس السادات هو رئيس هذا الحزب وفي الواقع تقديري الشخصي انه الرئيس السادات وهو زعيم البلاد وهو الرجل ذو الرصيد الشعبي الهائل اللي بيعتمد على اربع دعائم او خمسة اسخه رسوخ الاهرام وهي على وجه التحديد ١٥ مايو .. ابعاد الخبراء السوفيت اى تحرير مصر من النفوذ السوفيتي .. حرب اكتوبر .. مبادرة السلام .. اتفاقية السلام الاخيرة .. اجتماعات الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي مع السيد الرئيس في الاربعة ايام الماضية هو كرر اكثر من مرة انه لايقم حزبا واحدا وانه لو كان الامر امر اقامة حزب واحد لهسان وكان في منتهى البساطة لكن هو بيقم ديمقراطية بمعنى انه يقم مبادئ الرأي والرأى الاخر .. واذا كان الحزب الوطني الديمقراطي هو ابن انور السادات فاحنا بنعتبر ان كل حزب وطنى مصرى يؤمن بتراب مصر وولاءه لارض ونيل مصر وهو ايضا ابن انور السادات لاشك ايماننا هذا ..

ان الاخ فكرى مكرم او الاخ منصور حسن يسعده ولاشك ان حزب العمل ينمو ويكبر لان همه اساسا واثقين من وطنيتنا واثقين من اهدافنا ومن حسن نوايانا ولذلك .. احنا بنعمل .. احنا برضه بنطالب الحزب الوطنى انه يعنى مايشدش علينا قوى يعنى باغلبيته الساحقة في مرحلة نمونا يعنى برضه زملائى كلهم اعضاء مجلس الشعب مانيش بينى وبين حد كراهية اطلاقا ، اطلاقا ودلوقت يمكن لما انا جيت في المعارضة يمكن هيزداد تريا من الناحية الانسانية وان كنت من الناحية العقائدية احنا مختلفين معا وقد نخسف مع الوطنى الديمقراطى في مواقف وبالقطع هنختلف



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لم تعد قائمة النهاردة لان الجماهير نعدت على ان فيه ممكن المعارضة وفيه ممكن واحد يقوم يعارض ويعارض ايضا رئيس الجمهورية مش ممنوع فلم تعد المعارضة لها من حزب الممل وليس من حزب الديمقراطي الاشتراكي شكرا .

■ على حمدي الجيل ■ فيه

يكن نقطة هنا أحب اثبرها هنا هم انا يمكن المعارضة الموجودة عندنا في مجلس الشعب احنا انتقدنا المعارضة لفترة طويلة يمكن دامت زى مقال الاستاذ فكري ١٧ سنة وكانت الناس مش مصدقة في البداية ان هيبقى فيه حد معارض وكان لما واحد يقف يعارض يبقى للحزب الاعضاء وقفوا يناقشوا رئيس الجمهورية في اراءه يقولها بالناقشة حوار دائر بين رئيس الجمهورية وبين امضاء الحزب بمنتهى الموضوعية والصراحة والشجاعة ايضا طيب معنى اذا كان الحزب الوطني الديمقراطي بغالبته الكبيرة يحرص على وجود المعارضة والاستاذ محمود ابو وافية صبر على انه حزب العمل الاشتراكي طبعا هيكون واحد موقف التأييد في ما يستحق التأييد والمعارضة في ما يرى فيه انه معارضة وان المناقشة هتكون في الانتخابات القادمة نانا بطرح السؤال ده على الاستاذ منصور جسن معنى ايه دور الحزب الوطني علشان معنى في مجلس الشعب وامام الجماهير بحيث انه يظل باستمرار محافظ على شعبيته وعلى الغالبية اللي حصل عليها في مجلس الشعب مع وجود المعارضة المترتبة له علشان في الانتخابات القادمة تأخذ مكانه وتأخذ السلطة في الهيئة التنفيذية منه .

■ منصور حسن ■ هو

الحقيقة يا استاذ اذا سبحتلى قبل الرد على السؤال ده مباشرة صحيح احنا

بنرحب بالمعارضة الشريفة المتحفظة زى ماسيادتك قلت لان بالمفهوم المعارضة كما يجب ان تكون يعنى الاستساذ محمود اشار الى ما يمكن ان يتردد انه فيه شكلية في الموضوع يعنى فيه حزب اقلية يبقى فيه حزب معارضة دي مسألة شكلية الحقيقة المسألة دي مياش مسألة شكلية يعنى اذا ماتواجد حزب في الاقلية فلكي تكتمل اركان النظام الديمقراطي السليم لابد ان يكون هناك ايضا المعارضة .

هنا بقى ممكن يعنى وجود المعارضة كان فيه معارضة موجودة قبل كده في السنوات اللي فاتت وحتى قبل الثورة لكن الموضوع المطلوب هو ايه هو دور المعارضة الحقيقي ماهو مفهوم المعارضة للأسف احيانا بيتصوروا ده يمكن اللي بيشرح بعض الزمة انهم يشغلوا شوية في اسلوب المعارضة انه بيتصور ان المعارضة هي فقط الرضى ده في الواقع ماهواش ابدأ التعبير عن مفهوم المعارضة

وجود المعارضة وتبادل السلطة بينهم هم الاثنين أساسا هي ممارسة الشعب لسيادته وضمان للشعب ان تظل هذه السيادة وتظل مصلحته هي التي تسمى اليها جميع التنظيمات السياسية .. اذا كان دا مفهوم النظام الديمقراطي اللي هو المفهوم العملي للنظام الديمقراطي مش دا المفهوم اللي احنا بنسمى اليه التفرقة بين ما يسمى معارضة شريفة ومعارضة أخرى هذه التفرقة ليست ناتجة من ظروفنا احنا فقط يعنى احنا هنذا نتحدث من ذلك قد يقال ان دول بيصلوا معارضة على كيفهم أو هم بيفرقوا بالمعارضة اللي عايزينها والمعارضة اللي مش عايزينها لا .. احنا كلنا مواطنين شركاء ولنا مصلحة في اقامة نظام



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ديمقراطى سليم هذا متفق عليه بصرف النظر من اختلاف وجهات نظرنا نقطة أيضا متصلة بالفرقة بين معارضة وأخرى هي انه لا يمكن أن يجد أحد الضمانات الأساسية لنجاح الديمقراطية الحزبية أن ينوفر حد أدنى كافى من المفاهيم المشتركة بين الأحزاب المتنافسة سياسيا عندما نقول أنه لابد أن يكون فى إطار الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والقناعة بأن ثورة ٢٣ يوليو ونورتها التصحيحية فى ١٥ مايو حقيقة واقعة فى المجتمع عندما نجعل من هذا إطار فكري يربط بين الأحزاب جميعا ولها أن تختلف بعد ذلك كما تريد فهذه ليست بدعة موجودة أيضا فى مصر لفرض حماية وضع معين لأن هذه هي حقيقة علمية

■ رفعت الشهاوى ■ يتينا نستطيع أن نخيف شيئا ولكن قبل أن أبدا لست أستطيع إلا أن أتقدم بالشكر للاستاذ فكرى مكرم مبيد على الكلمة الطيبة التى وجهها الى حزب العمل الاشتراكى ورئيسه المهندس ابراهيم شكرى وما وصفهم به من أنهم يتبعون بتاريخ وطهارة معروفة أشكره على هذا وهو فى الدرجة الاولى يصر على أن البداية ستكون بداية طيبة فى العلاقات القائمة بين الأحزاب وأريد أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأمول أن حزب العمل الاشتراكى لم ينشأ من فراغ وإنما كان امتدادا لحركة وطنية ثورية بدأت منذ ٤٥ عاما تحت اسم مصر الفتاة والتى تطورت بمعد ذلك الى الحزب الاشتراكى ..

ونحن نجلس بجانب وعلى مائدة واحدة مع حزب الاغلبية الذى سوف يلتقى منا يتينا معارضة ولكن المعارضة التى نؤمن وفدرك وأنا لست ميالا كثيرا

الى الحديث أن ثمة معارضة استطت أو معارضة كانت تريد الحصول على بطولات زيفاء أنا ايمانى ان المعارضة فى أى صورة من الصور دليل صح ويكنى انه رغم ما قيل من المعارضة التى تمت فى الفترة الماضية بأى صورة وبأى أسلوب ان الحرية يجب أن تتوفر للإنسان فى أن يعبر عن رأيه اما نحن الذين نقيم الناس بالشعب والشعب المصرى بالذات فى يقينى من البقطة والوعى وهو شعب أصيل ويضرب فى أمهات الحضارة سبعة آلاف سنة تادر على أن يميز بين المعارضة البناءة والمعارضة من أجل المعارضة .

... فلنترك هذه الامور للشعب والدليل على ذلك ولست فى هذا اتجنى على أحد أن الذين تتصورون أنهم معارضون من أجل المعارضة لا يمثلون بين المعارضة البناءة والمعارضة من أجل المعارضة .

المعارضة هي معارضة أفكار معارضة مبادئ أن اختلفت وجهات النظر والمحصلة النهائية من التأييد أو المعارضة هو صالح شعبنا نحن لانقيم أحزابا بغية الوصول الى سلطة مجرد الوصول ونحن نقيم حزبا من أجل مصلحة جماهير هذا الشعب الذى نشأنا منه ونعامل معه ونطلب ثقته فنحن وان كنا فى ظل السلطة نجد

أن علينا واجبا نحو هذا الشعب وهو أن نعمل من أجله فى كل نطاق نستطيع أن نسهم بعمل ايجابى مفيد لاننا نؤمن أيضا أن صالح الشعب أو مصالح الشعب او صوالحه ليست مرتبطة بالحكومة.



المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٩٧٨/١١/١٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

□ □ مع بداية الدورة البرلمانية الثالثة :

اضافة لمسيرة الديمقراطية يحققها السادات

عندما نزل الرئيس انور السادات الى الشارع السياسى واعلن انه سيشكل حزبا جديدا يضيف الى العمل الديمقراطى السلمى انفسا جديدة .. قالوا ان هذا عبء جديد .. فاعباء رب الاسرة كبيرة ينوء بها الرجال .. ولكنه يحملها ويشارك بكل طاقاته فى ان يصحح كل مسار . وازداد الى هذه الاعباء المشاركة الفعلية فى العمل السياسى اليومى .

ومنذ ثورة التصحيح ١٥ مايو ١٩٧٥
والرئيس السادات يضيف كل يوم
الجديد فى العمل الديمقراطى ويضع
لبنة جديدة لكرامة الانسان المصرى
ليصل الى ما هائن لتحقيقه منذ صباه
ويشارك من اجله فى ثورة ٢٣ يوليو ..
لصنع حياة جديدة لهذا الشعب ودستور
يسير عليه هذا الجيل من الاجيال القادمة
دستور الديمقراطية السلمية واعادة
التقاليد والقيم الى كل بيت فى مصر
لتعمود بلده الى ما كانت عليه منسذ
آلاف السنين صاحبة التاريخ الطويل
المجيد .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كان من الممكن أن تكون هناك صورة ديمقراطية في إطار مجلس الشعب (١) وهو المنتخب من قاعدة الجماهير (٢) وأن يستمر العمل السياسي من داخل الاتحاد الاشتراكي كحزب واحد (٣) ورؤينا بأن يكون منبر الاتحاد الاشتراكي هو المعبر عن رغبات الناس ومطالبهم ونشاطهم السياسي داخل إطار هذا الاتحاد .. فهو الصورة المتطورة بعد سنوات طويلة لعدة أشكال من التنظيمات التي ظهرت خلال السنوات من ٢٢ يوليو حتى ثورة التصحيح .

وجاءت المنابر المتعددة من خلال الاتحاد الاشتراكي وسعدت الجماهير بهذا التطوير الجديد ولأح لنا أن هذا هو الطريق الأمثل لممارسة الديمقراطية والاستماع إلى الرأي والرأي الآخر .

ولكن رب الأسرة لم يقتنع بهذه الصورة من مبادئ الديمقراطية رغم اقتناع الناس بها ، مطالب بأن تتحول إلى تنظيمات وتفتح المجال لكل صاحب مبدأ أو فكر للمشاركة في هذه التنظيمات وكان هناك اليمين .. واليمين المتطرف .. ولكن الناس لم يصدقوا أنه عندما سمعوا من الرئيس السادات أنه يسمح أيضا بتنظيم لليسار في مصر .. وطالب بأن يكون يسارا وطنيا يعمل لمصر كما تعمل كل التنظيمات .. ولأول مرة يظهر على السطح في الحياة بمصر منذ عرفت الحياة سواء السياسية أو الاجتماعية . تنظيم سياسي يساري تتره الدولة وتعامله نذا بند ككل التنظيمات .

وكاننا أراد الرجل أن يقول لسك مواطن في مصر : لسكى لست تانعا بذلك .. وأن ما في تصويري للعمل السياسي في مصر هو ديمقراطية حقيقية

تمارس عليها كأي بلد هريق في الديمقراطية .. فنحن بلد بنى الحضارة ولن يتلخف من ركب الديمقراطية .

وأعلن رب الأسرة أمام ممثلي هذه الأسرة الكبيرة أنه يطالب بأن تتحول هذه التنظيمات إلى أحزاب .. أحزاب حقيقية بكل مقوماتها وتشكيلاتها ... وأن هذه الأحزاب يجب أن تقوم بصورة مقننة دستورية تحيطها كل الضمانات للمستقبل لتستطيع أن تعمل في الإطار الديمقراطي السليم لأجيال وأجيال .. فاننا لا نعمل لأنفسنا (٤) ولكن نضع أسسا وتقاليد للأجيال القادمة التي ستحمل الأمانة وتسير بركب مصر إلى ما يهدف إليه كل مواطن مخلص .

وبدأت الأحزاب تسير في خطوات العمل الديمقراطي والرجل يرميها بروح الأبوة التي تروى كل الإبناء سواسية حتى أولئك الذين تولوا المعارضة شجعهم عليها ما دامت في إطار البناء وليس الهدم ، ونبه وتحذر من كان نهازا للفرس من أن يعارض للمعارضة ، ويشوه الحقائق .. ولكنه كان في كل هذه الرعاية يترك للقانون والدستور السيادة والحكم على من يحاول الانحراف عن الخط الديمقراطي السليم .

وحقيقة لا يستطيع أي مصري أن ينكرها .. أن نزول الرئيس السادات للشارع السياسي كان طفرة كبرى يحاول بها أن يشرك شعب مصر كله في هذا العمل وأن يكون كل شيء نابعا من هذا الشعب ، وفي فترة المسئوليات الكبرى على المستوى العالي . أعطى من وقته وجهده ليقوم الحزب الجديد في صورة ديمقراطية كاملة ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

فى نفسه من آمال حول الديمقراطية
السليمة .

وقد يدهش ذلك اعضاء مجلس
الشعب انفسهم ، كما قد يدهش ذلك
بعض الجماهير .. ونسأل : كيف
يطالب رئيس حزب كبير بمعارضة منظمة
داخل البرلمان ؟

ان صورة المعارضة التي طالب بها
الرئيس السادات هي الصورة الطبيعية
التي يجب ان تدخل فى اطار الديمقراطية
كما قال الرئيس لاعضاء الهيئة البرلمانية
.. اننا مطالبون بأن نقيم فى بلادنا
حياة حزبية سليمة وبالفهم العلى
وهذه الحياة الحزبية السليمة لاتقوم الا
بوجود معارضة فعالة وبناءة .. وأنه
يعتبر هذه المعارضة اساسا رئيسيا
لسير الحياة الديمقراطية الحقة .

والمعارضة البناءة السليمة تلك التي
تقى لتصحيح خطأ الاغلبية اذا اخطأت
وتقدم الاقتراحات والرأى الآخر ...
وتشارك بالموافقة اذا روى ان القافلة
تسير سيرها الطبيعى لصالح الجماهير

وقد يتساءل البعض ولماذا حزب
العمل .. وابراهيم شكرى ؟ والرد
بسيط وسهل .. انه امتداد لعمل حزبى
قديم ونظيف مخلص عمل فى فترة ما قبل
الثورة لصالح مصر .. وكان لرئيس
هذا الحزب دور فى العمل السياسى
التقى فى فترة شبابها الكثير واراد الرئيس
السادات ان يشعر كل مواطن بانه يشجع
المعارضة الحزبية لحزبين شرفاء وليس
للاتهازيين او الذين اساءوا الى الحياة
السياسية فى مصر وقادوها الى ما
انحدرت اليه .

وشئ طبيعى ان ينضم الى هذا الحزب
كل من آمن بالسادات وكل من يؤمن بأنه
يعمل فعلا بخطوات كبيرة ليضل بمصر
الى ما تصبو اليه نفسه وما كان يراوده
فى شبابه لبلده .

كان من الممكن هندا اعلن الرئيس
السادات من قيام حزبه الجديد واختياره
للعناصر التي ستؤسس معه الحزب
ان يختار من بين اعضاء مجلس الشعب
عددا منهم ؟ ولكنه لم يشأ ان يقف امام
رغبة من داخل نفوسهم وايمان من
امانتهم بأن العمل معه هو الطريق
الى مسار جديد لدييمقراطية حقيقية .

ومع هذه الرغبة الجامحة من اعضاء
مجلس الشعب اصبح للحزب الوطنى
٣١٢ عضواً وبقي للحزب الاخرى
الباقون ؟ وقد يقول البعض ان هذا
يمسح اي رئيس حزب، اذ يجذب كل هؤلاء
البرلمانيين حوله وهو صاحب الاغلبية
.. ولكن ذلك الفكر وهذه النظرة اختلفا
هنا انور السادات . الذى يؤمن ان
شعب مصر كله وراءه ..

وهندا بنى رب الاثرة حزبا كبيرا
بأسس ديمقراطية سليمة ؟ واصبح لهذا
الحزب الغالبية فى مجلس الشعب ؟
ومعهم قاعدة مريضة من الجماهير هل
اكتملت أسس الديمقراطية ؟ وهل
ستكون صورة مجلس الشعب اغلبية
ساحقة مهيمنة .. ولا معارضة .

ولاول مرة ينادى رئيس حزب كبير
باقامة معارضة شريفة فعالة .. وهو
عندما ينادى بذلك انها يعبر بصدق عما



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ولقد كان ابراهيم شكرى صريحا ،
وواضحا .. عندما فكر في اقامة حزبه
.. لقد استأذن في الخروج من العمل
التنفيذي لممارسة العمل السياسي الحر
.. وعندما أبدى رأيه في جراءة وصراحة
حول التبرعات التي أعلن اتحاد العمال
التقدم بها للحزب الوطني .. قال الرئيس
السادات هذه معارضة بناءة ورأى
صريح .. وكان لهذا الرأي صدى سريع
وفعال .

ان بناء المعارضة مسئولية كبرى
الهدف منها العمل الديمقراطي السليم
الواضح . وعندما يطلب رئيس الحزب
من بعض أعضائه ان يكونوا نواة
لمعارضة شريفة بناءة لا فانه بذلك يقدم
شيئا جديدا على الحياة السياسية في
مصر يعلنه الرئيس كما عودنا ان يعلن
كل جديد لم يكن في تصورنا ولكننا
تأمين بما نحن فيه .. ولكنه هو
الذي يضيف كل يوم لغة جديدة
للديموقراطية .. ونحن نسمد بذلك
وننتظر المزيد ..

وقد بدأت الدورة البرلمانية الجديدة
وفيها هيئة برلمانية لحزب جديد ..
ومعارضة شريفة وبناءة مع الاحزاب
الآخري .. وستكون هناك ممارسة
تعملي المؤثر للمزيد من الديمقراطية
هذه نتكشف عنها الايام ويؤكد
ما يصبق اليه الرئيس السادات لتكون
مصر صاحبة عمل ديموقراطي سليم ..
حتى في المعارضة ..

محمد مصطفى البرادعي



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٧٨/١٢/٢٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات: نحن نبدأ مرحلة جديدة تقوم

على تطبيق الديمقراطية الصحيحة

الرئيس يؤكد السلوك السياسي للديمقراطية
الذى يقوم على أخلاقيات العائلة المصرية

لقاء للرئيس مع قيادات المحامين في دمياط
يزور بعده زعيم حزب العمل الاشتراكي

السادات عاد الى قريته ميت أبو الكوم
بعد استقبال شعبي حافل في الدقهلية ودمياط

أكد الرئيس السادات - في زيارته أمس لرئيس حزب العمل الاشتراكي في
شربين - أن تطبيق الديمقراطية الصحيحة لا يكتمل الا بوجود الراى والراى الاخر
وبوجود أحزاب تتيج للنسب أن يعبر عن نفسه .

وقال الرئيس السادات اننا نبدأ في هذه المرحلة تجربة حزبية حقيقية تقوم على أخلاقيات العائلة
المصرية الاصيله ، لان المعارضة ليست تجريحاً ولا تشهيراً ولا ابتزازاً . وانما تكاف في الراى
والراى الاخر من أجل المصلحة القومية العليا ، ومن أجل تحقيق قضية الانسان المصرى فى طريق
الكرامة والرخاء .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ورؤساء النقابات المهنية الى العمل على
انجاح تجربة الحكم المحلى الجديدة التى
ستطبق من اول يناير '٩٠ مؤكداً انها
مسئولية فى رقبة القائمين عليها .

وتد قام الرئيس السادات بجولة
كبرى أمس - فى ختام زيارته لمحافظة
الدقهلية ودمياط قبل عودته الى مقره
ببيت أبو الكوم . التقى خلالها فى الصباح
بممثلى المحامين والنقابات المهنية
بالمحافظتين . ثم خرج الرئيس فى موكب
شعبى عبر شوارع الكورنيش حيث أدى
صلاة الجمعة فى مسجد البحر مع حشد
من أهالى محافظة دمياط .

ثم زار الرئيس بعد ذلك منزل رئيس
حزب المعارضة فى شربين بدعوة من
المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب
العمل الاشتراكى والتقى بأعضاء الامة
العامة والهيئة البرلمانية للحزب .

وكان الرئيس السادات قد أكد نفس
المعانى فى لقائه قبل ظهر أمس برؤساء
النقابات المهنية والمحامين بدمياط وقال
اننا ايدنا حزب الوفد لانه كان ضمير
الشعب ، ولكن الحزب اهتزأ عندما
دخلته العناصر الانتهازية وعندما بدا
فى المساومات والنسازلات ، وأكد
الرئيس ان الديمقراطية مع كل ما فيها
من عيوب احسن من ساعة واحدة من
الديكتاتورية لان الديكتاتورية تنهى
الانسان كائنسان وتجعله خائفا وتدفعه
الى السلبية .

وطالب الرئيس بأن يكون مفهوم
العبائة الكبيرة واضحا حتى لا نتعرض
لهزات عنيفة تحت شعارات زائفة كما
حدث فى الماضى .

ودعا الرئيس فى حديثه مع ممثلى



رأى

الممارسة الديمقراطية في جولة الرئيس

يتأكد خلال زيارة الرئيس أنور السادات الميدانية لمواقع العمل والمشروعات المختلفة في منطقة القناة وسيناء ، معنى هام من معاني اتخاذ القرار ، حيث يسمح اللقاء المباشر والحوار الصريح مع القواعد الجماهيرية المتمثلة في المستفيدين من هذه المشروعات أو الذين يتولون التنفيذ والمتابعة ، بطرح كافة الجوانب الأساسية والتفصيلية التي تعتبر عنصرا لازما للقيادة السياسية وهي تتخذ قراراتها ، بحيث يعكس القرار نبض الجماهير واحتياجاتها .

ففي هذه الجولة يتفقد الرئيس السادات مشروعات الأمن الغذائي ، وتعمير سيناء ، وتعميق وتطوير المجرى الملاحي لقناة السويس ، ومشاركة القيادات الوطنية والحزبية - والجامعات الإقليمية في مشروعات التنمية والتعمير وخدمة البيئة - وإلى جانب ذلك يجري الرئيس حوارا يناقش فيه آخر تطورات الموقف في الداخل والخارج ، وقواعد العمل الشعبي والحزبي لتحقيق الديمقراطية والرخاء وأرساء قواعد السلام العادل ، ومناقشة الخطوط المعريضة للعمل الحزبي في المرحلة المقبلة ، وتحقيق التنمية في محافظات جنوب الوادي .

وعن طريق هذا التهج في العمل السياسي ، تستلهم القيادة السياسية نبض الجماهير ، وتستكشف من خلال اللقاء المباشر عناصر تصبح مؤشرا لوضع الخطط والاسلوب التنفيذ بهدف وصول الفائدة المرجوة من المشروعات التي تنفذ إلى أصحاب المصلحة المباشرة فيها ، ومراعاة احتياجاتها الحقيقية .

وهذا الأسلوب في العمل السياسي يحقق في الوقت نفسه مشاركة الجماهير ، في بعض مراحل عملية صنع القرار ، وهو ما يعني أن القيادة السياسية تمارس الديمقراطية بكافة صورها وعلى مختلف مستوياتها ، وبالتالي - فإذا كانت جولة الرئيس السادات تستهدف دفع العمران والتنمية الحضارية - فإنها تعتبر في الوقت نفسه عملا ديمقراطيا بكل المقاييس السياسية .



المصدر: الأهرام — رام

التاريخ: ١٩٧٩/٤/١٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

كيف تستمر ثورة مايو في تدعيم الديمقراطية



منطلق هذا الحديث بعض النقاط التي طرحها الزعيم السادات للاستفتاء عليها
فدا .. وهي تعديل الدستور والقضاء على الفساد الحزبي والاقطاع وانشاء
مجلس للشورى وكل هذه في اطار اعادة تنظيم الدولة تدعينا للديمقراطية
.. كما جاء في القرار الجمهوري ..
لماذا اخترت هذه الموضوعات بالذات للمناقشة والتحليل ؟ هذا سؤال من
السهل الاجابة عليه .. فهي منفردة أو مجتمعة أقرب الطرق الى تحقيق
الديمقراطية في مصر كما ينبغي ان تكون .. ولكن هل هي الطرق الوحيدة ؟
وهنا أجد نفسي مضطرا الى ان اطرح عددا من الاسئلة لا حصر لها ..
أو هكذا تبدو في خاطري .. مثلا هل نحن نريد الديمقراطية من اجل
الديمقراطية ؟



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ان الديمقراطية ليست مجرد شكل جميل يطلب لذاته وإنما هي واقع بالدرجة الأولى .. وهذا الواقع هو خلق وسلوك دعامة قيم أنسانية رفيعة توفر وتضمن استمرار حياة حرة كريمة للفرد قبل المجتمع .. قد يختلف شكل الديمقراطية في إنجلترا عن شكلها في الولايات المتحدة أو السويد مثلا ولكن المناخ الديمقراطي واحد في كل هذه البلاد لأنه يقوم على نفس الدعائم .. وقد تأخذ روسيا أو غيرها من بعض بلاد الكتلة الشرقية بما توهم الناس أنه الشكل الديمقراطي .. فهناك الحزب واللجنة المركزية .. الخ .. ولكن هل يمكن القول بأن الديمقراطية واقع في هذه البلاد ؟ بالمثل هل كانت الديمقراطية واقعا في حياة الشعب المصري رغم الأشكال المختلفة التي اتخذتها بعد ثورة يوليو كالاتحاد الاشتراكي والقومي وهيئة التحرير .. وقبل الثورة كمجلس النواب والشيوخ والأحزاب المتعددة .. أشك كثيرا فالواقع المصري يقول لنا غير ذلك .. ماذا يقول هذا الواقع ؟ قبل الثورة كانت قصة مصر بعد موت سيد زغلول الى سنة ٥٢ أكثر من قصة .. فقد كانت قصة صراع بين المستعمر والشعب .. وقصة إلغاء الدستور ثم إعادته وقصة تعطيل الحياة النيابية ثم السماح بها .. ونوق هذا وذاك أصبحت القصة الرئيسية قصة الحلوس على كراسي الحكم أو سحب هذه الكراسي من تحت من يجلسون عليها .. وكان الشعب أحيانا يشارك فيما يحدث حوله أوله ولكنه في أغلب الأحيان كان يقف موقف المفرح فقط .. ففي وجدانه لم يكن يعترف إلا بمن ضحوا وكامحوا من أجل خدمة القضية الوطنية ..

أما من كانوا يكافحون من أجل الإحباط بكراسي الحكم وتوزيع المناسبات والبركات على الأقارب والأصدقاء فقد كان الشعب في أعماه وخارجها لا يعترف بوجودهم .. فبالنسبة للناس كان هؤلاء قد ماتوا منذ زمن طويل أو ان شئت المزيد من وضوح الرؤيا كان الشعب يعتبر أنهم لم يوادوا على الإطلاق .. مازال بعض هؤلاء يعيشون بيننا الى الآن .. وقد حاولوا في المناخ الديمقراطي الذي أشعاه السادات .. وأيضا في غفلة عن الناس ان يعودوا الى الحياة ولكنهم نسوا أنهم حتى في قمة سيطرتهم على الحياة السياسية لم يكن لهم وجود على الإطلاق .. فالإنسان عندما يستمد وجوده من غيره أو من كراسي الحكم الذي يجلس عليه هو في الحقيقة لا وجود له .. ولكنهم كما قلت نسوا كل هذا ومعه نسوا ما هو أهم وأخطر وهو أنه من العبث أحياء الموتى .. مراكز القوى هذه التي استهدت وجودها من النظام الحزبي قبل سنة ٥٢ ، لا تختلف كثيرا أو قليلا عن مراكز القوى التي زرعتها ثورة سنة ٥٢ ، أنهم أيضا مثل من سبقوهم حاولوا ومازال بعضهم يحاول أن يعودوا الى الحياة غير مدركين أن عود الحطب الخاف لا يمكن أن يزرع وأنك مهما أوهمت الناس وأنت تسانده من كل جانب بأنه עוד أخضر حتى فلا بد لهذا الزهر من أن يزول بمجرد أن تتسقط الأخشاب التي كانت تساعد على الوقوف وقد سقطت .. ولابد للناس من أن تدرك أنه עוד حطب خاف سحرد أن يزول عنه اللون الأخضر الذي ظلمه به .. وقد زال .. زال



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

حتى والعود بكسوه الطلاء الاخضر
لان الشعب المصرى يحسه الصادق
تسادر دائما على التميز بين الزيف
والحقيقة

● عفوا للاستطراد ولكنه مجرد
خاطر تثيره في ذهني بعض سلبيات

ثورة يوليو .. لا احد يستطيع ان
ينكر أن ثورة يوليو قد غيرت وجه
مصر .. ولكن هل تغيير الوجه فقط
يكفى ؟ او هل كان هذا التغيير دائما
الى احسن ؟ او هل كان المقصود
بالتغيير هو مجرد التغيير ؟ لا اعرف ..
كل ما اعرفه ان ثورة يوليو كانت لها
انجازات وكانت لها سلبيات .. يكفى
انها اتت بالحكم الشمولى الى مصر
وكان المفروض ان تقضى عليه لا ان توطد
أركانه .. وليس الحكم الشمولى هو
حجب الديمقراطية وابطال سيادة القانون
وزرع الخوف في قلوب الناس فحسب
.. كل هذه امراض تسبب عقم المجتمع
حتى بعد ان تزول عنه بسنوات
وسنوات ولكن لعل اخطار انواع امراض
الحكم الشمولى هو ضياع القيم ..
فاذا ضاعت القيم ضل المجتمع طريقه
وأصبح كل شيء فيه يساوى أى شيء
او لا شيء على الاطلاق .. وهذا ما
حدث هنا في مصر ومازال يحدث في
بعض البلاد التي حل بها وباء الحكم
الشمولى .. فأنت تجد فلانا من الناس
وقد ارتفع فجأة من موضع النكرة او
المجهول الى حاكم كبير من حكام زمانه
يتولى عشر قيادات او أكثر او أقل
في وقت واحد .. وننشر الصحف
صوره وأخباره كل يوم في صفحاتها
الاولى .. ونظن انه الاذاعة وغيرها
من وسائل الاعلام .. ونفخ المساس
مذهولة وسيسائل .. من أين جاء
هذا الرجل ؟ وكيف سأتى له العلم بكل
هذه المجالات التي يتولى قيادتها وما

الذى صنعه في حياته من أجل مصر
سياسيا او في مجال واحد من المجالات
التي يولاهها لكي يصبح هكذا فجأة
وبقدرة قادر من كبار المسئولين ومن
الحكام المستطيرين المهابين ؟ كانت
الدهشة تعقد المسئلة الناس في أول
الامر .. وإلى جانب الدهشة كان هناك
طبعا الخوف .. لكن مع مرور الزمن
وجد الناس نفس النمط يكرر يوما بعد
يوم .. فهناك فلان آخر وعلان ثالث
ورابع وخامس يحدث لهم تماما مثل ما
حدث للاول .. ولم تكف الناس عن
السؤال ولكن لم تكن هناك سوى
إجابة واحدة .. وهو ان فلانا او
علانا ممن كانوا اقزاما ثم ارتفعت
قامتهم فجأة فاصبحوا او ظنوا انفسهم
عماقة كانوا من المقربين من المسئولين
من الثورة او كانوا ضمن هؤلاء
المسئولين انفسهم ؟ وعاد الناس
الى التساؤل : ولكن هل هذا يكفى ؟
وكانت الاجابة الوحيدة هي الصمت ..
لكنه كان صموتا بعيدا كل البعد عن
الرضا .. قريب كل القرب من الشك
والتوجس وخيبة الامل .. ويبدو ان
ثورة يوليو ادركت خطأها فحاولت
اصلاحها بشارك بعض اساتذة الجامعات
فيما يسمونه الحكم .. ولكن دون
جدوى .. فرصيد اغلب هؤلاء الحكام
الجدد في مجالات تخصصهم كان صفرا
او تحت الصفر او فوقه بقليل .. فما
سر اختيارهم ؟ بدأت الناس تتحدث
عن شيء اسمه التنظيم الطليعى وهو
جهاز جمع معلومات يعطى لمن ينهى
اليه الحق في الحكم والنحكم في رقاب
العباد .. وبدأت الناس تخمن ربما
كان لهؤلاء الحكام الجدد من الحاميين
صلاات قراة او نسب او صداقة او
معرفة او مجرد استلطاف بينهم وبين
أصحاب الحكم الشمولى .. او ربما

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

رحب بها العالم الحر كما لم يرحب بها
عمل آخر في القرن العشرين فقد أصبح
من يصنع السلام اليوم هو الرجل
الذي يناسب مع مزاج العصر الحديث
ومع مسيرة البشرية بعد أن تطلعت هذه
المسيرة حوالي ٢٠٠٠ سنة بعد ميلاد
المسيح قام بعد شئ الحروب وابتداء
البشر واستعمالهم وقودا لنيران أطماع
الحكام والسياسيين من البطولة في
شئ ولعل مما ساعد على هذا التغير
الجذري في مزاج العصر مبادرة السلام
الشجاعة الفذة التي قام بها السادات
سنة ١٩٧٧ ...

● عفوا للاستطراد في الكلام ..
ولكني أعتقد أنه كان لابد من ذلك لكي
أعود إلى متعلق الحديث ... ان
تعديل الدستور .. كلها دعت الحاجة
إلى ذلك أمر ضروري لأنه جزء لا يتجزأ
من الطريق الذي تسير فيه ثورة مايو
وهو جعل مصر دولة معاصرة .. فإن
ينظر الدستور كما هو دائما لا يستجيب
لعصره جمود يفناني مع مسيرة التحديث.

أما مجلس الشورى فهو في تصوري
- دعم هام للسلوك الديمقراطي ..
فإن ينفرد مجلس نيابي واحد باتخاذ
القرار أمر لم يعد يتمشى مع روح
العصر - أنا لا يعينني ولا يعنى أى
مصرى على ما أعتقد كيف يتكون مجلس
الشورى .. فليكن بعض أعضائه
بالانتخاب والبعض الآخر بالتعيين من بين
أهل البراء والخبرة .. الخ .. ولكن
الذي أعتقد أنه يعيننا في المقام الأول
أن تكون لمجلس الشورى مهمة محددة
تساهم في إرساء دعائم الديمقراطية
وما أوجنا إليها بعد طول غياب ،
وهذه المهمة موجودة في الدستور
الأمريكي حيث يشترك المجلسان
الكونجرسي والسيفيت في اتخاذ القرار
فإذا اخلفا اجتمعا على شكل مؤتمر

كانوا من كهنة معبد صنم الاشتراكية
الجديد .. أو زبما .. حتى وصل
بهم الأمر إلى أن قالوا .. همسا
طبعا - أن أصحاب الحكم الشمولى
بتمسكون انتقاء أسسوا المناسبات
بالجامعات حتى يوموا الشمس أو
يبرهنوا له على أن مصر خلت من الرجال
طبعا كانت كل هذه مجرد ظنون :
ولكن الناس استمرت في البحث عن
المعايير التي يتولى بقتضاها حكمهم
الأمر في تصريف أمورهم فلما لم
يجدوا هذه المعايير فقدوا الثقة
والاهتمام وأصبحت اللامبالاة السبة
الفالبة على سلوكهم

وهكذا أصبحت الناس تسير على لا
طريق أو أى طريق .. ففي غياب
القيم وغياب حتى الأيهاام بوجودها تسمى
أبصار الناس عن الطريق بل ولا يمكنهم
حتى أدراك مفهوم أو مجرد معنى كلمة
الطريق ..

● لذلك كان من الصعب وما زال
بعد أن جاءت ثورة مايو وصححت
أخطاء ثورة يوليو .. أن يذل السادات
الناس على الطريق .. وخاصة إذا
كان هذا الطريق هو طريق الديمقراطية
والمعاصرة وهو يتطلب من الناس أن
يخلعوا ثوب اللامبالاة ليشاركوا في
البناء مشاركة فعالة .. أن جميع
الخطوات التي خطاها السادات بالشعب
المصري على طريق ثورة مايو كانت
وما زالت خطوات من أجل تحديث مصر
فالحكم الشمولى الذى كان مسائدا
قبل مايو لا ينتهى إلى عصرنا الحديث
بل إلى العصور الوسطى قبل عهد
الماجنا كارثار وليس التخلص من الحكم
الشمولى هو وحده الدليل على عزيم
السادات على تحديث مصر .. هناك
دلائل كثيرة تشير إلى هذا .. لعل
أهمها وأوضحها معاهدة السلام التي



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

للمزيد من المناقشة .. اليس هذا
أكثر ضمانا وتدعيما للديمقراطية التي
يسمى الزعيم السادات الى تحقيقها ؟
تبقى نقطة أخيرة وهي القضاء
على الفساد الحزبي والإقطاع .. وهو
أمر مطلوب ومنطقي بالنسبة لمسيرة
الديمقراطية وتحديث مصر .. وهي
مسيرة واحدة تبنيها ثورة مايو ..
ولكن أى إقطاع ؟ لا أظن أن الزعيم
السادات يعنى إقطاع الأراضى .. فهذا
أمر زال وانتهى .. أكبر الظن أذن
أنه يعنى إقطاع النفوذ أو إقطاع
الرأى والقرار داخل السلطة التنفيذية
وهو الأمر الذى لم يعدله وجود فى
أية دولة حديثة من دول العالم الحر
ففى كل وزارة أو مصلحة أو هيئة -
سمها كما تشاء - هناك دائما رأى
المجلس أو المجالس التى تشترك مع
الوزير أو المسئول فى اتخاذ القرار ..
وبهذا لا تقتصر الديمقراطية على
المجالس التشريعية بل تصبح جزءا لا
يتجزأ من السلطة التنفيذية كما هو
الحال تماما فى السلطة القضائية .
إن هذه اللفتة جديرة فقط بالسادات
فهى لا تدل على أنه يساير عصره
فحسب بل ويقوده بسياسته الشاملة
الواعية . ■

بقلم الدكتور
رشاد رشدى

رأى الأهرام

الشورى فى ديمقراطيتنا

لنت الرئيس انور السادات انتباه قيادات الحزب الوطنى فى محافظتى الغربية وقنا عند اجتماعه بهم أمس الاول ، الى حصيلة العمل السياسى الذى عاشه الشعب المصرى ، وقال انه قبل ثورة يوليو كانت لنا تجربة الحياة الحزبية ، وقبل ثورة مايو كانت لنا تجربة الحكم الشمولى والدكتاتورية ومراكز القوى .

ولقد اساءت تجربة الحياة الحزبية - التى عشناها قبل ثورة يوليو - الى الشعب بانفصال القيادات الحزبية عن القواعد الشعبية وصراعها على ارضاء القصر والمتدوب البريطانى فى مصر .. وبالتالي تحول العمل السياسى فى هذه الفترة الى صراع القيادات الحزبية من اجل الوصول الى الحكم مهما كلفهم ذلك من اضرار بمصالح الشعب .. بل انهم ساعدوا فى صراعهم على افساد الشعب وفساد حياته وكان من الطبيعى ان يتطلع الشعب الى يوم يتخلص فيه من هذا الفساد . وفى التجربة الثانية تجربة الحكم الشمولى - التى سبقت ثورة مايو - فلقد قهرت هذه التجربة ارادة الانسان وأوشكت أن تحولها الى ترس صغير فى آلة تديرها القوة الحاكمة بالقهر والتسلط .

من هاتين التجربتين يجب أن نعرف الاخطاء .. وهو ما يجعل للممارسة الديمقراطية قيمتها وما جعل الرئيس السادات يحرص على ربطها « بالشورى » ليس فقط باعتبار أن هذه الشورى هى جزء من تكوين هذا الشعب وتراثه وتقاليد وقيمه الروحية ، ولكن أيضا باعتبار أن هذه الشورى هى القوة المحركة لفكر الانسان ، ومشاركته فى العمل السياسى بالحماس الوطنى المطلوب ، وبالحب الكبير الذى يحسه تجاه وطنه .. فلا يكفى فقط أن تكون الشورى جزءا أساسيا من تكوين شعبنا ومن تراثه ولكن من المهم أن نمنحها وأن نعمل على جعلها حقيقة واقعة . □

النقط فوق الحروف

مرحلة جديدة في تدعيم الديموقراطية بمصر

بقلم:

طلعت يونان

لا جدال في أن إنشاء هيئة مستشاري رئيس الجمهورية لاجراء
البحوث التي تفيد خطة التنمية والتنسيق بين أجهزة البحوث التابعة
للوزارات يعتبر المرحلة الخاتمة لحكم الاستشارة والشورى في عصر
الانفتاح والحوار الديموقراطي. واستعان الرئيس بنوى الخبرة
المتنازة في الشئون السياسية والاقتصادية والزراعية والثقافية
والاعلامية والاجتماعية يكون قد نقل مسئولية [القرار] من القمة إلى
القاعدة وحول المسئولية السياسية من التحجر والارتجال والتجمد إلى
الطور والانتاجية العصرية وذلك في ظل عالم يبحث عن الخبراء بحث
الجائع عن الخبز.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ومصر السادات بحاجة إلى حكمة
يوسل لا إلى بطش فرعون والحكمة
أحياناً تحتاج إلى شجاعة أكبر من
العناد... ومرونة أكثر من التصلب ..
والمرونة لا تعنى الهزيمة إلا عند
الضعفاء !!

ومن يمن الطالع ان رؤوس الارهاب
الذين اذقوا المواطن وضيعوا الوطن
قد حالوا دون تولى الرئيس [انور
السادات] اى منصب تنفيذى طوال
السنوات الثماني عشرة التى انقضت
منذ اذاع هو بيان الثورة الاول إلى ان
تولى منصب رئيس الجمهورية . وقد
اتاح له تلك فرصة العيش مع نبض
الجماهير فى التشكيلات الجماهيرية
او المؤسسات البرلمانية واتاح له
فرصة ممارسة القيادة بالافئاع
والحوار والعمل السياسى وليس من
خلال اجهزة القمع ... كما اتاح له
فرصة مراقبة اخطاء وانحرافات
السلطة التنفيذية .

وتجربة تعايش الرئيس مع
الجماهير اقنعتة اكثر بان الوطن
الحر لا يبنيه ولا ينود عنه الا مواطن
حر ..

فسلخ الرئيس السادات بمصر
الربع الاخير من القرن العشرين
حيث اعطى لكل مواطن نوره فى
ترتيب الحياة السياسية فى مصر
وحيث اصبح اول حاكم مصرى فى
التاريخ جعل ملكية الدستور للشعب
كثمرة لانتصار الشعب فى ثورة [١٥
مايو سنة ١٩٧١] وسقوط جماعة
« القانون فى اجازة » وكانت القضية
الرئيسية التى كسبها الشعب فى هذه
الثورة هى [الديموقراطية] التى
عززت الثورة الاجتماعية واهضت
احترام الانسان المصرى وصانته

كرامته وحمت حرياته . لان البشر هم
اعظم ثروة تمتلكها مصر منذ عصر
الفراعنة وقد حققت على طول
التاريخ الامجاد الخالدة .

خاتمة سنوات العقم

ولا جدال فى ان الرئيس السادات جاء
عقب سنوات طويلة من العقم
والجمود .. فكانت مصر قبل ثورة يوليو
تحكم بالعائلات - حكم الاقطاع -
واحتلت المراكز الادارية والتنفيذية
والاقتصادية بؤاسطة الاقرباء
والانساب .. والمحاسيب والاثباغ .

وكان حكم بطشقات التوصيه ..
والكلام السرى الذى يهمس به فى الاذان
لتنفيذ مشيئة السلطان والسوق
السوداء التى امتد فيها الاتجار بقوت
الشعب الحى إلى كلن الموتى وذلك من
مصامى دم الشعب وكانت كفاءة
اصحاب الكفايات تهسر امام نفوذ
اصحاب الحظوظ .. جيل كامل فى ظل
هذا الحكم الاسود عانى الحرمان
والغبن لانه اكتشف ان المساواة فى
الحقوق والواجبات « مبدأ افلاطونى »
لايطبق فى مصر الا بمعنى المساواة فى
حظوظ اصحاب الحظوة .

ثم جاء بعد ذلك عهد الحديد والنار
الذى كانت فيه القوات المسلحة تسهر
على البلاد .. والشرطة السرية تسهر
على العباد والكل يسير فى الخط الذى
يربده راس النولة الحاكم الفرد .

وعاشت جميع احزاب المعارضة
وحركات الاعتراض السرية تحت
الارض



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وكان العقم الوحيد للاشتراكية انها لاتقوم الا على الارهاب ولا يحميها الا كبت الحريات واهدار كل القيم والقوانين لانها اشتراكية «الفقر» !! فجاء الرئيس السادات فاعاد الديمقراطية والحوار والانفتاح السياسى والاقتصادى وعمل في صفوف الجماهير ليصفي قيم الاستغلال والاتكالية التي ترسبت في الوجدان العام منذ عصور العقم !!

واتاح لكل القوى الاجتماعية الحقيقية - وليسست المدعاة - ان تعبر عن نفسها في شكل التنظيمات الحزبية السلمية واعاد كل الحريات المعطلة وفي طليعتها حرية الصحافة واصبح الانفتاح والحوار مسلمات ديموقراطية مرضوعية للشعب المصري .

الانفتاح السياسى والاقتصادى

فالانفتاح السياسى والاقتصادى ليس من اختراع ثورة مايو .. انما الثورة عبرت عن مشاعر ومطالب قائمة بالفعل في صفوف الشعب .

وهذه الكلمة [الانفتاح] لم تقل من باب الترف وانما جاءت لتعبر عن مطالب حقيقية للشعب وذلك لتحقيق الاهداف التالية :-

١ - دخول عصر العلم والتكنولوجيا وبناء قاعدة صناعية ضخمة وحديثة وكذلك عصر [الثورة الخضراء] خاصة في الريف المصري لتحقيق متطلبات الامن الغذائى .

٢ - ان نجارى النظرية الدولية في الانفتاح الاقتصادى على العالم بانهاء عهد الحراسيات والتام والمصاردة

وافساح المجال لدخول رؤوس الاموال العربية والاجنبية وانشاء المناطق الحرة والفتوحة حتى تتحول القاهرة تدريجيا إلى « عاصمة للمال » في الشرق الاوسط واثار ذلك في بلد فقير كمصر يتزايد بمعدل يزيد عن المليون طفل كل سنة وهى قوة بشرية تطلب حقها في الحياة وحقها في المشاركة في شئون البلاد . كما ان الامة لاتزال تلتهم بظلامها حوالى اكثر من ٦٥ في المائة من الشعب .

٣ - الاسهام بالاموال المتاحة بالانفتاح في تصفية الامة واجداث ثورة تعليمية وانهاض البحث العلمى والاستجابة لاساليب الانتاج الحديث ورفع المستوى المادى للجماهير الشعبية باستمرار .

٤ - الاسهام في حل المشاكل اليومية المتفاقمة من عهود طويلة من التليفون إلى البريد إلى المواصلات إلى الكهرباء الخ وهى جميعا نماذج للتيار المقطوع بين اشواق المواطنين وبيروقراطية المؤسسات الحكومية والتي انت إلى الشكوى والتنمر وإلى توجيه الانتقادات العنيفة لكل الأجهزة الرسمية .

الحاجة إلى الاستشارة والشورى

ولا جدال في ان تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى عقليات حديثة جريئة تحصل محل القيادات المرتجلة الفجسة التى قنفتها الظروف إلى السطح لان متطلبات [عصر الانفتاح] تحتاج إلى مشاريع انصانية مدروسة وجاهرة للتنفيذ .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والادارة الحكومية غير قابلة وحدها
على تلبية هذا المطلب لرؤوس الاموال
الاجنبية والعربية التي تريد الاسهام في
مشروعات اعادة بناء مصر وكل ما هو
موجود عدة مشاريع نصف مدروسة
وغير مكتملة وبعضها مجرد خطوط
عريضة .

والطريقة الوحيدة للخروج من هذا
الوضع ان نتعلم من الدول التي عانت
مثل هذه المشاكل ووجدت حلولاً جذرية
لها وثورة ادارية لتنفيذها .

وكان لابد من قيام المجالس الفنية
المخصصة ومجلس الشورى .. ثم
اخيرا هيئة المستشارين الفنيين لرئيس
الجمهورية لتقوم هذه الاجهزة جميعا
باعداد مشروعات [عصر الانفتاح]
وتلاحق الجهاز التنفيذي ملاحقة دائمة
وبمراقبة مستمرة وبحلول ثورية
وجذرية [لبيروقراطية] الادارة ووضع
مشاريع عليا لكل وزارة ضمن برنامج
محدد ومخطط على أحدث الاساليب
العلمية . لان هذه فرصة ذهبية لمصر في
تحقيق الانفتاح الاقتصادي في كافة
الاتجاهات لتحقيق الزيادة الكبيرة في
حجم موارد التمويل المتاحة . بعد ان
اصبحت مصر اكبر مركز عالمي
للاستثمار الاقتصادي ولا جدال في ان
مضول عصر الاستشارة والشورى
يحقق اكبر تدعيم للديموقراطية في
مصر ، لقد انتهى عهد الحكم الفردي ..
والقرار الفردي غير المدروس واختيار
مسار التطور الحديث نحو
المستقبل . □

بسم الله

بقلم : ابراهيم نافع

لاعودة للوراء

إذا كان الرئيس انور السادات سوف يضرب امثلة عديدة امام مجلس الشعب اليوم عن الاسلوب الخاطيء الذى يمارس به البعض الديمقراطية والعمل السياسى هذه الايام . فليس معنى ذلك انه سوف تكون هناك عودة للوراء .

وإذا كان السادات قد خاب امله فى قيام معارضة قوية وسليمة ثم يأتى الحديث عن قرب قيام الجناح المعارض من داخل الحزب الوطنى فليس معنى ذلك أيضا انه سوف تكون هناك عودة للوراء وفى النهاية سوف يضع الرئيس جميع الدراسات والملاحظات التى توافرت امامه عن العمل السياسى بين يدى الحزب الوطنى والهيئة البرلمانية للمناقشة والحوار الجدى الهادى ، وصولا للديمقراطية السليمة والممارسة الصحيحة .

ضربت هذا المثل من الخطاب السياسى الهام للرئيس السادات اليوم توضيحا للدلالة التاريخية لثورة ١٥ مايو . فقد جاءت هذه الثورة ليلا على قدرة ثورة يوليو على التجدد وعلى تصحيح المسار . لقد قام السادات نفسه منذ عشر سنوات بتصحيح الممارسات السياسية للثورة التى شابتها أوجه قصور واضحة كان أخطرها سيطرة مجموعة من مراكز القوى على مقدرات الناس بل وعلى عملية اصدار القرار ، وغياب سيادة القانون مما ادى الى نشر جو من الارهاب والفرع بين الجماهير .

والسادات نفسه هو الذى استطاع ان يقنن الثورة والحكم فى شكل مؤسسات تتجاوز اساليب الممارسات الفردية للسلطة ، وهو نفسه الذى استطاع الانتقال بالمجتمع المصرى فى ظل الممارسة الديمقراطية السليمة



الى آفاق واسعة وعريضة . لا نبالغ في التعبير اذا قلنا
« ان الامتداد الزمنى لثورة يوليو بعد ان التحمت بها ثورة
مايو يعد امرا نادرا في تاريخ الثورات في العالم النامى »

ان الآثار السياسية لثورة ١٥ مايو تجاوزت مجرد
تصحيح المسار ، لتصبح تيارا سياسيا حيا ، يهدف الى
توسيع آفاق الديمقراطية واثابة الفرصة لجمهير الشعب
ان تعبر عن نفسها بغير خوف او قزع . فان يتعود المواطن
على ان يختار سياسيا وبحريه كبيرة بين الاحزاب المختلفة
معناه اننا قد بدأنا نخطو نحو بناء الانسان المصرى الجديد
المتحرر من الخوف ، القادر على المبادرة ، الذى يحس
بالانتماء لارضه ووطنه ومجتمعه .

قلت فى الاسبوع الماضى ان من مفاتيح شخصية الرئيس
السادات انه لا يلف ولا يدور ، وما يقوله فى الغرف يعلنه
على الفور على الشعب كله ، ولت هؤلاء الذين سكتوا
عن الارهاب فى فترة من تاريخنا ، ان يصبروا ويمارسوا
السياسة والديمقراطية من غير انتهازية فى احدى وانقى
جو نعيش فيه .

ابراهيم نافع

رأى الأهرام

الديموقراطية والمعارضة القوية

ان تأكيد الرئيس انور السادات في خطابه بمناسبة ثورة ١٥ مايو ، لضرورة وجود معارضة قوية في مصر ، انما هو تأكيد لضرورات إحاطة مسار التجربة الديموقراطية في مصر بضمانات تقيها من أية هزات قد تعترض مسارها من قبل عناصر قد يتناقض فكرها او مصالحها او قنناتها على استيعاب ابعاد التجربة ، مع مفهوم الديموقراطية ذاته .

ذلك ان قيام البعض بمحاولات لضرب الديموقراطية ، تحت زعم حمايتها ، انما هو سلوك ينبع من ان هناك عناصر وجدت ان الممارسة الديموقراطية تقلص حجمها الذي يمكن ان يتسع في ظل ظروف استثنائية ، بينما الديموقراطية والاختيار الشعبى ، يعيدان هذه العناصر الى حجمها الحقيقى .

ثم انه في ظل الديموقراطية الحقيقية قد تشعر عناصر أخرى ان مثل هذا المناخ يضعها في مكانها الصحيح وقد لا يتيح لها ان تتعداه الى ما تسطيع فيه ، ومن ثم لا تجد امامها سوى ان تزايد على الديموقراطية ذاتها ، متصورة ان مثل هذه الأساليب هي التي يمكن ان تعطىها حجما اكبر من حجمها الحقيقى .

ومع ذلك ورغم هذه التصرفات التي تخرج عن المسار الطبيعى للممارسة الديموقراطية السليمة ، فان التجربة الديموقراطية قد اثبتت منذ ثورة ١٥ مايو ، انها تركز على أسس سليمة - يشهد عليها عدم تعطيل الدستور حتى في ظروف حرب ٧٣ ، والغاء كل الاجراءات الاستثنائية قبل الافراد وهي أسس تتيح الفرصة كاملة للوصول الى وجود معارضة قوية في مصر تعمل على إثراء التجربة الديموقراطية وترسيخها .

الأهرام رأى

الدستور وقضية المعارضة

ركز الرئيس أنور السادات في حديثه بمناسبة احتفال جامعة الاسكندرية بذكرى ثورة التصحيح على قضية المعارضة والاضاع الداخلية في البلاد من منطلق قيام دستور دائم في البلاد لم يتمطل دقيقة واحدة .

وفي حديثه عن الديمقراطية في مصر أشار الى هذا الصرح القلم والادام الذى يحوى مكاسب الشعب ، وهو صرح الديمقراطية ، وتوفير الحرية واحترام الدستور والانطلاق بالتطور الديمقراطى الى آفاق القرن الواحد والعشرين استنادا الى واقع تاريخى لا يستطيع ان ينكره انسان ، هو قيام نظام ديمقراطى وحكومة مركزية قوية في مصر منذ آلاف السنين .

والممارسة الديمقراطية تقتضى حماية الحريات ، وتأكيد مهام الاحزاب فى ظل مناخ دستورى مناسب ، بحيث تكون الممارسة الديمقراطية حقاً وواجباً يتمتع به حزب الاغلبية ، كما تتمتع به الاحزاب الاخرى وفى مقدمتها احزاب المعارضة .

وقيام معارضة سليمة قوية هو ضمان لاستمرار دعم الديمقراطية ولكن هذه الممارسة تلزم المعارضة باحترام مبادئ أساسية تؤمن بها جميع الدول الديمقراطية العريقة فى هذه الممارسة ، لذلك فان الرئيس السادات قد أعلن بكل الوضوح ان قيام معارضة قوية هو حماية للحزب الحاكم وحماية ايضا للشعب ، وحماية للدستور ، وحماية لكل الحريات .

ويضفى هذا الوضع على المعارضة مسؤوليات هامة تقتضيها ان تمارس هذا الحق فى اطار الديمقراطية الحقيقية وفى فهم معركة البناء التى تخوضها الدولة من أجل رفاهية الشعب وديمقراطيته وحرية ، لذلك فان المعارضة مطالبة الان بان ترتفع الى مستوى هذه المسؤولية لتشارك فى البناء وليس فى الهدم تشارك فى الكشف



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

عن الأخطاء ولكن من موقع التصحيح من أجل الإصلاح ، وليس من موقع التشكيك في كل عمل ناجح عملاق بهدف اظهار العيوب دون توضيح اسلوب التصحيح او ترشيد البناء .
والمعارضة يجب أن تراعى أن مصلحة مصر هي المصلحة العليا وأن تكون رغبة الإصلاح هي الأساس ، بحيث تستمر عملية بناء الديمقراطية في دولة من أعرق الدول ديمقراطية بل أن مصر كانت وستظل دائما ، رمزا للديمقراطية الحقيقية خصوصا في منطقة لم تعرف بعد المبادئ الدستورية التي تؤمن بها مصر وتحبها بكل السبل والوسائل .

ان احترام الدستور يقتضى منا جميعا أن نمارس التجربة الديمقراطية في جو من الصفاء ، وبروح البناء والتعمير ، وعلى أساس أن تظل مصر دائما نبراسا ونموذجا للحريات والمبادئ والقيم .



المصدر: الاهرام — رام

التاريخ : ١٩٨١/٥/٢٢

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا حل لمجلس الشعب ولا إلغاء لأحزاب المعارضة

■ السادات في لقائه بأعضاء الحزب الوطنى :

ممارسة الديمقراطية تتطلب وقفة مع الذين يشوهون مصر باسم المعارضة
قيام حزب قوى للمعارضة لا يتم بقرار وإنما عن طريق الممارسة

أعلن الرئيس أنور السادات أنه مقتنع بأن الديمقراطية هي الأسلوب
الوحيد وأنه لا تراجع عن أى خط سرناقيه ، غير أننا لا نريد الاحتفاء
بالديمقراطية لضرب الديمقراطية بل نريد معارضة تحمى الديمقراطية .

وقال الرئيس السادات الذى كان يتحدث في لقائه الأسبوعى مع أعضاء الحزب الوطنى
الديمقراطى بمقر نادى الحزب أن الذين أثاروا الإشاعات حول حل مجلس الشعب والفساء
أحزاب المعارضة أو انشاء معارضة من داخل الحزب بقرار يدلون على عقلية مريضة . لأن
إلغاء الأحزاب له إجراءات فى قانون الأحزاب ولاملك ديمقراطيا إلغاء الأحزاب . كما أن حل مجلس
الشعب لا يمكن أن يتم دستوريا إلا عن طريق استفتاء إذا كان هناك شئ مصيرى يتطلب ذلك .



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

معارضة ولكنها حقد . وقال الرئيس أن الحكومة والمعارضة مطلوبتان للديمقراطية وضرب مثالا للانقلاب العسكري أنشأ وقع مؤخرا في اسبانيا عندها وقعت هذه الحكومة والمعارضة والملك لحماية الديمقراطية في اسبانيا ولكن ما يحدث هنا هو احتواء بالديمقراطية تحت اسم المعارضة لضرب الديمقراطية .

وقال أن ثورة ٢٢ يوليو قامت ومعها الشعب لضيق الشعب من تصرفات الأحزاب وفقد الشعب المصري احترامه كلمة سياسي وضرب من الملك إلى اصفر سياسي ونجد الله أنه منذ ذلك الحين انتهى كل هذا ونعود اليوم إلى ديمقراطية الأحزاب .

وطالب الرئيس بضرورة وقفة مع النفس ومع العالم كله لأن البعض يمارسون تحت اسم المعارضة أخط غرائز النفس وهي الحق . وقال الرئيس أن الشعب المصري ابن البلد يعرف كلمة العيب وأن الذين يمارسون ذلك لا يزيدون عن ٢٠ شخصا - وسط الأربعين مليون مصري - الذين يستغلون المعارضة للهدم ونحن نقول أن الديمقراطية السليمة تقام على بناء الرخاء .

وقال الرئيس أن السياسة قبل الثورة كانت ضد الأحزاب والملك ولكن السياسة اليوم تقوم على بناء رخاء الإنسان وفتح الفرص أمامه . وأن الممارسة الديمقراطية للشعب هي بناء رخائه ولكن البعض يتصرف كأنه ما زال يواجه الملك والإنجليز والأحزاب ، لذلك أعلنت في ١٤ مايو أنه لابد من وقفة .

وطالب الرئيس الحزب الوطني بضرورة التصدي لكل هذا حتى يكون للحزب فاعلية .. وقفة مع الذين

وقال الرئيس السادات أن ممارسة الديمقراطية تحتم علينا من البداية دراسة الوضع الحالي لنعسرف أن ما يحدث في مصر ليس معارضة . لأن المعارضة يجب أن تكون موضوعية تقوم على أساس برامج محددة . وأوضح الرئيس أن قيام حزب قوى للمعارضة لا يتم بقرار أو قانون وإنما يتم عن طريق الممارسة . وأنه حين أعرب عن تحيذه لتجربة الحزبين الكبيرين ، لذلك لأن تجربة الأحزاب الصغيرة تشجع على الدس والمقالب : كما أن أي حزب صغير لا يستطيع أن يضع أيديولوجيته موضع التطبيق .

فعندما نقول أن المشكلتين الأساسيتين هما الإسكان والطعام وأن برنامج الحزب الوطني هو إنشاء مجتمعات جديدة وأرض زراعية جديدة لأننا منذ ثمانين عاما لم نزد مساحة الأرض الزراعية فداناً وتزايد عددنا من ثلاثة ملايين نسمة إلى ٤٢ مليوناً نعيش على ذات الرقعة الزراعية وأن برنامج الحزب هو الاستقرار وليس الاستصلاح فقط حتى تثبت الأسعار ونبنى الرخاء بزيادة الانتاج وأن هذا الذي يتم عمله الآن من خلال الجهاز الذي ينشئه المهندس عثمان أحمد عثمان وتكوين شركات الأمن الغذائي على غرار ما يحدث في أوروبا حتى نتفادى ما يحدث الآن من وصول سعر كيلو الفاصوليا إلى ثمانين قرشاً بسبب الوسطاء .

وقال الرئيس السادات أن الذين يظهرون أمام العالم كمعارضة ويفطون أنفسهم تحت اسم المعارضة كلهم جميعاً أحقاد ولا يثيرون شيئاً موضوعياً وما يحدث هو تجريح وتهجم وتشكيك مثل ما كان يحدث قبل ثورة ٢٢ يوليو واليوم علينا أن نقول لهم مكانكم فهذه ليست



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

يشوهون صورة مصر تحت كلمة المعارضة .

وطالب الرئيس بضرورة وجود معارضة ، وقال أن البعض تصور أنها ستتشأ من الحزب الحاكم .

وقال الرئيس أن الذين تحدثوا قبل ١٤ مايو وأوهموا أنني سأفني أحزاب المعارضة وأنشئ المعارضة من داخل الحزب إنما يدل ذلك على عقلية مريضة فأنا ديمقراطي لا يمكن أن أفي حزبا لأن إلغاء الحزب له إجراءات في قانون الأحزاب وإلغاء حزب يستلزم تقديم طلب إلى اللجنة المختصة وما يشاع يدل على عدم إيمان بالديمقراطية فأنا لا أملك إلغاء الأحزاب ولكن يمكن تقديم طلب إلى اللجنة المختصة والحزب له الحق في أن يتقدم باستئناف .

وقال الرئيس أن المعارضة لها مواصفات ليست في واحد من يعارضون أبدا وأنا لن أفتح المعتقلات لأنني مقتنع بأن الديمقراطية هي الأسلوب ولا تراجع عن أي خط سرنا فيه ولا نريد الاحتواء بالديمقراطية لضرب الديمقراطية ولكن

نريد المعارضة لحماية الديمقراطية .

وعن كيفية بدء المعارضة قال الرئيس السادات أن المعارضة لا تخرج من الحزب الوطني بقرار ولكنها تخرج طبيعياً بالممارسة بعد ٢٠ أو ٢٠ سنة .

وحول ما أثير من إشاعات حول حل مجلس الشعب قال الرئيس أن الدستور لم يتمطل ساعة واحدة منذ ١٩٧١ وأن الحياة النيابية لم تتعطل ساعة وظل أول برلمان في عمله لمدة خمس سنوات ولولا معاهدة السلام لما حل مجلس الشعب السابق وأنه دستوريا لا حل للمجلس ولا للأحزاب . . وقال الرئيس السادات أن دستورنا لا يحل إلا باستفتاء إذا كان هناك

شيء مصري .

وقال الرئيس مجلسنا ماثي وكل واحد في مكانه يشغل ولا حل للمجلس الشعب .

وقال الرئيس السادات أنه يتم الإعداد من الآن لاحتفالات عودة سينا يوم ٢٥ أبريل من العام القادم والتي سوف تستمر لمدة اسبوع كامل وسوف يتسلم ٧٠٠ خريج ٧٠٠ وحدة سكتية في مستعمرة يابيت غير ما سوف يتسلموه في سيناء وشرم الشيخ .

وقال الرئيس أنه تقرر إنشاء مدينة جديدة في الثلث الواقع بين محالطات الجزيرة والفيوم وبني سويف على مساحة ١٢ ألف فدان بها مشروع إنتاج حيواني ١٢ ألف رأس سنويا إلى جانب مشروع للدواجن ، وقال الرئيس أنه سيتم استغلال المساحة الواقعة بين أسوان وحدود مصر مع السودان والتي يبلغ طولها ٢٥٠ كيلومترا وخلق فرص للخريجين الجدد فيها .

وقال الرئيس أن موقف مصر والسلام هي الحقيقة الوحيدة القائمة بهخطتها السياسي الواضح وأن خط مصر لا يخشى أي متغيرات في العالم وقد حاربنا وبارك الله لنا ووضع يده فوق أيدينا ولدينا ما نبني به رخاء مصر لمدة مائة سنة مقبلة دونما حاجة للعرب أو غيرهم وأكد الرئيس أن الحزب الوطني هو أقوى جهاز سياسي شهدته مصر وأن كانت تتحده بعض التنظيمات حتى يمكن ضبط سير العمل داخل الحزب . وعلى سبيل المثال عملية التوجيهات الحزبية التي من المفروض أن تحدث كل أسبوع أو عملية التعميم الحزبي لشرح أي حدث وقد تم تكوين الهيئة التي ستتولى هذه المهمة وسوف توزع اليوم أول تعميم وقد طلبت أن يتضمن التعميم تسيرا وردا حول كل ما يقال عما



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

في الداخل والخارج ولكل الاحداث
اجارية أولا بأول .

ثم تحدث الرئيس عن ديمقراطية تعدد
الاحزاب وتحدث من تجربة الحزبين
الكبيرين وضرب مثلا بالولايات المتحدة
وانجلترا وقال انها استغرقت أكثر من
خمسین عاما حتى تبلورت كما تحدث من
تجربة تعدد الاحزاب الصغيرة كما في
اسرائيل حيث لا يستطيع حزب واحد
أن ينفرد بالحكم لأنه لا يستطيع أي
حزب الحصول على الاغلبية ، وقال
الرئيس اننى أعلنت ميلى للحل الاول
وهو وجود حزبين كبيرين وبعض الاحزاب
الصغيرة ولكن هذا لا يتم بقانون أو
قرار وانما يتم عن طريق الممارسة لان
الممارسة الديمقراطية لا تتم بقرار .

وقال الرئيس اننى أأمل لحزبين كبيرين
لان تجربة الاحزاب الصغيرة يحدث من
خلالها الدرس والمقالب ولا يستطيع أي
حزب أن يضع ايدولوجيته موضع
التطبيق ولا يكون هناك استقرار .



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٨١/٩/٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الديمقراطية .. مسئولية وليست فوضى

الديمقراطية مسئولية يحملها كل فرد من افراد الشعب وليست فوضى واضطرابا وهى راي لصالح الشعب والمجموع وليست لهوا والعوبة وانتهازا للفرص من الحرية ليحقق بها غير ذى الضمير اغراضه الشخصية ، ومازبه الرخيصة واهدافه المتمثلة فى قلب نظام الحكم ليمارس المغرضون الحكم الدكتاتورى ويسوموا الناس بعد ذلك سوء العذاب .

وبهتانا والديموقراطية مرفوضة من المتطرفين الاسلاميين بقدر ماهى مرفوضة من الشيوعيين . فكل جماعة من هذه الجماعات تعتنق مبدا يرفض المبدأين من الآخرين بحكم تكوينه . فالمتطرفون الدينيون يرفضون بحكم ما ينادون به الاتحاد والا سقطت عنهم فكرة الدين من اساسها .

والشيوعيون يرفضون اى دين والا اضطروا ان يقبلوا الملكية الغربية والتوريث واذا فعلوا سقطت نظريتهم من جذورها العفنة واصبحت غير ذات موضوع . والنين يدعون الديموقراطية لاجور لهم ان يقبلوا الشيوعية لان نظرية الديموقراطية هى حكم الشعب للشعب لمصلحة الشعب .

والديمقراطية القارة على توفير الحرية للفرد بالقانون قارة بالقانون ايضا ان تحمى حرية الوطن والشعب اجمع فهى ليست وسيلة لحماية جماعات لغربية قليلة العدد وانما هى وسيلة لتغيا اطمئنان الشعب اجمع وقرار الامن لكل ابناء الوطن .

وان نظرة امينة بعيدة عن الهوى الى ما كان يجرى بمصر لكافية ان نطلعك على الهدف الاساسى الذى تجمع حوله كل اولئك الذين صدرت القوانين الاخيرة لقمعهم . ما الذى جمع فى اثناء واحد المتطرفين الاسلاميين والشيوعيين الرافضين بنظريتهم فكرة الدين من اساسه والحزب القديم الذى ينادى بالديمقراطية كنبأ - علم الله -



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

والشعب في الديمقراطية كل واحد لا يتجزأ في حين تقوم النظرية الشيوعية على أساس حكم البروليتاريا أو الطبقة العاملة والخلافات بين المبدئين هو خلاف بين عالمين وكتلتين ولا يحتاج الى بيان ورفض المتطرفين اليمينيين للمبدئين مما لا شك فيه .

فما الذي جمع المتناقضين المتعارضين في رباط واحد - شاء من رباط - هي فكرة واحدة لا تحتاج الى نكاه لتبينها فهي اوضح من ان تحتاج الى اعمال منطق او انعام نظر .

انهم جميعا يسعون الى قلب نظام الحكم . وهم طبعا متحالفون تحالفا مرحليا - على حد تعبير الشيوعيين - حتى اذا بلغوا هدفهم - لا قدر الله لهم ان يبلغوا ولن يقدر - انقلب كل فئة منهم على الاخرى تريد ان تنفاسها وتقتلها لتنفرد بالحكم .

والمثال حاضر من قريب وحسبك نظرة الى ايران وقد تحالف فيها الشيوعيون مع الخمينيين وهام اولاء الان يقتل بعضهم بعضا في فتك وضراوة ووحشية يابساها الاسلام بنص قرآنه الكريم وروح بينه واوامر الله الواحد العزيز المقتر وبسيرة نبيه والتابعين السائرين على هداة .

وتباركها الشيوعية بكل تطبيقاتها وبكل سابقاتها منذ استولت على الحكم في روسيا الى

اخر بلد تحاول الاستيلاء عليه افغانستان الاسلامية مرورا ببلاد حلف وارسو جميعا والنول الافريقية التي اطلقت عليها كلابها مثل القذافي وغيره .

فما من شيء ان يجمع هذه الفئات الا قلب نظام الحكم والاستيلاء عليه لتشهد مصر بعد ذلك ديكتاتورية ضارية تنسهر بالدين الحنيف بين الرحمة والشورى . واتساع كيف يدعى هؤلاء القوم من المتطرفين الاسلاميين قتلة الشيخ الذهبي ومن قبله انهم مسلمون وانهم حملة دين فاتحة الكتاب فيه هي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم (مرتين لا يفصل بينهما الا اربع كلمات عزت وجلت من كلمات) كيف يدعون الاسلام وهم لا يعرفون الرحمة ولا يعرفون الرحمن . كيف يعرفون الله وهو القائل سبحانه « قل يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل » سورة المائدة الآية ٧٧ كيف يعرفون الله وهم يأمرون الابنة والابن ان يعصوا اباءهم في امور الدنيا . كيف يعرفون الله وهم لا هم لهم الا امور الدنيا هانت وثلت من امور . الا ان يكونوا فسقة مجرمين يستغلون سذاجة شباب لا ثقافة له ولا علم عنده ليجننوا منهم جنودا تحمى شهواتهم وتعينهم على الفساد في الارض واشعلها فتنة هي اشد من القتل في اوطانهم .



ولكن السادات صبور طويل الباع في الصبر متمرس بالسياسة قديمها وحديثها غير متفزز ولا متسرع يرخي الحبال ولكن تظل اطرافها في يده واثقا ان الشعب ممسك معه هذه الاطراف وانه بالشعب وبالقانون قابر دائما على حماية مصر واثقا ايضا ان مصر اقتر دول العالم على حماية بينها من كل عابية وعلى حماية نفسها من كل تنبير .

كان التحالف الشيطاني من الفئات الأربع يذكي الفتنة الطائفية لتنوش مصر وتقضى على النظام القائم وكان التحالف الشيطاني يتاجر بمعاناة الشعب التي تخلقت - علم الله - كلها من حكم الفئة الباغية التي قضت عليها ثورة مايو وكان التحالف الشيطاني يثير الشائعات ويترضى الاهواء ويصطنع البطولة ويظن انه بمأمن ولكن الشعب بصير بصوالحه عالم بحسه اين يكمن الخير له والشعب بهداية من ربه الذي يهديه دائما الصراط المستقيم قابر على النوام على ان يجد هذا الصراط وقد وجده والحمد لله العزيز القدير .

ثروت أباطة

او بيكتاتورية اخرى تتمثل في حكم الاتحاد واللاتين والفريضة البغيضة الشوهاء وحسبك نظرة الى البلاد الشيوعية وما نراه فيها من خسف وجور وقتل وتعذيب وتشريد ونفى حتى لا يجد الاحرار في جنتهم وسيلة الا الهرب واللجوء الى بلاد اخرى ليجنوا هواء يتنفسونه بعد ان جثمت الشيوعية على قلوبهم لا يتنفسون .

او بيكتاتورية عرفناها متسترة بالديموقراطية والديموقراطية منهم براء .

وانضم الى هؤلاء نفر قلة حقيرة اخرى يملأ نفوس مناصريها الحقد والبغضاء للعهد الحالي في مصر بعد ان انقذ من اضر اسهم لحم الشعب ياكلونه ودماء المصريين يمتصونها ، واعراض عباد الله ينتهكونها ، واموال الناس ينهبونها بالباطل .. انهم اعضاء الفئة الباغية التي قضت عليها ثورة مايو والمنتفعون بجاههم والواقفون سدة على ابواب جحيمهم .

ولم يكن الحكم القائم عندي وعلى راسه السادات غافلا عما يببسون

الأهرام رأى

قضية الديمقراطية

من أهم القضايا التي ينبغي أن يتعرض لها مؤتمر الحزب الوطني بالتفصيل قضية تعميق الديمقراطية ونقويم مفاهيمها ومعانيها الحقيقية في نفوس المواطنين ، تلك أن الحزب الذي يعبر عن الهوية السياسية للأغلبية الساحقة من أبناء مصر يتعين أن يأخذ بورا رئيسيا في قيادة البلاد عبر مسار الديمقراطية الأصيلة بما يحفظ لها وحدتها الوطنية ويبعدا عن متاهات الفوضى باسم المعارضة . ويرسخ في الأذهان ضرورة الحفاظ على التراث الديمقراطي والبناء عليه لا هدمه والعبث به وتبدو أهمية قضية الديمقراطية إلى جانب قضايا السلام والرخاء بالطبع ، من واقع الأحداث الأخيرة التي شهنتها مصر ، والتي أظهرت مدى اختلاط مفهوم هذه الكلمة في عقول البعض ، واعتبارهم الديمقراطية قرينة العبث والتشكيك ووسيلة لبث الشائعات والأكاذيب التي تمس الواجهة الوطنية قبل الحزبية ، ونريعة للخروج حتى على الخط القومي وتعريض البلاد للفتن تحت شعار الحرية السياسية

يزيد من الحزب ، بحكم مسئوليته الوطنية كصاحب الأغلبية ، تصحيح المعاني الديمقراطية التي اختلت في أبدى الفئات الطامعة والحاقد والجاهلة ، وإبراز جوانب المسئولية فيها ، وإظهار ما يجب أن تكون عليه المعارضة الحقيقية من التزام بالأداء الوطني السليم ، واختلاف المناهج الموصلة إلى الأهداف القومية في إطار الشرعية والمسئولية ، وقد يقتضى الأمر من الحزب مبادرة رائدة في هذا الشأن تضع الأمور في نصابها حتى تنشأ الأجيال على ممارسة حقيقية قوية للديمقراطية ، مستفيدة بتجارب الأمم وواقعها الحضارى .

لقد ان الأوان للحزب بعد العثرات التي صانفتها بديمقراطية العمل السياسى في مصر أن يقوم بنور فعال في ترشيد السلوك الديمقراطي وترسيخ أسسه داخل بنائه الحزبى وخارجه ، حتى تصبح الديمقراطية اتجاهها عقليا صرفا يحمى نفسه بنفسه .